المُستقبلُ العَربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المُستقبلُ العَربيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الأربعون | التاسع والستون والأربعمئة | آذار/مارس 2018

المحتويات

■ افتتاحية

■ دراسات

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحراك الاحتجاجي الذي تعيشه منطقة الريف في شمال المغرب. وهي تسعى لتحديد الشروط الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تتحكم في إنتاج هذا المشهد الاحتجاجي، وانعكاس ذلك على علاقة المجتمع بـ «المخزن» وبالمشهد الانتقالي المغاربي والعربي. تنطلق الدراسة من فرضية أن هذا الحراك هو نتيجة طبيعة لإجهاض «الحلم الثوري» بالمغرب مع حركة 20 فبراير 2011، لتختفي ترسيماتها الموضوعية بعد إقرار دستور 2011. وبذلك يمكن النظر إلى كون المرحلة الانتقالية التي تعيشها المجتمعات العربية قد أسهمت في «إعادة إنتاج ربيع عربي جديد» في المجال المغربي.

يشهد العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي تراجعاً سريعاً في ممارسات التخطيط الاقتصادي الحكومي، وفشل السياسات الاقتصادية في زيادة



رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح		مدير التحرير: فارس أبي صعب

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مشهد رملي من صحراء سيناء ـ مصر.

البحث عن هوية عربية جامعة

لبيب قمحاوي(*)

مفكر وسياسي.

العالم العربي والوطن العربي هما من الاصطلاحات الجغرافية والسياسية العامة التي تحتاج إلى مزيد من البلورة في عالم الواقع، نظراً إلى أن أهميتهما وتأثيرهما يقفان عند حدود الدولة الوطنية المركزية التي تخضع في العادة إما لحكم عائلة مستبدة، أو فرد مستبد يرفض مشاركة أحد في حكمه، أو التنازل عن ما يملك أو يحكم لمصلحة عقيدة قومية تَفتَرض نظرياً أنها تمتلك القوة الأدبية والجماهيرية لفرض إرادتها على الدولة الوطنية. وهذا في الواقع أمر لم يحدث كون قوة العقيدة القومية في الدولة الوطنية المركزية قد ارتبطت دائماً بموقف الحاكم منها وبما إذا كان يقبل بها وبتمثيلها كنهج سياسي أم لا. فخلال حقبة عبد الناصر مثلاً استمدت القومية العربية قوتها من قوة عبد الناصر ومصر. وعندما ذهب عبد الناصر وذهبت مصر القومية في عهد السادات، ضعفت العقيدة القومية بذهابهما؛ ولكنها مع ذلك تشبثت بخيوط رفيعة ارتبطت بسياسة صدام حسين القومية في العراق. ولكن كل ذلك ذهب أيضاً أدراج الرياح. فالعقيدة القومية العربية لم تعطِ الحاكم القوة بل استمدتها منه، وعندما ذهب الحاكم ضعفت تلك العقيدة مع ذهابه إلى حد الموت السريري الذي تعيشه الآن.

لقد برع الكثيرون من العرب في استنباط الأعذار والقصص المستندة إلى نظرية المؤامرة بهدف لوم الآخرين على ما هم فيه من مآسٍ وانهيارات، بينما تؤكد الحقائق أن ما وصل إليه العرب الآن من تمزُّق وانحلال وفُرقة وسقوط للدولة الوطنية وللفكر القومي في الوقت نفسه، إنما هو نتاج ما ساهم العرب بأنفسهم فيه وما سمحوا للآخرين بفعله بهم.

لقد تعزز تقسيم دول الوطن العربي وتفتيتها بفعل ممارسات أنظمة حكم عربية ربطت وجودها بدول عظمى مثل أمريكا أو روسيا، وجعلت من ذلك الواقع المرير وتلك العلاقة غير المتكافئة الضمانة للحاضر والمستقبل، عوضاً من التوجه نحو الخيار الأصح المستند إلى تكريس

(*) البريد الإلكتروني: lkamhawi@cessco.com.jo.

البعد القومي الاستراتيجي للأمة العربية وكذلك لمنظومة الدول العربية وتفعيله ضمن مسار ديمقراطي واضح وفاعل وشامل للجميع.

إن تزامن الصعود القومي العربي مع هزيمة العرب في فلسطين عام 1948 قد جَعَلَ من القضية الفلسطينية تعبيراً، وإن كان سلبياً، عن ارتباط العرب بفلسطين بوصفها جزءاً محتلاً من الوطن العربي، والفلسطينيين بوصفهم جزءاً من الأمة العربية. هذه المعادلة هي أساس التزام العرب بالقضية الفلسطينية. أما الضعف الذي طرأ على هذا الالتزام أخيراً فيعكس انهيار تلك المعادلة وذلك الالتزام منذ هزيمة حرب 1967 وانكسار العنفوان القومي كما جسَّدته الناصرية، وبدء تَفَسُّخ وانحلال مكونات الرابطة القومية العربية التي شكَّلت لعقود أساس الموقف العربي المعلن في دعم القضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية أولاً وأخيراً؛ علماً أن الفلسطينيين تحولوا من شعب واحد إلى مجموعة أقليات مبعثرة في أرجاء الدول المضيفة عوملت في أغلب الأحيان وكأنها أقليات عرقية غير مرغوب بها. وتم مع الوقت الفصل بين موقف الدول العربية المضيفة من القضية الفلسطينية وموقفها من الفلسطينيين، وهو أمر يتنافى والروح القومية.

وكانت القوة الجامعة في العمل القومي ـ على مدى العقود الممتدة من حقبة الاستقلال العربي في بداية خمسينيات القرن الماضي ـ إما فردية تجسدت في أفرادٍ كشخص الرئيس جمال عبد الناصر ونجاح نهجه القومي وسياساتِهِ العربية والتحررية، وإما جماعيةً من خلال الأحزاب القومية والعمل الجماهيري الذي فشل بسبب مسار تلك الأحزاب، والذي قَلَصَ دورها من جماهيري إلى انقلابي وحَوَّلَها من تنظيمات جماهيرية إلى دكتاتوريات عسكرية في خدمة القائد الفرد المستبد.

لقد ساهمت الأنظمة الاستبدادية ومراحل حكمها الطويلة في تعميق أسباب الفشل وفي استعمال الرابطة القومية لتبرير بطشها واستبدادها، وفي أحيان أخرى فشلها، في ترجمة العقيدة الى فِعْلٍ، وخصوصاً فَشَل حزب البعث في سورية والعراق في التوصل إلى وحدة القطرين، وهذا ما أفقد هذه العقيدة جزءاً من صدقيتها في أعين الكثيرين. إن استفحال الانتماء القطري على حساب الانتماء القومي كان تجسيداً لهيمنة وأولوية الدولة القطرية على العقيدة القومية، سواء بالنسبة إلى الأنظمة الحاكمة، أو لكونه استجابة للمصالح الذاتية للدولة القطرية ككيان ومواطنيها ونظام الحكم فيها. ومع مرور الزمن تجَذَّر الانتماء القطري واكتسب أولوية واقعية على الانتماء القومي الذي استمر في واقِعِهِ وجدانياً ونظرياً حتى للأنظمة القومية نفسها.

لقد ساهمت التجربة والأدوات إذاً في إضعاف العقيدة القومية وتشتيتها، وفي تحويلها إلى حائط مبكى للفشل العربي ولمسلسل الهزائم التي رافقت بدايات انطلاق العمل القومي العربي وحولته من طوق نجاة إلى عبء ثقيل على من يحمله. وأصبح القضاء على العقيدة القومية هو الحل في نظر البعض الذين توجهوا إلى الخيار الديني كبديل، أما البعض الآخر فقد رأى أن الخيار القومي أصبح هو الطريق للتعبير عن مسببات الإحباط أو لتبرير الفشل. وعوضاً من البحث بهدوء عن بدائل لعلاج هذا الوضع، برز اتجاه جديد ينادي بإنكار وجود القومية العربية كعقيدة، على أهميتها لواقع المنطقة ومستقبلها، بل حتى المطالبة بإعدامها كونها مرتبطة بأحزاب أصبحت «عدواً» لشعوبها.

إن البحث عن بدائل للانتماء القومي العربي من خلال هدم الوطن العربي القديم كما يجري حالياً هو توجه خاطئ؛ فالمطلوب ليس إلغاء ما هو قائم وهدمه واستبداله بشيء جديد، ولكن

المطلوب هو تغيير في المفاهيم وتجديد الرؤى بما يتناسب والواقع الجديد وبما يسهم في الحفاظ على مصالح الأوطان والشعوب.

لا ريب في أن المطالبة بهذا النهج في التغيير والإصلاح سوف تُقابَلُ بمقاومة شديدة من جهتين: **الأولى** هي القوى القومية التقليدية التي لا تريد أي تغيير في النهج القومي التقليدي؛ و**الثانية** هي القوى الجديدة التي تطالب بإلغاء أي انتماء عربي وفك الارتباط تماماً بالقومية العربية والهوية العربية. وفي هذا السياق، فإن المطلوب توافره هو القدرة والرؤية السليمة للخروج بنهج جديد يمنع الانهيار ويحافظ على الحد الأدنى اللازم للمحافظة على المصلحة العامة للشعوب والأوطان العربية. فأي عملية استبدال كاملة بعد هدم القديم تماماً سوف تصب في اتجاه الشرذمة من خلال هويات فرعية صاعدة، مذهبية أو طائفية أو عرقية، سوف تسارع إلى ملء الفراغ الذي سينشأ عن عملية الهدم.

المطلوب في هذه الحالة إذاً هو البحث عن وسائل وآليات وأفكار تسهم في وضع إطار مَرن يستوعب الواقع لا مطرقة تعيد تشكيله. وتبقى الإفادة من دروس الماضي والعمل على تجنب المثالب وعوامل الفشل قضية أساسية. تماماً كما أن الابتعاد من الأيديولوجيا والتفكير العقائدي يجيء في انسجام كامل مع تجنُّب أخطاء الماضي واستيعاب الواقع الحاضر والتوجه العام الجديد للبشر في الابتعاد من الأيديولوجيات العابرة للمشاعر والانتماءات والقناعات التي قد تجمع الناس شكلاً وتُفَرقهم موضوعاً، سواء ككتل أو كمجموعات بشرية مختلفة عرقياً أو دينياً أو مذهبياً. إن القدرة على توفير إطار واسع مرن وفضفاض يتسع لكل هذا التنوع الثقافي والإثني والديني الموجود فيه، ويسمح للمجموعات المختلفة بالتعبير عن نفسها بجدٍّ ضمن إطار هوية واسعة جامعة مقبولة لا مفروضة، هي من علائم الحل الحقيقي لإعادة صوغ مفهوم العروبة وتحويلها إلى هوية مرنة وسَلِسَة تتسع للجميع. وفي هذا السياق فإن التجوال بحرية ضمن إطار هوية عربية جامعة ومرنة يفتح الباب أمام الجميع للاستجابة إلى مشاعرهم، العرقية منها أو الدينية أو المذهبية أو السياسية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تفتيت الدولة والمجتمع، كون الهوية العربية المرنة لن تتناقض في هذه الحالة مع كون حاملها مثلاً كردياً أو تركمانياً أو بربرياً أو مسلماً متزمتاً أو مسيحياً أو شيعياً أو علوياً... إلخ، ولا يُفْرَض عليه أن يختار بين هذا وذاك.

إن أهم مشكلات العقيدة القومية العربية تتمثل بتركيزها الواضح والمستمر على البُعْد السياسي دون سواه، في حين أن الهوية العربية عَبَّرت عن نفسها بارتياح وسهولة واضحين في مجالات أخرى كالفنون والآداب والثقافة العامة، حيث ذابت الفروق وطفا على السطح شعور عام بالانتماء إلى هوية واحدة في أرجاء الوطن العربي كافة، وحتى في المهجر.

إن ترجمة الهوية العربية المرنة يجب ألّا تكون محصورة بالبعد السياسي وحسب بل تتخذ أبعاداً ثقافية واجتماعية بالمفهوم الواسع. وقد يكون تطور العقيدة القومية العربية إلى صيغتها الأخيرة المتزمتة والإقصائية مسؤولاً بالدرجة الأولى عن ما آلت إليه هذه العقيدة. فالأقليات لا تطالب عادة بالانفصال والاستقلال، إلا عندما تشعر بالتمييز ضدها أو بأن النظام السياسي القائم يتعارض وعواطفها وأحلامها وآمالها كمجموعة بشرية أو كأقلية. إن تسليم مقاليد الأمور في تفسير ماهية القومية العربية وأسسها الفكرية والعقائدية وأهدافها إلى مجموعة من المفكرين والمنظِّرين

المتزمِّتين في عروبتهم وفي تفسيرهم للهوية العربية، قد أدخل هذه الهوية في متاهة هي في غنى عنها. فالحل القومي لمشاكل الأقليات في الوطن العربي بأطيافها المختلفة، الذي رافق نشوء الدولة الوطنية عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية، قد فشل في إيجاد المعادلة الصحيحة التي تجمع بين حق الأغلبية العرقية العربية في التعبير عن الذات القومية وطموحاتها وبين إيجاد حلول تلبي آمال الأقليات المندمجة في المجتمعات العربية وطموحاتها. وهكذا فإن بحث العرب عن ذاتهم القومية اتخذ منحى افترض منذ البداية أن كل المواطنين في دولهم الوطنية هم عرب، وأن كل من يريد غير ذلك هو إما خائن أو مرتد. وهذا الافتراض عكسَ تفكيراً شوفينياً إقصائياً أسهم في تفاقم مشكلة الأقليات بأنواعها وأطيافها المختلفة عوض توفير الإطار لحلها على نحو ديمقراطي، وجَعَلَ بالتالي من العقيدة القومية قوة سلبية طاردة عوضاً من كونها قوة إيجابية جامعة.

وهكذا، فإن الهوية العربية بثوبها الجديد المنشود يجب ألّا تكون إقصائية كي تتمكن من أن تكون جامعة. والهوية الجامعة لا يمكن أن تتحول إلى حقيقة إلا في أجواء ديمقراطية تُشعر الجميع بالأمان، وبأنهم سادة مصيرهم، وأن مقدّراتهم هي بأيديهم لا بيد حاكم مستبد أو عقيدة إقصائية. والتطور نحو الديمقراطية سوف يجعل من الدولة الوطنية كياناً أقرب إلى اللامركزية الإدارية، ولو الموسّعة، منه إلى الدولة المركزية، وهي بذلك ستكون أكثر انسجاماً مع مفهوم الحريات والعدالة والمواطنة الناجزة التي تجعل من الهوية إطاراً جامعاً على نحو حقيقي لا نظري، ولا تسمح في الوقت نفسه بقيام أنظمة دكتاتورية مستبدة تسيطر على الأمور بيد من حديد كما كانت عليه الحال في الكثير من الدول العربية المركزية.

إن الغياب الطويل للديمقراطية في بلدان الوطن العربي قد حجب أي إمكان حقيقي للسماح للشعوب بتأكيد أهمية الرابطة القومية العربية، والسعي إلى تكريسها وتكريس دورها في تعزيز مستقبل المنطقة ودولها، وتم ترك ذلك لسياسات الأنظمة الحاكمة لتقرر درجة ومقدار عروبة الأقطار التي تحكمها ومدى التزامها بمتطلبات العمل العربي المشترك.

إن مؤسسات العمل المشترك، التي انبثقت من الجامعة العربية، كانت توفيقية أو تجميلية، وكأنها مرتبطة معاً بلاصق شفاف أكثر منها مؤسسات حقيقية عضوية تسعى نحو التكامل الحقيقي الاقتصادي أو السياسي أو العسكري. وهي بذلك أسهمت في تكريس الأمر الواقع الفاشل أكثر من إعادة بناء الوطن العربي على نحو يعكس جِدِّ العقيدة القومية وصدقيتها. وفي هذا السياق، فقد أسهم الفرق الكبير في المداخيل بين بلدان الوطن العربي النفطية وغير النفطية في خلق شعور أنانيٍّ بالاحتفاظ بالثروة لمن يملكها وحجبها عمّن لا يملكها، إضافة إلى العمل على رفض أي حجج أو أعذار قومية تعطي من لا يملك الثروة الحق بمطالبة من يملكها من العرب باسم الرابطة القومية العربية بمشاركتها واستعمالها لتعزيز دورها في التكامل التنموي والاقتصادي. وقد أسهم هذا الواقع في خلق مؤسسات عمل سياسي تعكس تلك الفرقة، كمجلس التعاون الخليجي، وما تبعها من مواقف وسياسات إقليمية وانتقائية، ولا سيَّما بين دول النفط الغنية، أدت إلى مزيد من إضعاف المد القومي العربي، وخصوصاً في ظل الفشل المتكرر للأنظمة القومية المستبدة، وانتشار المد الإسلامي كبديل للمد القومي الذي ارتبط في ذهن الكثيرين بهزائم العرب المتكررة وفشلهم في تحقيق دولة الوحدة أو في تحرير فلسطين □

الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي: كيف وإلى أين(*)؟

محمد الإدريسي(**)

باحث من المغرب.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحراك الاحتجاجي الذي تعيشه منطقة الريف بشمال المغرب. وتتجلى المشكلة البحثية لهذه الدراسة في تحديد الشروط الاجتماعية والسياسية (والتاريخية أيضاً) التي تتحكم في إنتاج المشهد الاحتجاجي بالريف المغربي، وانعكاس ذلك على علاقة المجتمع بـ «المخزن» وبالمشهد الانتقالي المغاربي والعربي. وتفترض الورقة أن الحراك الاحتجاجي بالريف هو نتيجة طبيعة لإجهاض «الحلم الثوري» بالمغرب مع حركة 20 فبراير التي انطلقت سنة 2011، لتختفي ترسيماتها الموضوعية بعد إقرار دستور 2011. وبذلك يمكن النظر إلى كون المرحلة الانتقالية (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) التي تعيشها المجتمعات العربية قد أسهمت في «إعادة إنتاج ربيع عربي جديد» بالمجال المغربي، وذلك لكون العوامل والأسباب المنتجة لحراك الريف لا تختلف عن شروط إنتاج حراك «الربيع العربي»: **حرية، كرامة، عدالة اجتماعية.** وتستند الورقة إلى التحليل السوسيوسياسي والتاريخي، وتقترح أن الأفق السياسي والاجتماعي لهذا الوضع يقارن بأربعة سيناريوهات سوسيولوجية محتملة: **أولاً**، النهاية السلمية للحراك برد الاعتبار لـ «الإنسان» المغربي عامة على المستوى الاجتماعي والسياسي والحقوقي وضمان التوزيع العادل للموارد والحقوق والثروات؛ **ثانياً**، تزايد حدة الأزمة نحو إسقاط الحكومة المنتخبة والتفكير في الإصلاح السياسي البنيوي؛ **ثالثاً**، جر الحراك نحو المطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم (النظام الملكي) والبحث عن التدخل الخارجي بالمنطقة للخروج من التداعيات البنيوية لهذا الوضع على الجسم المغربي. **رابعاً**، المطالبة بانفصال الريف و«إقامة الجمهورية الريفية»، الأمر الذي ستكون له تداعيات سياسية وإقليمية (عودة قضية انفصال المناطق الصحراوية إلى طاولة النقاش) واجتماعية وثقافية (تزايد حدة الصراعات والتطاحنات الإثنية: الريف، الأمازيغ، العرب، الصحراويين...).

(*) سبق أن نشر جزء من هذه الدراسة إلكترونياً تحت عنوان: «الحراك الاحتجاجي بالريف المغربي: الأسباب والمآلات» في: <http://barq-rs.com/barq/الحراك-الاحتجاجي-بالريف-المغربي-الأس/>

(**) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

في سياق توالي الأحداث، وأمام تأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية بين «المجتمع الريفي» والمخزن من جهة والحكومة من جهة أخرى، سنعمل على تبيان الشروط الاجتماعية والسياسية والتاريخية للحراك، وبعض الحلول والمقترحات الصريحة والضمانة المقدمة (داخلياً وخارجاً) لإنهاء الأزمة، والمآلات والسيناريوهات المتوقع أن ينتهي بها هذا «الفعل الاحتجاجي»، وذلك من خلال المحاور الآتية:

- الأسباب الاجتماعية والسياسية والتاريخية للحراك الاحتجاجي بالريف.

- بعض الحلول والاستراتيجيات التوافقية والاستباقية التي يتبناها النظام السياسي لحل الأزمة.

- المآلات والسيناريوهات المستقبلية للحراك.

ما ميز التاريخ الطويل للتعاطي السياسي والاستراتيجي للمخزن [...] مع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بالمغرب هو تبنيه نسق المهادنة المجتمعية واستحضار منطق الشرعية والمشروعية الدينية [...] من أجل تدبير المرحلة والخروج بأقل الخسائر.

أولاً: شروط إنتاج الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي: من التاريخي والاجتماعي إلى السياسي

انطلقت الشرارة الأولى للحراك الاحتجاجي بمدينة الحسيمة المغربية مباشرة بعد مقتل تاجر السمك الشاب محسن فكري طحناً داخل شاحنة جمع القمامة، في 28 تشرين الأول/أكتوبر من سنة 2016، احتجاجاً على مصادرة السلطات المحلية أسماكه، بحجة أنه يحظر بيعها، ليتم رفع شعار «طحن مو»[1] (اطحن أمه) كصورة جديدة من الشعار الكلاسيكي «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي تم رفعه من قبل حركات «الربيع العربي» بمجموعة من البلدان العربية[2]، وكتعبير عن الرفض الشعبي لمظاهر الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتعرض له المنطقة، كما باقي مناطق المغرب، ودعوى إلى «إحياء» و«عودة» حراك «الربيع العربي» في صورة جديدة.

عقب توالي الاحتجاجات، وبعد رفع شعارات العدالة وفتح تحقيق في الحادثة التي راح ضحيتها الشاب الثلاثيني، انتقل «صوت الشارع» نحو المناداة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ورفع التهميش والحيف الذي أصابها منذ عقود (وبخاصة خلال فترة حكم

(1) تم تداول مصطلح وهاشتاج «طحن مو» على نطاق واسع، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك كرد فعل ساخط على الطريقة التي تعاملت معها السلطات العمومية مع الشاب القتيل، حيث أعطت الأوامر لسائق شاحنة القمامة بـ «سحق» الشاب، وهو داخل الشاحنة، ما أدى إلى مقتله.

(2) عقب انطلاق شرارة الاحتجاج الشعبي بالمغرب، مع حركة 20 فبراير، تم السير على نفس النهج الاحتجاجي السلمي الذي ميز عدداً من البلدان العربية، لكن مع الأخذ في الحسبان خصوصية النظام الملكي المغربي. لذلك، تم تعويض عبارة «الشعب يريد إسقاط النظام» بعبارة «الشعب يريد إسقاط الفساد».

الحسن الثاني). فضلاً عن ذلك، وفي سياق الفراغ الذي عاشه المشهد السياسي المغربي بين الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة، تعالت الأصوات المنددة بفشل الحكومة السابقة في تدبير المرحلة الانتقالية ومعاناة البسطاء من بؤس السياسات النيوليبرالية المنتهجة من قبل الفاعلين في النسق السياسي والاقتصادي المغربي. وتبعاً لتطور الأحداث وتواليها، ونتيجة لسلمية معظم الحركات الاحتجاجية (وهي الصورة التي أضحت اليوم تميز الحركات الاحتجاجية المنتجة والمنظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي)، سرعان ما جاء رد النظام الذي اتسم بالمهادنة والديماغوجيا الاستراتيجية (الفعل وفق ما تقتضيه المرحلة والوضع) من أجل امتصاص الاحتقان الاجتماعي[3] في منطقة لها تاريخ «أسود» مع النظام المخزني[4] (سواء خلال المرحلة الكولونيالية وبعدها أو في انتفاضة الخبز سنة 1984)[5].

في حقيقة الأمر، ما ميز التاريخ الطويل للتعاطي السياسي والاستراتيجي للمخزن[6] مع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بالمغرب هو تبنيه نسق المهادنة المجتمعية واستحضار منطق الشرعية والمشروعية الدينية ـ على غرار نمط الهيمنة التقليدية الذي يميز الدول المزاوجة بين السلط الدينية والسلط الدنيوية ضمن نسق الحكم السياسي (بلغة ماكس فيبر) ـ من أجل تدبير المرحلة والخروج بأقل الخسائر (سواء الاجتماعية أو السياسية). منذ تعاطي النظام مع حركة 20 فبراير[7]، نجد حضوراً قوياً لمفهوم «الفتنة» (بحمولته الإسلامية) ضمن بنية الخطابات السياسية لمختلف الفاعلين في المشهد السياسي المغربي، الذي يترجم «مفارقة إيبيستيمولوجية» في التعاطي مع المرحلة الانتقالية: «حشد كافة الجهود الممكنة [تغير أو تحول من نوع ما] كي لا يحدث التغيير

---

(3) انظر: Frédéric Vairel, Politique et mouvements sociaux au Maroc: La Révolution désamorcée? (Paris: Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), 2014).

(4) حول وضع حقوق الإنسان في المغرب خلال العقدين الماضيين، انظر بعض من تقارير منظمة هيومن رايتس واتش: Human Rights Watch: «Morocco: «Stop Looking for Your Son»: Illegal Detentions under the Counterterrorism Law,» 25 octobre 2010, <https://www.hrw.org/report/2010/10/25/morocco-stop-look ing- your- son/ illegal- detentions- under- counterterrorism- law>; «Morocco's Truth Commission. Honoring Past Victimes during an Uncertain Present,» 27 novembre 2005, no. 11 (E), <https://www.hrw.org/r eport /2005/ 11/27 /moroccos -truth-commi ssion/h onoring-past-victi ms-during-uncertain-present>, and «Morocco: Human Rights at a Crossroads», vol. 16, no. 6(E) (octobre 2004), <https://www.hrw.org/reports/2004/morocco1004/morocco1004.pdf>.

(5) حول السياسة والعنف في المغرب، انظر: Douglas E. Ashford, «Politics and Violence in Morocco,» *Middle East Journal*, vol. 13, no. 1 (1959), pp. 11-24.

(6) حول تعقد الظاهرة المَخْزَنَية المغربية، انظر: محمد الإدريسي، «سيرة أمير معزول أو البناء المركب لـ «المَخْزَنَة المغربية»: رد على مقالة «سيرة أمير مبعد» لساري حنفي،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 454 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 161 ـ 165.

(7) حول الدينامية الاحتجاجية لحركة 20 فبراير في علاقتها بالنظام السياسي، انظر تحليل الباحثة مونيا بناني الشريبي: Mounia Bennani-Chraïbi et Mohamed Jeghllaly, «La Dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca,» *Revue française de science politique,* vol. 62, nos. 5-6 (2012), p. 867-893.

الاجتماعي أو السياسي (النسق السياسي المغربي يتغير كي لا يحدث التغيير)[8]. لذلك، لم يسلم حراك الريف أيضاً من هذا الوصم السياسي لشروط إنتاجه، آخذاً في الحسبان الحساسية التاريخية للمنطقة مع النظام، واستحضاراً أيضاً لسلمية الحراك الذي يفرض التدبير السلمي للأزمة نفسها. والغريب في الأمر، أن هذا الخطاب المنتج سياسياً قد تم تمريره سياسياً من قبل النسق الثقافي للمجتمع نفسه (في مجمله)، على اعتبار شرعية المخزن والنظام الملكي ما زالت رهينة بذاك «الفلاح المغربي المدافع عن العرش» (بلغة ريمي لوفو)[9] الذي يمجد الاستقرار و«الخصوصية المغربية» و«يمقت» التغيير والاحتجاج بوصفه صورة من صور الدمار وشرط لإنتاج حرب أهلية بين طوائف المجتمع (على الشاكلة السورية أو اليمينة).

ضمن هذا الوضع، توالت كرونولوجيا الأحداث الاجتماعية والسياسية لتجعل من حراك الريف «قضية شعبية» (تهّم مختلف الفئات المهمشة في مواجهة الفئات المستفيدة من خيرات وثروات الوطن)، وليستمر النظام السياسي والحكومة المنتخبة الجديدة في سحب الشرعية السياسية والاجتماعية من هذا الحراك الاحتجاجي وربطه بأشكال التمرد والرغبة في زعزعة الأمن والاستقرار الوطني. لكن ما يثير الدهشة، بخصوص هذا الوضع الاحتجاجي، وبعيداً من الرهانات السياسية أو الاجتماعية أو الإثنية والثقافية، هو غياب أي رد فعل أو تفاعل يذكر من طرف الفاعل العلمي والأكاديمي (الجماعات العلمية) والمثقفين والمفكرين بالمغرب[10]: «نستنكر» هنا صمت «الجمعية المغربية لعلم الاجتماع» و«الجمعية المغربية للعلوم السياسية» حول الوضع، وعدم قيامها بواجبها العلمي والإيبيستيمولوجي بمدارسة الأوضاع والحفاظ على الروح النقدية للعلم ومبدأ الكشف عن الحقائق والمساهمة في تحليل الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية بالمغرب على غرار تجارب الدول الرائدة[11].

مع تشكيل الحكومة المغربية، وتعيين سعد الدين العثماني لقيادة المرحلة الانتقالية وبروز بعض القيادات الكاريزمية على رأس تدبير «الحراك الريفي» (بخاصة شخصية ناصر الزفزافي)، ارتفعت حدة المطالب الاجتماعية والسياسية (لم يعد مقتل محسن فكري هو المحرك الوحيد للحراك) وتغيَّرت معها مواقف الفاعلين في النسق السياسي الرسمي. لقد تم الانتقال من منطق البحث

---

(8) انظر العمل المرجعي لجون واتربوري حول الملكية المغربية: John Waterbury, *The Commander of the Faithful: The Morrocan Political Elite - A Study in Segmented Politics* (New York: Columbia University Press, 1970).

(9) حول تاريخ الملكية المغربية في علاقتها بالمجتمع والأطياف السياسية، انظر: Rémy Leveau, «Maroc: Les Trois Ages de la monarchie moderne,» dans: Rémy Leveau et Abdallah Hammoudi, dirs., *Monarchies arabes: Transitions et dérives dynastiques* (Paris: La Documentation française, 2002), pp. 197-203.

(10) نتحدث عن ردود الفعل العلمية وليس الانطباعات الأيديولوجية أو الإثنية أو العاطفية التي أفقدت الفاعل العلمي قدرته النقدية وإسهامه في إحداث التغيير.

(11) في 25 آذار/مارس 2015، أصدرت «الجمعية التايوانية لعلم الاجتماع» (Taiwanese Sociological Association) بياناً رسمياً تعلن فيه عن دعمها «حركة عباد الشمس» التي جاءت كرد فعل اجتماعي تجاه توقيع الحكومة التايوانية اتفاقية التبادل الحر مع الصين.

عن رد الاعتبار لـ «الذات الجريحة» و«المواطن والمجال المهمش» إلى الرغبة في «إسقاط الفساد وفضح شروط إنتاج اللعبة السياسية والتعبير عن رفضها»، وهو الأمر الذي يجعلنا نتحدث بذلك عن «عودة للربيع العربي» في صورته المغربية؛ من منطلق التكامل بين المطالب الاجتماعية والسياسية في مسلسل إنتاج الفعل الاحتجاجي العمومي. وتبعاً لذلك، يجوز لنا الحديث عن انتقال الفعل الاحتجاجي بالريف نحو البعد السياسي، وما يترتب عن ذلك من احتمال «تسييس» المطالب الاجتماعية سواء على نحوٍ معلن أو خفيٍّ في المستقبل.

ما يثير الدهشة، بخصوص هذا الوضع الاحتجاجي، وبعيداً من الرهانات السياسية أو الاجتماعية أو الإثنية والثقافية، هو غياب أي رد فعل أو تفاعل يذكر من طرف الفاعل العلمي والأكاديمي (الجماعات العلمية) والمثقفين والمفكرين بالمغرب.

ظل التعاطي السياسي والرسمي مع الحراك ملازماً لتطور الأحداث المحلية والإقليمية. وفي سياق الشرط المتأزم الذي طبع علاقة المخزن بالريف تاريخياً[12]، انتقل البراديغم السياسي لمواجهة الأحداث من نسق «الفتنة» إلى نسق «الانفصال»[13] (مع تزايد حدة الاحتجاجات وانتقالها إلى مدن وأقاليم مجاورة)، وذلك من أجل سحب الشرعية «المجتمعية» عن أي مطلب يأخذ شكلاً سياسياً ورفع ورقة «الوحدة» في وجه انتشار عدوى الاحتجاج. وتبعاً لذلك، عبّرت القوى الفاعلة في الحراك عن تشبثها بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية ورفضها لأي تسييس للقضية أو تدخل خارجي غير مباشر (كما حدث في انتفاضة الخبز). لكن مع ذلك، يمكن النظر إلى هذا الإعلان كرد فعل مباشر على الاستراتيجيات الاحتوائية للنظام أكثر منه دعوة فعلية إلى التخلي عن المطالب السياسية (التي لا تعني دوماً مطالب انفصالية)؛ على اعتبار أن الاجتماعي يوجد في عمق السياسي.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن من أبرز عوامل استمرار وامتداد «الحراك الريفي»، إلى جانب «جمعانية المطالب الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية»، هو استعمال ورقة الخطاب الديني[14] نداً للند مع النظام السياسي القائم، من أجل الدفاع عن «إسلامية الحراك» من جهة، وعدم انفصاله عن

---

(12) وبخاصة في سياق أحداث «انتفاضة الخبز أو انتفاضة الجوع أو انتفاضة التلاميذ،» لسنة 1984، التي اندلعت شرارتها من منطقة الريف (وبخاصة مدينة الحسيمة والناظور وبركان) رداً على تفعيل النظام لسياسة التكيُّف الهيكلي، وتعرضت لقمع قوي على المستوى المادي كما الرمزي والمعنوي (الخطاب التاريخي الحاد اللهجة للحسن الثاني تجاه المناطق الشمالية واعترافه الضمني بقمع انتفاضة الريف سنة 1958 وانتفاضة 1984).

(13) نظراً إلى كون المحتجين لا يرفعون الأعلام الوطنية أو صور الملك في سياق الحراك الاحتجاجي.

(14) بالعودة التاريخية إلى الخطابات السياسية للحسن الثاني، وفي إطار تحليل الخطاب السياسي، نجدها قائمة على ثلاث متغيرات مركزية: المتغير الديني (الخطاب القرآني وخطاب الرسول) المتغير التاريخي (خطاب الجد والأب المحرر: محمد الخامس) والمتغير الشخصي (الخطاب السياسي الخاص بالملك). نفس النهج نجده حاضراً في الخطاب الاجتماعي والسياسي لشخصية «ناصر الزفزافي»، حيث يتم استحضار المتغير الديني (القرآن والسنّة) والمتغير التاريخي (شخصية عبد الكريم الخطابي) والمتغير الشخصي (مطالب الحراك على لسان النخبة القائدة والمنتجة للحراك).

البراديغم النظري العام للحراك العربي من جهة أخرى. وبما أن إنتاج الحراك الاحتجاجي وصوغ القرارات الحاسمة، تحاك في إطار النخبة القائدة للحراك نفسه (سواء داخلياً أو خارجياً)[15]، فإن الحدث الذي عرفته مدينة الحسيمة يوم الجمعة 26 أيار/مايو 2017، والذي تم بموجبه توقيف صلاة الجمعة ومغادرة المساجد التي جعلت «الحقل الديني في خدمة الأجندات السياسية للنظام [حسب قادة الحراك]، هو في الأساس صورة من صور الصراع على احتكار الشرعية الدينية والبحث عن التعاطف المجتمعي مع القضية[16]، ولعل رد الفعل القوي من قبل الفاعل السياسي دليل ملموس على ذلك: نزع الشرعية الدينية من المملكة يعني نزع الشرعية السياسية عن النظام الحاكم.

ثانياً: الحلول والاستراتيجيات التوافقية والاستباقية التي يتبناها النظام السياسي لمواجهة الحراك الاحتجاجي بالريف

بداية، لا بد من التأكيد أن «حراك الريف» هو بالأساس «حراك احتجاجي» لا «حراك اجتماعي»، رغم حضور الرهان الاجتماعي على رأس مطالب الحراك؛ من منطلق أن التصنيف الذي قدمه السوسيولوجي الفرنسي ألان تورين (Alain Touraine) لمفهوم الحركات الاجتماعية (والمبادئ الثلاث التي حددها: مبدأ الهوية، ومبدأ التعارض، ومبدأ الكلية)[17] لا ينطبق على النسق العام لإنتاج الحراك بمنطقة الريف، وفي عدد من التجارب الاحتجاجية العربية أيضاً[18]. لذلك، نجد أن نهج النظام السياسي استراتيجيات المهادنة أو نزع الشرعية الدينية والاجتماعية عن الحراك، وكذلك التعاطي الدبلوماسي مع شروط إنتاج الفعل الاحتجاجي بمنطقة الريف، هي دلالة قوية على الخصوصية المحلية (ذات الأبعاد التاريخية) لحراك الريف، رغم كون المطالب تعبِّر عن رأي شعبي واسع النطاق، واقترانه بشروط موضوعية وذاتية خاصة: يمكن أن نعتبر تأرجح الحراك بين الاجتماعي والسياسي أساس الدفع بالحراك نحو الفعل الاحتجاجي أكثر من الفعل الاجتماعي.

في الواقع، ورغم الهالة «البانورامية» التي أضافتها المواكبة الصحافية (وليس العلمية) لحراك الريف، نجد أن التعاطي السياسي (سواء بالنسبة إلى الحكومة أو المخزن) ظل محدوداً في الزمان

---

(15) تظل هذه النقطة بحاجة إلى نقاش مطول، نظرا لضعف الدراسات المهتمة بالموضوع، وبخاصة ضمن سوسيولوجيا صناعة القرار الاحتجاجي.

(16) تم تبادل الاتهامات بين «وزارة الأوقاف الإسلامية المغربية» (التي وصفت الحادث بـ «الفتنة الكبرى») وبين قادة الحراك (الذين اعتبروا استغلال المساجد من أجل دعوة الشارع إلى التراجع عن الاحتجاج بمثابة استغباء واستحمار للشعب). وهو الأمر الذي جعل السلطات تحرر مذكرة اعتقال وطني في حق «ناصر الزفزافي»، بوصفه المسؤول عن الحراك من جهة، والمسؤول عن توقيف خطاب الجمعة بما يتعارض مع مقدسات المملكة (وفقاً للخطاب السياسي الرسمي) من جهة أخرى.

(17) انظر: Alain Touraine: «Les Mouvements sociaux: Objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique?,» *Revue française de sociologie*, vol. 25, no. 1 (1984), pp. 3-19, et *La Voix et le regard* (Paris: Le Seuil, 1978).

(18) هذه النقطة لا تزال تحتاج إلى دراسات سوسيولوجية عميقة لتحديد الفعل الاحتجاجي من الفعل الاجتماعي ضمن نسق حراك ما سمي «الربيع العربي».

والمكان، ولم يخرج عن القاعدة الاستراتيجية لـ «التصرف والفعل بحسب الوضع». يعلمنا تاريخ التعامل السياسي للدولة المغربية مع الحراك الشعبي أن «مؤسسة المخزن» تعمل على موقعة نفسها داخل الحراك (هل الحراك ضد الملكية أم ضد الحكومة؟) من جهة، وتموقع الحراك ضمن اللعبة السياسية (هل يسعى الحراك لكسب شرعية دينية وثقافية أم شرعية اجتماعية واقتصادية؟)، في إطار البحث عن «إجهاض الاجتماعي بالاجتماعي» قبل التفكير في «إجهاض الاجتماعي بالسياسي» وبخاصة ضمن ظرفية انتقالية متأثرة بـ «نجاح» تجارب احتجاجية مجاورة، ليس فقط في إطاحة النظم السياسية وإنما أيضاً في نشر «عدوى» الاحتجاج على نطاق واسع ومستمر.

كما أشرنا سابقاً، أخذ تعامل النظام السياسي مع حراك الريف طابعاً توافقياً واجتماعياً أكثر منه سياسي، مركزاً على صورة «الوطن» و«الدين» كخطوط حمر لإضفاء الشرعية أن سحبها سواء من النظام نفسه أو من بنية الفعل الاحتجاجي. جاء رد الفعل السياسي تجاه الحراك متبايناً بين ثلاثة أطراف:

من أبرز عوامل استمرار وامتداد «الحراك الريفي»، إلى جانب «جمعانية المطالب الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية»، هو استعمال ورقة الخطاب الديني نداً للند مع النظام السياسي القائم، من أجل الدفاع عن «إسلامية الحراك» من جهة، وعدم انفصاله عن البراديغم النظري العام للحراك العربي من جهة أخرى.

ـ **المخزن** (الملك): جاء رد فعل مؤسسة المخزن محايداً في البداية، نظراً إلى الوظيفة التحكيمية التي تميز النظام الملكي المغربي، حيث نظر إلى «مقتل» محسن فكري بمدينة الحسيمة (بماضيها التاريخي مع الحسن الثاني) كحدث اجتماعي (بائع سمك) وجب معالجته قانونياً (تحميل المسؤولية لرجال السلطة وسائق شاحنة نقل القمامة) وليس سياسياً (التهميش والإقصاء الذي تعانيه المنطقة). لكن مع توالي الأحداث، ظهرت من جديد «الوظيفة التحكيمية» للملك في الأزمة، من خلال محاولة المعالجة الاقتصادية والاجتماعية للحراك، مع الحرص على إبعاده من الشرط الديني والسياسي، والدفع به نحو «احتجاج ضد الحكومة وليس ضد المخزن». ولعل عدم تقديم الديوان الملكي والملك نفسه لأي خطاب أو تصريح حول الحراك يجعلنا نؤكد الطابع الدبلوماسي والتوافقي لتفاعل مؤسسة المخزن مع الحراك والرغبة في إنهاء الأزمة.

ـ **الحكومة**: بالنظر إلى الفراغ الذي عاشه المغرب بين الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة، نجد أن تأخر تبني مواقف أو حلول مباشرة وصريحة للفاعل الحكومي بخصوص حراك الريف راجع إلى غموض موقف المخزن نفسه؛ من منطلق أن تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية خلال الأسبوع الرابع من شهر أيار/مايو، وتأكيده شرعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمحتجين وضرورة عدم تسييس الحراك (الابتعاد من المطالب الانفصالية)، هو دليل على تفويض حل مثل هذه القضايا لمؤسسة المخزن ولشخص الملك من جهة، ورغبة في إدارة

المرحلة الانتقالية بما يقتضيه تطور الأحداث المحلية والوطنية كما الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ـ **الأحزاب السياسية:** في ما يتعلق بموقف الأحزاب السياسية، ونظراً إلى انشباكية مؤسسة الحزب بالمغرب من جهة، وفقدان شرعيتها السياسية أمام المجتمع من جهة أخرى، نجد أن موقفها أو مقترحاتها لحل الأزمة ظلت غامضة وغير رسمية في أغلب الأحيان، بل إن الأحزاب المشكلة للحكومة، ورغم اعتراف الحكومة بشرعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للاحتجاج، لم تعمل على تبني أو رفض «الحراك الاحتجاجي» في صورته السياسية على مستوى قيادياتها الوطنية.

لا ندعو المثقفين إلى التسرع في بناء خطاب سطحي حول الحركة الاحتجاجية، وإنما رد ماء وجه «العلم والمعرفة» كآلية للكشف عن اختلالات الواقع الاجتماعي والتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية بما يخدم «المصلحة الإنسانية» في تعدديتها وشموليتها، في ظل تزايد حدة الليبرالية الجديدة.

ما دام هناك اختلاف وتضارب في بناء موقف سياسي صريح وواضح بخصوص حراك الريف من قبل الفاعلين في إنتاج المشهد السياسي المغربي، بعيد من التلوينات الإثنية والثقافية والتاريخية، فإننا لا نلمس وجود حلول ومقترحات حقيقية لتدبير المرحلة والخروج بأقل الخسائر من هذه الأزمة.

هناك مخاوف سياسية كبيرة من وجود أطراف خارجية أو أجندات دولية فاعلة في إنتاج المشهد الاحتجاجي بالريف، ورغبة في تفادي أي تدخل خارجي في رسم خارطة طريق حل المشكل؛ بوصفه تدخلاً مباشراً أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للبلد، وبخاصة مع تأزم قضية الصحراء والمواقف الدولية حولها خلال السنوات الأخيرة. لذلك، لا ننكر وجود تحركات أولية لحل المشكل ـ وبخاصة على المستوى الاقتصادي ـ لكنها تظل ظرفية وعفوية ولا ترقى إلى مستوى الإصلاح البنيوي الشامل الذي تحتاج الظرفية الانتقالية إليه وتعبِّر عن تخوف سياسي من تطور أي موقف دولي يصرح بوجود «مشكل» (إثني أو تاريخي) بين منطقة الريف والنظام السياسي المغربي، الذي من شأنه أن يؤثر في صورة المغرب لدى المجتمع الدولي:

ـ خلق مناصب شغل للشباب العاطل من العمل في القطاعات الحكومية بصورة استثنائية؛

ـ ضخ مبالغ كبيرة في الميزانيات الجهوية للأقاليم المعنية بالحراك الشعبي دعماً لها من أجل المشاركة في تحقيق الانتقال الاجتماعي والتنمية البشرية والمستدامة وتعزيز فرص الاستثمار في المنطقة.

ـ توجيه اهتمام القطاعات الحكومية (في كل المستويات) خلال المرحلة الانتقالية صوب منطقة الريف.

ـ بعث بعض النشطاء الاجتماعيين كوسطاء للبحث عن حل سلمي للأزمة.

ـ ترويج فكرة أن يقوم «الملك» بزيارة شخصية إلى المنطقة...

بالتزامن مع تفعيل «لجنة الحراك الشعبي في مدينة الحسيمة»، كتنظيم لقادة الحراك الاحتجاجي بمنطقة الريف، وتنديدها بـ «عسكرة المنطقة» وإصدار بيان استنكاري لما وصفته بـ«حملة العنف غير المبررة ضد نشطاء مسالمين وساكنة مسالمة ليس لها من مطالب سوى تحقيق حقوق اقتصادية واجتماعية مشروعة» ودعوتها النظام السياسي إلى البحث حل سلمي للأزمة وليس تأجيج الصراع بين المواطنين والنشطاء وقوى الأمن[19]، تأسست مؤخراً تنسيقية أوروبية لدعم الحراك الشعبي في الريف المغربي بمدينة مدريد الإسبانية، تضم نشطاء ينتمون إلى إسبانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، وأصدرت بياناً رسمياً أعلنت فيه ما يلي:

- «دعمها اللامشروط لنضالات الحراك الشعبي في الريف؛
- تضامنها اللامشروط مع المعتقلين السياسيين بالريف؛
- تحميل المسؤولية الكاملة للنظام السياسي القائم بالبلاد على حالة العسكرة والحصار الذي فرضه بالحديد والنار على المدنيين العزل بالريف؛
- إعمال وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب في حق المسؤولين عن اغتيال الشهداء بالريف؛
- عهدها على مواصلة النضال والصمود والمقاومة السلمية إلى جانب نشطاء الريف حتى تحقيق المطالب العادلة والمشروعة كافة»[20].

على الرغم من أنه من الصعب الحديث عن وجود أطراف خارجية، في غياب المعطيات أو الدراسات المعنية بالموضوع، سواء داعمة للحراك أو راغبة في الإنهاء السلمي للمسألة، إلا أنه يبدو أن مثل هذه المبادرات السياسية بالدول الأجنبية تظل مجرد ردود فعل «عفوية» من المهجرين المغاربة بهذه الدول من أجل دعم الحراك الاجتماعي: هناك رهانات اجتماعية وإنسانية كما هناك رهانات سياسية واستراتيجية في ثوب تاريخي.

ثالثاً: سيناريوهات مستقبلية محتملة للحراك الاحتجاجي في الريف المغربي

ننظر إلى كون الحراك الذي يعرفه الريف المغربي، بوصفه حراكاً شعبياً يدخل في خانة الأفعال الاحتجاجية المطالبة برد الاعتبار للإنسان والمجال ورفع التهميش الاجتماعي والسياسي عن مختلف المناطق المغربية، هو امتداد للتجارب العربية المجاورة. وسواء تعلق الأمر بتجارب تسير في اتجاه تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي (تونس) أو ما زالت تعتريها عقبات اقتصادية واجتماعية (مصر)، أو أخرى جنحت نحو الطائفية والصراعات الإثنية والحرب الأهلية (اليمن، ليبيا، وسورية)، فإن السيناريوهات التي نقدمها بخصوص التجربة المغربية تظل مجرد أرض للنقاش

---

(19) انظر تقرير جريدة **القدس العربي** بتاريخ 9 شباط/فبراير 2017، حول الموضوع، بعنوان: «لجنة الحراك الشعبي في الحسيمة تجدّد استنكارها لـ «عسكرة المنطقة»»، <http://www.alquds.co.uk/?p=671888>.

(20) حسين مجدوبي، «نشطاء يؤسسون التنسيقية الأوروبية لدعم الحراك الشعبي في الريف المغربي ويسطرون برنامج عمل،» **القدس العربي**، 2017/5/23، <http://www.alquds.co.uk/?p=723101>.

من جهة، وفرصة لقياس درجة التوتر المحلي في ضوء التاريخ الانتقالي للمجتمعات العربية بعد الحراك الربيعي، من جهة أخرى.

لذلك، نقترح أربعة سيناريوهات متباينة نرى أن الحراك الاحتجاجي بمنطقة الريف المغربي سيتجه نحوها إذا ما تفاقمت حدة الأزمة، سواء نحو السيئ أو الجيد، ونجعلها أرضاً لنقاش المسألة على المستوى السياسي والاقتصادي (بين الفاعلين في المشهد السياسي المغربي) كما المستوى العلمي والأكاديمي (بين الجماعات العلمية):

ـ **السيناريو الأول:** نهاية الحراك الاحتجاجي على نحوٍ سلمي (على غرار التجارب الغربية (وبخاصة الحراك الطلابي بكندا سنة 2012 أو حركة عباد الشمس بتايوان سنة 2015)) برد الاعتبار لـ «الإنسان» المغربي بعامة على المستوى الاجتماعي والسياسي والحقوقي وضمان التوزيع العادل للموارد والحقوق والثروات. يظل هذا السيناريو معقولاً إلى حد كبير إذا ما انتهج الفاعل السياسي (الحكومة والمخزن بالأساس) استراتيجيات انتقال اجتماعي واقتصادي يجعل من مرتكزات الجهوية الموسعة قاطرة لتعزيز مسلسل التنمية البشرية والتنمية المستدامة ومحاربة الفساد الذي ينخر «الجسم الاقتصادي والسياسي» المغربي.

ـ **السيناريو الثاني:** تزايد حدة الأزمة، في ظل صمت مختلف أطياف المشهد السياسي وعدم التفكير في الحل الاجتماعي والسياسي للمشكل ـ وليس التاريخي أو الإثني ـ وإسقاط الحكومة المنتخبة، بوصفها المسؤول المباشر أمام المواطنين عن فشل مسلسل الانتقال الاجتماعي والاقتصادي ورفع التهميش عن المناطق المسحوقة، ومواصلة الإصلاح في إطاره البنيوي. يمكن اعتبار هذا السيناريو قريباً للواقع إلى حدٍ كبير، ومن شأن تفعيله أن يعطي نَفَساً جديداً للممارسة السياسية بالمغرب ويعيد ثقة المواطن في السياسة والفعل السياسي، بوصفه الفاعل الأول والأخير في المشهد الديمقراطي المغربي.

ـ **السيناريو الثالث:** جر الحراك الاحتجاجي نحو المطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم (النظام الملكي)، نظراً إلى طبيعة العلاقة المتوترة بين المنطقة والملكية منذ فجر الاستقلال، والبحث عن التدخل الخارجي في المنطقة للخروج من التداعيات البنيوية لهذا الوضع على الجسم المغربي. رغم كون هذا السيناريو ليس ببعيد الحدوث، في إطار وضع إقليمي جد متأزم، إلا أن المستقبل الديمقراطي للمجتمع المغربي يظل رهين وجود الملكية ودفع المخزن نحو الانخراط في مسلسل الإصلاح الحقيقي والبنيوي[21]، ولن تكون نهاية الملكية بالمغرب سوى بداية ميلاد الطائفية والإثنية في صورة لم تشهد لها المنطقة من مثيل؛ نظراً إلى الغنى الإثني للمجتمع المغربي ولوجود أفكار وتصورات انفصالية لدى عدد من مكونات الجسم المغربي.

ـ **السيناريو الرابع:** مطالبة قادة حراك الريف بالانفصال عن المغرب (أو المطالبة بالحكم الذاتي) و«إقامة الجمهورية الريفية»، الأمر الذي ستكون له تداعيات سياسية وإقليمية (عودة

---

(21) حول هذه النقطة بالذات، انظر التحليل الذي يقدمه «الأمير» مولاي هشام العلوي في كتابه المهم:
Moulay Hicham El Alaoui, *Journal d'un prince banni: Demain, le Maroc* (Paris: Éditions Grasset et Fasquelle, 2014).

قضية انفصال المناطق الصحراوية إلى طاولة النقاش) واجتماعية وثقافية (تزايد حدة الصراعات والتطاحنات الإثنية: الريف، الأمازيغ، العرب، الصحراويون...). لا يزال هذا السيناريو مطروحاً بحدة على طاولة النقاش السياسي ضمن بنية «المخزن العميق»، ويمكن عدُّه السبب الرئيس وراء تباين مواقف الفاعلين السياسيين بخصوص الحراك الاحتجاجي بالريف؛ من منطلق وجود فصائل اجتماعية متعددة ظلت تطالب مند عقود بالانفصال السياسي قبل الاجتماعي عن الجسم المغربي (بعض الحركات الأمازيغية بمنطقة الشرق والريف المغربي بالخصوص). لكن مع ذلك، نرى أن تفعيل هذا السيناريو من شأنه أن يجر المغرب إلى ويلات حرب أهلية قد تنتهي ببروز أربع دويلات أو تشكيلات إثنية محلية: تشكيل ريفي، تشكيل صحراوي (أو تشكيل البوليساريو)، تشكيل أمازيغي، وتشكيل عربي أو مركزي...

خاتمة

تبقى هذه الدراسة مجرد أرض أولية تجعل من الموضوعية والعلمية والابتعاد من المضاربات الإثنية والأيديولوجية هدفاً لها، وتسعى إلى تسليط الضوء على قضية إقليمية في أبعادها الاجتماعية والسياسية، وبعيداً من الحساسيات التاريخية والثقافية. وفي ظل تراجع الفاعل العلمي والأكاديمي عن أداء دوره النقدي في مثل هذه الأحداث والتحولات الإقليمية، أضحت الخطابات الصحافية والتنميطية والسطحية تحتكر الساحة الفكرية، وتسهم في تشويه أو حجب الحقائق والتلاعب بها بما يخدم مصالح طبقية وداخلية أو سياسية وخارجية. إننا لا ندعو المثقفين إلى التسرع في بناء خطاب سطحي حول الحركة الاحتجاجية، وإنما رد ماء وجه «العلم والمعرفة» كآلية للكشف عن اختلالات الواقع الاجتماعي والتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية بما بخدم «المصلحة الإنسانية» في تعدديتها وشموليتها، في ظل تزايد حدة الليبرالية الجديدة ضمن المرحلة الثالثة من «سوقنة» و«سلعنة» العالم.

نذكّر بأن السيناريوهات التي قدمناها تظل أرضاً لنقاش مستقبل الوضع في سياق تطور الأحداث الإقليمية والجهوية؛ من منطلق أن سلطة العلم والموضوعية تعلمنا رفع منطلقات التعاطف أو نبذ وضع أو فعل اجتماعي أو احتجاجي معين وإنتاج معرفة عالمة تتجاوز الخطابات الصحافية والتنميطية أو الأيديولوجية والإثنية نحو مقولة «العلم للعلم» قبل «العلم للواقع» في سياق اللاتكافؤ العالمي □

المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

أولاً: التخطيط وآليات السوق والثروة النفطية

شهد العراق منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي حتى أوائل عام 2003، تراجعاً سريعاً في ممارسات التخطيط الاقتصادي الحكومي، وفشل السياسات الاقتصادية في زيادة النمو والتشغيل والإسراع بالتنمية، وذلك لأسباب عديدة أهمها: الحرب مع إيران (1980 ـ 1988)، وحرب الخليج الثانية (1991)، والاعتماد الكبير على الريع النفطي، والتوسع الكبير في الملكية العامة للأصول الإنتاجية، وتدني كفاءة مشاريع القطاع العام، والهيمنة المطلقة لسلطة الحكم الدكتاتوري، والحصار الاقتصادي والتجاري الدولي (1990 ـ 2003). ومنذ الاحتلال في عام 2003، فشلت أيضاً السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة»، البديلة لدور الدولة، في تخطيط وإدارة الاقتصاد وإعادة إعمار مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية، وذلك لعدة أسباب، في مقدمها: تخريب الحركات الإرهابية والتكلفة البشرية والاقتصادية والمالية الباهظة في محاربتها، وسوء استخدام الإيرادات النفطية، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور الأمني، والاضطراب الاجتماعي. أما دلالات الفشل الموثقة، فأبرزها: انخفاض النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، والتراجع عن شيْد مشاريع البنية الأساسية وتأهيل الصناعات المدمرة، وتدهور مشاريع القطاع العام، وتردّي الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة، وتفشّي الفساد المالي والإداري، واستمرار الاعتماد على الريع النفطي المقترن بزيادة الدَّين العام الداخلي والقروض الخارجية في تمويل الإنفاق العام والاستيرادات المتزايدة. وما يعكس هذا الفشل أيضاً، زيادة التباين في توزيع الدخول وضمور دور الطبقة الوسطى في الاقتصاد والتنمية. وفي الواقع، فإن نوعية الحياة في البلاد قد تدهورت كثيراً.

(*) البريد الإلكتروني: sabri_saadi@hotmail.com.

وفي زحمة الآراء الداعية إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة والبدء بالإصلاح والتحديث الاقتصادي، يبرز قوياً الاستنتاج الخاطئ والخطير لدى بعض الاقتصاديين والأحزاب السياسية بأن «نعمة» الريع النفطي، كانت ولا تزال، السبب في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وفي تراجع الديمقراطية، وانتشار الفساد، بينما يتجاهل دعاة هذا الاستنتاج حقيقة أن سوء استعمال السلطة الحاكمة للإيرادات النفطية هو السبب الرئيسي في هذه المشاكل. والخطورة في هذا الرأي الذي يضع النتيجة محل السبب، أنه يكرِّس، بوعي أو بلا وعي، رفض دور الدولة في ممارسة التخطيط والاستثمار المباشر لإحداث التغيير الاقتصادي الهيكلي الضروري لزيادة الإنتاج والإنتاجية والصادرات غير النفطية ونشر التكنولوجيا الحديثة بين فروع الاقتصاد، ويمهد عملياً للمطالبة بتقليص الملكية العامة للثروة النفطية، سواءٌ ببيع جزء من أصولها المادية للشركات العابرة للجنسيات أو من خلال فكرة حجز جزء من الريع النفطي أو الفائض منه (صادرات النفط في المستقبل) في «الصناديق السيادية» للاستثمار في العقارات أو في الأسواق المالية العالمية أو لتمويل المشاريع الخاصة بمثل مهمات البنوك المحلية[1]. ويتجاهل أصحاب هذا الرأي الذي يجعل «النتيجة هي السبب» في تبرير مساوئ قيام الدولة بمهام الاستثمار المباشر للإيرادات النفطية، حقيقة أن التمسك بقيم العمل المنتج، ومقاومة الفساد، وإنسانية العدالة الاجتماعية لدى إدارة الشركات الخاصة، الوطنية والأجنبية، ليس بالضرورة أفضل من تمسُّك الحكومات الوطنية، المنتخبة ديمقراطياً، والمهتدية بمعايير مؤسسية في إدارة الاقتصاد وتوزيع الثروة النفطية، بهذه القيم[2].

يفرض الواقع الاقتصادي الموضوعي في العراق، وليس مشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة المستقلة والارتقاء بنوعية الحياة للمواطنين وللمجتمع فقط، بعث الحيوية والتجديد في المشروع الاقتصادي الوطني.

في الوقت الحاضر، يفرض الواقع الاقتصادي الموضوعي في العراق، وليس مشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة المستقلة والارتقاء بنوعية الحياة للمواطنين وللمجتمع فقط، بعث الحيوية والتجديد في المشروع الاقتصادي الوطني (المشروع)[3]. ولهذا أيضاً، ولاعتبارات

---

(1) يؤكد هذا التوقع تصريح حديث للمستشار المالي لرئيس الوزراء عن «وجود آلية مستقبلية يتم العمل بها في حال (سداد الديون) أن تذهب (فوائض الإيرادات النفطية) لصندوق يعاد من خلاله إقراضها إلى القطاع الخاص بما يخدم التنمية» نشر في جريدة **الصباح الجديد،** 2017/12/10.

(2) يناسب هنا دلالة المثل العربي الشهير «المال السائب يعلم السرقة»، حيث يعود انتشار الفساد وتآكل الثروة النفطية إلى السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية السائبة التي تفتقد المعايير الملزمة مؤسسياً باستثمار الثروة النفطية في أولويات واضحة لبناء الاقتصاد وتنمية المجتمع.

(3) للمزيد من التفاصيل، انظر: صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)** (دمشق؛ بغداد: دار المدى، 2009)، ص 517 ـ 574.

اقتصادية وسياسية واجتماعية، تجب المقاربة في برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي (الصندوق) الموثق في إطار «اتفاق الاستعداد الائتماني» (الاتفاق) وتعتمده الحكومة حالياً في تطبيق السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» بفاعلية تتجاوز تعثر محاولات التحول الاقتصادي المستمرة التي أعقبت الاحتلال في عام 2003. فهذه المقاربة مفيدة في تبرير العودة «للمشروع»، وفي تقييم سياسات «الصندوق» وتوقعاتها (أهدافها) في السنوات القادمة (2017 ـ 2022)، وبما يسمح في وصف النظام الاقتصادي المستهدف إرساءه في البلاد[4]. وبالتحديد، تفيد المقاربة في إيضاح دور الدولة الواسع في إدارة دينامية النمو الاقتصادي، وتشييد مشاريع البنى الأساسية، وإعادة تقييم وتأهيل مشاريع القطاع العام، وفي توسيع الخدمات العامة بتمويل من الإيرادات النفطية، في مقابل تقليص هذا الدور وحصره في توفير البيئة الاستثمارية بتأمين الاستقرار المالي والاقتصادي وتوسيع حرية آليات السوق، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني، والعمل على توطين أساليب الإدارة الحديثة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الوقت الحاضر، ومع استمرار مخاطر التقلبات في «أسعار» صادرات (إيرادات) النفط، تبرز أهمية «المشروع» للبحث في خصائص النموذج الاقتصادي الجديد[5]، والسياسات الاقتصادية البديلة[6] لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وإيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللدخل وللصادرات، لضمان استدامة النمو والتشغيل وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وفي «المشروع»، تؤدي الدولة دوراً أساسياً في تعبئة الموارد لزيادة الاستثمارات الحكومية لتوسيع الطاقات الإنتاجية والصادرات وزيادة إنتاجية العمل، وفي توفير الخدمات العامة التعليمية، ومنها برامج التدريب المهني والفني، والخدمات الصحية، وتنمية الموارد الطبيعية، وحماية حقوق أجيال المستقبل فيها. ولإبراز هذه الأهمية، تفيد المناقشة التفصيلية لبرنامج «الصندوق»، واختبار ملاءمة أنماط النمو في القطاعات الاقتصادية التي تستهدفها سياسات البرنامج خلال المدة 2017 ـ 2022 لأهداف «المشروع».

---

(4) تفيد العودة إلى المشروع ومقاربة برنامج الصندوق أيضاً، في إجلاء الغموض الذي يحيط بهوية النظام الاقتصادي، كما يظهر في النص الوارد في الدستور العراقي الخاص بالحقوق الاقتصادية، المادة 25 التي تنص بما يلي: «تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته». انظر: وثيقة «الدستور العراقي»، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية العراق.

(5) عن تفاصيل النموذج الاقتصادي الجديد المقترح، انظر: Sabri Zire Al-Saadi, «A New Economic Model for Iraq: Future Vision and Market-Oriented State Corporation Foster Liberalization of Oil-Rentier Economy,» *Program for Culture and Conflict Studies* (Naval Postgraduate School), vol. 6, no. 2 (Summer 2012).

نشرت الصيغة العربية بعنوان: **نموذج اقتصادي جديد للعراق: الرؤيا المستقبلية وشركات الدولة الكبرى والريع النفطي** (ألمانيا: دار نور للنشر، 2017).

(6) انظر: صبري زاير السعدي، «البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 459 (أيار/مايو 2017).

بعيداً من مجاراة أدب ريادة الأعمال والاقتداء بنماذج نجاح الشركات الخاصة ومؤتمرات الترويج لفرص الاستثمار، وتجنباً للتذاكي باقتباس بعض المصطلحات الحديثة وتداخل المفاهيم الاقتصادية ومؤشراتها، رغم فائدة المعرفة والاستفادة منها، تبرز أولوية الاهتمام بالخصائص الفريدة لواقع الاقتصاد الوطني ومحيطه الاجتماعي والسياسي، ولا سيَّما الأهمية الكبيرة للثروة النفطية من جهة، وإدراك أن إدارة الدولة للاقتصاد وللمجتمع تختلف جذرياً عن محفزات وأنماط إدارة شركات القطاع الخاص لأنشطتها الاقتصادية والمالية ولطبيعة مسؤولياتها الاجتماعية من جهة أخرى. لذلك، وبالقدر الذي تفرضه الملكية العامة للثروة النفطية من التزامات، وبقدر ضرورة العدالة الاجتماعية في توزيع منافع الثروة بين المواطنين، فإن التساؤل الجوهري هو: هل أن أولوية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتأمين التوازن في ميزانية الدولة المالية وفي ميزان المدفوعات، ولو بزيادة القروض الخارجية الممولة من «مخزون» الثروة النفطية، وتحرير قوى وآليات السوق، كما في برنامج «الصندوق»، سيؤدي إلى إيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللصادرات وتحرير الاقتصاد من هيمنة الريع النفطي بأقل تكلفة اقتصادية ومالية وفي ثمن الوقت أيضاً؟ أم، في المقابل، أن أولوية إدارة الدولة للاقتصاد وللمالية العامة بتكثيف وترشيد الاستثمارات الحكومية بتمويل من الإيرادات النفطية، سيؤدي إلى التنويع الهيكلي للاقتصاد والاستفادة من مزاياه في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وليسهم في تحرير قوى وآليات السوق وتحسين تنافسية الاقتصاد بأقل تكلفة اقتصادية ومالية وفي ثمن الوقت، كما في «المشروع»؟

لماذا يستمر العمل بالسياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تقاد بالفرضيات المثالية للسياسات «الليبرالية الجديدة» التي تتجاوز متطلبات الاستثمار في معالجة جذور أزمة الاعتماد الكبير على الريع النفطي المزمنة بتنفيذ برنامج التنويع الاقتصادي الهيكلي بتمويل الإيرادات النفطية؟

ثانياً: «نعمة» الريع النفطي و«نقمة» السياسات الاقتصادية

منذ بداية خمسينيات القرن الماضي وحتى نهاية السبعينيات، أسهمت الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية في زيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي إنشاء الكثير من مشاريع البنية الأساسية، وفي إقامة الصناعات الأساسية والتحويلية والمشاريع الزراعية، وتوسعت كثيراً الخدمات الاجتماعية الحكومية. ففي الخمسينيات، أنجز «مجلس ووزارة الإعمار» الكثير من مشاريع البنية الأساسية، وذلك بتمويل من الإيرادات النفطية راوحت نسبته بين 100 بالمئة في السنة الأولى لبرامج الإعمار، و70 بالمئة في برامج السنوات اللاحقة. ومنذ مطلع الستينيات حتى نهاية السبعينيات، بدأ «مجلس ووزارة التخطيط» بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية بتمويل 50 بالمئة من الإيرادات النفطية لإقامة عدد كبير من مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، والمشاريع

الصناعية، ومشاريع الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي، وتشييد المرافق العامة، ومشاريع النقل والمواصلات، ومشاريع الخدمات العامة. كذلك وفي إطار الميزانيات السنوية، تم تخصيص نحو 50 بالمئة من الإيرادات النفطية للإنفاق على تحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وفي تلك العقود الخمسة الماضية، كان التمييز واضحاً، من حيث منهجية الإعداد وصلاحيات الوزارات والجهات الحكومية في التنفيذ، بين تمويل برامج الاستثمار الحكومية وبين نفقات وإيرادات الميزانية السنوية من الإيرادات النفطية.

في نهاية السبعينيات، كان الاقتصاد، ولا سيَّما القطاع الصناعي، مؤهلاً لنهضة تتجاوز طاقاته الإنتاجية وآفاق تطوره السريع معايير البلدان النامية. كما كانت مستويات المعيشة بمعايير فرص العمل والدخول والتعليم والصحة والترفيه الاجتماعي مرتفعة جداً، كان ذلك التطور بفضل الانتفاع من «نعمة» الريع النفطي وبإدارة الدولة المباشرة للاقتصاد وللتنمية، ولو بكفاءة محدودة[7]. ومنذ الثمانينيات، بدأ تراجع النمو والدخول مقابل زيادة البطالة وتدهور الخدمات العامة، وظهرت للعلن خطورة الأزمة الاقتصادية والمالية الخفية الناشئة من استمرار الاعتماد الكبير على الريع النفطي.

حتى الآن، ليس هنالك شيء جديد يستدعي إثارة التساؤل مرة أخرى في ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الكلية، وسياسات الاستثمار والتجارة والتشغيل التي تم تنفيذها من قبل الحكومات منذ الثمانينيات واستمرت بعد الاحتلال في عام 2003[8]، قد فشلت أم لا. الأهم هنا، التأكيد أن من الأسباب الرئيسية لهذا الفشل، كان ولا يزال، سوء إنفاق الإيرادات النفطية وتجاهل احتمالات انخفاضها، كما ظهر واضحاً في انخفاض صادرات النفط الخام و/أو في أسعار النفط منذ الحرب المدمرة مع إيران (1980 ـ 1988)، وحرب الخليج الثانية (1991) وما تبعها من العقوبات الاقتصادية والتجارية الدولية (1990 ـ 2003)، ثم فوضى مرحلة احتلال العراق (2003 ـ 2011)، وأخيراً التدهور الحاد والسريع في أسعار النفط الخام منذ شهر حزيران/يونيو عام 2014. وبأي حال، يتطلب الواقع الاقتصادي والمالي الصعب في الوقت الحاضر دعوة الحكومة والأحزاب السياسية المعنية للنظر في التساؤل التالي: لماذا يستمر العمل بالسياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تقاد بالفرضيات المثالية للسياسات «الليبرالية الجديدة» التي تتجاوز متطلبات الاستثمار في معالجة جذور أزمة الاعتماد الكبير على الريع النفطي المزمنة بتنفيذ برنامج التنويع الاقتصادي الهيكلي بتمويل الإيرادات النفطية؟ وفي الإجابة، يشير الواقع بوضوح إلى أن الحكومات والأحزاب السياسية المهيمنة بعد عام 2003، لا تمتلك «استراتيجية اقتصادية» واضحة أو «سياسات اقتصادية جيدة التعريف والفاعلية»، باستثناء البيانات العلنية القليلة المتفائلة عن مستقبل التطور

(7) عن التفاصيل وتقييم الإنجازات وفاعلية السياسات الاقتصادية والإنمائية في إطار برامج الإعمار وخطط التنمية الخمسية، وكفاءة الانتفاع من الريع النفطي خلال العقود الست الماضية، انظر: السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)**.

(8) عن السياسات الاقتصادية في العراق وآفاقها بعد الاحتلال في عام 2003. انظر على سبيل المثال: Sabri Zire Al-Saadi, «Iraq's Post-War Economy: A Critical Review,» *MEES* (4 April 2004).

أعيد نشره، في: Global Policy Forum, <http://www.globalpolicy.org> «Iraq's National Vision, Economic Strategy, and Policies,» *Strategy Insight*, vol. 5, no. 3 (March 2006).

الاقتصادي وترديد سياسات وإجراءات «الصندوق» التي تؤكد أن العلاج يكمن في الثقة الكاملة بآلية السوق لضمان التوزيع الأمثل للموارد، وفي قدرة القطاع الخاص على الاستثمار[9]، ولوجود إمكانية لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

منذ حزيران/يونيو 2014، ووسط اضطراب سياسي واجتماعي، كان اقتران إعلان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي وانتشاره السريع بعد السيطرة على مدينة الموصل، مع استمرار الانخفاض الحاد والسريع في أسعار النفط وعوائده، ينذر بالخطر الشديد إلى درجة انهيار الدولة والاقتصاد معاً. ولدرء الخطر، اقتضت الضرورة بالحكومة، لدعم حملتها العسكرية لمحاربة «داعش» تعبئة الموارد المالية للحفاظ على مستويات الاستهلاك والاستيرادات بما يؤمن تماسك الدولة، وذلك بتمويل عجز الميزانية السنوية بالدين العام الداخلي وعجز الميزان التجاري والمدفوعات بالقروض الخارجية[10]، بالاستعانة بصندوق النقد الدولي وبرعاية مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في هذا الخطر تهديداً أيضاً لمصالحها الاستراتيجية في البلاد وفي منطقة الشرق الأوسط[11]. كما أتاحت هذه التطورات فرصة أخرى لمواصلة الراغبين في تأسيس نظام اقتصادي ملتزم بسياسات «الليبرالية الجديدة» من خلال برنامج «الصندوق» للإصلاح الاقتصادي. في هذا السياق، وبغض النظر عن كفاءة قوى السوق وآلياته، لا يمكن، ومن معطيات التجربة الطويلة في اقتصادات الريع النفطي[12]، الجزم بقدرة القطاع الخاص الوطني على تحرير الاقتصاد من

---

(9) في مثال يناسب هذه السياسة، ولكنه يناقض سياسات الصندوق التي يتم تطبيقها والتي تتمسك باستقلالية البنك المركزي وحصر مهامه في السيطرة على التضخم وتأمين الاستقرار في نظام الصرف الخارجي والحد من عجز ميزان المدفوعات، إذ يعلن محافظ البنك المركزي العراقي عن تأسيس صندوق إقراض مشترك لتمويل المشاريع المهمة، مثل إنشاء الفنادق والمستشفيات وبناء المدارس، برأسمال قدره 500 مليار دينار (نحو 420 مليون دولار) تشارك فيه جبرياً المصارف (وعددها 70) بمقدار 4 مليارات دينار (3.4 مليون دولار) لكل منها. ويستطيع الصندوق منح القروض بفائدة 10 بالمئة. انظر: **المدى** (بغداد)، 2017/12/21.

(10) ارتفع مجموع الدين العام المحلي والقروض الأجنبية من 73.1 و75.2 مليار دولار في عامي 2013 و2014 إلى 132.6 مليار دولار في عام 2017. انظر: International Monetary Fund [IMF], «Iraq: Selected Economic and Financial Indicators, 2013-2022,» 1 August 2017.

(11) في تقرير حديث أعدته مجموعة كبيرة من الخبراء والمستشارين وعدد محدود من العراقيين (مجموعة كروكر) برعاية المجلس الأطلسي بهدف استكشاف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الفعالة للحفاظ على مصالحها في العراق، أوصى بالاستراتيجية التالية لتقوية الاقتصاد العراقي: «تحتاج الدولة العراقية اقتصاد يعمل من أجل محاربة العنف المتطرف، وتوفير التشغيل للشباب المعرض للتطرف، ولحماية نفسها من التدخل الإيراني. ويجب على الولايات المتحدة الاستمرار في دعم الاقتصاد العراقي من خلال المساعدة المالية المباشرة ودعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التابعين للأمم المتحدة والمساعدة الدولية المتعددة الأطراف» انظر: Atlantic Council, «Report of the Task Force on Future of Iraq: Achieving Long-Term Stability to Ensure the Defeat of ISIS,» Chair by Ambassador Ryan Crocker, Executive Director Dr. Nussaibah Younis, Atlantic Council, Rafik Hariri Center for Middle East, May 2017, (Executive summary).

(12) لعل المثال الواضح في هذا المجال، فشل التجربة الاقتصادية السعودية، وهي تماثل في الجوهر كثيراً التجربة العراقية بعد الاحتلال، على مدى زمني يزيد على أربعة عقود (1970 ـ 2015) في الخلاص من فخ الريع النفطي بالاعتماد فقط على قوى السوق وآلياته. انظر: صبري زاير السعدي، «معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 464 (تشرين الأول/أكتوبر =

فخ الريع ـ النفطي، ما دام الاقتصاد يفتقر إلى متطلبات البيئة الاستثمارية المناسبة من مشاريع البنية الأساسية والصناعات المغذيَة، والمتطلبات الاجتماعية، ومنها القوى العاملة المؤهلة بإنتاجية عالية، إضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي البعيد من تقلبات الإيرادات النفطية. وفي الواقع، تشهد التجربة أن السلطة الحاكمة، ولعدم التزامها باستراتيجية وسياسات اقتصادية واضحة، تفضل دائماً الحلول المالية السهلة لمواجهة ضغوط المواطنين لزيادة فرص العمل وتحسين الخدمات العامة، فتدفع هذه الحلول المؤقتة الحكومات، ولا سيَّما بوجود الأزمة المالية الحالية، نحو زيادة الإيرادات العامة: عوائد الصادرات النفطية، وزيادة الضرائب المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والمنتجات النفطية والكهرباء[13]، وبيع مشاريع القطاع العام التي تعاني المشاكل المالية والإدارية وانخفاض إنتاجيتها قبل إعادة تقييمها أو تأهيلها. هذا إضافة إلى تقليص النفقات الحكومية، ولو في المجالات الضرورية. ولهذا، تمنح السلطة الحاكمة الأسبقية المطلقة دائماً لزيادة الإيرادات النفطية من خلال السياسة النفطية (الاستثمار، والإنتاج، والصادرات) بما يتجاوز كثيراً دور السياسة الاقتصادية، وليس العكس كما يجب. وحديثاً، يلاحظ هذا في تفاؤل وحماسة الحكومة والأحزاب السياسية بزيادة إيرادات الدولة من زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المصاحب، وهو رأي سديد في حالة استثمار عوائد صادرات الغاز المتوقعة بتطبيق معايير واضحة تناسب استراتيجية وسياسات تقليل الاعتماد الكبير على الريع النفطي[14]. أما بخلاف هذا، أي إذا لم يزد الاستثمار الحكومي لإيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللصادرات من غير النفط والغاز، فإن «نعمة» ريع النفط والغاز معاً، ستتحول إلى «نقمة» تزيد في الانزلاق عميقاً في فخ الريع النفطي[15].

= 2017)، ص 43 ـ 64. أعيد نشرها في «مركز الخليج لسياسات التنمية» بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. <https://www.gulfpolicies.com>.

(13) الميزة التنافسية الوحيدة التي يمتلكها الاقتصاد حالياً، هي توافر النفط الخام والمنتجات النفطية التي يتاح استخدامها في الصناعات والقطاعات الاقتصادية بأسعار رخيصة بما يساعد كثيراً في تطويرها ولحين تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، ومع ذلك يطالب صندوق النقد الدولي على نحوٍ دائم بزيادة أسعار الطاقة وترشيد استخدامها محلياً بحجة تحسين كفاءة الأداء والحفاظ على الثروة النفطية!

(14) يؤكد تقرير «مجموعة كروكر» الصادر عن المجلس الأطلسي أن «اتفاق الاستعداد الائتماني» يمثل حلاً قصير المدى لمساعدة دولة العراق في تمويل الحرب على داعش. ولكن، ليس هذا خارطة طريق للمتطلبات الاقتصادية الأساسية التي يحتاج العراق إليها لتحقيق الاستدامة المالية الصحية. في المدى البعيد، الحاسم هو تنويع اقتصاده وتقليل الاعتماد الذي يكاد يكون تاماً على عوائد النفط والغاز. وبصورة خاصة، هو بحاجة إلى الاستثمار الإضافي في الزراعة والصناعة التحويلية لإيجاد فرص عمل محلية، ولخفض اعتماده على الاستيراد، ولتحسين آفاقه الاقتصادية البعيدة المدى». انظر: Atlantic Council, «Report of the Task Force on Future of Iraq: Achieving Long-Term Stability to Ensure the Defeat of ISIS,» pp. 10-11.

(15) للأهمية، والمثير للانتباه، أن التقرير الصادر عن المجلس الأطلسي في توصياته الهادفة لحماية مصالح الأمن الوطني للولايات المتحدة يشير إلى أهمية «تأمين تدفق حر للنفط والغاز» بفرضية أن «عدم الاستقرار الحالي في العراق يمكن أن يخفض إنتاج النفط ويؤدي إلى هزة في أسواق النفط ستؤدي إلى الضرر في الاقتصاد العالمي. كما يمكن العراق من خفض اعتماده على استيراد الغاز الإيراني، ومع الاستثمار، يمكن أن يعمل كمصدر مهم للغاز للبلدان القريبة في المنطقة وذلك بتنمية احتياطياته المهمة غير المستغلة من الغاز والسيطرة على =

ثالثاً: برنامج صندوق النقد الدولي: سياسات مخيبة للآمال

مرة أخرى، لا يوجد في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية التقليدية الملتزمة بالسياسة «الليبرالية الجديدة»، ما يفيد الاقتصاد الوطني عملياً في إنهاء الأزمة الهيكلية المزمنة وبعثرة الثروة النفطية. ولعل الجديد، على الصعيد المهني، دلالة «اتفاق» الحكومة مع «الصندوق» في عام 2016، ومدته ثلاث سنوات (2017 ـ 2019)[16]، وتنفيذه لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تحدد أنماط مسارات النمو المستهدفة في القطاعات الاقتصادية، وبخاصة قطاع استخراج وتصدير النفط الخام، بعد ست سنوات (2017 ـ 2022) من تطبيقها. هذا الجديد، يستدعي التفسير للتأكد من سلامة المنطق الاقتصادي الذي يعتمده البرنامج من جهة، ويبرر، العودة إلى «المشروع» المناقض من جهة ثانية. هنا، لسنا في وارد تقييم إنجازات الحكومة في تنفيذ هذا البرنامج أو مناقشة آراء ووعود بعض المسؤولين بشأن آفاق التطور الاقتصادي في المستقبل[17]، كما أننا لسنا في وارد اختبار أو تقديم تحليل أكاديمي للتوقعات الاقتصادية المقدمة من «الصندوق»، بقدر ما نستهدف تصويب أولويات السياسات الاقتصادية الحكومية والالتزام بمعايير الاستثمارات الضرورية لزيادة الإنتاج والتشغيل والصادرات. كما أن المناقشة الواردة عن ملاءمة السياسات الاقتصادية لا تبحث في السياسة النفطية المؤهلة لتوفير الطاقة للصناعات وللمشاريع الاقتصادية الوطنية، ولتمويل الاستثمارات الجديدة فيها. لذلك، فإن الدعوة الواردة هنا لتقليل الاعتماد الكبير على الريع النفطي في «المشروع» لا تعني التوقف عن زيادة الإيرادات (الصادرات) النفطية حيث الحاجة متزايدة للاستثمارات.

لم يدرج «الصندوق» في أولويات أهدافه ونصائحه الفنية، في تاريخه الطويل، سبل تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في اقتصادات الريع النفطي حتى عند حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008[18]. ومع أنه السنوات الأخيرة، ظهرت إشارات واضحة في تقاريره تحذر دول الريع النفطي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من استمرار الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية، إلا أن «الصندوق» لم يوضح في سياساته ما يفيد عملياً في قبول، أو على الأقل،

= كميات من الغاز المصاحب الذي يضيع اشتعالاً. إنه من مصلحة الولايات المتحدة تدفق النفط بحرية في الأسواق العالمية وأن تبقى أسعار النفط مستقرة نسبياً». انظر: المصدر نفسه، ص 6.

(16) تعوض دراسة هذا الاتفاق مراجعة وتقييم الاتفاقات السابقة للصندوق مع العراق. ويلاحظ أن مدة البرنامج تتناسب مع نظام الصندوق في إعداد الميزانية السنوية (المتدحرج) لمدة ثلاث سنوات والتي يجري تطبيقها حالياً.

(17) انظر على سبيل المثال: تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي حول «تأسيس مرحلة جديدة من البناء والاستثمار تقوم على تقليل الاعتماد على العائدات النفطية في غضون الثلاثين سنة المقبلة،» و«سنقلل الاعتماد على الإيرادات النفطية إلى 15 بالمئة بعد 30 عاماً». انظر: **المدى** العراقية، 2017/12/10.

(18) عن كيفية التعامل مع فوائض الريع النفطي خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، انظر: Sabri Zire Al-Saadi, «Crucial Challenges to Global Economy and Oil –Rentier Economies» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 2, no. 2 (2009).

تحديد أولوية الاستثمارات الحكومية لتحرير اقتصادات هذه الدول من مساوئ الاعتماد الكبير على الريع النفطي غير التشديد على سياساته التقليدية، وبخاصة في حالات عجز الميزانية السنوية وعجز ميزان المدفوعات، بتأمين التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير السوق، وأولوية تسديد الديون الخارجية.

يمثل «اتفاق الصندوق» الأخير المعقود مع الحكومة، تطويراً منهجياً، من حيث الوضوح في الأهداف والاتساق في الإجراءات العملية لتطبيق السياسات «الليبرالية الجديدة» التي كان قد تم البدء بتنفيذها، ولو بطريقة مبعثرة ومجزأة وإدارة غير كفؤة، مع بداية الاحتلال في مطلع عام 2003[19]. ومع الأهمية «المالية» لهذا التدخل المباشر نتيجة الانخفاض السريع والكبير في الإيرادات النفطية منذ منتصف عام 2014، فإن جوهر برنامج «الصندوق» يتركز في سياساته الانكماشية والمعروفة بنتائجها في تقييد النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة، وتقليص الخدمات الاجتماعية والمنافع العامة، وانتشار الفقر، وتوسع التباين في توزيع الدخول، وزيادة الدين العام الداخلي والقروض الخارجية.

على أي حال، يفيد في المناقشة كثيراً الاطلاع على سياسات «الصندوق»، الصريحة والضمنية، كما وردت في تقريره التفصيلي الصادر حديثاً[20] لإلقاء الضوء على مستقبل الاقتصاد الوطني في المدى السنوي والمتوسط، وبيان مدى ملاءمة هذه السياسات لمعالجة المشاكل القائمة. وعلى وجه التحديد، تدل جداول العرض الأنيق في هذا التقرير من حيث اتساق العناصر الاقتصادية والمالية في التوقعات المستهدف تحقيقها خلال سنوات البرنامج الثلاث والسنوات الثلاثة اللاحقة (2017 ـ 2022)، وكما يظهر في البيانات والمؤشرات الرئيسية، وأهمها: الحسابات القومية التي تلخص تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) والإسمي (بالأسعار الجارية)، وتوقعات النمو في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وإنتاج وصادرات النفط الخام، والمؤشرات النقدية، ومؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ومقدار الدين العام والقروض الأجنبية[21]. وتساعد هذه البيانات والمؤشرات في المقاربة المهمة بين منهجين متناقضين: **الأول**، يحدد الأهداف الاقتصادية بما يمكن تحقيقه بالموارد المالية المتاحة، وأهمها العملات الأجنبية، كما في برنامج «الصندوق»، بينما يدعو المنهج **الثاني** إلى تخطيط ما يجب أن يكون عليه المستقبل الاقتصادي بوجود إرادة سياسية لإزالة القيود، أياً كانت، وبتعبئة الموارد اللازمة لتحقيقه، كما في «المشروع»[22]. في **الأول**، تؤدي آليات السوق «الخفية»، بريادة القطاع الخاص، الوطني والأجنبي،

---

(19) انظر على سبيل المثال للآراء المعارضة للسياسات الاقتصادية بعد احتلال العراق: Sabri Zire Al-Saadi, «Iraq's Post War Economy: Critical Review,» *MEES* (5 April 2004).

(20) يضم التقرير تفاصيل وافية بنتائج المشاورات التي تمت بين الصندوق وممثلي الحكومة العراقية في إطار المراجعة الثانية عن تطبيق «اتفاق الاستعداد الائتماني». انظر: IMF, «IRAQ: Country Report No. 17/251» August 2017.

(21) راجع الجداول ذوات الأرقام (1) و(2) و(3) و(4) الواردة في المصدر السابق: IMF, «IRAQ: Country Report No. 17/251».

(22) انظر: السعدي، «البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق».

وبإرادة ذاتية، أداء مهمة تعبئة الموارد الاقتصادية وتوزيعها، بينما في المنهج **الثاني**، تقوم الدولة، بإرادة السلطة السياسية الحاكمة، بتعبئة الموارد المالية والاقتصادية العامة لزيادة الاستثمارات الحكومية الضرورية للإسراع بعملية التنويع الاقتصادي الهيكلي، مع تهيئة البيئة المناسبة لزيادة استثمارات القطاع الخاص والمشاركة في إنجاز ما يجب تحقيقه.

لا يوجد في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية التقليدية الملتزمة بالسياسة «الليبرالية الجديدة»، ما يفيد الاقتصاد الوطني عملياً في إنهاء الأزمة الهيكلية المزمنة وبعثرة الثروة النفطية.

يقتصر التحليل على اختبار ملاءمة تطور الناتج المحلي الإجمالي وإسهامات القطاعات الاقتصادية في تكوينه خلال المدة 2017 ـ 2022، وتوزيعه بين عناصر الطلب النهائي: الاستهلاك والاستثمار الحكومي، الاستهلاك والاستثمار الخاص، الاستيرادات، و(ناقص) الصادرات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن إعداد ونشر البيانات الإحصائية الاقتصادية من قبل الجهات الحكومية يتصف بتأخرها لسنوات، وأنها تعاني ضعفاً شديداً في الدقة والثقة في طرق جمعها وتقديرها[23]. لذلك، لا يمكن إغفال صعوبة إعدادها من قبل «الصندوق» ولو بمشاركة الجهات الحكومية. ولكن الأهم هنا، أن ما نشر في تقرير «الصندوق» عن التقديرات والتوقعات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية، لا يخلو من الغموض والاجتزاء أو الانتقاء أو حتى احتمالات تطويع الأرقام في طريقة عرضها ما يدفع إلى الاستنتاج بأنها تستهدف تحبيذ سياسات «الصندوق». باختصار، وكما سيرد

---

(23) يشير تقرير صادر حديثاً عن البنك الدولي إلى وجود مشاكل حقيقية في النظام الإحصائي من حيث المنهجية والنشر والمنتج من البيانات بما يستدعي بعجالة زيادة طاقة النظام ليكون قادراً على جمع المعلومات الضرورية لمعرفة متخذي القرارات ولمراقبة وتقييم التقدم في التنمية. انظر: World Bank, «Iraq Systematic Country Diagnostic, Annex 5: Assessment of Iraq National Statistical System,» Report No. 112 333-IQ, 3 February 2017.

كذلك، انظر تقييم الصندوق لنظام الإحصاءات، حيث يشير إلى «أن البيانات المقدمة للصندوق تعاني من نقص جدي يعرقل على نحو هام مراقبة إحصاءات الاقتصاد الكلي التي تعاني من سنوات الإهمال والاضطرابات الحديثة التي زادت من هذه الصعوبات». وأشار: «مع وجود الجهاز المركزي للإحصاء، إلا أنها تعاني نقص الخبرات الفنية والموارد لكي تواجه متطلبات نظام الإحصاء الحديث. ومع أن قدرات الإحصاء لدي البنك المركزي العراقي أفضل قليلاً، إلا أن مسائل التداخل والتشابك في مسؤوليات جمع البيانات تعرقل التقدم بالنسبة إلى إحصاءات القطاع الخارجي، وهو ما يؤثر أيضاً في الجهاز المركزي للإحصاء». انظر: IMF, «IRAQ: Country Report No. 17/25, including, IMF: IRAQ, Statistical Issues, Staff report for the 2017 article IV consultation, dated 25th July 2017.

كما أن مجرد مراجعة موقع الجهاز المركزي للإحصاء، فهذا يؤكد وجود المشاكل الإحصائية، توافر ودقة البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بما يعيق التحليل الاقتصادي. انظر الموقع: (<http://www.cosit.gov.iq>).

توضيحه معززاً بالملحق[24]، إنها تثير الشك في الاتساق المطلوب بينها. الظاهرة الأبرز في هذه التحفظات، أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بحسب القطاعات الرئيسية، ومنها القيمة المضافة لقطاع النفط الخام، ومعدلات النمو في القطاعات (بالأسعار الثابتة) التي يقترحها الصندوق خلال المرحلة 2017 ـ 2022[25]، لا تتسق مع البيانات المقدمة من «الصندوق» عن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وتوزيعه بين القيمة المضافة لقطاع النفط الخام وبين مجموع القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية من غير النفط الخام[26]. وللتحقق من مصدر هذا التباين، تشير بيانات «الصندوق» المنشورة عن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)[27]، إلى أن إحلال القيمة المضافة لقطاع النفط الخام بالأسعار الجارية التي قدرها «الصندوق» في تقريره الرقم 17/251 بدلاً من القيمة المضافة للقطاع التي قدرت بمعدلات النمو بالأسعار الثابتة والواردة في جدول نسب إسهامات القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[28]، سيعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقيمة ناتج القطاعات الرئيسية، ولو بفروق قليلة. وفي رأينا، إن مصدر هذا التباين هو فرض الاتساق في تقديرات «الصندوق» الخاصة بمعدلات النمو في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط الخام، وهو ما يبرر الاستنتاج بأن أهداف سياسات «الصندوق» الاقتصادية المعدة سلفاً، هي التي تفترض اتجاهات النمو في القطاعات الاقتصادية التي تناسب التحولات الهيكلية التي يرغب «الصندوق» في تحقيقها، وليس تقدير الاستثمارات ومستلزماتها اللازمة لزيادة النمو في القطاعات، أو زيادة فرص العمل، أو التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي والاستيرادات. وتكشف مراجعة بيانات «الصندوق» ما يلي:

1 ـ استمرار هيمنة قطاع النفط الخام المالية (إيرادات الصادرات من النفط الخام) ولأبعد من السنوات الست القادمة (2017 ـ 2022)، حتى مع التقديرات المتحفظة لأسعار النفط، حيث يستمر الريع النفطي بقيادة السياسة الاقتصادية، قبل وبعد، تحقيق التوازن المالي في ميزانية الدولة السنوية وفي ميزان المدفوعات.

---

(24) يشمل الملحق بهذه الدراسة عدة جداول تتعلق بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات الاقتصادية كما وردت في برنامج «الصندوق» أو تفصيلاتها وتعديلاتها التي استخدمت في تحليلات هذا القسم. وللصعوبات الفنية في طباعة الملحق مع الدراسة، يمكن الحصول عليه من الكاتب مباشرة بالكتابة من خلال بريده الإلكتروني.

(25) راجع الجدول الرقم (2) الخاص بالحسابات القومية للمرحلة 2013 ـ 2022 الواردة في الوثيقة 17/251، ص 44، IRAQ: Country Report No. 17/251.

(26) راجع أيضاً الجدول الرقم (2) الخاص بالحسابات القومية للمرحلة 2013 ـ 2022 الواردة في الوثيقة 17/251 ص 44، IRAQ: Country Report No. 17/251.

(27) راجع فقرة البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة للسنوات 2007 ـ 2022 الخاصة بالعراق. انظر أيضاً: IMF, «World Economic Outlook Database,» October 2017, IRAQ, Report for Selected Countries and Subjects 5,» <http://www.imf.org>.

(28) انظر الجدول الرقم (2)، ص 44 في: IRAQ: Country Report No. 17/251

2 ـ في عام 2022، قدرت استثمارات الحكومة في مشاريع النفط بنسبة 44 بالمئة من مجموع الاستثمارات الحكومية البالغة 26 ترليون دينار، منها 14.7 ترليون دينار استثمارات نفطية، أما بقية الاستثمار البالغة 11.3 ترليون دينار، فتوزع بين إقليم كردستان بنسبة 61 بالمئة والبقية في مجالات لم تتضح هويتها وأولوياتها. هذا في مقابل 23.9 ترليون دينار استثمارات الحكومة في عام 2017، منها 13.7 استثمارات نفطية، والبقية غير نفطية خصص منها 4 ترليونات دينار لإقليم كردستان.

3 ـ انخفاض نسبة مجموع الاستثمارات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 10.5 بالمئة في عام 2017 إلى 8.6 بالمئة في عام 2022، وكذلك انخفاض نسبة الاستثمارات الحكومية في المجالات من غير النفط من 4.5 بالمئة إلى 3.7 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2017 و2022.

4 ـ إن قيمة الصادرات النفطية المتوقعة خلال السنوات الست القادمة سترتفع من نحو 62 مليار دولار في عام 2017 إلى نحو 70.2 مليار دولار في عام 2022، بافتراض الحد المنخفض لأسعار تصدير البرميل من النفط الخام بنحو 45 دولاراً في المعدل السنوي، وقدرت قيمة مجموع الصادرات من النفط الخام خلال السنوات الست القادمة بنحو 394.3 مليار دولار، بينما قدرت الإيرادات الحكومية من صادرات النفط بنحو 391.3 مليار دولار خلال هذه المدة.

5 ـ تدني قيمة الصادرات من غير النفط الخام التي ارتفعت من 400 مليون دولار في عام 2017 إلى 1 مليار دولار فقط في عام 2022.

6 ـ زيادة قيمة الاستيرادات من نحو 61 مليار دولار، منها 42.5 مليار استيرادات القطاع الخاص، في عام 2017 لتصل إلى 62.7 مليار دولار، منها 43.7 مليار دولار استيرادات القطاع الخاص في عام 2022، وهو ما كانت عليه مستويات الاستيراد قبل انخفاض الإيرادات النفطية. هنا يثار التساؤل عن تجاهل الصندوق للعلاقة بين زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات غير النفطية مع معدلات النمو المنخفضة في القطاعات السلعية: الصناعة والزراعة، والقابلة منتجاتها للتصدير.

7 ـ يقدم الصندوق تقديراته وتوقعاته لمعدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية بالأسعار الثابتة، ولكن لا توجد تقديرات لقيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بحسب القطاعات الرئيسية خلال المدة 2013 ـ 2022. الأهمية هنا، إزالة الغموض والالتباس الوارد في البيانات المعروضة.

8 ـ خلافاً للادعاء بأن زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار التي يستهدف تحقيقها برنامج الإصلاح تحفز على زيادة النمو والتشغيل، فإن هذه الزيادات التي تمول بدرجة رئيسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الإيرادات النفطية، يقابلها ارتفاع موازٍ في الاستيرادات وليس في زيادة المنتجات المحلية التي تنمو بمعدلات ضئيلة جداً.

9 ـ من المؤكد أن إسهامات القطاعات الاقتصادية من غير النفط الخام، وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة، التي يحددها «الصندوق» لن تسهم في زيادة النمو وتوفير فرص العمل.

10 ـ من المتوقع أن تتراجع صافي قيمة الأصول (الاحتياطيات) الأجنبية خلال السنوات الست القادمة من 51.229 مليار دولار في عام 2017 ـ وكانت قيمتها 88.544 مليار دولار في عام 2013 ـ إلى نحو 38.9 مليار دولار في عام 2022.

11 ـ من المتوقع أن ترتفع مجموع قيمة الدين العام الحكومي من 122.9 مليار دولار، ومنه 37.4 مليار دولار قيمة القروض الخارجية في عام 2017 إلى 132.9 مليار دولار، ومنه 71 مليار دولار في عام 2022.

وإذا وضعنا تقديرات «الصندوق» للمناقشة، فإننا أمام حالتين متناقضتين: **الأولى**، سيبقى اعتماد الاقتصاد على الريع النفطي بعد ست سنوات على الأقل بمستوى سنة 2017، وهو ما يجب تغييره؛ والحالة **الثانية**، أن السياسة الاقتصادية لـ«الصندوق» متحفظة جداً إزاء تطور القيمة المضافة (إيرادات) للنفط الخام، وهو ما نفسره بأولويات سياسات «الصندوق»: تأمين التوازن في الميزانية السنوية للدولة وتسديد العجز في ميزان المدفوعات مع ضمان تسديد القروض وفوائدها المالية. ولم نجد في برنامج «الصندوق» أي خطوة عملية تؤكد ضرورة زيادة الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) أو الصناعات البتروكيميائية أو التحويلية ذات الأهمية الاستراتيجية في مجال التنويع الاقتصادي الهيكلي. يتأكد هذا الرأي بمراجعة طبيعة الاستثمارات الواردة في مشروع الميزانية السنوية لعام 2018 الممولة من القروض الخارجية[29]، وهي الشريحة السنوية الثانية في البرنامج مع وجود تغيير بسيط في الإيرادات النفطية نتيجة تغيير أسعار النفط إلى نحو 46 دولاراً للبرميل ولزيادة النفقات المحدودة أيضاً، مع ملاحظة أن الزيادة في أسعار النفط التي تقترب من 70 دولاراً للبرميل في الوقت الحاضر لم تنعكس في الميزانية سوى القليل من زيادة النفقات والإيرادات، وربما يكون الهدف من ذلك تمويل «الصندوق السيادي» الذي يجري التداول فيه لتمويل الاستثمارات المالية الخارجية وللقطاع الخاص. وإذا كان من مبررات السياسات المالية والنقدية الكلية المقترحة من قبل «الصندوق» خفض نسبة إسهام قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما نعتقد بضرورته القصوى، إلا أن هذه الفرضية تتناقض **أولاً** مع إهمال أهمية زيادة الإيرادات الحكومية لتمويل الاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية؛ و**ثانياً**، تتناقض مع معدلات النمو المقترحة للقطاعات الاقتصادية من غير النفط الخام التي تشير إلى زيادات لا تتناسب مع ما ورد في التقرير أيضاً عن إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يدهشنا أول وهلة الاتساق الظاهري في عرض البيانات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، سواء منها التقديرات الفعلية أو التوقعات، للمدة 2013 ـ 2022. فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي[30] المقدرة والمتوقعة نحو 234.6 و234.7 و179.8 و171.7 و192.7 و202.9 و212.3 و224.8 و239.5 و256.2 مليار دولار خلال السنوات 2013 ـ 2022 على التوالي. كما قدر متوسط

(29) انظر: مشروع الميزانية السنوية لعام 2018، فقرة القروض الخارجية.

(30) لم تحدد سنة الأساس ولكن مراجعتنا تشير إلى عام 2015، كما سيتضح من ملاحظتنا عن القيمة المضافة لقطاع النفط الخام.

دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 7021 و6517 و4869 و4533 و4958 و5091 و5194 و5362 و5569 و5806 دولارات في السنوات 2013 ـ 2022 على التوالي[31]. ولو استثنينا المرحلة السابقة (2013 ـ 2016) لتجنب التغيرات الاقتصادية الناشئة من انخفاض أسعار النفط، فإن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، ارتفع من 4958 دولاراً في عام 2017 إلى 5806 دولارات في عام 2022، أي أن متوسط الزيادة السنوية يقدر بـ 3.2 بالمئة خلال السنوات الست القادمة (2017 ـ 2022)، وهي تقارب معدل النمو في السكان. والسؤال المهم هنا، أين سيتم إنفاق هذا الدخل المحدود؟ هل سيستهلك في شراء منتجات وطنية أو شراء منتجات مستوردة؟ الإجابة، وللأسف، سيستهلك بشراء منتجات مستوردة ممولة من الإيرادات النفطية. تلك هي خلاصة مهمة في سياسات «الصندوق».

يتمتع العراق بمركز جغرافي وسياسي استراتيجي بين البلدان العربية وفي منطقة الشرق الأوسط، ويتميز بامتلاكه احتياطيات كبيرة من الثروة النفطية والغاز الطبيعي وفي طاقات إنتاجها وصادراتها.

تدل تقديرات «الصندوق» المعدلة[32] على اتجاهات مستقبل الاقتصاد الوطني المتمثلة بمعدلات النمو ونسبة إسهامات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في النمو الاقتصادي، أي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لسنة 2015) وتطورها المحتمل خلال المدة 2017 ـ 2022 بما يلي[33]:

أ ـ يحتل قطاع النفط الخام المرتبة الأولى في مقدار القيمة المضافة ونسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2017 وعام 2022. يليه في المرتبة الثانية من الأهمية قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في عامي 2017 و2022. وفي عام 2022، يحتل قطاع العقارات المرتبة الثالثة بينما هي تحتل المرتبة الرابعة في عام 2017. وفي عام 2017، يحتل قطاع النقل والاتصالات المرتبة الخامسة في عام 2017 ثم ترتفع إلى المرتبة الرابعة في عام 2022. ويستقر قطاع التشييد بالمرتبة السادسة في عام 2017 و2033، بينما يستقر مرتبة القطاع الزراعي بالمرتبة السابعة في عامي 2017 و2022. وتنخفض مرتبة الخدمات الحكومية الثالثة في عام 2017 إلى الخامسة في عام 2022. وتستقر الخدمات الأهلية في المرتبة الخامسة في عامي 2017 و2022. أما قطاع الخدمات المالية (البنوك) والتأمين، الذي يستقر في المرتبة الحادية عشرة في عام 2017، فهو يرتفع إلى التاسعة في عام 2022. وتنخفض مرتبة قطاع الصناعة التحويلية من العاشرة في عام 2017 إلى المرتبة الحادية عشرة في عام 2022 قبل

(31) انظر الجدول الرقم (3) من الملحق. يمكن الحصول عليه من خلال مراسلة الكاتب.

(32) التعديل المقصود هو احتساب تقديرات القيمة المضافة لقطاع النفط المعدة من قبل الصندوق بدلاً من معدلات النمو السنوية المقترحة من الصندوق أيضاً لقطاع النفط الخام، والإبقاء على بقية المعدلات للوصول إلى تقديرات نسب إسهامات القطاعات الاقتصادية كافة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(33) انظر الجدول الرقم (5) من الملحق في ما يتعلق بالاستنتاجات في هذه الفقرة.

المرتبة الأخيرة التي يحتلها قطاع بقية التعدين الذي يقع في قعر ترتيب نسبة إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

ب ـ زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط الخام من 72.7 مليار دولار في عام 2017 إلى 81.4 مليار دولار في عام 2022، وتنخفض قليلاً نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 42.9 بالمئة في عام 2017 إلى 41.6 بالمئة في عام 2022. هنا يجدر التأكيد أن تحفظ «الصندوق» في تقدير أسعار صادرات النفط يناسب الدعوة لتمويل «الصندوق السيادي» الذي يجري الحديث فيه واستخدام موارده خارج نطاق الاستثمارات الحكومية في مشاريع التنويع الاقتصادي الهيكلي.

ج ـ الظاهرة البارزة والخطيرة هي: التدهور الخطير في القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية ونسبة إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات (2017 ـ 2022). ويبدو واضحاً، أن توقعات النمو (صفر) التي يستهدفها الإصلاح الاقتصادي في برنامج الصندوق لهذا القطاع خلال السنوات القادمة، تعني المضي في القضاء على مستقبل التصنيع في البلاد[34].

د ـ ستزداد القيمة المضافة للقطاع الزراعي بمقدار ضئيل خلال السنوات الست (2017 ـ 2022).

هـ ـ ارتفاع القيمة المضافة لقطاع التجارة واستقرار نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات الست (2017 ـ 2022).

و ـ زيادة القيمة المضافة لقطاع التشييد واستقرار نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات 2017 ـ 2022.

ز ـ ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية والتأمين وفي نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات 2017 ـ 2022.

ح ـ ارتفاع كبير في القيمة المضافة لقطاع العقارات ونسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات 2017 ـ 2022.

ط ـ التراجع الكبير في القيمة المضافة لقطاع الخدمات الحكومية وفي نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات 2017 ـ 2022.

---

(34) على نقيض سياسات الصندوق، يشير أحدث التقارير السنوية لعام 2018 التي تصدرها منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة إلى أن الطلب على منتجات الصناعات التحويلية يحرك عملية التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ببروز قطاعات صناعية جديدة وتحسين كفاءة الإنتاج وانخفاض الأسعار، أي تحسين كفاءة الاستهلاك، وتسهم في توليد الدخول وتنويع الطلب وتعزيز الاستهلاك. انظر: United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Industrial Development Report 2018: Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development* (29 November 2017), <https://www.unido.org/resources/publications/flagship-publications/industrial-development-report-series/industrial-development-report-2018>.

ك ـ التراجع الكبير في القيمة المضافة لقطاع الخدمات الشخصية وفي نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات الست 2017 ـ 2022.

للملكية العامة للثروة النفطية جذور في وجدان الشعب العراقي وفي أصالة الوطنية بين المواطنين، التي يجب احترامها والحفاظ عليها لمصالحهم الآن، ولخدمة الأجيال القادمة. ولذلك، يجب أن يكون الانتفاع من الإيرادات النفطية مركزياً بتخطيط وإدارة الدولة.

وفي مجال السياسة المالية خلال المدة 2015 ـ 2022، وبقدر تعلق الأمر بتطور الاستثمارات كما نجدها في مؤشرات الصندوق، نشير إلى ما يلي:

(1) الارتفاع المحدود في قيمة إجمالي الاستثمارات من 36.8 مليار دولار في عام 2017، منها 20.2 مليار دولار قيمة الاستثمارات الحكومية، إلى 45.6 مليار دولار، منها 22 مليار دولار قيمة الاستثمارات الحكومية في عام 2022.

(2) ارتفاع قيمة استثمارات القطاع الخاص التي قدرها «الصندوق» بنحو 16.6 مليار في عام 2017 إلى نحو 23.6 مليار دولار في عام 2022، ولم نعرف ما إذا كانت تشمل الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، وهو ما نعتقده، أم لا.

(3) انخفاض مستوى الاستهلاك الحكومي (الإنفاق الجاري في الميزانية) من 44.3 في عام 2017 إلى 43.3 مليار دولار في عام 2022.

(4) ارتفاع قيمة الاستهلاك الخاص من 123.3 مليار دولار في عام 2017 إلى 167.8 دولار في عام 2022.

(5) انخفاض نسبة الرواتب والتقاعد وقيمة شبكة الأمان الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و2022.

(6) ارتفاع مجموع الإيرادات العامة والنفطية للدولة من نحو 69.4 مليار دولار، منها 61.3 مليار دولار إيرادات النفط الخام، في سنة 2017 إلى نحو 84.8 مليار دولار، منها 70.5 دولار من الإيرادات النفطية، في عام 2022. أما الإيرادات من غير النفط فقد قدرت بنحو 7.5 مليار دولار في عام 2017 لترتفع إلى 14.1 مليار دولار في عام 2022.

ويلاحظ في أنماط المعدلات السنوية والتغيَر في قيم الاستثمار والاستهلاك أنها تتناسب مع التغَير السنوي في قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ـ ربما باستثناء الاستهلاك والاستثمار الحكومي الذي يمكن تقديره في ضوء الإيرادات النفطية المتوقعة من قبل «الصندوق». لذلك، يصعب التحليل والحكم على هذه التقديرات، ولا سيَّما أن الاستهلاك الخاص، وهو الأكبر في قيمته بين عناصر الإنفاق الوطني، لم يتم تقديره من واقع الإحصاءات ذات العلاقة، كميزانية العائلة ونمط الإنفاق الأسري.

تطور إسهامات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2017 و2022(*)

الرقم	القطاعات الاقتصادية	2017		2022	
		القيمة المضافة(**)	الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية	القيمة المضافة(**)	الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية
1	الزراعة	8.7	4.7	11.2	5.7
2	النفط الخام	72.7	42.9	81.4	41.6
3	بقية التعدين	0.2	0.1	0.2	0.1
4	الصناعة التحويلية	2.2	1.3	2.2	1.1
5	الكهرباء والماء	2.9	1.7	3.7	1.9
6	التشييد	8.1	4.8	11.1	5.7
7	النقل والاتصالات	14.2	8.4	17.9	9.1
8	التجارة والمطاعم والفنادق	20.0	11.8	24.4	12.5
9	الخدمات المالية والتأمين	1.7	1.0	2.6	1.3
10	العقارات	15.0	8.8	20.6	10.5
11	الخدمات الحكومية	19.5	11.5	15.9	8.1
12	الخدمات الشخصية	5.1	3.0	4.6	2.3
المجموع	**الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) بالأسعار الثابتة**	**169.5**	**100.0**	**195.7**	**100.0**

(*) احتسبت معدلات النمو القطاعية، باستثناء قطاع النفط الخام، بموجب تقديرات صندوق النقد الدولي وفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أشير في متن هذه القسم.

(**) القيمة مليار دولار.

رابعاً: سمات المشروع الاقتصادي الوطني

كما هو معروف، يتمتع العراق بمركز جغرافي وسياسي استراتيجي بين البلدان العربية وفي منطقة الشرق الأوسط، ويتميز بامتلاكه احتياطيات كبيرة من الثروة النفطية والغاز الطبيعي وفي طاقات إنتاجها وصادراتها، وهي المصدر الرئيسي للطاقة في العالم[35]. وتتوافر في البلاد أيضاً الثروات الطبيعية من المياه والأراضي الزراعية والمعادن، ولديه الموارد البشرية الراغبة في العمل، كما يشهد تاريخه المعاصر والقديم. ورغم توافر إمكانات التطور الاقتصادي التي بدأت بزيادة عوائد العملات الأجنبية من إيرادات تصدير النفط الخام وأزاحت أحد أهم قيود النمو الاقتصادي، إلا أن انتفاع الدولة من هذه العوائد منذ ستينيات القرن الماضي لم يكن رشيداً وكافياً، وبدرجات متفاوتة، ليضيف طاقات إنتاجية جديدة قادرة على تصدير منتجاتها، ويؤمن مصادر دخل جديدة. وفي الأفق القريب، يبدو واضحاً أن الظروف الوطنية والإقليمية، السياسية والأمنية والممارسات الديمقراطية والنزاعات بين دول المنطقة، لا تسمح للنظام القائم بصياغة غايات الرؤية الوطنية المستقبلية[36] والالتزام السياسي بتنفيذها ليصبح ممكناً تحديد أهداف الاستراتيجية الاقتصادية البعيدة المدى والسياسات الاقتصادية الحكومية المنبثقة منها. لذلك، يبقى الخيار المفيد الآن محدوداً في ممارسة التفكير وإنعاش الذاكرة في ملامح هذه الرؤية من منطلق البحث في خصائص الاقتصاد السياسي، وإبراز أولوية وكيفية الانتفاع من الريع النفطي للإسراع، بأقل تكلفة وأقصر فترة زمنية، في إيجاد مصادر جديدة للإنتاج ولزيادة الإنتاجية لتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة، ولتحسين مستويات المعيشة أيضاً.

1 ـ مقومات المشروع

أ ـ الإيمان بالحريات المدنية وبممارسة الديمقراطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اختيار السلطة الحاكمة، وإدارة الدولة بمشاركة واسعة للأحزاب السياسية، ولمنظمات المجتمع المدني، وللمواطنين.

ب ـ الثقة بمبدأ وقيم المواطنة بالعمل المنتج، ومقاومة الفساد، والتضامن الاجتماعي، وبحقوق المواطنين في منافع الثروة النفطية والعامة، وفي العدالة الاجتماعية، بضمان الديمقراطية السياسية واختيار الحكومات بالانتخابات الحرة.

---

(35) يحتل العراق حالياً المركز الرابع في العالم في احتياطيات النفط الخام الثابتة بعد فنزويلا والسعودية وإيران، والمركز الثالث في إنتاج النفط الخام بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ويحتل المرتبة السابعة في العالم في احتياطيات الغاز الطبيعي الثابتة. انظر: OPEC: Annual Statistical Bulletin 2017.

(36) حول تفاصيل مشروع الرؤية الوطنية المستقبلية ومحاولة التخطيط بعيد المدى في العراق، انظر: السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)**، ص 469 ـ 516، و Sabri Zire Al-Saadi, «Iraq's National Vision, Economic Strategy, and Policies,» *Strategic Insight* (Center for Contemporary Conflict), vol. 5, no. 3 (March 2006), <http://www.ccc.nps.navy.mil/si/>.

2 ـ الأهداف العامة للمشروع

أ ـ تعبئة الإيرادات النفطية والعامة لتمويل الاستثمار الحكومي المباشر في مشاريع إنتاجية جديدة تسرِّع في عمليات التنويع الاقتصادي الهيكلي لضمان استدامة النمو وزيادة الإنتاجية، وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية، وإنهاء الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول، ولتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ومكانته بين الاقتصادات العربية والإقليمية والدولية.

ج ـ التحرر من هيمنة الريع النفطي على النشاط الاقتصادي والتنمية بتقليل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي والاستيرادات، بخفض إسهامات القيمة المضافة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، إلى 30 بالمئة خلال مدة خمس سنوات وإلى 20 بالمئة أو ما يعادل مجموع إسهامات قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي خلال السنوات العشر القادمة.

د ـ ضمان الحرية الكاملة للأفراد وللشركات الوطنية في تملك وسائل الإنتاج والأصول المادية والمالية، وفي العمل، وحرية التنقل، وتحسين البيئة الاستثمارية لتحرير السوق وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع اقتصادات بلدان العالم.

هـ ـ الارتقاء بنوعية الحياة في البلاد بمعايير الخدمات العامة، التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي والسكن والمياه الصالحة للشرب والكهرباء وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية.

3 ـ متطلبات المشروع

أ ـ الالتزام بأن الثروة النفطية ملكية عامة لا يجوز التصرف بها خارج نطاق الحكومة المركزية.

ب ـ الاتفاق السياسي، ولو المبدئي، لأهم غايات الرؤية الوطنية المستقبلية، ولأهداف الاستراتيجية الاقتصادية البعيدة والمتوسطة المدى، لكي يتم في ضوئها إرساء النظام الاقتصادي الجديد وتحديد السياسات الاقتصادية.

ج ـ الالتزام بأن تكون السياسة النفطية مناسبة لأهداف السياسات الاقتصادية التي تتم صياغتها في إطار هذا «المشروع».

د ـ منح الحرية الكاملة لنشاط القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية كافة، وأن تشترط حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتوطين الصناعات والزراعة المتقدمة تكنولوجياً.

هـ ـ تجنب تنافس الاستثمارات الحكومية ومشاريع القطاع العام لاستثمارات القطاع الخاص الوطني.

3 ـ المنهجية

يتطلب إعداد تفاصيل «المشروع»، والتحليل والاستنتاجات وتقديم المقترحات، مراعاة التالي:

أ ـ يتم على خلفية المعرفة بدينامية العلاقة بين استدامة نمو الاقتصاد وبين متطلبات التنويع الاقتصادي الهيكلي، تحديد معايير أولويات الاستثمار الحكومي على المستوى القطاعي بهدف

التأثير في مسارات النمو القطاعية لإيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللصادرات من غير النفط والغاز، ولنشر التكنولوجيا المتقدمة بين فروع الاقتصاد.

ب ـ مقاربة معطيات التجربة الماضية عن دور التخطيط الاقتصادي والإنمائي المركزي خلال الحقبة 1950 ـ 2003، مع أبعاد السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» التي تجرى محاولات تطبيقها منذ عام 2003.

خامساً: الملكية العامة للثروة النفطية وأسبقية الاستثمارات الحكومية

للملكية العامة للثروة النفطية جذور في وجدان الشعب العراقي وفي أصالة الوطنية بين المواطنين، التي يجب احترامها والحفاظ عليها لمصالحهم الآن، ولخدمة الأجيال القادمة. ولذلك، يجب أن يكون الانتفاع من الإيرادات النفطية مركزياً بتخطيط وإدارة الدولة. من الصحيح الاستنتاج أن التحكم المباشر وسوء استعمال قوة الثروة النفطية من قبل الحكومات كانت تأثيراته، ولا تزال، سلبية في الحياة الاقتصادية والسياسية. ولكن الدعوات الموسمية للامتلاك الجزئي من أصول الثروة النفطية من خلال أنواع مختلفة من العقود مع شركات النفط العالمية يناقض مصالح المواطنين، ويؤدي، إن تحقق، إلى استعمال أكثر سوءاً للثروة النفطية. فالتجربة الوطنية تكشف وجود ضمان أن يكون استغلال الشركات لهذه الأصول أقل سوءاً، إن لم يكن أكثر ضرراً، من سوء إدارة وفساد السلطات الحاكمة(37). كما ليس هنالك منطق اقتصادي وسياسي يسمح بتوزيع الثروة النفطية مباشرة بنسب أو مقادير معينة إلى السلطات المحلية التي لا تمثل جميع المواطنين الذين يمتلكون الثروة النفطية، كما في حالة إقليم كردستان الفدرالي، أو الاقتراح السياسي بتوزيع مقادير معيَّنة من الإيرادات النفطية بين المواطنين(38). الأمر المهم أن الملكية العامة للثروة النفطية تفرض أن يكون توزيع الإيرادات النفطية من قبل الحكومة مناسباً لخدمة جميع المواطنين من خلال تمويل إقامة مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوزيعها بعدالة في المناطق الجغرافية كافة، والإسهام في تقليل التباين في الدخول والثروات بين المواطنين.

خلال السنوات القادمة، وفي حال استمرار الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، فإن الحفاظ على الملكية العامة للثروة النفطية، يفرض، موضوعياً، استثمارها كمستخدمات في توليد الطاقة المحلية وصناعات المنتجات النفطية والبتروكيميائية، وتوزيع إيرادات صادرات النفط الخام والغاز

(37) أصدرت الحكومة العراقية القانون الرقم (80) لسنة 1961، حيث انتزعت 99.5 بالمئة من مناطق امتيازات شركات النفط الأجنبية آنذاك (IPC, MPC, BPC) التي أنهت الاستغلال غير العادل، وأصدرت القوانين ذوات الأرقام (70) و(90) و(101) في عام 1973 والقانون الرقم (200) في عام 1975، التي أممت هذه الشركات بعد فشلها في التوافق مع المصالح العراقية. إن العراقيين لا يزالون يقدرون إلى حد كبير جداً هذه القرارات المهمة التي خدمت المصالح العراقية في الانتفاع من ثروة البلاد النفطية.

(38) حول هذه المسألة، انظر: Sabri Zire Al-Saadi, «Iraq: Does Distribution of Some Oil Revenues among Citizens Help?,» *MEES* (5 March 2012).

خلال السنوات الخمس القادمة (2018 ـ 2022) بما لا يزيد على 50 بالمئة لتمويل النفقات الجارية من خلال الميزانية السنوية، وتمويل برنامج مستقل للاستثمار بما لا يقل عن 50 بالمئة من هذه الإيرادات في تشييد وتطوير مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) كالطرق والموانئ والجسور ووسائط النقل والاتصالات ونقل المعلومات، والمشاريع البيئية كالسدود لتنمية الموارد المائية والري، وفي إقامة المشاريع الصناعية الاستراتيجية التي تمتاز بالأولوية.

وفي هذا الاتجاه، يجب مراجعة وإعادة تقييم جدوى مشاريع القطاع العام، وبخاصة الصناعية، من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية، لكي يمكن تطوير عدد منها واستعادة طاقاتها الإنتاجية أو بيع البعض منها للقطاع الخاص بشروط الالتزام بتشغيل العاملين فيها.

في المدى المتوسط، من المتوقع أن تكون فعاليات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر محدودة في المجالات ذات الربح العالي والسريع والقليلة المخاطر، كما في تنفيذ عقود الحكومة في مجالات إنشاء الأبنية العامة والطرق وشراء مستلزمات المشاريع العامة، والاستثمار في قطاعات العقارات وبناء دور السكن، وفي الخدمات الأهلية الاجتماعية، وفي تجارة الاستيرادات. ومن المتوقع أيضاً، عند إنجاز مهمات الدولة في إقامة المشاريع الاستثمارية الحكومية، أن يكون القطاع الخاص الوطني أكثر استعداداً للقيام بدوره في الاقتصاد، كما ستكون بيئة الاستثمار مناسبة لتوطين الصناعات المتقدمة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

في تنفيذ مهمات التخطيط الاقتصادي، يجب زيادة طاقات المؤسسات المعنية لتوسيع الأبحاث الاقتصادية لتقدير حجم وطبيعة المشاكل الاقتصادية، ولتحديد معايير الأسبقية في الاستثمارات الوطنية، لإنهاء الاعتماد على الأحكام الشخصية والتحيَزات السياسية. إن تنفيذ هذه المهمات يسهم كثيراً في نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي الهيكلي، وفي تحقيق الاستقرار السياسي، والترويج للممارسات الديمقراطية. وفي هذا المجال، فإن تأسيس «مجلس التنمية والإعمار» المقترح ضروري لاختيار وتمويل ومتابعة تنفيذ مشاريع الدولة الاستراتيجية[39].

لهذا، ليس بالأمر المساعد، إن لم يكن تشتيت الانتباه من المشاكل الاقتصادية الحقيقية، أن ينشغل خبراء ومستشارو الحكومة في المناقشات الجزئية والتفصيلية في الإجراءات المالية فقط، بالرغم من أهميتها في التعامل مع المصالح اليومية للإدارات الحكومية وللمواطنين. بعبارة أدق، لا يمكن للسلطة الحاكمة إخفاء الفشل الاقتصادي الشامل بمعالجة مظاهره ونتائجه الفرعية والجزئية وتجنب رؤية أسبابه الحقيقية. فالأسبقية في الاهتمامات والمناقشات الجادة تتركز في أسباب هذا الفشل. وأن الانتفاع من الإيرادات النفطية في تمويل الزيادة المفرطة والمستمرة في الإنفاق الحكومي، والاستمرار في توزيعه غير الصحيح بين الاستهلاك العام وبين الاستثمار العام، قد يشجع الاستثمار الخاص في قطاع التشييد والبناء، والتجارة، وملكية العقارات، والخدمات

---

(39) عن التفاصيل الخاصة «بمجلس التنمية والإعمار العراقي»، انظر: Al-Saadi, «A New Economic Model for Iraq: Future Vision and Market-Oriented State Corporation Foster Liberalization of Oil-Rentier Economy».

انظر أيضاً الصيغة العربية بعنوان: «نموذج اقتصادي جديد للعراق: الرؤيا المستقبلية وشركات الدولة الكبرى والريع النفطي».

الاجتماعية الصغيرة، وفي العقود الثانوية لمقاولات الحكومة الكبيرة، ولكن هذا التشجيع لا يساعد كثيراً على تحقيق الإصلاح الاقتصادي الهيكلي المستهدف لأن منتجات هذه الفعاليات الاقتصادية ليست قابلة للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

استنتاجات

تتطلب الظروف الراهنة، المبادرة في تنفيذ «المشروع الاقتصادي الوطني» في إطار تخطيط الدولة الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أهمها تحرير الاقتصاد والإرادة السياسية من مساوئ الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية. ويستند «المشروع» في جوهره على استراتيجية التنويع الاقتصادي الهيكلي الضامنة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والتشغيل، وزيادة الصادرات غير النفطية، ونشر استخدامات التكنولوجيا المتقدمة بين فروع الاقتصاد، لإحداث التحولات الهيكلية من الفعاليات المنخفضة الإنتاجية إلى الفعاليات الأكثر إنتاجية وتحسين قدرة الاقتصاد التنافسية، وذلك من خلال الاستثمارات الحكومية، وبخاصة في الصناعات التحويلية ومشاريع البنية الأساسية، بتمويل من الإيرادات النفطية. ويؤكد «المشروع» أن استثمارات الدولة لن تكون بديلاً لاستثمارات القطاع الخاص، الوطني أو الأجنبي، ولن تقيِّد آلية السوق وتقلص كفاءتها، بل على العكس، فإن «المشروع» سيهيئ البيئة الاستثمارية المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص. وفي التنفيذ، يحتاج «المشروع» إلى قرارات سياسية، حازمة وملزمة، ومؤسسات تنفيذ فعالة، من أهمها تأسيس «مجلس التنمية والإعمار».

يخالف هذا المشروع جذرياً برنامج «صندوق النقد الدولي» الذي يهتدي بـ «الليبرالية الجديدة» وتعتمده الدولة في سياساتها للحقبة 2017 ـ 2022، وجوهرها تحقيق التوازن المالي في ميزانية الدولة السنوية وميزان المدفوعات وبزيادة الدين العام المحلي والقروض الخارجية، وتحرير قوى وآليات السوق. وكما هي شواهد التجربة حتى الآن، فإن نتائج هذه السياسات سلبية، حيث زيادة البطالة، وإنهاء مستقبل التصنيع، وتقليص الخدمات الاجتماعية العامة، وزيادة التباين في توزيع الدخول، واستمرار هيمنة قطاع النفط في الاقتصاد، وتعزيز نزعة استغلال فوائض الريع النفطي «المستقبلية» في تمويل القطاع الخاص والاستثمار في الأسواق المالية العالمية.

في المستقبل، ستبقى «نعمة» الريع النفطي قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية مؤثرة. ومن المتوقع زيادة هذه الإيرادات النفطية والحاجة المستمرة إليها في زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، وفي إقامة المشاريع الاستراتيجية، وتطوير مشاريع البنية الأساسية، وفي تسريع التنمية الاجتماعية والبيئية.

«المشروع الاقتصادي الوطني» ليس فقط موقفاً اقتصادياً، مهنياً أو نظرياً، يخالف برنامج صندوق النقد الدولي الملتزم بالسياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة»، بل هو انحياز موضوعي لدور الدولة الرئيسي في استثمار الثروة النفطية والموارد الطبيعية العامة لتأمين استدامة النمو والتشغيل، وتحسين مستويات المعيشة، وتنمية الموارد والثروات، ونجاحه يعتمد على الثقة المطلقة بمبدأ المواطنة، وحق المواطن في منافع الثروات الوطنية، وسيادة العدالة الاجتماعية في توزيعها، وضمان الحريات الديمقراطية المدنية والسياسية، والمشاركة الواسعة في القرارات الاقتصادية الحكومية □

مجلس الأمة الجزائري: بعده التمثيلي ودوره في الاستقرار المؤسسي[*]

محمد عمران بوليفة[**]

أستاذ محاضر في جامعة قاصدي مرباح في ورقلة ـ الجزائر.

خلصت أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر، سنة 1991، إلى إغراق البلاد في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي كشفت عن أزمة الهيمنة التي لازمت الدولة، منذ استرجاع السيادة الوطنية، والتي هي في جوهرها أزمة تمثيل، الوضع الذي أثبت عجز الدستورالية الوطنية عن تنظيم التحوّلات الممكنة للدولة بموجب قواعد دائمة، وأبرز التّفاوت بين الإطار المفاهيمي لقانون المؤسسات السياسية في الجزائر، الذي هو إطار الدستورالية، وضعف المضمون القانوني لإطاره التنظيمي وتفكّك عنصري القانون[1]: فالمهم ليس هو أن يكون قانون المؤسسسات السياسية في الجزائر مناقضاً للمعايير الليبرالية من عدمه، وإنما في عدم تأمينه وظيفتَي التوقع والضمان خارج المدى القصير واقتصاره على وظيفة إضفاء المشروعية[2]. وقد طبعت هذه الظاهرة كامل مراحل التطور الدستوري في الجزائر؛ إذ أثبتت التجربة استحالة تأسيس سلطة متماسكة ومستقرة، في مجتمع ممّزق تتقاسمه قوى سياسية متناقضة، استناداً إلى هذه الإرادات المتنافرة، الأمر الذي حتّم

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية.

(**) البريد الإلكتروني: boulifa.mo@univ-ouargla.dz.

(1) لا يعني ذلك قيام تعارض بين أيديولوجيا قانونية ذات طابع ليبرالي وبين نظام قانوني تسلّطي وإنما تفكك عنصرَي القانون. فكل قانون يحوي في طياته مقوّمين: مقوّم المشروعية، أي الإيديولوجيا القانونية، يليه المقوّم التنظيمي الذي يراد به النظام القانوني؛ علماً أن المقوّمين مترابطان وظيفياً على اعتبار أنه في اللحظة التي يعمل فيها القانون على التنظيم فإنه يستخدم لإضفاء المشروعية على ما يقوم بتنظيمه. انظر: Michel Camau: «Caractère et rôle du constitutionnalisme dans les Etats maghrébins,» *Annuaire de l'Afrique du nord* (1977), p. 380, et *Pouvoirs et Institutions au Maghreb* (Alger: Office des publications universitaires, 1983), pp. 148-151.

(2) أفضل تجسيد لهذا التفاوت هو عجز الجزائر عن إيجاد بنى قادرة على ضبط النزاعات السياسية بمناسبة التنافس حول السلطة السياسية ولعب دور المعدل بمناسبة ذلك. انظر: Camau, «Caractère et rôle du constitutionnalisme dans les Etats maghrébins,» p. 381.

منع التنافس السياسي المنظّم حولها وتسخيرها لخدمة مشروع اجتماعي موحّد فتحقّق مؤقتاً استقرار النظام السياسي.

ومع التحول الدستوري سنة 1989 نُقض الإجماع السياسي القائم، وفسح في المجال أمام القوى السياسية للتنافس حول السلطة فحصل الصدام غداة أول مواجهة، الوضع الذي أفضى إلى هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المؤسسة التشريعية مقابل إقصاء عناصر الكتلة المهيمنة من مجال التمثيل الوطني، وهذا على نقيض مبدأ الدمج الذي تقوم عليه الحياة السياسية الوطنية[3]، الحال التي فرضت إعادة تنظيم الديمقراطية وعلى وجه الاستعجال.

أثبتت التجربة استحالة تأسيس سلطة متماسكة ومستقرة، في مجتمع ممزّق تتقاسمه قوى سياسية متناقضة [...] الأمر الذي حتّم منع التنافس السياسي المنظّم حولها وتسخيرها لخدمة مشروع اجتماعي موحّد.

بلا ريب، لم يُفضِ ذلك إلى التفكير في التراجع عن النظام التأسيسي الذي أرساه دستور 1989؛ فجوهر الإشكال الذي كان مطروحاً ينحصر في ضرورة إقامة نظام تمثيلي يمكّن من إجراء خيارات من دون أن يترك أساس الرباط الاجتماعي موقوفاً على إرادة قوة سياسية بمفردها، ما يفيد أن الاهتمامات الظرفية هي التي فرضت تبني التسيير المؤسسي للنزاعات السياسية بغية استعادة السلم المدني. وعليه، وقصدَ تلاحم الفعل الدستوري الوطني والحقيقة الاجتماعية، يتعين أن يتجاوز مدلوله البعد القانوني؛ فهذا المنحى وحده يمكّن من الوقوف على حقيقة الثنائية البرلمانية الوطنية، ما يفيد أنه وراء المبرّرات التّقنية للثّنائية البرلمانية تختفي الرّهانات السياسية[4]، فعلاوة على اعتبارها وسيلة لعقلنة الوظيفة التشريعية تسوق الغرفة البرلمانية الثانية إلى بحث فكري حول الهوية الوطنية. وعليه فإن كل مقاربة تهدف إلى فهم أعمق لأزمتَي التمثيل السياسي والاستقرار المؤسسي للدولة تسوق إلى التساؤل حول مدى استجابة أساليب التمثيل داخل مجلس الأمة لعدم تجانس البنية الاجتماعية للدولة وللكتلة المهيمنة داخلها، ومدى قدرة المجلس على تأمين الاستقرار السياسي والمؤسسي ومساهمته في تأمين وظيفتَي الضمان والتوقع على المدى البعيد؟

لا غرو في أن بناء نظام تعددي في الجزائر لم يتطلب إجماعاً حول حدّ أدنى من القيم فحسب، وإنما تجسيدها أيضاً عن طريق أدوات دستورية، ما جعل المسألة الدستورية تشكّل أحد الرّهانات الكبرى للأزمة السّياسية التي عرفتها الجزائر، مطلع سنة 1992[5]، فإقرار المؤسس لتقنيات

(3) Bernard Cubertafond, *La République algérienne démocratique et populaire* (Paris: Publication universitaire de France, 1979), pp. 124-147, et Nasser-Eddine Ghozali, *Cours de systèmes politiques comparés, tome 1: Les Systèmes libéraux* (Alger: Office des publications universitaires, 1983), p. 10.

(4) Karen Fiorentino, *La Seconde chambre en France dans l'histoire des institutions et des idées politiques (1789-1940)*, bibliothèque parlementaire et constitutionnelle (Paris: Dalloz, 2008), p. 7, et A. Djebbar, «Conseil de la nation sagesse d'un Etat ou sagesse d'une Nation,» *El Watan*, 1/12/1997, p. 7.

(5) Mohamed Boussoumah, *La Parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 à 1998* (Alger: Office des publications universitaires, 2005), p. 46.

الدستورالية التعددية جعل الدستور يحتل مكانة تقع في عمق عملية ضبط النزاعات السياسية[6]، وهو الأمر الذي أدى إلى توافق إقرار العملية التأسيسية سنة 1996 بوجود نزاعات على المسرح السياسي مع اعتماد وسيلة مؤسّسية تؤمّن حلّها، هي تأسيس غرفة ثانية في البرلمان. وعليه، يعدّ تأطير النزاعات السياسية والحؤول دون المظاهر العنيفة لها الوظيفة الأساسية للثنائية البرلمانية في الجزائر، الأمر الذي انعكس على تمثيلية مجلس الأمة، ما يفيد أن الثنائية البرلمانية الوطنية تحرص، في أول المقام، على دمج عناصر الكتلة المهيمنة ضمن دائرة التمثيل الوطني، وهو ما يجعلها تندرج ضمن طائفة الثنائية البرلمانية السياسية[7]. غير أن هذه الثنائية البرلمانية الجمهورية لا تريد أن تتميز بطابعها السياسي فحسب، بل بطابعها الوظيفي الفعّال أيضاً.

فنتيجة المفاعيل السلبية التي رتبتها التناقضات التي تخللت عناصر الكتلة المهيمنة، قام المؤسس سنة 1996 بدمج عناصرها في أجهزة التمثيل الوطني بواسطة فاعل دستوري يبدو الأكثر كفاءة لإقامة توازن بينها (رئيس الجمهورية). حظيت الجزائر عقب استقلالها بثلاث شرائح للبرجوازية[8]. وقد كان للتنمية الاقتصادية، التي خاضتها في ظل مرحلة رأسمالية الدولة، بالغ الأثر في تطورها ووجدت كل الامتيازات لحمايتها وازدهارها[9]. غير أن أهمّ انعكاس لهذه التنمية تمثل بتضخّم مذهل للبرجوازية العمومية المحلية: البيروقراطية والتقنوقراطية[10]. لقد أمّنت البيروقراطية الجزائرية مسؤولية تاريخية، إذ سخرت قوة الدولة السياسية من أجل توسيع نمط الإنتاج الرأسمالي، ممهدة بذلك لبروز بيروقراطية معاصرة وإلى جانبها برجوازية صناعية. بناءً على ذلك أفرزت هذه المرحلة برجوازية جديدة ذات صبغة تقنوبيروقراطية احتلت مكانة مهمة داخل النظام السياسي. فالبيروقراطية والتقنوقراطية تمثلان محور الطبقة المهيمنة على الدولة والحاملة لمشروع تنمية الأمة، وظلتا تشكلان عمود الدولة الجزائرية وفق الهيكلة التي رسمت منذ 19 حزيران/يونيو 1965[11]. ومع هذا التضخم للبرجوازية فإن شرائحها لم تكن متجانسة في مركزها ومكانتها في علاقات الإنتاج؛ الأمر الذي انتهى إلى بروز صراعات اجتماعية داخلها، أفضت

---

(6) Keutcha-Tchapnga Célestin, «Droit constitutionnel et conflits politiques dans les Etats francophones d’Afrique noire,» *Revue française de droit constitutionnel*, no. 63 (juillet 2005), p. 452-453.

(7) G. Tsebelis et J. Money, cité par, A. Laquièse, «L’histoire du bicaméralisme en France,» *Revue politique et parlementaire*, no. 1007 (juillet-aout 2000), p. 12.

(8) توجد البرجوازية التقليدية التي يشكل العقار والصناعة الصغيرة أساس ثرائها، البرجوازية البيروقراطية التي ورثتها الجزائر نتيجة تعمير الفراغ الذي تركته الإطـارات الفرنسية بعد رحيلها، وتطورت فئة جديدة للبرجوازية هي التقنوقراطية. انظر: Cubertafond, *La République algérienne démocratique et populaire*, p. 121.

(9) A.-H. Ben Achanhou، ورد في: الأمين شريط، «خصائص التطور الدستوري في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1991)، ص 286 وما بعدها.

(10) Ammar Koroghli, «Constitutionnalisme et développement en Algérie, analyse du processus institutionnel par la base en vue du développement,» (Thèse pour le doctorat en Droit, Université de Paris I, Panthéon- Sorbonne, 1985), pp. 254-255.

(11) المصدر نفسه، ص 250 ـ 266.

إلى تباين استراتيجية كل طرف منها بعد انتهاء التحالف الاجتماعي الذي كان قائماً[12]. وقد رتب ذلك تباعد استراتيجية كل شريحة منها إزاء القطاع العام[13].

يتعذر فهم حقيقة الثنائية البرلمانية في الجزائر كاملة، وطريقة تصميمها، ما لم يؤخذ في الحسبان اهتمام جوهري للمؤسس يكمن في مواجهة عدم الاستقرار الحكومي، في حال غياب أغلبية برلمانية مساندة لرئيس الجمهورية.

لقد ساق انتقاد شرائح البرجوازية، وبخاصة البيروقراطية منها، للتجربة التنموية إلى توجيه الدولة نحو تحويل سلطتها الاقتصادية إلى القطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية كل فئة[14]، الأمر الذي حرمها الانسجام البنيوي لاحقاً، ومنعها من الوصول إلى التماسك والترابط القيادي المطلوب لكل طبقة قائدة. فحتى وإن سيطرت البرجوازية الصغيرة والمتوسطة على جهاز الدولة، فإنها لم تستطع أن تطوّع باقي القوى الاجتماعية وتخضعها إلى برنامج مجتمع محدّد الأمر الذي يفسر جانباً كبيراً من أزمة النظام السياسي وطبيعته[15].

وحتى مع التحول الدستوري لسنة 1989 ظل الوضع على حاله، إذ لم يكن بوسع البرجوازية تحمّل مسؤوليتها التاريخية بالظهور بمظهر الطبقة المهيمنة، فهي «في إطار التكوين، بعيدة من أن تمثل طبقة اجتماعية مشكَّلة بصفة تامة»[16] ولها امتداد اجتماعي عريض. مع أن ذلك لا يعني تفريط البرجوازية في مصالحها العامة. ولما كانت مؤسسات دستور 1989 التمثيلية عاجزة عن أن تكفل لها ذلك، فقد تحتم إيجاد صيغة جديدة لفرض سيطرتها السياسية، الوضع الذي كرّسه تأسيس مجلس الأمة وتمكين رئيس الجمهورية من التحكم في تدفق الاتجاهات السياسية داخله، لتبقى الجزائر تركز وضعية للسيطرة على صعيد ممارسة السلطة السياسية بلا هيمنة[17]. فاستبعاد فكرة الوحدة الاجتماعية للمجتمع الجزائري[18] ساق إلى الإقرار بالتنافس السياسي وإلى إيجاد إطار مؤسسي لاحتواء هذه التناقضات سانحاً لها التواجه بحثاً عن أرضية مشتركة بينها. وقد

---

(12) قويدر سمير ناير، ورد في: شريط، المصدر نفسه، ص 285.

(13) اعتمدت التكنوقراطية الموقف الدفاعي للحفاظ على سلطتها الاقتصادية عند محاولة البيروقراطية تهميشها من خلال إعادة هيكلة المؤسسات. إلا أن مقاومة هذه الأخيرة أدى إلى فشل إعادة الهيكلة تلك، وعادت الهيمنة للتكنوقراطية. بينما شكّل الموقف الهجومي عاملاً مشتركاً لكل فئات البرجوازية الصغيرة المحلية، ولا سيَّما البيروقراطية التي كانت تبحث عن سلطة اقتصادية من خلال محاربة التقنوقراطية للتحكم فيها، الأمر الذي قادها إلى أن تخدم مصالح مختلف فئات البرجوازية. انظر: A.-H. Ben Achanhou، ورد في: شريط، المصدر نفسه.

(14) L. Addi، ورد في: شريط، المصدر نفسه، ص 290.

(15) قويدر سمير ناير، ورد في: شريط، المصدر نفسه، ص 285.

(16) Mohamed Brahimi, «Le Droit de dissolution dans la constitution de 1989,» *Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques* (mars 1990), p. 82.

(17) المصدر نفسه.

(18) شريط، «خصائص التطور الدستوري في الجزائر،» ص 616.

استجاب أسلوب التعيين من طريق مجسّد وحدة الأمة[19] لمأسسة هذه التناقضات ضماناً لحالة من الاستقرار والتوازن بينها[20]، وهو توازن موجّه ومتحرّك؛ فهو موجّه لأن الهدف المتوخّى منه هو توجيهه لفائدة القوى المنتصرة سياسيّاً (التقنوبيروقراطية بالأساس)، ليتبين أن الأمر يتعلق بثنائية برلمانية تستجيب لتعقيدات الواقع السياسي وتسمح بتلطيف ضغوطه، بتوفير عدد أكبر من المقاعد للتوزيع[21]. وما يزيد هشاشة البناء الوطني حدّةً، هو حضور تنافس نزاعي بين هذه القوى السياسية المنتصرة. وإذا كان رفض هيمنة الإسلاميين على السلطة التشريعية يبدو هو الباعث لاعتماد الثنائية البرلمانية، فإن رفض الهيمنة على أجهزة الدولة من طرف عنصر واحد من عناصر الكتلة المهيمنة يبدو دافعاً رئيساً لاعتمادها، ذلك أن التنافس بين عناصر هذه الكتلة هو الذي يسبب الوضعيات النزاعية ومن ثم عدم الاستقرار السياسي. ومن أجل مواجهة التنافس على اكتساب مواقع في النظام يأتي اعتماد هذه التركيبة لمجلس الأمة لكونها توفر إمكانات أكثر لتوزيع مناصب سياسية على مختلف عناصرها. فالثنائية البرلمانية تقنية لا غنى عنها للنظام السياسي لأنها تؤمّن لعناصر الكتلة المهيمنة تولي مناصب إضافية لتمثيل الأمة وتسهيل عملية التفاوض بين عناصرها، من طريق سلطة التعيين الشخصية التي يحظى بها رئيس الجمهورية[22].

ومع هذا، تجد هذه السلطة بعض الحدود، إذ على رئيس الجمهورية ممارستها في ظل احترام شرط اختيار الأعضاء من بين الشخصيّات والكفاءات الوطنيّة في المجالات العلميّة، الثقافيّة والمهنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة[23]. لكن بخلاف ذلك، سجلت الممارسة تعارضاً بين تشكيلة هذا الثلث وإرادة المؤسس الذي سعى لأن يجعل منها مجالاً لاختيار الكفاءات[24]. يبرز ذلك من خلال تعيين الشخصيات من فئة المجاهدين وأعضاء جيش التحرير الوطني، والشخصيات السياسية القديمة التي عرفتها الساحة السياسية منذ الاستقلال.

يُبرز هذا الواقع عدم انسجام الممارسة مع الأهداف التي رمى المؤسس إلى تحقيقها، فهذه الممارسة تكشف عن علة ظلت لصيقة بالتطور الدستوري الوطني، هي انغلاق النظام الدستوري

---

(19) المرسوم الرئاسي الرقم 96 ـ 438 مؤرّخ في 7 كانون الأول/ديسمبر 1996، يتعلّق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 76، مؤرخة في 8 كانون الأول/ديسمبر 1996، المادة 70 ف 1.

(20) Ghozali, *Cours de systèmes politiques comparés, 1 Les systèmes libéraux*, p. 10.

(21) Kossi Somali, «Le Parlement dans le nouveau constitutionnalisme en Afrique Essai d'analyse comparée à partir des exemples du Bénin, du Burkina Faso et du Togo,» (Thèse en vue de l'obtention du doctorat, université Lille 2, 2008), p. 206, et Mohammed Hachemaoui, «La Représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002),» *Revue française de sciences politiques*, vol. 53, no. 1 (février 2003), p. 205.

(22) المرسوم الرئاسي الرقم 96 ـ 438، المادة 101 ف 2، و Hachemaoui, Ibid., Somali, Ibid., pp. 207-208.

(23) المرسوم الرئاسي نفسه، المادة 101 ف 3.

(24) صالح بلحاج، **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، ط 2 (الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر؛ مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012)، ص 132.

ورفضه تجديد النخب السياسية[25]، وهو الأمر الذي يفسر قيام رئيس المجلس الدستوري بإلحاق سلطة التعيين بالسلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية تأميناً لمراقبة أجهزة التمثيل.

فقبل العملية التأسيسية لسنة 1996 لم يرصد المؤسس من الحلول ما هو كفيل لمواجهة العامل الأغلبي الذي كانت له انعكاسات كشفت عن ضعف النظام الدستوري، الأمر الذي أوجب تأسيس غرفة برلمانية ثانية تتقاسم دورها في تحقيق الاستقرار المؤسسي مع رأس السلطة التنفيذية. لقد عمد المؤسس إلى منح رئيس الجمهورية وظيفة الموجّه وحماية الدولة في حال وجود أزمة حادة تهدّد البلاد، ما جعل مؤسسة الرئاسة هي المفتاح الحقيقي لبناء الدولة المستقلة[26]. وحتى وإن ظل تعزيز مكانة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية هو العامل الموجه في هذا البناء، فإن مسألة المؤسسات تتجاوز المجال السياسي والقانوني؛ فهنالك فاعلان أساسيان بحثا عن ضبط طرق إدارة وتمثيل المصالح داخل المجتمع وفق عوامل الفعالية، يتعلق الأمر بالتقنوقراطية العسكرية والمدنية والبيروقراطية.

لقد وقع اختيار هاته الأطراف على نمط إدارة «علمية» للدولة تتم وفق الوسائل الاقتصادية على حساب الانسجام القانوني؛ فالأولوية الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي هي العامل الذي جمع هذه العناصر بهدف تعزيز مكانتها وحتى تكون حليفاً لمؤسسة الرئاسة[27]، فضلاً عن الحذر من البرلمانيين السياسيين باعتبارهم أدوات للتفرقة[28]، ما يبرر استغلال الثنائية البرلمانية والتركيبة المكيّفة للغرفة الثانية فيها لدمج هذه القوى في مؤسسات التمثيل الوطني وجعلها الحليف الموضوعي لرئيس الجمهورية لرقابة أغلبية برلمانية مغايرة للأغلبية الرئاسية.

ما دام مجلس الأمة هو صاحب تقرير مدى الصلاحية السياسية والتقنية للنصوص القانونية فإن بوسعه أن يكونّ عائقاً في وجهها، الأمر الذي يجعل وظيفته هذه تتخذ طابعاً سلبياً، ولا سيمّا أن المصادقة على النصوص تتطلب نسبة تصويت معززة.

وعليه فإنه يتعذر فهم حقيقة الثنائية البرلمانية في الجزائر كاملة، وطريقة تصميمها، ما لم يؤخذ في الحسبان اهتمام جوهري للمؤسس يكمن في مواجهة عدم الاستقرار الحكومي، في حال غياب أغلبية برلمانية مساندة لرئيس الجمهورية. وبما أن الأغلبية البرلمانية تظل حبيسة القانون الانتخابي، الذي ليس بوسعه تحديد لونها ولا تركيبتها مسبقاً، فإنه من الواجب أن تترتب على النظام الدستوري. من أجل ذلك تم تسخير كل مصادر الهندسة الدستورية لهذا الغرض، وحتى لا يلجأ إلى وسائل

(25) شريط، «خصائص التطور الدستوري في الجزائر،» ص 621.

(26) Bastien François, «A quoi sert l'élection du président au suffrage universel?,» *Parlement[s]*, vol. 2, no. 4 (2005), p. 128.

(27) المصدر نفسه، ص 128 ـ 130، و Jean Leca, «Paradoxes de la démocratisation: L'Algérie au chevet de la science politique,» *Pouvoirs*, no. 86 (1998), pp. 15-16.

(28) المصدر نفسه.

دستورية تفضي إلى طرح نزاعه مع أغلبية برلمانية مضادة على التحكيم الشعبي، كيّف المؤسس تركيبة مجلس الأمة على نحو جعل ثلث طبقته السياسية مساندة لرئيس الجمهورية. فالسماح لهذا الأخير بتعيين ثلث الأعضاء لا يقتصر على دوره كضمانة لاختيار توجهاتهم السياسية، بل أن يجد فيهم سنداً في مواجهة الغرفة النظيرة لها تمكّنه من تعطيل كل مسار تشريعي لا يحوز موافقته[29].

هذا التوجه في إقصاء الاختيار الشعبي من اختيار ثلث أعضاء المجلس، تم تعزيزه بالتوسّل بمبدأ تمثيل الجماعات الإقليمية للحد من تأثيرات قوة الرأي العام في اختيار ما تبقى من أعضاء وتعزيز الوحدة الوطنية. فمن وجهة نظر قانونية، يتعذر في دولة بسيطة كالجزائر قيام التمثيل السياسي على بعد واحد ديمغرافي أو إقليمي، حتى وإن كان البعد الديمغرافي هو الغالب. إلا أن تطور وضعية المواطنين حيال الدولة أوجب عليها تثمين إقليمها وفق قاعدة التمثيل الجغرافي. وعلى هذا، فإنه حتى وإن كان من الواجب أن يأخذ التمثيل السياسي مكانه في إطار إقليمي فإنه يحظى بالأساس بقاعدة إنسانية، ومن ثم من العسير الجزم بقيام مجلس الأمة بتمثيل الإقليم، لمجرد إغفال مبدأ التوازن الديمغرافي في تحديد عدد ممثلي كل دائرة انتخابية لحساب مبدأ المساواة الإقليمية.

نتيجة لذلك فإن تمثيل الدوائر الانتخابية الأقل كثافة سكانية على قدم المساواة مع الدوائر الأكثر كثافة، في مجلس الأمة، هو في حقيقته تثمين لسكانها. وعليه يبدو أن المشرع أراد أن يعكس، من خلال هذا المعطى داخل المجلس بعداً محافظاً، وهذه الروح المحافظة هي روح السكان لا روح الإقليم. فمن أجل إقصاء قانون العدد قرر المشرِّع منح كل دائرة انتخابية عدداً مساوياً من الممثلين، بغض النظر عن المعطى الديمغرافي، لأن في هذا وسيلة للحد من تأثيرات الدوائر الانتخابية الأكثر تركيزاً ديمغرافياً[30]؛ بينما يعكس هذا التوجه، أيضاً، وضعية المواطنين حيال الدولة التي لم يعد بمقدورها الاكتفاء بحماية إقليمها على نحوٍ سلبي وإنما تثمينه ضماناً لعدم هجره من طرفهم أو تفضيلهم الخضوع لسلطة أخرى[31].

من هذا المنطلق، وتبعاً لتعثر محاور التنمية المتوازنة لكل الإقليم الوطني، ظلت الجزائر تواجه مصاعب بخصوص طريقة تأمين تجانس شروط الحياة على مجمل مناطقه، تفادياً لظاهرة الإقصاء التي قد تخلص إلى تفكك الترابط الاجتماعي وقصور الآليات التقليدية للدولة لضمان تماسك الأمة

---

(29) Somali, «Le Parlement dans le nouveau constitutionnalisme en Afrique Essai d'analyse comparée à partir des exemples du Bénin, du Burkina Faso et du Togo,» p. 206, et Hachemaoui, «La Représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002),» p. 38.

انظر أيضاً: بلحاج، **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، ص 129.

(30) François Robbe, *La Représentation des collectivités par le sénat, étude sur l'article 24 alinéa 3 de la constitution française du 4 octobre 1958*, bibliothèque constitutionnelle et de science politique (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 2001), pp. 165-265.

(31) Jean Paul Markus, «La Continuité de l'Etat en droit public interne,» *Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger*, no. 4 (1999), pp. 1070-1087.
Célestin, «Droit constitutionnel et conflits politiques dans les Etats francophones d'Afrique noire,» p. 1098.

في مجموعها[32]. وفي مواجهة ذلك عمل المؤسس على تحقيق حد أدنى من التجانس على الصعيد السياسي، من خلال تمثيل المواطنين وفق معيار جغرافي. فأمام فشل سياسة تهيئة الإقليم، الوضع الذي أذكى الشعور بظاهرة الإقصاء فضلاً عن هشاشة الوحدة الوطنية، وإتساع رقعة الإقليم الوطني وعدم التوزيع المتوازن للسكان عليه، تم اعتماد التمثيل المتساوي لمختلف الدوائر الانتخابية على أساس جغرافي. ولما كان القانون يعنى بتنظيم الإنسان لا التراب، فإنه ليس بوسع الإقليم أن يعكس عدم التوازن وإنما السكان. وعليه، ومن أجل تجاوز هذه الفروق الإنسانية والاجتماعية ومعالجتها على نحوٍ موضوعي، يأتي هذا النوع من التمثيل كحل من بين عدة حلول أخرى. فالعبرة إذاً على هذا المستوىً ليس هم الأفراد المعرفون بجنسهم أو بثقافتهم أو بلغتهم وإنما باعتبارهم سكاناً متميزين بانتمائهم إلى دوائر إقليمية تمثل عائقاً[33] في وجه تحقيق قواعد العيش نفسها لكل المواطنين.

هذا ما يسوق إلى القول بأنه حينما اختار المؤسس التمثيل الإقليمي، فإن ذلك تم بدافع اهتماماته العملية التي من بينها أيضاً جعل المجلس كعائق في مواجهة الاقتراع العام. فقد أبدى مهندسو توقيف المسار الانتخابي تحفظهم بشأن التحكيم الشعبي الذي عكسته نتيجة الانتخابات التشريعية سنة 1991؛ فالنتائج التي أفرزتها جعلتهم يحذرون من هذا التجلي للإرادة الشعبية. إذ إن الإقصاء الكلي لبعض القوى السياسية من المشهد السياسي هو الذي يفسر حجم الصدمة التي منيت بها هذه الأخيرة ورسخت لديها عقيدة خطورة الإرادة الشعبية، فكان من الضروري إخضاع هذه الإرادة غير المنضبطة للرقابة حتى حينما تعبر عن رأيها بطريقة شرعية. هذا القلق من القوة الديمقراطية للشعب كشف عن تعدد السبل التي حاول المؤسس والمشرِّع وضع عقبة في مواجهتها. وإذ لم يقدَّر للقانون الانتخابي، في ظل الحفاظ على الأحادية البرلمانية، إسعاف المشرِّع بوسائل مقبولة لكبحها[34]، فإن اللجوء إلى إعمال مبدأ الفصل داخل البناء البرلماني، أشبع مطلب المؤسس هذا.

من أجل ذلك، تم التفكير في إنشاء مجلس عقلاء يتولى دور الوساطة بين السلطات العمومية والجبهة الإسلامية للإنقاذ. غير أن هذا الحل سرعان ما أبان عن صعوبة دمجه في الهندسة الدستورية التي يوفرها دستور 1989، فاستُبعدت الفكرة. مقابل ذلك اقتُرح تأسيس غرفة برلمانية ثانية أثناء مرحلة الإعداد للحوار الوطني. لقد بدا أنه كان في وسع الجزائر تحاشي أزمة سنة 1992 لو أن هندستها الدستورية ضمت غرفة برلمانية ثانية[35]. بهذا سعى المؤسس، خلال عمليتين دستوريتين

---

(32) Hubert-Gerald Hubrecht, «Quarante ans après, un Etat garant de la cohésion nationale,» *Revue du droit public et de la science politique en France et à l’étranger*, nos. 5-6 (1998), p. 1363.

(33) المصدر نفسه، ص 1374.

(34) اقتُرح اشتراط بلوغ سن 25 لاكتساب صفة الناخب بدلاً من سن الثامنة عشرة المقررة قانوناً، لكن لم يلق هذا الاقتراح القبول على اعتبار أن الجزائر سوف تتنكّر للمكاسب السياسية العالمية على هذا المستوى منذ القرن التاسع عشر، وعليه كان من غير الممكن التراجع عن هذا المكسب الديمقراطي. ويبدو أن استبعاد هذا الاقتراح ليس مرده الحفاظ على المكاسب الديمقراطية، بقدر ما هو مرتبط بعدم تلبيته لرقابة هذا الجسم على نحوٍ فعّال. انظر: Robbe, *La Représentation des collectivités par le sénat, étude sur l’article 24 alinéa 3 de la constitution française du 4 octobre 1958*, p. 279, et Boussoumah, *La Parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 à 1998*, pp. 47-48.

(35) Boussoumah, Ibid., pp. 18-48.

سنتي 1993 و1996 إلى تضمين الثنائية البرلمانية الهندسة الدستورية القائمة، وفي الحالين أخذت العملية الدستورية في الحسبان مطلب كبح الإرادة الشعبية[36]. فالمبررات المعلن عنها في مذكرة تعديل الدستور[37] تخفي الأسباب الفعلية لاعتماد الثنائية البرلمانية، وعليه فإن الأهداف الحقيقية التي تقف وراء عملية التأسيس يمكن استنتاجها من تسلسل الأحداث السابقة لهذه العملية. ففي إثر الانتقال إلى التعددية الحزبية ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كقوة سياسية اكتسحت الساحة السياسية. وقد شجّعت نتائج الانتخابات المحلية التي حصّلها هذا الحزب على المطالبة بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة. الفوز نفسه الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مستوى الانتخابات المحلية تكرر على مستوى الانتخابات التشريعية، الأمر الذي كان سيسمح «... لها بتشكيل حكومة «تيوقراطية» وزوال النظام الجمهوري. وتحسباً لاحتمال تكرار هذه التجربة، وقصْد ضمان دوام النظام الجمهوري، تم التفكير في وسيلتين دستوريتين هما تدعيم سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية... وإنشاء مجلس الأمة»[38]، الذي يظهر كوسيلة تقي الماسكين بالسلطة من كل لحظة تاريخية حرجة محتملة شبيهة بتلك التي عرفتها الجزائر في سنة 1991[39]؛ فالسبب الحقيقي الذي يقف وراء تعديل الدستور سنة 1996 هو طريقة لتجنب حزب، يقدّم سيادة الله على المسائل الزمنية ومن ثم معادٍ للديمقراطية ولسيادة الشعب، من أن يستفرد بالسلطة بطريقة شرعية عن طريق الصندوق[40].

تاريخ الجزائر المستقلة لم ينشئ دولة ـ أمة وإنما أنشأ أمة من جهة، ودولة من جهة أخرى، تربطهما علاقة تبعية تنتج أزمات على الدوام يعود مصدرها إلى التصورات التي تؤسس للأمة والحدود المفروضة على الدولة.

لكن من غير المنصف قصر تأسيس مجلس الأمة على هذا السبب، فحقيقته تبدو أكثر تعقيداً. هذا ما جعل الدور الذي صمّمه المؤسس له، على الصعيد المؤسسي، متمشياً والسّماح له بالتأثير في ماجريات الحياة الوطنيّة على نحوٍ مؤثّر وفعّال. وعليه، يحكم مساهمته في اتخاذ القرار السياسي مبدآن مديران: الحوار والوفاق في اتخاذ القرارات التي تخص الحياة العامة، وضمان التوازن والاستمرارية في الممارسة المؤسسية.

---

(36) المصدر نفسه، ص 51، و O. Berbiche, «Institutions vers la créations d'un sénat,» *El Watan*, 19-20/2/1993.

(37) مقران آيت العربي، «نظرة على مجلس الأمة في نهاية العهدة الأولى،» **الفكر البرلماني**، عدد خاص (كانون الأول/ديسمبر 2003)، ص 65 ـ 66.

(38) المصدر نفسه، ص 65 ـ 66.

(39) Hachemaoui, «La Représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002),» pp. 38-39, et Ahmed Mahiou, «Quelques observations sur les partis politiques et la démocratie en Algérie,» dans: Kalthoum Meziou, ed., *Mélanges en l'honneur du Doyen Yadh Ben Achour: Droits et Culture* (Tunis: Centre de publication universitaire, 2008), p. 1061.

(40) Boussoumah, Ibid., p. 11.

ما من شك في أن مساهمة مجلس الأمة في إعداد القانون تعد أهم وظيفة له؛ فأهمية مساهمته ونوعيتها تبرزهما خصوصية طرق عمله، على نحو يخلص إلى إثراء المسار التشريعي. وإذ تضفي خصوصية تركيبته والمصالح التي تحرّك أعضاءه صفة الخبير عليه في المجال التشريعي، فإن هذه الميزة التقنية لعمله وطيدة الصلة بزمن تدخله أثناء المسار التقريري، فهو صاحب النظرة الأخيرة على النصوص القانونية والماسك بسلطة تقرير مدى الصلاحية التقنية والسياسية لها[41]. وإذ يشكّل مبدأ المساواة بين غرفتَي البرلمان مظهراً مميّزاً للثنائية البرلمانية الوطنية، فإن الإجراءات التشريعية تكشف عن منع المجلس من المساهمة في رسم السياسة التشريعية للدولة. فالظاهر أن الدستور يلازمه خلل من الناحية النظرية بسبب تنازع مبدأين دستوريين: يقر **أولهما**[42] مساواة تامة بين غرفتي البرلمان في إعداد القانون، بينما يحدّد **الثاني**[43] مصادر العمل الذي تنطلق به الإجراءات التشريعية التي لا يعد مجلس الأمة أحدها.

لكن مقابل سحب حق المبادرة باقتراحات قوانين منه، مكّن المشرع مجلس الأمة من سلطة التأثير في مضمون النصوص التشريعيّة عن طريق إعمال حقه في التعديل[44]، ليمثّل هذا الحق الشكل الأساس ـ وليس الوحيد ـ للمبادرة البرلمانيّة لمجلس الأمة. وقد دفعت ضرورات فاعليته العمليّة التشريعيّة إلى إقرار هذا الحق للجهاز الأساس الذي يكفل منهجة عمله التشريعي، اللّجان الدائمة، دون الأعضاء[45] الذين وفّر لهم النظام الداخلي حق تقديم ملاحظاتهم المكتوبة حول النص الذي أَعدّت بشأنه اللّجنة المختصّة تقريرها التمهيدي[46]. غير أن الممارسة أكدت منع رئيس المجلس والحكومة الأعضاء من ممارسة حقهم هذا تارة تحت مبرر أن ممارسته تخلص إلى تعطيل وعرقلة العملية التشريعية، وتارة أخرى تحت مبرر أن القانون لا يجيز لأعضاء المجلس مثل هذا الحق[47].

---

(41) Murielle Mauguin Helgeson, *L'Elaboration parlementaire de la loi, Etude comparative (Allemagne, France, Royaume-Uni)*, coll. Thèmes et commentaires (Paris: Dalloz, 2006), pp. 341-342.

انظر أيضاً: الطاهر طالب، «دور اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء في تسوية الخلاف بين الغرفتين البرلمانيتين،» في: **نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، ج 2: وزارة العلاقات مع البرلمان** (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص 72، وعمر صدوق، «تساوي وتمايز غرفتي البرلمان في ممارسة السلطة التشريعية حسب الأحكام الدستورية»، في: قراءة تحليلية للمادة 98 من الدستور، وزارة العلاقات مع البرلمان، تشرين الثاني/نوفمبر 2002، ص 35.

(42) تنص المادة 98 من المرسوم الرئاسي الرقم 96 ـ 438 على أنه: «يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني مجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه».

(43) تنص المادة 119 ف 1 من المرسوم الرئاسي الرقم 96 ـ 438 على أن «لكل من الوزير الأول والنواب حق المبادرة بالقوانين».

(44) القانون العضوي الرقم 99 ـ 02، المادة 28 ف1؛

Arnaud Tardan, «Le Rôle législatif du sénat,» *Pouvoirs*, no. 44 (1988), p. 105.

(45) القانون العضوي نفسه، المادة نفسها.

(46) النظام الداخلي لمجلس الأمة، المادة 63 ف 1.

(47) **الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة:** الفترة التشريعية الثانية، الجلسة الأولى، الدورة الربيعية، العدد 6 (2004)، ص 39، والفترة التشريعية الثانية، الدورة الخريفية، العدد 11 (2008)، ص 47.

ولئن ثبت أن مجلس الأمة لا يشكل جهازاً للمبادرة، فهو لا يبرز أيضاً كجهاز للمناقشة البرلمانية التي تمتاز بكونها متعددة الأقطاب، إذ تسهم فيها عدة أجهزة تعمل جميعها على التحضير للجلسة العامة لتتجلى، في نهاية المطاف، كثمرة لعمل مكثّف تحتكر اللجان الدائمة جلّه؛ فهذه الأخيرة تشكل مصفاة إلزامية لكل نص أحيل عليها بهدف المصادقة. فهي، إلى جانب الدور الحاسم الذي تتولاه على مستوى دراسة النصوص تقنياً، تمثل ظاهرة سياسية لتقسيم الجسم البرلماني بهدف إقامة نوع من التحقيق يبدأ بمناقشة أوّليّة لها داخلها، لينتهي بإعداد تقرير يكون أساس المناقشات في الجلسة العامة[48]. ومع ذلك، فرغم ما تحظى به اللجان الدائمة من صلاحيات فهي لا تشكل «مخابر تشريعية فعلية».

وما دام مجلس الأمة هو صاحب تقرير مدى الصلاحية السياسية والتقنية للنصوص القانونية فإن بوسعه أن يكوِّن عائقاً في وجهها، الأمر الذي يجعل وظيفته هذه تتخذ طابعاً سلبياً، ولا سيَّما أن المصادقة على النصوص تتطلب نسبة تصويت معززة. فهذا المظهر السلبي لسلطته، رغم صحة ملاحظته لا يبدو العنصر الوحيد الذي يطبع المسار التشريعي، حيث حاول المؤسس تركيز وسائل تدخله على فكرة تحقيق الإجماع عند اتخاذ القرار التشريعي، علاوة على مبدأ الحوار والتسوية الذي يطبع مسار مشاركته في القرار السياسي، ولا يتجلى الطابع السلبي لسلطته في الكبح إلا حينما تعوزه أدوات الاقتراح والتوافق.

من هذا المنظور، يأتي تأسيس اللجنة المتساوية الأعضاء قصد التوفيق بين موقفَي غرفتَي البرلمان بشأن كل نص تشريعي تعذرت المصادقة عليه من قبلهما، ليبدو البحث عن التسوية بين مختلف الفاعلين التشريعيين كاهتمام رئيس في مسار اتخاذ القرار التشريعي[49]. لقد أقر نص المادة 120 من الدستور ثنائية متساوية على هذا المستوى، إلا أنه انطلاقاً من طلب اجتماع اللجنة المتساوية إلى غاية منح الكلمة الأخيرة لمجلس الأمة، تتوقف الإجراءات التشريعية على إرادة الحكومة، كما أنها مصممة لمصلحة المجلس. فهذا المسلك وإن كان ضرورياً فإنه يتم تحت إدارة الحكومة ووفق ما يقرره تصويت مجلس الأمة، ذلك أن الإجراءات التشريعية داخله تقوم على جملة من القرارات تسهم جميعها في تشكيل القانون، وبانتهاء هذا المسار يخلص المجلس إلى المصادقة على النص المحال عليه، لتبرز المصادقة كتصرف ينهي المداولات التشريعية وكتجسيد لهذه القرارات المتتالية. فالتصويت يعبر عن شكل أغلبية والموقف المعتمد هو الذي يحصّل نصاب ثلاثة أرباع الأصوات المعبَّر عنها.

إن الهدف الذي يرمي إليه المؤسس من وراء ذلك هو أن يجعل منه جهازاً يعبّر عن إجماع، أو شبه إجماع، الطبقة السياسية حول القرارات التي تخص الحياة العامة. ولما كان تأمين الإجماع في العملية التشريعية أملاً لا رجاء في تحققه في الجزائر، فإنه أمام تصميم الأقلية على عدم الخضوع لرأي الأغلبية فرض الحفاظ على استقلال الأقلية اعتماد هذه الأغلبية المعززة عند التصويت على

---

(48) Georges Langrod, «Quelques aspects de la procédure parlementaire en France, en Italie et en Allemagne fédérale,» *Revue internationale de droit comparé*, vol 5, no. 3 (juillet – séptembre, 1953), p. 497.

(49) الطاهر خويضر، «دور اللجان البرلمانية المتساوية الأعضاء في العملية التشريعية (دراسة مقارنة للتجربة الجزائرية الأولى)،» **الفكر البرلماني**، العدد 5 (نيسان/أبريل 2004)، ص 83.

النصوص القانونية، أياً كانت طبيعتها وبلا استثناء[50]. هذا ما يجعل من مجلس الأمة «مكاناً ـ وسطاً» يخدم مختلف المصالح الحاضرة في المجتمع، ومجالاً يحقق الإجماع الذي لا يراد به اتفاق مسبق بين مختلف القوى السياسية حول الموضوع أو حول المحتوى، ولكنه اتفاق حول «قواعد اللعبة» الواجبة الاحترام من أجل مناقشة هذا الموضوع أو هذا المحتوى في حد ذاته[51].

بيد أن الأبعاد الديمقراطية لهذا الاختيار تحجب طابعاً تحكّميّاً، فالهدف من ورائه هو أن يشكل مجلس الأمة سلطة تعويقية في وجه الأغلبية. وجليّ أن المؤسس لم يراهن في ذلك على كامل تركيبة المجلس، بل اختار الثلث المعين لأدائها. ومهما يكن من أمر، فإن هذه المهمة ليست موقوفة على هذا الشرط فحسب، بل إنها مرتبطة أيضاً بوعي الطبقة السياسية المشكلة للمجلس بالمهمة المنوطة به: فتعديل سلطة الأغلبية يجب تأديتها مهما كان لون الأغلبية من دون أن يضلّ المجلس الطريق فيتحول إلى جهاز للانسداد وعدم الاستقرار حيناً، أو مجرد غرفة للتأييد ومن ثم عدم التأثير، حيناً آخر[52].

وحتى وإن برز المجلس، حتى اللحظة، كاستجابة منطقية للاختلالات التي طبعت الحياة السياسية على نحو جعل سماته العضوية والوظيفية تجيء انعكاساً لهذا الواقع، فقد أراد له المؤسس أن يكفل للنظام المؤسسي، وللسبب نفسه خصائص لا غنى له عنها. فعند هذا المستوى من التفكير تتخذ الثنائية البرلمانية الوطنية أبعاداً جديدة، يتجلى مجلس الأمة، من خلالها، كضامن وكحام للنظام المؤسسي.

فبمجرد إقرار التعددية السياسية، عجزت الحيادية القانونية لمفهوم المواطنة عن تجاوز الخلافات التي تعبر الجسم السياسي، ما فرض على القانون الدستوري الوطني ضرورة الإجابة عن مسألة تعريف الهوية الجماعية الوطنية، والأقليات، وتنظيم الدولة والتعددية الوطنية[53]. وقد أتاح هذا الوضع للقانون الدستوري الوطني فرصة التّكيّف مع الواقع المستجد تحقيقاً للحق في الاختلاف وتوفيقاً بينه وبين تماسك المجموعة الوطنية، بالربط الحميم بين مجلس الأمة ونظرية سيادة الأمة. لقد تعرض مفهوم الأمة في بعض المراحل من تاريخ الجزائر المعاصرة لأخذ وردّ بلغ حدود التنكّر له[54]، الوضع الذي جعل من مأسسته أمراً ضرورياً. وإذا كانت بعض العوائق ذات الطبيعة النظرية، تقوم على تمييز أوّلي بين مفهومَي الشعب والأمة تحول دون تفرّد المجلس بتمثيل الأمة، فإن جملة من المصاعب هي على صلة ببنية النظام السياسي الجزائري تحول دون

---

(50) المرسوم الرئاسي الرقم 96 ـ 438، المادة نفسها، الفقرة نفسها.

(51) Nadji Safir, «Contribution à l’analyse de la problématique culturelle algériènne contemporaine: Dynamiques culturelles et enjeux de société,» *Revue du monde musulman et de la méditerranée*, vol. 65, no. 1 (1992-1993), p. 118.

(52) Jean Grangé, «Le Système d’élection des sénateurs,» *Pouvoirs*, no. 44 (1988), p. 56.

(53) Stéphane Pierré-Caps, «Les Mutations de la notion de constitution et le droit constitutionnel,» *Cuestiones constitucionales*, no. 10 (enero-junio 2004), pp. 177-180.

(54) الأمين شريط، «بعض الجوانب التأسيسية والتشريعية لمجلس الأمة،» في: **دراسات ووثائق: الجوانب التأسيسية والتشريعية في النظم البرلمانية المقارنة، «حالة الجزائر»** (الجزائر: نشريات مجلس الأمة، 1998)، ص 12.

احتكار المجلس هذا الدور. فتاريخ الجزائر المستقلة لم ينشئ دولة ـ أمة وإنما أنشأ أمة من جهة، ودولة من جهة أخرى، تربطهما علاقة تبعية تنتج أزمات على الدوام يعود مصدرها إلى التصورات التي تؤسس للأمة والحدود المفروضة على الدولة[55]. ذلك أن الانتماء إلى الأمة يتم وجوباً عبر وساطة الجيش، بوصفه مجسد الأمة وبالتبعية مصدر السيادة الوطنية، لا الدولة.

لقد ارتسم في أفق التعددية السياسية التي تبنتها الجزائر نظام حقيقي للتداول على السلطة تتأسس من خلاله حكومات «رأي» ينتج من تداولها تغير مشروع المجتمع ذاته، الأمر الذي من شأنه تهديد الوحدة الوطنية.

وتعزيزاً للبعد الحمائي للنظام المؤسسي، أوكل المؤسس للثنائية البرلمانية الوطنية مهمة حماية سلطة الدولة من أي شغور من طريق ضمان الاستمرار المؤسسي للدولة، وتأمين احترام التوازنات الأساسية للمجموعة الوطنية. فإذا كانت مساهمة مجلس الأمة في الوظيفة التشريعية تحكمها ثنائية متوازنة، فإن ثنائية تامة هي التي تطبع دوره في مجال السلطة التأسيسية الفرعية على نحو جعلت منه حارس قواعد الحياة المشتركة للمجموعة الوطنية. لقد ارتسم في أفق التعددية السياسية التي تبنتها الجزائر نظام حقيقي للتداول على السلطة تتأسس من خلاله حكومات «رأي» ينتج من تداولها تغير مشروع المجتمع ذاته، الأمر الذي من شأنه تهديد الوحدة الوطنية، ما فرض إعطاء النظام السياسي التعددي إطاره المنسجم، من خلال وفاق سياسي وطني حول إحترام المبادىء الأساسية والثوابت الوطنية التي تشكل أسس النظام السياسي التعددي.

ومهما يكن من أمر، فإن مقابلة الخروقات المحتملة لهذا الوفاق الوطني بأحكام جزائية لم تبدُ كافية بالنظر إلى الطبيعة الهجينة لها، ومن ثم، وتأميناً لعدم خروج الممارسة السياسية عن الإطار الذي رسمه هذا الوفاق، عزّز المؤسس تلك الحماية بضمانة مؤسسية لوضع حد لكل ممارسة من شأنها المساس بهذه القاعدة المشتركة لكل المجموعة الوطنية، من خلال اعتماد صيغة مركبة للجهاز الدستوري الذي يعكس الصراعات السياسية. إلا أن هذه الحماية تتخذ أبعاداً متباينة تبعاً للجهة مصدر المساس بهذه الأرضية الأيديولوجية. ففي الوقت الذي يتمتع مجلس الأمة بحق الاعتراض على مبادرات الغرفة النظيرة له على هذا الصعيد، فإنه يتحول إلى مساند لمبادرات رئيس الجمهورية، فهو مصمم لحماية قواعد الحياة المشتركة، ولكن بصورة نسبية، الوضع الذي بالوسع رصده أيضاً بمناسبة ممارسة رقابة الدستورية. فلا يزال القانون في الجزائر يمنح حقاً مطلقاً على نحو تسيء فيه الأغلبية إلى غيرها، فليس بمقدور الدستور وضع حد لسيادة القانون نتيجة قيام تعارض بين البعد التمثيلي لمجلس الأمة وممارسة رقابة الدستورية: فإذا كان توسيع مجال التمثيل الوطني هو أحد مبررات تأسيس المجلس، بما يكفل تمثيل الأقليات الوطنية، فإنه من دون الإقرار لهذه الأخيرة بمركز

---

(55) Lahouari Addi, «L'Armée, la nation et l'État en Algérie,» *Confluences Méditerranée*, no. 29 (1999), p. 43.

دستوري ومنحها سلطة الإخطار يفقد هذا المبرر مدلوله. فضلاً عن ذلك، فإن تقاعس رئيس المجلس عن ممارسة حقه في إخطار المجلس الدستوري يعوق فاعلية رقابة الدستورية [56].

والأكيد أن المكانة الموكلة إلى رئيس مجلس الأمة داخل الدولة، ولا سيَّما تأمين استمرار الوظيفة الرئاسية، هي وليدة ما عرفته الجزائر من شغور للسلطة في مطلع سنة 1992 نتيجة تزامن الشغور المزدوج لرئاسة الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني. وعليه، فمن أجل الحؤول دون شغور السلطة ودون السماح بالانقلابات العسكرية، أوكلت مهمة تأمين الاستمرار المؤسسي للدولة لرئاسة مؤسسة تجهل الشغور والقطيعة نتيجة طريقة تجديد تركيبتها ولعدم قابليتها للحل، الأمر الذي يجعل رئيس مجلس الأمة رمزاً لديمومة مؤسسات الدولة. على أنه يتعين عدم التسليم بهذه المقتضيات على إطلاقها، فقد أثبتت التجربة إمكان الحؤول دون تأمين رئيس مجلس الأمة استمرار الوظيفة الرئاسية. لا ريب في أن هذا الوضع يثبت مدى هشاشة النص الدستوري في مواجهة الممارسة، ولا سيَّما إذا تعلق الأمر بمنصب رئيس الجمهورية.

هذا ما يكشف مجدداً عن هشاشة فكرة مأسسة السلطة في الجزائر، فضمان الاستمرار المؤسسي للدولة غير موقوف البتة على وجود مؤسسة دائمة تجهل القطيعة من عدمه، بقدر ما هو وثيق الصلة بالإجماع الحاصل حول الشخصية التي تتولى منصب رئاسة الدولة[57]، إلى جانب مدى سرعة قيام هذا الإجماع، ذلك أنه في حال غياب مثل هذا الإجماع سوف يصعب تصور تولي رئيس مجلس الأمة رئاسة الدولة وتنظيم انتخابات رئاسية في الآجال التي يحددها القانون الأساسي.

لا ريب في أن هذه النقائص لا تفقد هذه الغرفة البرلمانية قيمتها العمليّة، ما دامت تسمح بتحقيق السلم المؤسسي. فإذا كانت الثنائيّة السياسيّة ذات الصلة بعلاقة مجلس الأمة بالحكومة قد كرست احتجابه على هذا الصعيد، الوضع الذي جرّد أدواته في تقييم السياسات العمومية من كل أثر، لم يتوان المؤسس في أن يؤمّن له دوراً مركزياً حينما تطرح المسؤوليّة السياسيّة للحكومة، أمام المجلس الشعبي الوطني، فأناط به مهمّة تأمين التوازن السياسي بين الأغلبيتين البرلمانيّة والرئاسيّة في حال تقابلهما، توازن قد يختل لمصلحة الأغلبيّة الرئاسيّة من طريق تدعيم مجلس الأمة للمركز السياسي لرئيس الجمهورية عندما توضع الحكومة موضع الأقليّة.

لا ريب في أن مجلس الأمة مصمم كي يمثل مختلف العناصر الوطنية، يحقق اعتدال السلطة يبحث عن التسوية ويضمن الاستمرارية، وهي وظائف تحدد غايات تأسيس غرفة ثانية في البرلمان. غير أن استمراره وعصرنة عمله لا يتوقفان عند هذه الحدود، بل يتعين البحث داخله عن الخطوط الموجهة والمكرسة لمركز الأقليات والكفاءات العلمية الوطنية؛ ففي هذا يكمن شرط عصرنة عمله بل شرط استمراره. بهذا فقط تجد الثنائية البرلمانية الوطنية مبرر استمراريتها ويتحقق للعمل البرلماني داخل مجلس الأمة شروط عصرنته وإلا سيكون تراكماً فارغاً □

---

(56) محمد بجاوي، «المجلس الدستوري: صلاحيات... إنجازات... وآفاق،» **الفكر البرلماني**، العدد 5 (نيسان/ أبريل 2004)، ص 41.

(57) تبين أن الفراغ المؤسسي سنة 1991 كان مفتعلاً لسببين: رفض دوائر في السلطة تولي رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الدولة بالنيابة نتيجة ميوله السياسية القريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى جانب وضع حد للانتخابات التشريعية.

نشاط الحركة الصهيونية في شمال أفريقيا (1917 ـ 1950): قراءة في وثائق أرشيفية

محمد بليل(*)

أستاذ محاضر في قسم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر.

مقدمة

عقدت الحركة الصهيونية أول مؤتمر لها في نهاية القرن التاسع عشر (1897) وأقامت عدداً من الأنشطة في العالم مركزة على فلسطين، وتلقت الدعم والمساعدة من قبل بريطانيا التي أصدرت وعد بلفور سنة 1917، لتقتطع لهم بريطانيا الأراضي الشاسعة وبناء المستوطنات. وحسمت كل من اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية سنة 1916 ومؤتمر سان ريمو سنة 1920 القاضي بفرض الانتداب على الشام والعراق من جانب بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى موافقة عصبة الأمم على ذلك سنة 1922، مسألة توطين اليهود بفلسطين. وانتشرت دعاية الحركة الصهيونية بين يهود البلدان العربية المستعمَرة أو الواقعة تحت الانتداب، ولا سيَّما منها منطقة الشمال الأفريقي، الخاضعة لفرنسا من خلال أنشطة كثيفة، حيث كانت تحت مجهر جهاز الاستخبارات الفرنسي، الذي قدّم لنا معلومات مهمة عن العمل الدعائي والنشاط الدؤوب لتجنيد يهود شمال أفريقيا، لمصلحة أيديولوجيا الحركة الصهيونية وأنشطتها بالمنطقة.

لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ـ ما أبرز مظاهر نشاط الحركة الصهيونية بمنطقة الشمال الأفريقي الخاضعة للاستعمار الفرنسي وما علاقتها بيهود هذه المنطقة؟ وما الدور الذي أدّته فرنسا الاستعمارية في مساعدة اليهود على الهجرة من مستعمراتها نحو فلسطين؟ وما المواقف المختلفة من هذا النشاط؟

سيكون ذلك محور قراءتنا المتواضعة لوثائق أرشيفية ومقاربتها بدراسات أخرى، تطرقت إلى هذا الموضوع من زوايا مختلفة، بهدف الوصول إلى نتائج عن نشاط الحركة الصهيونية بالمنطقة المغاربية.

(*) البريد الإلكتروني: belilmed2@gmail.com.

أولاً: دور الحركة الصهيونية في هجرة اليهود نحو فلسطين

تُعد الحركة الصهيونية حركة سياسية قومية تنسب نفسها إلى جبل صهيون، هدفها الرئيسي إقامة دولة يهودية في فلسطين، من خلال تشجيع هجرة اليهود من أنحاء العالم كافة إلى فلسطين وإقامة مستوطنات يهودية جديدة، وحل مشكلة وجود اليهود بأوروبا بهدف تحويلهم إلى أمة من خلال إقامة دولة لهم بفلسطين[1].

إن الحركة الصهيونية اعتمدت في دعايتها العلنية على الحجج الدينية واضطهاد اليهود وتزايد معاداة السامية في العالم واستحالة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها.

ولهذا الغرض استطاع هرتزل[2] دعوة قيادات الحركات اليهودية عبر العالم، لعقد مؤتمر عالمي لليهود باسم الحركة الصهيونية، حيث تشكلت الصهيونية كأيديولوجيا وحركة سياسية أتت متساوية مع نمو الأيديولوجيا القومية في أوروبا[3]، وطرحت عدة أماكن للاستيطان اليهودي في العالم وتمّ الاتفاق على الاستقرار بفلسطين وفق المفهوم الديني للدولة، بتواطؤ من بريطانيا، وقد عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السوسرية بتاريخ 29 ـ 13 آب/أغسطس 1897، وأقر دستور الصهيونية العالمية؛ من أجل تأسيس دولة إسرائيل وإنشاء المنظمات السياسية والاقتصادية واللجان التنفيذية والمقررات والمخططات ومتابعتها على أرض الواقع، واستعمل أصحاب القرار مصطلح الوطن لأسباب دبلوماسية بينما كان القصد الحقيقي، حسب مذكرات هرتزل «إرساء الدولة اليهودية»[4]. وبذلك نشطت حركة الهجرة اليهودية نحو فلسطين.

أشارت بعض الدراسات[5] ووثائق جهاز الاستعلامات الفرنسي[6] الذي كان يتابع على نحوٍ دوري نشاط الحركة الصهيونية في العالم وبمنطقة شمال أفريقيا، وإلى أن الحركة الصهيونية

---

(1) عبد اللطيف الحناشي، **تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية، 1920 ـ 1955** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

(2) ثيودور هرتزل، نمساوي مجري، مؤسس الصهيونية السياسية المعاصرة. ولد في بودابست في 2 أيار/مايو 1860 وتوفي في إدلاخ بالنمسا 1904. وأصبح يفكر في المشكل اليهودي وفي ضرورة إيجاد حل للمسألة اليهودية. انتُخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. انظر: موقع ويكيبيديا (تاريخ الدخول 5 أيار/مايو 2017).

(3) زهدي الفاتح، **لورنس العرب على خطى هرتزل: تقارير لورنس السرية**، ط 2 (بيروت: دار النفائس، 1980)، ص 55 ـ 60.

(4) علي صديقي، «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: «نموذج تفسيري جديد، لعبد الوهاب المسيري،» موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، حيث قدم لنا الباحث في دراسته ملخصاً هاماً لمجلدات المسيري حول اليهودية والحركة الصهيونية (تاريخ الدخول 10 تموز/يوليو 2017)، وعدنان عباس، «الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين،» **دورية كان التاريخية**، العدد 26 (2015)، ص 144.

(5) صلاح عبد العاطي، «القضية الفلسطينية،» جريدة **الحوار المتمدن**، العدد 1833 (2007).

(6) Archives Nationale d’Outre-mer (ANOM), B, N°8 cab 66 G G A correspondance du Gouverneur général d’Algérie au ministère de l’intérieure.

اعتمدت في دعايتها العلنية على الحجج الدينية واضطهاد اليهود وتزايد معاداة السامية في العالم واستحالة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، بما في ذلك المستعمرات الفرنسية في منطقة شمال أفريقيا، رغم الحقوق السياسية التي تحصلوا عليها كالجنسية الفرنسية في الجزائر منذ سنة 1870 وحصولهم على مكانة مميزة بتونس والمغرب[7].

أمّا الأرشيف الخاص بجهاز الاستعلامات الفرنسي، فقدم إلينا تصوراً عن الحركة الصهيونية بأرض فلسطين وفي العالم وعملها الدؤوب للتأثير في القوى الاستعمارية الكبرى لقبول إقامة وطن قومي لليهود فوق أرض فلسطين[8].

ولتحقيق هذه الغاية، شجعت الحركة الصهيونية بريطانيا على فرض سيطرتها على البلدان العربية بشتى الطرق، والقضاء على الدولة العثمانية بالمشرق من خلال اتفاقها مع العرب لتفجير ثورة 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى، ووعدت العرب بإقامة دولة عربية كبرى متعاونة مع بريطانيا في المنطقة، «لكن بريطانيا تنكرت لوعودها لشريف مكة باستقلال البلاد العربية من خلال اتفاقية سايكس بيكو السرية سنة 1916 بتقسيم البلدان العربية بين فرنسا وبريطانيا»[9].

وكان النشاط الصهيوني بشمال أفريقيا واضحاً، بوصول اليهود إلى أعماق مفاصل المجتمعات المغاربية سياسياً واقتصادياً[10]. وتم إخفاء النيات الحقيقية الخاصة بتحقيق حلم الوطن اليهودي من خلال عملية تفكيك الوحدة الإسلامية وإضعافها، لكي تسهل عملية التحايل على الحقوق المشروعة للمسلمين بأرض فلسطين[11]. وقد تناولت بعض الدراسات في المدة الأخيرة، موضوع هذه الاتفاقيات السرية وكشفت الحقائق من خلال الاعتماد على الوثائق الأرشيفية، بصدور دراسة وافية بالخرائط في الذكرى المئوية لهذه الاتفاقية من قبل مركز دراسات الوحدة العربية، حول أسباب عقد هذه الاتفاقية وخلفياتها وانعكاساتها على البلاد العربية[12].

وتحقق وعد بلفور المشؤوم، الذي اعترف فيه اللورد جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا لراعي الحركة الصهيونية، جيمس روتشيلد بتحقيق المشروع الصهيوني بأرض فلسطين[13].

---

(7) أحمد مصطفى جابر، **اليهود العرب والصهيونية من اللامبالاة إلى الاستحواذ: نظرة مكثفة على تاريخ اليهود الشرقيين في المنطقة العربية ورد فعلهم تجاه الحركة الصهيونية** (مدى الكرمل، برنامج دراسات، إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، صيغة PDF، 2014)، ص 4.

(8) Archives Nationales d’Outre Mer (ANOM), B, N° 8 cab/66 G G A correspondance du Gouverneur général d’Algérie.

(9) الفاتح، **لورنس العرب على خطى هرتزل: تقارير لورنس السرية**، ص 61 ـ 63.

(10) انظر مراجعة أنور محمود الزناتي لكتاب خيرية قاسمية: «يهود البلاد العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 433 (آذار/مارس 2015)، ص 173 ـ 190.

(11) أنتوني نتانغ، «المأساة الفلسطينية منذ وعد بلفور حتى الآن،» في: مجدية خدوري، محرر، **عقدة النزاع العربي ـ الإسرائيلي: عرض لآراء مشاهير الكتاب الغربيين** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، ص 63.

(12) بسام عبد القادر النعماني، «الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس ـ بيكو: قراءة في الخرائط،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 446 (نيسان/أبريل 2016)، ص 7 ـ 22.

(13) نتانغ، المصدر نفسه، ص 21.

وفي هذا السياق، قدّمت لنا وثائق جهاز الاستعلامات الفرنسي، نظرة عن تطور القضية الفلسطينية وصراع عرب فلسطين مع البريطانيين ومواجهتهم سياسة نزع الأراضي واغتصابها ومقاومتهم الهجرة اليهودية، موضحة لنا من خلال مراسلة الحاكم العام للجزائر إلى وزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1946، نشاط الحركة الصهيونية ببلدان المغرب، حيث مرت بثلاث مراحل حسب تحليل هذه الوثائق كالآتي[14]:

ـ **المرحلة الأولى:** تمّ فيها تسجيل ردود فعل عنيفة من قبل العرب بواسطة الانتفاضات والثورات، منذ ثورة 1921 التي تلقت تأييداً من قبل إيطاليا سنة 1930، وألمانيا عند صعود هتلر سنة 1933. وقد تواصل الصراع العربي ـ الصهيوني، بسبب تساهل بريطانيا أمام الهجرة اليهودية، حيث ازدادت التوترات بينهما، مما أدى ببريطانيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1930 لإصدار الكتاب الأبيض، الذي أكدت فيه أن صك الانتداب هو تعهد دولي ولا يمكنها العدول عنه، أو الوقوف مع أحد الطرفين، لكنها في نهاية المطاف، خضعت من جديد للضغوط الصهيونية، وتنكرت لتعهداتها السابقة للفلسطينيين. واعترفت في رسالة لرئيس وزراء بريطانيا رامزي ماكدونالد إلى وايزمن زعيم الحركة الصهيونية، وقوفها من جديد مع الحركة الصهيونية[15].

وجاءت ثورة 1936 ـ 1939 الفلسطينية كردٍّ فعل على السياسة البريطانية، حيث تراجعت هذه الأخيرة من جديد عن سياستها السابقة، لتصدر **الكتاب الأبيض الثاني** سنة 1939، بهدف تهدئة الأوضاع بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية[16].

ـ **المرحلة الثانية:** بدأت مع أشغال لجنة بيل (Peel) ومشاريع تقسيم فلسطين[17]، حيث أوجدت السياسة البريطانية توازناً في المنطقة بين الطرفين المتصارعين، فأثارت هذه السياسة اندلاع موجات احتجاج وانتفاضات ضد الوجود الإنكليزي، بينما ظلت الهجرة السرية لليهود مستمرة، من خلال ما ورد في تقارير جهاز الاستعلامات الفرنسي التي وضحت لنا واقع المشكل الفلسطيني خلال الحرب العالمية الثانية[18]، بتجميد حركة الهجرة اليهودية مؤقتاً، وهو ما أدى إلى ارتياح الكثير من الزعماء الفلسطينيين، لصدور الكتاب الأبيض الثاني.

ـ **المرحلة الثالثة:** بدأت بنشاط مكثف للحركة الصهيونية بتشجيع الهجرة وأعمال عنف يهودية، بدأت باغتيال اللورد موين (Lord Moyn) بمصر، وتدمير الجسور واغتيال الشرطة، واستمرار هذه الأحداث على نحوٍ متواصل. وبموازاة ذلك، شنت الحركة الصهيونية، هجوماً شديداً على الرئيس الأمريكي، وكذلك على حزب العمال البريطاني[19]، فاضطر هذا الأخير إلى اتخاذ موقف

(14) ANOM, B, N° 8 cab/66 G G A, Rapport sur L'historique du conflit Arabo – sioniste 1917-1948.

(15) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني حتى 1948**، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981) ص 106

(16) المصدر نفسه، ص 177 ـ 178.

(17) ANOM ,B, N° 8 cab/66 G G A.

(18) Ibid., L'historique de la question palestinienne.

(19) المصدر نفسه.

مؤيد للحركة الصهيونية، التي سعى زعماؤها للحصول على ضمانات قبل أي تسوية سلمية. بينما تميزت مواقف العرب بالهدوء واحترام الشرعية الدولية، مطمئنين للأسلحة الدبلوماسية الجديدة من خلال وحدة العرب والنجاحات القليلة والاستقلال التي تحصلت عليه بعض الأقطار العربية[20] .

ولكن القادة العرب «تفاجؤوا بالسياسة الأمريكية المنتهجة لصالح اليهود، عندما قرر الرئيس الأمريكي ترومان «السماح بهجرة مائة ألف يهودي لفلسطين، فاتحدت الدول العربية لمحاربة الهجرة واغتصاب الأراضي بمقاطعة البضائع الصهيونية منذ سنة 1945...» [21]، إلّا أن تواطؤ ترومان مع الملك عبد الله الأردني حول سورية الكبرى والتدخلات العراقية والمنافسة السعودية، اعتبرت أسباباً إضافية في تمزيق وحدة الصف العربي.

ثانياً: الدعاية الصهيونية بمنطقة شمال أفريقيا بين الحربين العالميتين

نشطت الحركة الصهيونية في دعايتها، لاستدراج يهود شمال أفريقيا للهجرة إلى أرض الميعاد على نحوٍ متدرج، واستغلالها شعار «معاداة السامية» (Antisémitisme)، بمعنى أننا أمام إشكالية إعادة قراءة تاريخ الحركة الصهيونية في الوطن العربي عموماً وبلاد المغرب على وجه الخصوص، حيث سعت هذه الحركة منذ نشأتها إلى بذل الجهود من خلال دعاية واضحة، استهدفت يهود المنطقة، لتحقيق أهدافها باعتبارهم شركاء في عملية قيام دولة إسرائيل[22].

إن تقارير أجهزة الاستعلامات الفرنسية، أبرزت لنا على نحوٍ بارز، الدور الذي أدته الحركة الصهيونية في المنطقة بفضل الدسائس وتزييف الحقائق وإثارة النزعات الطائفية والدينية والحملة الإعلامية المغرضة، تجاه الحركة الوطنية المغاربية المعادية للاستعمار الفرنسي، المطالبة بحق شعوبها في الحرية والاستقلال[23]، وضغطت هذه الحركة على فرنسا لتسمح لمواطنيها حسب «أمرية كريميو» أو حق الذميين في المغرب وتونس بالهجرة إلى فلسطين واستعطافهم في جمع الأموال والمساعدات المادية لمصلحة الاستيطان اليهودي بفلسطين[24].

أمدَّتنا بعض الدراسات الموثَّقة[25]، بمعطيات حول التطور السريع لنشاط الحركة الصهيونية بين أوساط اليهود المغاربة، منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

---

(20) انظر: جابر، **اليهود العرب والصهيونية من اللامبالاة إلى الاستحواذ: نظرة مكثفة على تاريخ اليهود الشرقيين في المنطقة العربية ورد فعلهم تجاه الحركة الصهيونية،** ص 4. قارن بـ: ياسين، المصدر نفسه، ص 177 ـ 178.

(21) ANOM, B, N° 8 cab/66 G G A, L'historique de la question palestinienne.

(22) جابر، المصدر نفسه، ص 2.

(23) ANOM, B, no. 51 /52 Association des oulémas En Oranie panislamisme et panarabisme Propagande du sionisme.

(24) الزناتي، «يهود البلاد العربية،» ص 172.

(25) عباس، «الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين،» ص 143 ـ 156.

ـ عرف **المغرب الأقصى**، وجود جالية يهودية كبيرة، منذ نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، نتيجة توافد اليهود المضطهدين من إسبانيا. وبالتالي «كان مجتمع اليهود المغاربة من أكبر مجتمعات اليهود العرب، وما زال، حيث شكل اليهود نسبة معتبرة. وكان اليهود المغاربة في حدود 250 ألف نسمة عام 1940، ما يمثل في حينه، 10 بالمئة من مجموع سكان المغرب، وقد تمتعوا كسائر سكان شمال أفريقيا، بوضع أهل الذمة حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر»[26]، الأمر الذي أهّلهم للحصول على مكانة مرموقة ومميزة في المجال الاقتصادي[27].

وظلت هجرة يهود المغرب إلى أرض فلسطين محدودة، رغم الدعاية الكثيفة للحركة الصهيونية؛ حسب إحدى الدراسات، التي قدّمت لنا أرقاماً موثقة، بأن هجرتهم[28]، لم تتعدّ ألف نسمة ما بين سنتي 1919 و1947، بسبب تركيز الحركة الصهيونية في المرحلة الأولى على الدعم المالي لهم.

وبدأ النشاط الفعلي للصهيونية بالمغرب، منذ بداية القرن العشرين بمدن تطوان وموغادير وآسفي وغيرها من المدن، واعتبار الهجرة فريضة دينية، متجاهلين الطابع العلماني للحركة الصهيونية. ورغم هذا النجاح النسبي لهذا النشاط، فقد واجهته عدة عراقيل، أخرت انخراط يهود المنطقة في هذا العمل، لأن زعماء الصهيونية، كانوا من الأوروبيين، ونظراً إلى نقص التواصل، بسبب مشكلة اللغة وارتباط اليهود المحليين بالمجتمع المغربي وبمنظمة «الأليانس» (Alliance): منظمة التحالف اليهودي الفرنسي؛ التي لم تسمح لليهود بالهجرة في بداية نشاطها، والاكتفاء بجمع التبرعات، ولكن الحركة الصهيونية غيرت من خططها، وقامت بحملات دعائية لتخويف اليهود من البقاء في ظل حكم المغاربة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية[29].

ـ أما في **الجزائر**، فلم يسلم اليهود من الدعاية الصهيونية، رغم أنهم كانوا مواطنين فرنسيين، يحظون بنفس حقوق المستوطنين وأضحوا في الكتلة الانتخابية الأولى ولهم لوبيات، تدافع عنهم في مجلسي الشيوخ والبرلمان الفرنسيين[30]، حيث يعود نشاط الحركة الصهيونية في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما قررت اللجنة الصهيونية العامة، تعيين أحد ممثلي يهود الجزائر ضمن ممثل الجالية اليهودية الفرنسية في مؤتمر بازل سنة 1897. ورغم ذلك لم يلق المؤتمر صدى واسع النطاق في أوساط يهود هذا البلد، باستثناء مدينة قسنطينة، التي توجد فيها جالية يهودية معتبرة[31].

---

(26) جابر، **اليهود العرب والصهيونية من اللامبالاة إلى الاستحواذ: نظرة مكثفة على تاريخ اليهود الشرقيين في المنطقة العربية ورد فعلهم تجاه الحركة الصهيونية**، ص 17.

(27) المصدر نفسه، ص 18.

(28) أحمد الشحات هيكل، **يهود المغرب: تاريخهم وعلاقاتهم بالحركة الصهيونية** (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2007)، ص 63 ـ 69، قارن ما ورد عند: جابر، المصدر نفسه، ص 19 ـ 22.

(29) ANOM ,B, N° 8 cab/66 G G A.

(30) محمد بليل، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين** (الجزائر: دار سنجاق الدين، 2013)، ج 2، ص 17.

(31) جابر، المصدر نفسه، ص 29.

وقد استغلت الحركة الصهيونية أحداثاً معادية لليهود، ببعض المدن الجزائرية، حسب التقارير الفرنسية [32]، لتكثيف أنشطتها الدعائية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وبخاصة عندما تأسست رابطة «العودة إلى صهيون». إلا أنّ هذه الأخيرة، عانت ضعف التأثير ولامبالاة المجتمع اليهودي المحلي، حيث قوبلت بمقاطعة من أثرياء اليهود والشخصيات النافذة، الذين اعتبروا أنفسهم فرنسيين، ويشعرون بالراحة في الجزائر، بسبب الحقوق الكبيرة التي يتمتعون بها[33]. لكن الحركة الصهيونية واصلت جهودها لتشجيع الهجرة اليهودية نحو فلسطين في بداية الحرب العالمية الثانية، مستغلة إلغاء مرسوم كريميو (Crémieux) سنة 1940[34]، لتبرير دعاياتها.

إن الحركة الصهيونية تمكنت من نسج علاقات متينة مع نشطاء يهود في الجزائر، متأثرين بفكرة الدولة اليهودية بأرض فلسطين، حيث بذلوا كل ما يملكون لتحقيق هذه الغاية من أجل مساعدة الحركة الصهيونية بالأموال والرجال.

ـ بينما عرفت **تونس** وجود جالية يهودية قوية مندمجة عموماً مع المجتمع الأهلي التونسي قبل الحماية الفرنسية، وشهدت مع بداية القرن العشرين، كغيرها من أقطار المغرب، حراكاً سياسياً ونشاطاً دعائياً للحركة الصهيونية[35]، فكان نشاطها محتشماً، حسب دراسة صموئيل أتينجر[36]، الذي تطرق إلى المحاولات الأولى للدعاية الصهيونية بتونس من خلال تأسيس أول رابطة من الشباب الصهيوني فيها، التي أرسلت برقية تهنئة إلى المشاركين في المؤتمر الصهيوني الثالث.

لذلك عرفت تونس ميلاد تنظيم مرتبط بالنشاط الصهيوني، عرف بـ«رابطة صهيون»، عام 1921، ومارست أنشطتها بموافقة سلطة الحماية، رغم اعتبار اليهود آنذاك من الأهالي التونسيين، وفق ديانتهم واحترامها في إطار التعايش الديني[37].

وتباينت مواقف الجالية اليهودية من الحماية الفرنسية، فطالب بعضهم بالجنسية الفرنسية، بينما دافع البعض الآخر عن هويته التونسية، لكن الحركة الصهيونية، تمكنت من غرس الأيديولوجيا الصهيونية في أوساط يهود تونس[38].

---

(32) ANOM, B, N° 29 H/35, GGA, rapports sur les activités du mouvement sioniste en Algérie.

(33) جابر، المصدر نفسه، ص 29.

(34) بليل، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين**، ج 1، ص 116.

(35) الحناشي، **تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية، 1920 ـ 1955**، ص 44 ـ 48.

(36) صموئيل أتينجر، **اليهود في البلاد الإسلامية، 1850 ـ 1950**، ترجمة جمال أحمد الرفاعي؛ مراجعة رشا عبد الله الشامي، عالم المعرفة؛ 197 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص 358 ـ 359.

(37) المصدر نفسه، ص 360.

(38) Félix Garas, *Bourguiba et la Naissance d’une Nation* (Paris: René Julliard, 1956), p. 135.

وتطورت أوضاع اليهود في تونس بين مطالبهم القومية، بتأثير من نشاط الحركة الصهيونية، ودورهم الوطني، بفضل سياسة التقارب التي انتهجتها قوى الحركة الوطنية التونسية[39]، إلّا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية وتصاعد هجمات اليمين الفرنسي المعادي للسامية بتونس، دفع بهذه الحركة إلى تكثيف أنشطتها الدعائية بين أوساط اليهود وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين، مستخدمة جميع الوسائل، كجمع الأموال والمساعدات المختلفة وحضّهم على الهجرة إلى أرض الميعاد[40].

وفي هذا السياق، فإن تقارير الأجهزة الاستعلاماتية الفرنسية[41]، تطرقت إلى نشاط الحركة الصهيونية، الذي استخدمت فيه أساليب العنف والضغط على فرنسا، من أجل السماح بهجرة اليهود نحو فلسطين.

ثالثاً: نشاط الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة شمال أفريقيا

أبرزت لنا مراسلة من الحاكم العام في الجزائر إلى وزير الداخلية الفرنسي، أبرز مظاهر نشاط الحركة الصهيونية في منطقة الشمال الأفريقي وتأثيراتها في المسلمين في ما يلي[42]:

ـ **الجزائر**: ورد في أحد التقارير أن الأجهزة الاستعلاماتية الفرنسية ترصد تصاعد نشاط الحركة الصهيونية في الجزائر، معتبراً أن المنتمين لهذه الحركة، هم من الشباب الذين عادة ما يتأثرون بالحرب والمضايقات العنصرية، حيث يرى التقرير نفسه أن الشبان اليهود، ظلّوا متأثرين بالصهيونية إلى غاية سن متأخرة من حياتهم. وحسب التقرير، فإن المركز الرئيسي للصهيونية بالجزائر، كان موجوداً بقسنطينة.. بينما كانت أنشطتهم بالجزائر العاصمة ووهران محتشمة.

تطرق التقرير أيضاً إلى تأسيس منظمة خاصة بالجزائر، تدعى المنظمة الجديدة الصهيونية الجزائرية (NOSA)، كانت تهدف إلى تفعيل نشاط الصهيونية، وتمّ تعيين مندوبين عنها للمؤتمر الصهيوني العالمي، وقامت بانتقاد بريطانيا على نحو غير عنيف في البداية. وكانت تنشط بواسطة أحد الأشخاص المدعو جيلبار دوخان (Gilbert Dukhan) المرتبط بمجموعة أخرى، منها: ريموند شماخ (Raymond Schemack) وروبار زربيب (Robert Zerbib)، وإدوارد خليفة (Edouard Kalifa) وغاي بن سيمون (Guy Ben Simon)، وتمّ تعيين السيد أدولف غاج (Adolphe Guedj) أميناً عاماً لهذه المنظمة. وتطرق التقرير أيضاً إلى مجموعة من الناشطين في هذه المنظمة وأدوارهم فيها، وارتباط هذه الشبكة بمنظمات صهيونية بفرنسا؛ أمثال «كاران كاياماث» المرتبطة بالتحالف الإسرائيلي بقيادة، شخص آخر يدعى شوراقي (Chouraqui) المكلف بجمع المساعدات.

---

(39) المصدر نفسه، ص 135 ـ 136.

(40) جابر، **اليهود العرب والصهيونية من اللامبالاة إلى الاستحواذ: نظرة مكثفة على تاريخ اليهود الشرقيين في المنطقة العربية ورد فعلهم تجاه الحركة الصهيونية**، ص 32.

(41) Anom, B, N° 29 H/35,GGA.

(42) ANOM, 8 cab/66 G G A les Activités du mouvement sioniste en Afrique du Nord, correspondance du Gouverneur Général chataigneau au ministère de l’intérieur.

ـ يوضح لنا تقرير آخر من نفس العلبة السابقة الذكر، وجود مركزين لنشاط الحركة الصهيونية في الجزائر ووهران، ينتميان لحركة شيلتون بتار (Shilton betar) بقيادة «افرايم» (Iphraim)، ووجود مجموعة أخرى تدعى الاتحاد السامي (Union Sémite)، برئاسة السيد باز موشي (Baz Mouchi)، التي تلقت مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية. ويعطينا هذا التقرير لمحة عن نشاط الحركة الصهيونية في الجزائر من خلال بعض عناصرها الناشطين، أمثال كوهان سكالي (Kohan Skali) رئيس التمويل في اللجنة العبرية للتحرير الوطني، بينما ينتمي إيفون حجاج لعصابة الهاغاناه (Haganah)، في حين يعتبر افرايم الممول الرئيسي للأسلحة من أمريكا نحو لشبونة، بالتنسيق مع أحد العسكريين الأمريكيين المدعو غولد سميث (Gold Smith)، الذي ينتمي إلى المنظمة الصهيونية ببوسطن، بينما يقوم مالكة (Malaka)» بالتعرف إلى السواحل الجزائرية لمساعدة المهاجرين الإسرائيليين نحو فلسطين وتدعيمهم بالوسائل اللازمة.

ولهذه الغاية، عقدت الحركة الصهيونية، في إطار نشاطها الخاص بتدعيم حركة الهجرة اليهودية نحو فلسطين، اجتماعاً سرياً يوم 20 حزيران/يونيو 1947 في **الجزائر** العاصمة لجميع العناصر المختارة للسفر في سفينتين إنكليزيتين، تم إعطابهما بميناء الجزائر بهدف استغلالهما في عملية النقل من أجل المشاركة في المعركة الكبرى التي ستندلع في الأشهر الأخيرة من سنة 1947.

أما في **وهران** فإن المجموعة الصهيونية، يقودها أحد أبرز عناصر «الشيلتون باتر إيرقون» المدعو أندري بن سوسان (Bensoussan) وهو صاحب مؤسسة طلاء يسكن مع عشيقته الممرضة، وكان لدى هذا الشخص جهاز استقبال وإرسال، حيث يتلقى الأوامر من تل أبيب ويتلقى مراسلات من أمريكا من طريق باريس بواسطة المدعو ألبار واينستار (Weinster)، هذا الأخير المكلف بالاتصال بمختلف الحركات الصهيونية النشيطة بالشمال الأفريقي من خلال جميع الأوامر التي يتلقاها[43].

فحسب الأجهزة الاستعلاماتية الفرنسية، فبن سوسان على اتصال دائم مع المسؤول المباشر لمنظمة «أرقون» بأوروبا المدعو مازورك (Mazrok) الساكن في لوزان بالتنسيق مع ألبار وينستار بباريس، بمقر لجنة الرابطة الفرنسية من أجل فلسطين الحرة وألباز هاي سيمون (Hai Simon Elbaz) الموجود في وجدة الذي يعتبر الوسيط المباشر مع منظمة أرغون بالمنطقة.

لذلك نستخلص أن الحركة الصهيونية تمكنت من نسج علاقات متينة مع نشطاء يهود في الجزائر، متأثرين بفكرة الدولة اليهودية بأرض فلسطين، حيث بذلوا كل ما يملكون لتحقيق هذه الغاية من أجل مساعدة الحركة الصهيونية بالأموال والرجال.

أما في **المغرب الأقصى** فقد وُجد ثلاثة مراكز للدعاية والنشاط الصهيوني، حسب جهاز الاستعلامات الفرنسي كالتالي[44]:

ـ **وجدة**: تمثل النشاط فيها بالمنسق الرئيسي للحركة الصهيونية، المدعو ألباز هاي سيمون، وهو أستاذ العبرية بالتحالف الإسرائيلي بالمدينة، حيث يملك هو الآخر جهاز إرسال واستقبال

---

(43) المصدر نفسه.

(44) المصدر نفسه.

للاتصال المباشر مع جميع مراكز أفريقيا الشمالية، وبخاصة مع مازورك الموجود في لوزان، وهذا الأخير متصل بإحدى السيدات المدعوة ساره فارزوه (Sarah Perzoh) للتنسيق في مجال تبادل المعلومات الخاصة بالجالية اليهودية مع مجموعة أعضاء آخرين لهذه الشبكة، منهم:

ـ تورجمان سيمون وأزولاي وأزييلوس، هم على اتصال مع شخص آخر يدعى ألباز.

ـ في **الرباط** ينسق المدعو إيسكينازي (Eskenazy) مع منظمة شيلتون باتر الإسرائيلية، حيث قدم لنا أحد التقارير، معلومات مهمة عن مساره التكويني والمهني، إذ خضع للتكوين في نهاية سنة 1943 بمدرسة الإطارات بلوزان، وبالتالي كانت هذه المدينة، مركزاً للحركة الصهيونية منذ نشأتها، ثم توجه هذا الشخص نحو طبرية بفلسطين ومنها إلى تل أبيب، حيث تلقى الأوامر للعودة إلى المغرب من قبل منظمتَي «شيلتون باتر» و«أرغون»، وكانت أولى عملياته السرية في شهر أيار/مايو 1946، وكان نشاطه كثيفاً في فرنسا ولا سيَّما، مدينة ليون من خلال لقاءاته مع رجال الأعمال اليهود، أمثال دريس بن سوسان تاجر الأقمشة بالدار البيضاء المغربية و«زيفردمان» (Zeverdman) صناعي بمنطقة السين الباريسية، حيث قام بلقائه في الدار البيضاء بأسماء مستعارة، واستقبل أيضاً زمارك (Zamark) وهو تاجر من قسنطينة، حيث نلاحظ تنسيقاً كبيراً بين المنظمات اليهودية في منطقة شمال أفريقيا، التي تعمل على التجنيد والدعاية لوطن إسرائيلي في فلسطين.

وأكدت تقارير أمنية فرنسية[45] بأن المدعو إيسكينازي «تلقى في بداية سنة 1947 صناديق أسلحة أتته من أمريكا ببوسطن من طريق ميناء طنجة ومرت على منطقة النفوذ الفرنسي من خلال مختلف شبكات تهريب الأسلحة بالحدود الإسبانية». وبالتالي فالأنشطة الرئيسية لهذا العميل، تمثلت بالبحث عن عناصر أهلية بالمغرب، قادرة على إثارة الاضطرابات السياسية داخل مناطق النفوذ الفرنسية، بمساعدة منظمة «شيلتون باتر» لضرب استقرار الإمبراطورية الفرنسية، بهدف الضغط عليها، لغضّ الطرف عن نشاط الحركة الصهيونية.

ـ أما في **مراكش** فأشار التقرير إياه[46] إلى أحد العملاء المدعو أبيت بول (Abit bol) وهو تاجر وعضو منظمتي أرغون وشيلتون بتار، كُلِّف في غياب إيسكنازي، بالتنسيق والاتصال مع جميع القيادات في الحركة الصهيونية. وأشار التقرير إلى طبيعة عمل منظمة شيلتون بتار المتمثل بالتجنيد والتعاون مع منظمات صهيونية أخرى، تشترك معها في الأهداف والمرجعيات العقائدية، رغم الخلافات الحاصلة بين المنظمتين خلال اجتماع لها في أيار/مايو 1946 في **تل يوسف** بفلسطين، حيث كانت منظمة «أرغون» ترى ضرورة الاعتماد على النفس، بفرض السيطرة على فلسطين بالقوة، في حين كانت منظمة شيلتون بتار ترى نقيض ذلك، أي ضمان المؤازرة والتعاون مع مختلف الحركات الوطنية المسلمة، لمحاربة مختلق القوى الاستعمارية، بتحريض الحركات الانفصالية بالعالم الإسلامي للقيام بانتفاضات ضد الأنظمة الاستعمارية من خلال تقديم مساعدات مالية ولوجستية لها، بهدف موافقة هذه الحركات على تقسيم فلسطين[47]!

(45) المصدر نفسه.

(46) المصدر نفسه.

(47) المصدر نفسه.

يوضح تقرير آخر، استنتاجات عن إمكان التنسيق ما بين الحركة الصهيونية بجميع منظماتها مع الأطراف الوطنية المسلمة، بإثارة تحريضها ضد القوى الاستعمارية وتقديم العون لها للحصول على المساعدات بفلسطين من خلال وجود علاقات محدودة مع مفتي القدس، التي لم تكن في نظرنا سوى للتفاهم حول طرد بريطانيا من فلسطين[48] . وحسب هذه الاستنتاجات، فإن منظمة «شيلتون بتار»، كانت تهدف إلى ربط علاقات مع الحركات الوطنية، بتقديم الدعم لها والقيام بالثورات وتكوين فرق مسلحة خاصة بتونس والمغرب للحصول على الاستقلال، «بشرط الاعتراف بالوجود اليهودي بأرض فلسطين»[49]!

اصطدم نشاط الحركة الصهيونية ببلدان المغرب، بدعاية مضادة من قبل الحركات القومية العربية الموجودة في البلاد الأوروبية (فرنسا، سويسرا، ألمانيا وإيطاليا...)، التي قامت بدور فعال لرفض المشروع الصهيوني.

لم يحصل هذا التفاهم، بسبب إصرار الحركتين على بقاء اليهود ببلديهما، بينما كانت الحركة الوطنية الجزائرية على دراية بمخططات الحركة الصهيونية وأهدافها الاستيطانية، وذهبت الاستعلامات الفرنسية في تخميناتها إلى أبعد من ذلك، بأن الحركة الصهيونية حاولت إثارة المسلمين ضدها، للضغط على فرنسا، لإجبارها على التعاون معها وعدم وصفها بالحركة الإرهابية (Mouvement Terroriste). وقد وضّح أحد محافظي الشرطة الفرنسية لمسؤوليه «بأنه في الفترة الحالية فالمصلحة المشتركة بينهما [الحركة الصهيونية والحركات الوطنية المسلمة] تجعلهما لا يتعارضان، وأن انتصار أحدهما انتصار للآخر»[50]. من هنا نستخلص مدى مراقبة الأجهزة الأمنية لنشاط الحركة الصهيونية في الجزائر.

ـ بينما عرفت **تونس** هي الأخرى نشاطاً متزايداً للحركة الصهيونية، بسبب وجود جالية يهودية كبيرة، جزء منها ظلّ يؤمن بالتعايش مع التونسيين، وذهب تيار آخر إلى العمل السري لتجنيد اليهود لمصلحة الوطن القومي اليهودي، بسبب التأثير القوي لهذه الأفكار التي كانت تصل إلى تونس من طريق الصحافة وتوافد عملاء الحركة الصهيونية[51]، في ظلّ انشغال الحركة الوطنية التونسية في رفع مطالبها التحررية للحكومة الفرنسية خلال عهد الباي المنصف الذي كانت له مواقف وطنية مشرّفة، وكان للزعماء التونسيين دور بارز في التعايش مع الجالية اليهودية التي اعتبروها، جزءاً من الشعب التونسي[52].

---

(48) انظر تقارير أخرى لأجهزة الاستعلامات الفرنسية حول تأثير أرسلان على الوطنيين الجزائريين:
Anom, B, no. 29 H/35,GGA, rapports sur les activités du mouvement sioniste en Algérie.

(49) المصدر نفسه.

(50) Ibid., correspondance du commissaire du PRG au Gouverneur général d'Algérie 2 novembre 1946.

(51) الحناشي، **تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية، 1920 ـ 1955**، ص 52.

(52) Service Historique de L'Armée de Terre, Archives château Vincennes; B; no. 1H /1712, le Nationalisme du Nord Africain.

رابعاً: مواقف الحركات الوطنية المغاربية من نشاط الحركة الصهيونية

اصطدم نشاط الحركة الصهيونية ببلدان المغرب، بدعاية مضادة من قبل الحركات القومية العربية الموجودة في البلاد الأوروبية (فرنسا، سويسرا، ألمانيا وإيطاليا...)، التي قامت بدور فعال لرفض المشروع الصهيوني، المبني على أساس أحلام الماضي والتبريرات الدينية، لإقامة وطن قومي لليهود بتدعيم من القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) والجديدة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)[53]، وشنت حملة مضادة للمشروع الصهيوني لمصلحة القضية الفلسطينية.

وكان ذلك استجابة لاستغاثة الفلسطينيين، التي أُرسلت إلى البلدان الإسلامية من خلال ما ورد في تقارير عديدة لجهاز الاستعلامات الفرنسي، الذي حصل على نسخ منها عند بعض الوطنيين الجزائريين المقبوض عليهم، ورد فيها: «لقد حاولت السلطة البريطانية أكثر من مرة أن تتدخل في أحوال المسلمين الشخصية وإدارة شؤونهم الدينية، فكان المسلمون يقفون منها موقف الشدة والحزم وتقف عند حدها وتعدل عن محاولتها [...] إن المسلمين في فلسطين الذين أبلوا في عسف السلطة الاستعمارية وبطشها ما أبلوا، وصمدوا لها، انتصاراً لدينهم ومحافظة على تراثهم ومقدساتهم، ليرسلوا صرختهم في أنحاء العالم الإسلامي، احتجاجاً على محاولة السلطة البريطانية العدوان على شؤونهم الدينية...»[54] حيث وجدت هذه الصرخة، استجابة من قبل الحركات الوطنية المغاربية.

ولهذه الغاية، سوف نتعرض بإيجاز، لأبرز مواقف الحركات الوطنية المغاربية؛ تجاه النشاط الصهيوني بالمنطقة من أجل إبراز المواقف المشرفة لها:

ـ **ففي الجزائر**، وقفت الحركة الوطنية بمختلف تياراتها مع الفلسطينيين، حيث كانت القضية الفلسطينية ماثلة ضمن برامجها الحزبية وخلال تجمعاتها، حيث اعتبر نجم شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائري فيما بعد، الانتماء للأمة العربية والإسلامية، ومؤازرة الشعب الفلسطيني ورفض الاستيطان اليهودي فريضة قومية، ورفضت أيضاً التأييد الدولي والبريطاني للمشروع اليهودي القاضي بالاستيطان بفلسطين والضغط على الفلسطينيين وتسليح المنظمات اليهودية[55].

ونتيجة لهذه التطورات الحاصلة بفلسطين، قامت الأحزاب والجمعيات الوطنية بدور بارز في تقديم المساعدات والتنديد بالجرائم، حيث اتصلت بهيئات الحكومة الفرنسية وبممثلي الدول، لإيصال رسائل احتجاجاتها ضد بريطانيا والحركة الصهيونية والتضامن مع الفلسطينيين من خلال تقديم المساعدات المالية، وتنظيم تظاهرات ضد السياسة البريطانية، استجابة لنداء مصالي الحاج

---

(53) ANOM, B, no. 29 H/35 les Activités du panislamisme en Europe (Allemagne et Genève) 1936-1939

(54) Ibid.

(55) انظر: عباس، «الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين،» ص 143 ـ 156.

ضد مشروع التقسيم[56] الذي طرح في بداية الأمر سنة 1930، عندما أصدرت بريطانيا **كتابها الأبيض الأول** السابق ذكره. في المقابل أنشأ المؤتمر الإسلامي سنة 1936، بعدما جمع الحركات السياسية والجمعيات الوطنية في الجزائر ـ باستثناء حركة النجم ـ بإنشاء الشبيبة الإسلامية التي قامت بدور بارز في توعية الجزائريين بشرعية مطالب الفلسطينيين.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، جمّدت فرنسا نشاط الأحزاب الوطنية. وعندما هدأت الأوضاع بعد مأساة الثامن من أيار/مايو 1945 وصدور قانون العفو في آذار/مارس 1946، أُطلق سراح القيادات الحزبية والشخصيات الوطنية الجزائرية، التي تحركت من جديد لتعبِّر عن مواقفها المؤيدة للفلسطينيين والرافضة لنشاط الحركة الصهيونية.

وخوفاً من هذا النشاط المتجدد للحركة الوطنية الجزائرية، أبلغت مصالح الحكومة العامة في الجزائر ولاة عمالاتها الثلاثة ومسؤول التراب الجنوبي في 7 أيار/مايو 1946، بخطورة قيام التيارات السياسية الجزائرية، وبخاصة العلماء، بتنظيم تجمعات مندِّدة بالصهيونية بتاريخ 10 أيار/مايو 1946 بنادي الترقي، حيث قامت هذه الأخيرة، بإرسال برقيات احتجاج إلى الحكومة العامة في الجزائر وكذا الحكومة الفرنسية بباريس[57]. وفي هذا السياق، وضحت إرسالية أخرى من الحاكم العام إلى وزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1946، المواقف المعادية للحركة الصهيونية وأنشطتها في الجزائر من قبل الشيخ العقبي بعد انتهاء أحداث أيار/مايو 1945 في الجزائر[58] المندد بمشروع تقسيم فلسطين.

إلى ذلك أدّت الحركة الوطنية التونسية، ممثلة بالحزب الدستوري القديم بزعامة الثعالبي والدستوري الجديد بزعامة الماطري والحبيب بورقيبة، دوراً بارزاً في نصرة القضية الفلسطينية، ورفض الاستيطان والانتداب البريطاني وقيام جمعية الشبيبة المسلمة، المتخرجة في المعاهد التونسية وجامع الزيتونة، بنشاط مكثف في الدعاية لمصلحة الفلسطينيين من خلال تنظيم تظاهرات شعبية سنة 1936 والتضامن معهم من خلال صندوق الإغاثة، الموجه لضحايا العرب المناصرين للقضية الفلسطينية[59]. ومن جانب آخر كان لمواقف المنصف باي التونسي، دور بارز في تشجيع زعماء الحركة الوطنية التونسية، على مؤازرة الفلسطينيين وتقديم المساعدات لهم، ورفض السياسة الاستعمارية بمختلف أشكالها، حيث شكل ذلك تهديداً للمصالح الفرنسية بتونس، هذه الأخيرة التي انزعجت من مواقفه وضايقت نشاط الحركة الوطنية التونسية[60].

أما **المغرب الأقصى** فقد عرف هو الآخر نشاطاً سياسياً ملحوظاً من قبل الحركة الوطنية المغربية، ممثلة بحزب الاستقلال والقوى الحزبية الأخرى؛ التي وقفت إلى جانب كفاح الشعب

---

(56) ياقوت كلاخي، «موقف رجال الحركة الوطنية من الكيان الصهيوني بفلسطين، 1936 ـ 1948،» **مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** (جامعة تيارت)، العدد 7 (2014)، ص 150 ـ 160

(57) ANOM , B,N° 5I/55, correspondance du résident général de Tunis au Gouverneur général de L'Algérie, mai 1936.

(58) ANOM, B N° 5I /55 Activités du mouvement sioniste en Afrique du Nord.

(59) Ibid.

(60) Ibid.

الفلسطيني ورفضت نشاط الحركة الصهيونية ومناوراتها الهادفة إلى توطين العنصر اليهودي بقوة السلاح، وبتدعيم من بريطانيا، وكان لمواقف السلطان محمد بن يوسف المشرِّفة، الرافضة لهجرة اليهود وضرورة السماح لهم بالاندماج مع المغاربة، ضغط إضافي على الحركة الصهيونية، التي سعت بكل ما تملك من أساليب ودسائس إلى تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والتعامل مع اليهود المتبقين، كجواسيس لمصلحة الحركة الصهيونية(61).

من هذا المنطلق كانت مواقف الحركات الوطنية المغاربية رافضة لتقسيم فلسطين حسب ما ورد في التقارير الاستخباراتية الفرنسية حول هذا الموضوع. وغداة موافقة الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948، اضطربت الأوضاع ببلدان الشمال الأفريقي وشهدت المدن والأرياف تظاهرات واحتجاجات ومصادمات بين المسلمين واليهود، من خلال ما ذكره الحاكم العام للجزائر في مراسلة له، لوزير الداخلية الفرنسي(62)، عن مواقف بعض النواب المسلمين الجزائريين، أمثال مزغنة وقاضي عبد القادر، اللذين تدخلا لديه، حول هذا النشاط المعادي لمشاعر المسلمين من جانب الحركة الصهيونية في الجزائر. وأضاف الحاكم العام في مراسلته، أنه حاول القيام بصلح ما بين اليهود والمسلمين بسطيف، من خلال تكريم السيد ليفي (Lévy) المحترم بينهم، وهو أحد المستشارين السابقين بالمجلس العام (عمالة قسنطينة)، من أجل وأْد الفتنة بينهما، بسبب حرب فلسطين والمجازر المرتكبة في حق العرب.

ولكن تسارع الأحداث في فلسطين، خلال عرض مسألة تقسيم فلسطين على الأمم المتحدة، أثّر بقوة في السكان المسلمين بمنطقة الشمال الأفريقي، بسبب تأييد فرنسا للتقسيم والسماح بدخول العناصر الصهيونية المغربية والتونسية إلى الجزائر، حيث احتجّ على ذلك السادة النواب بن شنتوف وآخرون، ضد الحكومة العامة، ومن جهته عبر الشيخ العقبي عن موقفه الرافض للسياسة الاستعمارية، عندما يتعلق الأمر بقضية مصيرية للمسلمين وذلك خلال صلاة الجمعة من شهر أيار/مايو 1948، رافضاً قيام دولة إسرائيل وداعياً إلى اجتماع جميع القوى الوطنية الجزائرية، للتعبير عن موقفهم الرافضة لسياسة فرنسا المؤيدة لليهود، حيث تخوَّف الحاكم العام من حصول اضطرابات تعم الجزائر، في حركة مضادة للسامية (63).

ـ بينما احتج **التونسيون** بواسطة إضراب عام للتجار على هذا التقسيم، وبروز حراك سياسي معادٍ للمشروع اليهودي بفلسطين. إلى ذلك، تمّ انتقاد راقصة عربية، بسبب مرافقتها لأحد اليهود

(61) Service Historique de L'Armée de Terre(Shat), Archives château Vincennes; B; no. 1H /1712, le Nationalisme du Nord Africain ,étude de la Résidence Générale du Maroc, pp. 89-95.

انظر أيضاً: إدريس ولد القابلة، «ملف المغرب واليهود والموساد ـ الحلقة الثانية، إسرائيل والمغرب العربي،» 1 كانون الأول/ديسمبر 2005، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://www.diwanalarab.com> (تاريخ الدخول 3 حزيران/يونيو 2016).

(62) ANOM; B, N°8Cab/66 ;les Activités du Mouvement sioniste En Algérie, Rapport du GGA Au Ministre de L'Intérieur Français.

(63) Ibid.

في تونس، وبالتالي عمت موجة غضب في الشارع التونسي، بسبب التأييد الفرنسي للحركة الصهيونية بفلسطين[64] .

أما في **المغرب الأقصى**، فقد كان لزعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي نشاط بارز معادٍ للصهيونية في القاهرة، إضافة إلى نشاط الأحزاب الأخرى الرافضة للسياسة الفرنسية المؤيدة لإنشاء دولة إسرائيل من خلال تقارير العسكريين في شمال أفريقيا[65]، حيث وقعت أحداث عنف أليمة بمنطقة جرادة (إقليم وجدة) من خلال مصادمات بين المسلمين المغاربة والجالية اليهودية، ترتب عنها قتلى وجرحى، وحاول السلطان المغربي تهدئة الأوضاع من خلال سياسته الرشيدة والاحتكام إلى سماحة الإسلام ومحاربة السياسة الاستعمارية وفق القوانين الدولية، في تصريح له سنة 1949 «داعياً الإسرائيليين المغاربة إلى عدم مغادرة أراضيهم بمنطقة الحماية، مذكراً أن سلطة الحماية لا دخل لها بين المغاربة والإسرائيليين، وذكر أيضاً من جهة أخرى، تضامنه مع دول المشرق العربي والجامعة العربية ...»[66]. من هنا نستخلص مواقف محمد بن يوسف المشرفة والمؤيدة للفلسطينيين من جهة ورفض أساليب سلطة الحماية في المغرب في انتهاجها أسلوب فرِّقْ تَسُدْ بين رعايا السلطان من جهة أخرى.

خاتمة

عرفت منطقة أفريقيا الشمالية الخاضعة للاستعمار الفرنسي (الجزائر والمغرب وتونس)، نشاطاً كثيفاً للحركة الصهيونية، بسبب تواطؤ القوى الاستعمارية، حيث نستخلص النتائج الآتية:

ـ شهدت المنطقة المغاربية نشاطاً قوياً للحركة الصهيونية من فروعها التي تأسست مطلع القرن العشرين.

ـ تلقت هذه الحركة دعماً قوياً من الجاليات اليهودية ببلاد شمال أفريقيا رغم صعوبة المهمة.

ـ قامت الشبكات اليهودية المرتبطة بالحركة الصهيونية، بأعمال مخالفة للقانون، ما حدا بالأجهزة الاستخباراتية الفرنسية، على وضعها تحت المراقبة الأمنية.

ـ خضعت فرنسا كغيرها من الدول الاستعمارية، لابتزاز وضغوط الحركة الصهيونية، وفق حجج عديدة كمعاداة السامية والكراهية والتطرف اليميني وعداء الحركات الوطنية المسلمة لليهود، من خلال دعاية قوية، استخدمت فيها الحركة الصهيونية جميع الأساليب التي تخدم أهدافها؛

ـ وأخير استطاعت الحركة الصهيونية تحقيق أهدافها، باستغلالها أوضاع شعوب المنطقة في صراعها مع الاستعمار الفرنسي، بتجنيد يهود شمال أفريقيا لمصلحة المشروع الصهيوني، المتمثل بالهجرة نحو فلسطين □

---

(64) Ibid.

(65) Shat, Archives château Vincennes; B; no. 1H /1712, le Nationalisme du Nord Africain.

(66) Ibid., L'Etude sur le Nationalisme du Nord Africain, p. 91.

التعاون جنوب ـ جنوب: السياسة البرازيلية في أفريقيا منذ عهد لولا دا سيلفا

فوزية زراولية(*)

أستاذة في جامعة محمد الصديق بن يحيى، قسم العلوم السياسية، جيجل ـ الجزائر.

مقدمة

تعود جذور العلاقات بين البرازيل وأفريقيا إلى عهد تجارة العبيد، فنسبة معتبرة من السكان البرازيليين منحدرة من دول أفريقيا الغربية. وبعد استقلال هذه الأخيرة، حرصت القيادات البرازيلية على توسيع علاقاتها معها عبر توظيف العامل الثقافي وتبنّي توجّه يكرّس منطق الهوية المشتركة والمصير المشترك، تحت شعار: حق تقرير المصير، وعدم التدخّل، والسلم والتعايش. مع ذلك، فإنّ مجالات التعاون كانت محدودة جدّاً، لينحصر الدعم البرازيلي في تعاطف مع القضايا الأفريقية[1].

لكن مع حلول عام 1967، شهدت السياسة التعاونية البينية انتعاشاً ملحوظاً، فقد شكّلت كل من الأزمة النفطية عام 1973، والتهديدات الأمنية في منطقة جنوب الأطلسي، وموجة التصنيع، رهانات فعليةً للقيادة البرازيلية، وبخاصة في عهدة أرنستو غيزيل (Arnesto Giesel) وإميليو مديتشي (Emilio Médici)، حيث زار وزير الخارجية آنذاك غيسبون باربوسا (Gisbon Barbosa) تسع دول أفريقية في سنة واحدة بهدف تأمين أسواق النفط وتمويل الآلة الصناعية البرازيلية[2]. وخلال هذه الزيارات، أعلن أنّ بلاده تسعى لتحويل التكنولوجيا، ومحاربة الحمائية، ودعم مبدأ

(*) البريد الإلكتروني: zeraouliafaouzia@gmail.com.

(1) انظر: José Flavio Sombra Saraiva, «The New Africa and Brazil in the Lula Era: The Rebirth of Brazilian Atlantic Policy,» *Revista Brasiliera de politica Internacional*, vol. 53, Special edition (2010), p. 175.

(2) انظر: Tom Forrest, «Brazil and Africa: Geopolitics, Trade, and Technology in the South Atlantic,» *African Affairs*, vol. 81, no. 322 (1982), p. 4.

تقرير المصير، والمساواة بين الدول، ورفض جميع أنواع التمييز الثقافي والعرقي[3]، ودعم الحركات التحررية في الدول المستعمرة[4].

وبهدف شرعنة السياسة التعاونية الجديدة، احتضنت الحكومة البرازيلية خطاب المساواة الاقتصادية بين الشمال والجنوب ووجّهت انتقادات واسعة للعالم الرأسمالي، حيث اعتبرت سياسة القوى الكبرى عائقاً أمام صعود القوى الجديدة في الساحة الدولية، كما أكّدت أنّ تقليص التبعية للغرب لا يكون إلّا عبر البحث عن شركاء جدد واستغلال الفرص الاستثمارية في القارة الأفريقية. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التوجه الجديد لا يرتبط بمنطق التبعية الاقتصادية فقط، بل هو ذو صلة وثيقة بالاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكذا صعود القوى الجديدة، كاليابان وأوروبا الغربية؛ فحالة اللايقينية التي كانت تميّز البيئة الدولية قد فرضت على الإدارة العسكرية في البرازيل تبنّي توجّه براغماتي وأكثر مرونةً للحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية[5].

لكن مع حلول النصف الثاني من الثمانينيات، شهدت العلاقات البينية تقهقراً ملحوظاً لاعتبارات اقتصادية وسياسية، منها: انكماش الاقتصاد الأفريقي بفعل سوء التسيير وفشل برامج التصحيح الهيكلي، والفوارق الكبيرة في القدرات الاستهلاكية بين الدول الأفريقية، التمايز اللغوي، المستويات المنخفضة للتصنيع، قلّة القروض الاستثمارية، وهيمنة القوى الاستعمارية التقليدية على الأسواق الأفريقية[6]. إضافة إلى هذه العوائق البنيوية والوظيفية، أفرز فشل النموذج التصنيعي البرازيلي اختلالات سياسية ومجتمعية عميقة، فقد كانت البلاد تواجه مرحلة انتقال ديمقراطي غير مستقرة، وأزمة مديونية خارجية، وتوترات مجتمعية[7]. لهذا السبب، كان الحضور البرازيلي في القارة محدوداً جدّاً، باستثناء الاجتماعات الدورية لمنطقة السلام والتعاون لجنوب الأطلسي في 1990، 1994، و1998، ومشاركة الجيش البرازيلي مع البعثة الأممية في عملية السلام في أنغولا. حتى إنّ محاولات كل من الرئيس فيرناندو كولور (Fernando Color) ومن بعده إتامار فرانكو (Itamar Franco) لدعم استقلال ناميبيا وتنسيق التعاون الثقافي مع المستعمرات البرتغالية السابقة لم تحدث تغييراً جوهرياً في مسار التعاون بين الطرفين، وخلال عهدة فيرناندو هنريك كاردوسو (Fernando Henric Cardoso)، تعمّقت مستويات تهميش القارة الأفريقية بسبب

(3) انظر: Marcus Vinicuis de Freitas, «Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities,» *Policy Brief* (German Marshall Fund of the United States) (February 2016), pp. 3-4.

(4) انظر: Julia Vilas-Boas, «The Engagement of Brazil with Africa in the New Century: Convergence of Moments,» *Global Journal of Human Social Sciences*, vol. 13, no. 1 (2013), p. 6.

(5) Paulo G. Fagundes Visentini and Analúcia Danilebiz Pereira, «The African Policy of Lula's Government,» (2007), p. 3, <https://www.ufrgs.br/nerint/folder/artigos/artigo61.pdf>. (Last Access on 25 December 2017).

(6) Saraiva, «The New Africa and Brazil in the Lula Era: The Rebirth of Brazilian Atlantic Policy,» p. 179.

(7) Vilas-Boas, «The Engagement of Brazil with Africa in the New Century: Convergence of Moments,» p. 6.

تركيزه على العلاقات شمال ـ جنوب لكسب تأييد المجتمع الدولي والاندماج في النظام الرأسمالي الجديد[8].

لكن وصول لولا دا سيلفا إلى السلطة عام 2003 كان الإعلان الرسمي عن إعادة مراجعة عميقة للسياسة التعاونية البرازيلية ـ الأفريقية، من خلال طرح استراتيجيات تعاونية جديدة، وغزو فضاءات جغرافية وقطاعية أكبر.

سوف نسلّط الضوء في هذا البحث على أهم مميزات السياسة البرازيلية التعاونية تجاه أفريقيا منذ وصول دا سيلفا إلى يومنا هذا، موضّحين أهم التحديات والرهانات ومجالات التعاون.

احتضنت الحكومة البرازيلية خطاب المساواة الاقتصادية بين الشمال والجنوب ووجّهت انتقادات واسعة للعالم الرأسمالي، حيث اعتبرت سياسة القوى الكبرى عائقاً أمام صعود القوى الجديدة في الساحة الدولية.

أولاً: إنعاش التعاون الأفريقي ـ البرازيلي: عهدة لولا دا سيلفا

كان صعود دا سيلفا إلى الحكم في البرازيل عام 2003 نقطة انعطاف محورية في السياسة الخارجية لبلاده تجاه أفريقيا. وهذا الانعطاف لم ينفصل عن سياسة الرئيس الجديد الهادفة إلى الدفع بالنمو الاقتصادي وتعزيز مكانة بلاده في الساحة الدولية. ففي الخطاب الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2003 أمام الكونغرس البرازيلي، أكّد دا سيلفا أنّ حكومته سوف تحرص على تعزيز الروابط العميقة مع القارة الأفريقية[9]. وبالفعل، خلال عهديه، سُجّل ما يقارب 28 زيارة رئاسية و67 زيارة من طرف رئيس الوزراء سيلسو أموريم (Celso Amorim) لنحو 34 دولة أفريقية. شارك في هذه الزيارات رجال أعمال وممثّلو وزارات ومثقفون، وجهات صحافية[10]. كما فتحت الحكومة 17 سفارة و400 منصب دبلوماسي في القارة[11]. وفي بعض الدول، لم يقتصر دا سيلفا على زيارة نظيره فقط، ولكن شارك في الملتقيات والدورات البرلمانية، في جنوب أفريقيا ولواندا عام 2007[12].

(8) المصدر نفسه.

(9) انظر: The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), «Bridging the Atlantic: Brazil and Sub-Saharan Africa, South-South Partnering for Growth,» (2011), <http://www.ipea.gov.br/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=12638>. (Last Access on 25 December 2017), p. 40.

(10) Vilas-Boas, Ibid., p. 9.

(11) المصدر نفسه، ص 42.

(12) Saraiva, «The New Africa and Brazil in the Lula Era: The Rebirth of Brazilian Atlantic Policy,» p. 8.

من دون شك، أثارت الدبلوماسية النشيطة للرئيس المنتخب نقاشات واسعة في الأوساط الصحافية والأكاديمية على حدّ سواء؛ فهناك من اعتبرها دبلوماسية هيبة يسعى دا سيلفا من خلالها إلى تعزيز صورته الخارجية على حساب مصلحة البلاد[13]، وشق آخر، يعتقد أنّها أمبريالية مرنة (Soft Imperialism) حاولت الحكومة من خلالها فرض الهيمنة على دول العالم الثالث، كما هي حال الصين، وشقّ أخير يرى أنّ سياسة دا سيلفا قائمة على دبلوماسية تجارية تحاول البلاد من خلالها توسيع مصالحها في المنطقة من أجل تغطية حاجاتها الاقتصادية[14].

كان صعود دا سيلفا إلى الحكم في البرازيل عام 2003 نقطة انعطاف محورية في السياسة الخارجية لبلاده تجاه أفريقيا. وهذا الانعطاف لم ينفصل عن سياسة الرئيس الجديد الهادفة إلى الدفع بالنمو الاقتصادي وتعزيز مكانة بلاده في الساحة الدولية.

وبحسب لايال وايت، فإن سياسة حكومة دا سيلفا تجاه أفريقيا مبنية على مقاربة وسطية تتموقع بين النموذجين الصيني والهندي: حيث يقوم **الأول** على الشركات الوطنية المدعومة دعماً مطلقاً من طرف حكومة بيكين، ويرتكز **الثاني** بالأساس على القطاع الخاص، ولا تتدخل الدولة كثيراً في قرارات المستثمرين. أما سياسة دا سيلفا فتعتمد على القطاعين العام والخاص[15]، وهي مستندة إلى ثلاثة محاور أساسية: الدبلوماسية السياسية؛ والتعاون التنموي؛ والمركنتيلية الأفريقية الجديدة. الدبلوماسية السياسية ـ أو بصيغة أدق الدبلوماسية الرئاسية ـ تبرز في الزيارات المتعاقبة من طرف السلطة التنفيذية للمنطقة وتأييدها المطلق لقضايا الجنوب في المنظمات الدولية، أما التعاون التنموي فينعكس في برامج التعاون التقني المكثّفة، في حين، العامل المركنتيلي يمثل الحضور القويّ للشركات البرازيلية في القارة، التي تسعى لتوسيع تجارتها وتنويعها، سواء على مستوى البنية أو على مستوى الجغرافيا[16].

لفهم مقاربة حكومة دا سيلفا لا بدّ من استيعاب عميق للهدف الرئيسي لسياسته الخارجية، ألا وهو تعظيم المكانة الدولية، فقد حقّقت البرازيل نجاحاً معتبراً على المستوى السياسي والاقتصادي مقارنة بالدول النامية، واستطاعت ترسيخ دعائم قطاع صناعي عام وخاص، بحيث أصبحت الشركات البرازيلية في القطاع الاستخراجي تنافس الشركات الغربية، وبالتالي هي لا تبحث عن

---

(13) انظر: Christina Stolte, «Brazil's in Africa: Just Another BRICS Country Seeking Resources?,» Chatham House, Briefing Paper (1 November 2012), <http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/186957>, p. 9 (Last access on 21 December 2017).

(14) Vilas-Boas, «The Engagement of Brazil with Africa in the New Century: Convergence of Moments,» p. 8.

(15) انظر: Lyal White, «Understanding Brazil's New Drive for Africa,» *South African Journal of International Affairs*, vol. 17, no. 2 (2010), p. 229.

(16) انظر: Padraig Carmody, «Globalizing Solidarity or Legitimating Accumulation? Brazilian Strategies and Interests in Africa,» *Irish Studies in International Affairs*, vol. 24 (2013), p. 83.

القوة، ولكن تسعى بالدرجة الأولى إلى توسيع هامش النفوذ على المستوى الدولي حتى تضمن مكانة معتبرة في الساحة الدولية، كالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. ويبرز هذا المسعى في استراتيجية الحكومة البرازيلية على المستوى الخارجي، التي يشار لها في الأدبيات الغربية باستراتيجية التوازن الناعمة (Soft Balancing Strategy)، التي لا تهدف إلى مواجهة القوى الكبرى ولا إلى خدمتها، بل تسعى إلى تأخير وإحباط السياسات الأحادية الطرف للعالم الغربي، وخلق توازن في هذه العولمة اللاتناظرية[17]. وبالفعل، بعد ما يقارب العقد، استطاعت حكومة دا سيلفا إضفاء الطابع الدولي (Internationalised) على التوجّهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وأصبحت البرازيل من مصدّري رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمواد الخام والخدمات والمواد المصنّعة؛ ونموذجاً للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم خصائص السياسة التعاونية البرازيلية ـ الأفريقية خلال عهدي دا سيلفا، نذكر:

1 ـ تبنّي مقاربة تعاونية نخبوية ـ مجتمعية

خلافاً لسياسات الدول الغربية التي أُسّست على العلاقات العمودية بين نخب الدول الأفريقية ونخب الدول الغربية، حاول دا سيلفا تعزيز التبادلات التعاونية سواء على المستوى الحكومي، أو على مستوى التنظيمات المجتمعية، من خلال تمويل ودعم التنظيمات غير الحكومية[18]. وتستهدف هذه السياسة كسر الفوارق المجتمعية وإدماج السكان المحليين في مسار الإصلاح داخل البلاد، إلى جانب إدراج الشرائح المجتمعية المهمّشة. وقد استطاعت الحكومة في فترة وجيزة التغلغل إلى المجتمعات الأفريقية عبر آليات مختلفة، مثل: توظيف اليد العاملة المحلية، وإنشاء مشاريع مشتركة في مجال البحث الزراعي، وتنظيم ورش عمل واسعة النطاق من أجل تدريب اليد العاملة المحلية والاستفادة من الخبرات المحليّة في مجال الزراعة الاستوائية[19].

2 ـ دعم الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف والبرامج الإقليمية

لم تقتصر المبادرات التعاونية البرازيلية تجاه المنطقة على التعاملات الثنائية فقط، فقد كانت هناك قيادة نشيطة في النوادي المتعدّدة الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية، التي تدافع عن ضرورة تشكيل نظام دولي سلمي ومتعدّد الأقطاب أو دمقرطة المؤسسات الدولية، إذ حرصت حكومة دا سيلفا على تعزيز المشاريع التعاونية الإقليمية والمبادرات الجماعية، سواء في المجالات الأمنية، أو الثقافية، أو الاقتصادية. نلمس هذا الدور النشيط للقيادة المنتخبة على مستوى كل من: قمة جنوب أمريكا ـ أفريقيا؛ ومنتدى حوار جنوب أفريقيا ـ البرازيل ـ الهند؛ ومنطقة السلام

---

(17) المصدر نفسه، ص 89.

(18) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), «Bridging the Atlantic: Brazil and Sub-Saharan Africa, South-South Partnering for Growth,» p. 39.

(19) انظر: Christina Stolte, «GIGA Presents… Brazil in Africa: Seeking International Status, Not Resources,» *Harvard International Review*, vol. 34, no. 4 (2013), p. 65.

والتعاون جنوب الأطلسي؛ ومنظمة الدول الناطقة باللغة البرتغالية؛ فضلاً عن حضور البرازيل كضيف شرف في اجتماعات الاتحاد الأفريقي عام 2009 في تموز/يوليو 2011[20].

3 ـ مبدأ التضامن البيني

من خلال خطاب الرئيس المنتخب في قمة الاتحاد الأفريقي عام 2009، يمكن استشعار هذا البعد التضامني في السياسة الحكومية، حيث أشار إلى أنّ أفريقيا، التي لطالما اعتُبرت مرجعية للفساد والفقر والمعاناة، من حقها أن تحظى بمعاملة على أساس المساواة[21]؛ فالعلاقات البينية البرازيلية ـ الأفريقية لا ترتكز فقط على الاعتبارات المصلحية والمكسب المادّي، كما أنّ مبدأ التضامن ليس تابعاً بالضرورة للمصالح التجارية، كما هي الحال مع النموذج الصيني. حتى إنّ القيادة البرازيلية توظّف مصطلح التعاون (Cooperation) بدل المساعدة (Aid) في جميع خطاباتها ووثائقها الرسمية، تأكيداً لتلك القناعة الراسخة بضرورة بناء علاقة على مبدأ المساواة والاعتماد المتبادل[22]. وفي هذا الصدد، ذكر رئيس وكالة التعاون البرازيلية ماركو فراني (Marco Farani)، أنّ المساعدة في البرازيل تعني التعاون، أي التنسيق وتقاسم المعرفة عبر البنية الأفقية وليس عبر القنوات العمودية الحكومية[23].

على المستوى الواقعي، يتجسّد البعد التضامني للسياسة التعاونية البرازيلية في مبادرات مختلفة، نذكر منها: إلغاء المديونية، المساهمة في برامج تقليص الفقر، والدفاع عن مصالح الجنوب في المنتديات والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، والمبادرة إلى اقتراح برنامج لإصلاح منظّمة الأمم المتحدة والدفاع عن السوق الزراعية للدول النامية ضد الاحتكارات الرأسمالية[24]. وتعتبر هذه المساعي الجماعية من ضمن أسباب اختيار البرازيل من طرف المفوضية الأممية لترسيخ السلام (Commission for the Consolidation of Peace) كمنسّق لعملية السلام في غينيا بيساو[25]، وانتخاب خوسي غرازيانو دا سيلفا (José Graziano da Silva) لقيادة منظمة الزراعة والغذاء الأممية عام 2012[26]، وروبرتو أزيفيدو (Roberto Azevedo) مديراً عاماً لمنظمة التجارة العالمية عام 2013[27].

---

(20) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), Ibid., p. 42.

(21) المصدر نفسه.

(22) انظر: Carlos Milani, «Brazil's South-South Cooperation Strategies: From Foreign Policy to Public Policy,» Occasional Paper, no.179, Global Powers and Africa Programme, South African Institute of International Affairs (March 2014), p. 10, <http://www.eldis.org/document/A67283>. (Last Access on 24 December 2017).

(23) Carmody, «Globalizing Solidarity or Legitimating Accumulation? Brazilian Strategies and Interests in Africa,» p. 95.

(24) Visentini and Pereira, «The African Policy of Lula's Government,» p. 7.

(25) المصدر نفسه، ص 8.

(26) انظر: Lidia Cabral, «Brazil's Agricultural Politics in Africa: More Food International and the Disputed Meanings of «Family Farming»,» *World Development*, vol. 81 (2016), p. 49.

(27) De Freitas, «Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities,» p. 5.

4 ـ الحرص على نشر الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد

خلافاً للسياسة الصينية، حرصت حكومة دا سيلفا في سياستها التعاونية على تعزيز الأنظمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان؛ ولهذا، غالباً ما كانت تتجنّب التورّط في المناطق النزاعية أو فضاءات التوتّر المسلّح. ومن أهم الدول الأفريقية التي تحصّلت على دعم الحكومة البرازيلية لترسيخ المسار الديمقراطي، هي: ساوتاومي وبرانسيب[28].

حقّقت البرازيل نجاحاً معتبراً على المستوى السياسي والاقتصادي مقارنة بالدول النامية، واستطاعت ترسيخ دعائم قطاع صناعي عام وخاص، بحيث أصبحت الشركات البرازيلية في القطاع الاستخراجي تنافس الشركات الغربية.

من خلال الخصائص السابقة الذكر، نستنتج أنّ سياسة دا سيلفا لم تهدف إلى الاستفادة من خزّان الموارد الطبيعية فقط، مثلما رُوّج في الأوساط الإعلامية الغربية، ولكنها تسعى لتعزيز مكانة الدولة من خلال تبنّي استراتيجية على المدى البعيد. وبالرغم من أنّ بعض المحللين يعتبرون أنّ سياسة لولا هي امتداد لسياسة الحكومات السابقة، أو استمرارية لسياسة كاردوسو القائمة على التنويع والدبلوماسية الرئاسية، إلا أنّنا نعتقد أنّها إعادة قراءة للسياسات السابقة وتجديد لها، إما على مستوى المجال أو الفضاء، وهي تعكس النضج السياسي لدى الرئيس اليساري. فقد لقيت السياسة الجديدة شرعية وإجماعاً سياسياً واجتماعياً غير معهود في المجتمع البرازيلي، تمّ التعبير عنهما في مؤسسات مختلفة: كالبرلمان، والجامعات، والتنظيمات البرازيلية ذات الأصول الأفريقية وتنظيمات الرأي العام، كما أنها شملت أبعاداً عميقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالمواطنة والاعتراف[29]، و«ثقافة التنمية المستدامة» بدل «ثقافة العالم الثالث» التي رُوّج لها طول العقود الماضية[30].

ثانياً: السياسة التعاونية البرازيلية ـ الأفريقية بعد لولا دا سيلفا: أولوية الاعتبارات الداخلية

أكّدت المناضلة اليسارية ديلما روسيف (Delma Roussef) بعد وصولها إلى سدّة الحكم في 2010، أنّ أفريقيا سوف تبقى من أولويات السياسة الخارجية البرازيلية، لكن تبيّن بعد مدة وجيزة أنّ الرئيسة الجديدة لا تمتلك الحماسة نفسها تجاه القارة، إذ بعد عام 2011، تراجع الوضع الاقتصادي في البرازيل على نحوٍ ملحوظ، وتنامت تخوّفات الإدارة الجديدة من عدم استقرار سعر

---

(28) Visentini and Pereira, «The African Policy of Lula's Government,» p. 7.

(29) Saraiva, «The New Africa and Brazil in the Lula Era: The Rebirth of Brazilian Atlantic Policy,» pp. 179-180.

(30) المصدر نفسه، ص 181.

الصرف؛ وارتفاع مستويات التضخم؛ وتقلّص تنافسية المنتجات البرازيلية في السوق الدولية؛ وتراجع حركة التصدير؛ وارتفاع نسبة الواردات وبخاصة الصينية منها. بناءً على ذلك، شجّعت الحكومة البرازيلية على تبنّي أجندة قائمة على الحمائية التجارية، من خلال إصدار إجراءات جديدة تستهدف حماية الصناعة الوطنية[31].

أما على المستوى الخارجي، فقد اهتمت روسيف بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع التكامل الإقليمي على حساب العلاقات جنوب ـ جنوب. وبين كانون الثاني/يناير 2011 وأيلول/سبتمبر 2013، زارت روسيف 47 دولة، من بينها سبع دول أفريقية، في حين قام دا سيلفا بـ 263 زيارة ما بين 2003 و2010، شملت 28 دول أفريقية: من الناحية النسبية، لا يمكن القول إنّ القارة الأفريقية قد تراجعت أهميتها، ولكن إذا قمنا بدراسة الدول التي زارتها الرئيسة الجديدة والمشاريع المقترحة، سوف نلمس تلك النزعة السلبية؛ فمعظم المهمات والزيارات اقتصرت على الدول التي توجد فيها مصالح برازيلية اقتصادية وتجارية واسعة. إضافة إلى ذلك، ومن ضمن أهم المؤشرات الدّالة على تراجع مكانة أفريقيا في الأجندة الجديدة، هو تراجع ميزانية وزارة الخارجية والوكالة البرازيلية من أجل التعاون ابتداءً من عام 2011، إلى جانب تقليص عدد البعثات التمثيلية البرازيلية الدبلوماسية في المنطقة[32]. ويمكن تلخيص أسباب تقهقر السياسات التعاونية البرازيلية ـ الأفريقية بعد دا سيلفا، وانحسارها بقوة بعد عام 2014، في ما يلي:

خلافاً للسياسة الصينية، حرصت حكومة دا سيلفا في سياستها التعاونية على تعزيز الأنظمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان؛ ولهذا، غالباً ما كانت تتجنّب التورّط في المناطق النزاعية أو فضاءات التوتّر المسلّح.

• تأثّر البلاد بالأزمة الاقتصادية العالمية، وكذا ارتفاع المنافسة الآسيوية في الأسواق المحليّة، فالبرازيل تبحث عن استراتيجيات جديدة بهدف تعويض قدراتها الاستثمارية المحدودة[33].

• التغييرات الحاصلة داخل الطبقة السياسية البرازيلية، فالاتهامات الموجّهة إلى ديلما روسيف وصعود ميشال تامر (Michel Temer) إلى الحكم قد أفرز تغييرات عميقة على مستوى السياسات الداخلية والخارجية، فأصبح هناك اهتمام محدود جدّاً بالتعاون جنوب ـ جنوب. سابقاً كان سيلسو أموريم هو المحرّك الأساسي للسياسة الخارجية البرازيلية، وقد ترك حضوره وقعاً عميقاً في المحاور الكبرى لهذه الأخيرة طوال المرحلة 2003 ـ 2010 لما كان يرأس وزارة الخارجية، وخلال المرحلة 2011 ـ 2014 لما كان يرأس وزارة الدفاع، إذ بالرغم من تراجع العلاقات البينية خلال عهد روسيف،

(31) انظر: Carolina Milhorance de Castro, «La Politique Extérieure sud-sud du Brésil de L'après Lula: Quelle place pour l'Afrique,» *Afrique contemporaine*, no. 248 (2013), pp. 47-48.

(32) المصدر نفسه، ص 49 ـ 50.

(33) المصدر نفسه، ص 51.

إلا أنّ الحكومة كانت حريصة على الحفاظ على الشق التجاري من هذا الرصيد التاريخي للعلاقات البينية، وبخاصة في قطاع الاستيراد والتصدير. إلى جانب ذلك، حرص أموريم على تدعيم وتطوير السياسة الدفاعية في المنطقة من خلال توسيع مجالات التعاون العسكري مع عدد من دول غرب أفريقيا. لكن، خلال المرحلة الحالية، من الصعب جدّاً أن نتوقّع هذه الاستمرارية، ولو نسبياً، حيث عرفت البرازيل خلال سنتين فقط ثلاثة وزراء دفاع متعاقبين: جاك واينر (Jacques Wagner)، وألدو ربيرو (Aldo Rebero)، وراوول جانمان (Raul Jungmann). كما شهدنا تعاقب ثلاثة وزراء خارجية خلال ثلاث سنوات: لويس ألبرتو فيغيريدو (Louis Alberto Figueiredo)، وMورو فييرا (Mauro Vieira)، وخوسي سيرا (José Serra)، وجميع المعاهدات الدفاعية التي وقّعت مع الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة، ما زالت عالقة في الكونغرس تنتظر المصادقة النهائية[34].

• الهشاشة المؤسسية: غياب التنسيق ومؤسسات مركزية تتولّى التعاون بين الدول الأفريقية والبرازيل من أحد الأسباب الرئيسية خلف تراجع العلاقات البينية. فإنشاء عدد من الهياكل لإدارة التعاون يشتّت المبادرات التعاونية ويحول دون خلق سياسة مستمرة على المدى البعيد، ففي مجال التعاون التقني مثلاً، تعتمد البرازيل على بعثات خبراء مشكّلة من عناصر محدودة، ومدة نشاطها قصيرة جداً[35]. أما على المستوى الدفاعي، بالرغم من إنشاء وكالة التعاون البرازيلية جهازاً جديداً يتولّى برامج التدريب العسكري مع القارة بصفة رسمية منذ عام 2010، فإنّ بعض المهمات بقيت تحت الإدارة المباشرة للقوات البحرية. ولا يقتصر الأمر فقط على البناء المؤسسي، ولكن، تفتقد البرازيل حتى الأطر القانونية الواضحة التي تحدّد النسب المخصّصة للتعاون وكيفية توزيعها، فغالباً ما يكون تحويل الهبات والمساعدات إلى الدول الأفريقية ظرفياً عبر قنوات ثالثية، مثل برنامج التنمية الأممي، وهذا ما يرفع التساؤلات حول صدقية وشفافية آليات التعاون الخارجي[36].

ثالثاً: مجالات التعاون البرازيلي ـ الأفريقي

تتميّز السياسة التعاونية البرازيلية تجاه القارة الأفريقية بالتعدّد والتداخل، فهي لا تنحصر في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تشمل حتى البرامج التعليمية، والمساعدات الإنسانية، والدفاع. ومن أهم الفواعل المموّلة لهذه البرامج التعاونية، هي: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الدفاع، بنك البرازيل، بنك التنمية البرازيلي لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والمؤسسة البرازيلية للبحث الزراعي[37]. وتتمثل مجالات التعاون البرازيلي ـ الأفريقي بالآتي:

---

(34) انظر: Pedro Seabra, «Brazil As a Security Actor in Africa: Reckoning and Challenges Ahead,» *GIGA Focus* (Latin America), no. 7 (2016), pp. 4-5.

(35) Cabral, «Brazil’s Agricultural Politics in Africa: More Food International and the Disputed Meanings of «Family Farming»,» p. 49.

(36) Seabra, Ibid., p. 6.

(37) De Freitas, «Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities,» p. 5.

1 ـ القطاع الزراعي

تتميّز السياسة التعاونية البرازيلية تجاه القارة الأفريقية بالتعدّد والتداخل، فهي لا تنحصر في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تشمل حتى البرامج التعليمية، والمساعدات الإنسانية، والدفاع.

تبنّت الحكومة البرازيلية الكثير من البرامج من أجل تعزيز التعاون الزراعي مع أفريقيا، ومن أهم المبادرات: «مشروع القطن 4» في 2008، بمشاركة كل من مالي وتشاد وبينين وبوركينافاسو وتوغو. يتكوّن المشروع من مرحلتين أساسيتين: **الأولى** تمتد ما بين عامي 2010 و2014؛ و**الثانية**، من عام 2014 إلى يومنا الحالي. وتستهدف هذه المبادرة التعاونية توفير المعدّات والإمكانات اللازمة لتنمية الصناعة القطنية، ونقل التجربة الزراعية البرازيلية إلى المنطقة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين، وتنمية الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، وتعزيز الدراسات والأبحاث. شارك في هذا المشروع ما يقارب 56 باحثاً من الدول الأفريقية الأعضاء والبرازيل، يتوّلون تقديم دورات تكوينية متخصّصة للتحسين الجيني للقطن، وتحسين الإنتاج الزراعي، ومراقبة الأوبئة. خلال المراحل **الأولى**، واجه المشروع كثيراً من العراقيل الميدانية، مثل: نقص الاتصالات؛ ونقص المعدّات؛ والاستخدام غير العقلاني للمواد الكيميائية؛ وتراجع نوعية التربة الزراعية، وقلّة البذور ذات النوعية الجيّدة. لكن، هذه العراقيل لم تقف عائقاً أمام تعزيز القدرات الانتاجية في الدول المستفيدة، إذ ارتفعت معدّلات إنتاج القطن بين عامي 2009 و2010 بما يقارب 10 بالمئة[38].

في المقام **الثاني**، نجد المشاريع التنموية في موزمبيق كمشروع «الدعم التقني لتنمية الابتكار الزراعي في الموزمبيق»، الذي شاركت فيه ثلاث مؤسسات أساسية، وهي: معهد البحث الزراعي في موزمبيق؛ والمؤسسة الزراعية البرازيلية للبحث الزراعي؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. دخل المشروع حيّز التنفيذ في سنة 2010، ويرتكز على محاور أساسية، وهي: تعزيز هياكل ومؤسسات معهد البحث الزراعي لموزمبيق؛ وتحسين نظام البذور؛ والرقابة على **الأول** بهدف تحسين البحث التقني وقدرات تحويل التكنولوجيا من أجل تنمية الزراعة في الموزمبيق، والمشروع **الثاني** عرف بـ «الدعم التقني للأمن الغذائي والتغذية»[39].

أخيراً، تجدر الإشارة إلى آلية «سوق الابتكار الزراعي» (Agriculture Innovation Market Place) في 2010، التي ضمّت نحو 125 باحثاً زراعياً من 15 دولة أفريقية، فضلاً عن باحثين من البرازيل، لمناقشة موضوع تعزيز الروابط بين المؤسسة البرازيلية للبحث

(38) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), «Bridging the Atlantic: Brazil and Sub-Saharan Africa, South-South Partnering for Growth,» p. 54.

(39) المصدر نفسه، ص 55.

الزراعي والباحثين الأفارقة، وعلى رأس قائمة الدول المشاركة: بوركينافاسو، تنزانيا، توغو، كينيا، موزمبيق[40].

2 ـ برامج التعاون التقني

تقود البرازيل الكثير من برامج المساعدة التقنية وتحويل المعرفة، سواء في القطاع الصحي أو القطاع التربوي، وقد بلغ عدد مشاريع المساعدة التقنية عام 2009 نحو 413 مشروعاً[41]. هذا النمط من البرامج، لم ينتشر في الدول الناطقة بالبرتغالية فقط، ولكن شمل دولاً أخرى، مثل الجزائر وبينين وبوتسوانا وبوركينافاسو والكاميرون، وكوت ديفوار وغامبيا وليبيريا ومالي والمغرب ونيجيريا وكينيا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وتوغو وتونس وزامبيا؛ حيث يهتم الخبراء بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للحكومات الأفريقية من أجل تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية والإغاثة الإنسانية والمساعدات الإنسانية[42].

أكاديمياً، أعلنت البرازيل عن عدّة منح دراسية لدعم الطلبة والأساتذة الأفارقة، كما نظّمت ملتقيات تناقش القضايا المشتركة لدول الجنوب، كالمؤتمر الدولي للدارسين الأفارقة والشتات في السلفادور في تموز/يوليو[43]. أما على المستوى الصحي، فقد خصّصت حكومة دا سيلفا ميزانية معتبرة لمحاربة الأوبئة في الدول الأفريقية، مثل مشروع مكافحة الملاريا في أنغولا، والكاميرون، والكونغو الديمقراطية، ومشروع مكافحة السيدا في بوتسوانا، وغانا، وكينيا، وليبيريا، وسيراليون، وتنزانيا، وزامبيا[44]. وفي سنة 2007، أعلنت النيابة البرازيلية في كايب تاون، خلال الاجتماع الرابع لفريق ملاحظة الأرض (Group On Earth Observation)، عن إمكان توزيع صور حول القارة الأفريقية من المنظمة الصينية ـ البرازيلية للموارد الأرضية (Sino-Brazilian Earth Resources) لمضاعفة قدرات الحكومات والمنظمات في أفريقيا على استخدام صور الأقمار الصناعية من أجل مراقبة الكوارث الطبيعية: كالجفاف والتصحر. ولم تكتفِ الحكومة البرازيلية بتقديم المعلومات فقط، بل تكفلّت بتقديم المساعدات الإنسانية وشحنات الأدوية إلى معظم الدول المتضرّرة من الفيضانات كموزمبيق، وزامبيا، وغينيا بيساو، وأنغولا[45].

---

(40) المصدر نفسه، ص 56.

(41) انظر: Habiba Ben Baraka and Kupukile Mlambo, «Brazil's Economic Engagement with Africa,» *Africa Economic Brief* (African Development Bank Group), vol. 2, no. 5 (2010), p. 8.

(42) المصدر نفسه، ص 7.

(43) Visentini and Pereira, «The African Policy of Lula's Government,» p. 5.

(44) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), «Bridging the Atlantic: Brazil and Sub-Saharan Africa, South-South Partnering for Growth,» p. 68.

(45) Visentini and Pereira, Ibid., p. 8.

3 ـ التعاون في مجال الطاقة والبناء

تنشط الشركات البرازيلية على نحو بارز في قطاع النفط، والوقود الحيوي، وبناء السدود، والهندسة والتخطيط الحضري؛ ومن أهم الفواعل الاقتصادية البرازيلية في هذه الميادين، نذكر:

• شركة بيتروباس (Petrobas): قدّرت القيمة الاستثمارية للشركة بين عامي 2010 و2014 نحو 224 مليار دولار، حيث تمتلك الشركة الكثير من مشاريع التنقيب عن النفط، وبخاصة الأوفشور.[46] ومع حلول 2010، كانت لها أنشطة في نحو 28 دولة أفريقية، في مقدمتها: أنغولا، وبنين، والغابون، ونيجيريا، وناميبيا، والسنغال، وتنزانيا، كما وقّعت معاهدتين ثنائيتين لإنتاج الوقود الحيوي مع كل من أنغولا وموزمبيق[47]. حالياً، تمتلك الشركة 50 بالمئة من حقوق الاستغلال على طول فضاء يمتد لـ 7400 كم^2 في ساحل بنين، كما أنّها حظيت بـ 50 بالمئة من حقوق الاستغلال في المياه العميقة في ناميبيا[48].

• شركة فال Vale، ناشطة في مجال التنقيب والبحث في القطاع المنجمي. باشرت أنشطتها في القارة رسمياً عام 2004، وحالياً، لديها مكاتب تمثيلية في كل من: أنغولا، والكونغو الديمقراطية، والغابون، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا. تستثمر الشركة في جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في قطاع الكوبالت والنحاس، أما في أنغولا فتركّز أساساً على استغلال النحاس والنيكل. من أهم المشاريع الاستثمارية والاتفاقيات التجارية التي وقّعتها الشركة، هي: مشروع استخراج المعادن في منطقة ماوتيز (Moatize) في موزمبيق وفي مقاطعة موكسيكو (Moxico) على الحدود الزامبية، وشراء 51 بالمئة من أسهم الشركة الوطنية لاستغلال الحديد الخام (BSG Resources Guinea Ltd) في غينيا كوناكري[49]؛ وشركة لإنتاج النحاس في جنوب أفريقيا عام 2009، بقيمة 65 مليون دولار، ومشروع إنتاج النحاس ومشروع الحديد الخام في ليبيريا عام 2010[50].

• شركة أوديبريخت (Odebrecht)، دخلت القارة الأفريقية عام 1984 بعد توقيع معاهدة لبناء محطة الطاقة الكهرومائية في كابندا (Capanda) بأنغولا[51]. خلال عهد دا سيلفا، شاركت هذه الأخيرة في مشاريع في كل من: جنوب أفريقيا، وأنغولا، وبوتسوانا، والكونغو ـ كينشاسا، وجيبوتي، والغابون، وليبيريا، وليبيا، وموزمبيق. وهي تهتم بصفة خاصة، بالتنقيب في قطاع الغاز والنفط، والبنى التحتية، والهندسة الحضرية، ومناجم الذهب، والمشاريع الغذائية، والمنشآت الصناعية والمنجمية، والمشاريع الاجتماعية (التربية، الصحة، البيئة، التعاون الثقافي). من أهم

---

(46) Ben Baraka and Mlambo, «Brazil's Economic Engagement with Africa,» p. 5.

(47) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), «Bridging the Atlantic: Brazil and Sub-Saharan Africa, South-South Partnering for Growth,» p. 72.

(48) المصدر نفسه، ص 85.

(49) المصدر نفسه، ص 84 ـ 85.

(50) Ben Baraka and Mlambo, «Brazil's Economic Engagement with Africa,» p. 6.

(51) المصدر نفسه.

المشاريع التي تولّاها هذا الفاعل الاقتصادي، هي: بناء سد ليسوبوغو (Letsiobogo) في بوتسوانا؛ والتنقيب عن النفط في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتوفير الخدمات في القطاع النفطي الغابوني؛ وبناء مصنع الفحم في موزمبيق[52]؛ وبناء أنابيب الوقود وميناء دورالي (Doraleh) في جيبوتي[53].

• انترادي غوتيراز (Antrade Gutierez)، كامارغو كوريا (Camargo Correa)، كويروز غالفاي (Quieroz Galvao): كلها شركات رائدة في مجال بناء المنازل، والتنظيم المدني، وبناء الطرق وخطوط الطاقة. وهي تنشط في: أنغولا، والكاميرون، والكونغو الديمقراطية، وغينيا، وغينيا الاستوائية، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق[54].

إنّ منطقة جنوب الأطلسي تؤدي دوراً محورياً في السياسة الخارجية البرازيلية، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي. فالجزر البريطانية الموجودة في المنطقة ما زالت هاجساً أمنياً لقيادات الدفاع البرازيلي.

من أهم المشاريع الطاقية البرازيلية، التي أثارت اهتمام الأوساط الدولية، هو مشروع الوقود الحيوي. فالبرازيل ثاني منتج في العالم لهذه السلعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تسعى لنقل تجربتها أو ما أسمتها «ثورة الوقود الحيوي» إلى القارة الأفريقية، وبخاصة أنّ هذه الأخيرة، لديها مستويات عالية من الإنتاج الزراعي. على هذا الأساس، فتحت مؤسسة البحث الزراعية البرازيلية عام 2008 مكتباً لها في آكرا، غانا، لتنمية البحث الزراعي وصناعة الإيتانول في البلاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أعلنت الحكومة البرازيلية أنه من الممكن استثمار ما يقارب 300 مليون دولار في مزارع قصب السكر في ماكاندو. وسعياً لتوسيع التجربة إلى باقي دول العالم، وقّعت البرازيل اتفاقيات جديدة مع دول أخرى: كاتفاقية موزمبيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2006؛ واتفاقية مع الشركة الوطنية الأنغولية للنفط سونانغول (Sonangol)؛ واتفاقيتان لتقديم دورات التدريب والتكنولوجيا والتمويل لإنتاج الوقود الحيوي من سكر القصب وزيت النخيل في الكونغو برازافيل في تشرين الأول/أكتوبر 2007، ومشروع بناء مدينة الوقود الحيوي في نيجيريا، الذي أعلن عنه عام 2007[55].

4 ـ التعاون في القطاع الأمني

تتموقع منطقة جنوب الأطلسي في قلب الفكر الاستراتيجي لوزارة الدفاع البرازيلية، بسبب عوامل اقتصادية وأمنية وسياسية. يتضح هذا الاهتمام البرازيلي في جميع الوثائق والخطابات

(52) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), Ibid., p. 83.

(53) Ben Baraka and Mlambo, Ibid.

(54) The World Bank and Institute of Applied Economic Research (IPEA), Ibid.

(55) Ben Baraka and Mlambo, Ibid., pp. 3-4.

الرسمية لقيادات الحكومة الفدرالية، وبخاصة خلال عهد دا سيلفا؛ فقد تم تسليط الضوء على محورية الفضاء الجنوب الأطلسي في السياسة الدفاعية في كل من: سياسة الدفاع الوطني (National Defence Policy)؛ واستراتيجية الدفاع الوطنية (National Defence Strategy)؛ والكتاب الأبيض للدفاع (Defence White Book).[56] والاهتمام البرازيلي بمنطقة جنوب الأطلسي ليس حديث العهد، بل يعود إلى حقبة الحكومات الدكتاتورية، التي تبنّت الخطوات الأولى لمأسسة الأمن في المنطقة عبر إنشاء منطقة السلام والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي (21 دولة أفريقية وثلاث دول من أمريكا الجنوبية) عام 1986، أي بعد حرب الفوكلاند مباشرة، تجنباً لوقوع المنطقة تحت وصاية حلف شمال الأطلسي، أو انتشار الأسلحة النووية، أو التدخلات الأجنبية للقوى الكبرى[57].

تحاول البرازيل الحفاظ على علاقات مستقرة مع العالم الغربي، لكن في المقابل، لا ترغب في فقدان البعد الجنوبي لسياستها الخارجية، ليس لكونها من عالم الجنوب، بل لكونها قوة إقليمية تؤدي دوراً محورياً، سواء في أمريكا الجنوبية أو عالم الجنوب.

خلال التسعينيات، عرفت هذه المنظمة الأمنية تراجعاً كبيراً، بسبب التوجّهات الخارجية الجديدة للحكومة، وكذا أزمة التضخم التي كانت تعانيها البلاد، لكن وصول دا سيلفا إلى الحكم وتعيين سيلسو أموريم على رأس الخارجية وبعدها على رأس وزارة الدفاع، أنعش التعاون الأمني مع دول أفريقيا الغربية، سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدّد الأطراف، إذ صرّح أموريم علانية أنّ القوة الصلبة ضرورية في العلاقات الدولية، وأنّ قدرة التأثير البرازيلية على المستوى الخارجي مرهونة بصورة أكبر بزيادة قوتها العسكرية النسبية، وفي عام 2013، أشار إلى أنّه لا يوجد بلد يعتمد على القوة المرنة فقط من أجل الدفاع عن مصالحه، فصعوبة التنبؤ في عالم تتزاوج فيه التهديدات التقليدية مع التحديات الجديدة، يفرض على صنّاع القرار ضرورة الاهتمام بالقوة الصلبة، لأنّ القوة تردع التهديدات وتدعم السلام، وتدعم الدور البنّاء للبرازيل في الحفاظ على الاستقرار الشامل، وقد أكّد أموريم موقفه هذا في الاجتماع الأخير لمنطقة السلام والتعاون في جنوب الأطلسي عام 2013، في الأورغواي[58].

إنّ منطقة جنوب الأطلسي تؤدي دوراً محورياً في السياسة الخارجية البرازيلية، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي. فالجزر البريطانية الموجودة في المنطقة ما زالت

---

(56) Seabra, «Brazil As a Security Actor in Africa: Reckoning and Challenges Ahead,» p . 2.

(57) انظر: Beatriz Rodrigues Bessa Mattos, Francisco Eduardo Lemos de Matos and Kai Michael Kenkel, «The Brazilian Policy and the Creation of a Regional Security Complex in the South Atlantic: Pax Brasiliana,» *Contexto Internacional*, vol. 39, no. 2 (May-August 2017), p. 266.

(58) انظر: Pedro Seabra, «A Harder Edge: Reframing Brazil's Power Relation with Africa,» *Revista Brasiliera de Politica Internacional*, vol. 57, no. 1 (2014), p. 84.

هاجساً أمنياً لقيادات الدفاع البرازيلي، بوصفها منطقة نفوذ للحلف الأطلسي، وبناءً على ذلك، تسعى الهيئات الرسمية جاهدةً لكي تمنع تغلغل أو تمديد فضاء عمليات الحلف الأطلسي إلى المنطقة، وبخاصة في الآونة الأخيرة، حيث باتت الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على نحو دوري محورية غرب أفريقيا في حملتها لمحاربة الجريمة المنظمة والحركات المسلّحة الجهادية.

على المستوى التجاري، تمثل المنطقة فضاءً جغرافياً مهمّاً لاستقرار النظام السياسي البرازيلي، فنحو 95 بالمئة من المعاملات التجارية البرازيلية تمرّ عبر البحر، وأغلب المدن ذات الكثافة السكانية العالية والموانئ التجارية منتشرة على طول السواحل الشرقية، مثل: سانتوس (Santos)، وريوديجانيرو، وباراناغوا (Paranagua)، وفيتوريا (Vitoria)، وسالفادور (Salvador)، وريسيف (Recif)[59]. إضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة دا سيلفا عام 2007 عن اكتشاف احتياطيات نفطية واسعة على طول إقليمها البحري، وهذا ما يبرّر لنا الطلب الذي قدّمته عام 2004 إلى منظمة الأمم المتحدة من أجل توسيع الحدود القارية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت القيادات الرسمية توظّف على نحوٍ مكثّف في تصريحاتها ما يعرف بـ«الأمازون الأزرق»، تأكيداً للدور القيادي للدولة في المنطقة أو لتلك الهوية الجنوب الأطلسية، فالاحتياطيات النفطية المكتشفة تمتد على مساحة تصل إلى 800 كلم، ومن المحتمل أن تتضمن موارد قيّمة أخرى، مثل: الغاز الطبيعي، والبلاتنيوم، والألماس، والقصدير، والنيكل، والنحاس، والكوبالت، والفوسفور[60].

لم تكتفِ البرازيل بإبرام معاهدات متعدّدة الأطراف في المجال الأمني، بل حاولت جاهدة توسيع أنشطتها على المستوى الثنائي. إذ وقّعت بين عامي 2003 و2013، تسع اتفاقيات تعاونية في مجال الدفاع مع كل من: أنغولا (2010)، وغينيا الاستوائية (2010)، وغينيا بيساو (2006)، وموزمبيق (2009)، وناميبيا (2009)، ونيجيريا (2010)، وساوتاومي وبرانسيب (2010)، والسنغال (2010)، وجنوب أفريقيا (2003)[61]. ويمكننا حصر أغلبُ البرامج التعاونية على المستوى الدفاعي في ثلاث نقاط أساسية: برامج التدريب العسكري للضباط الأفارقة من طرف القوات البحرية البرازيلية أو الأكاديميات المتخصّصة، التي اتسعت على نحوٍ ملحوظ بعد توقيع معاهدة التدريب العسكري من طرف وزارة الدفاع ووكالة التعاون البرازيلية عام 2010 مع بعض دول غرب أفريقيا[62].

في المقام الثاني، نجد اتفاقيات بيع المعدّات الحربية وتقديم المنح أو الهبات، وبخاصة في غرب أفريقيا. وتعتبر شركة إمبراير (Embraer) من أهم المموّلين للدول الأفريقية بالمعدّات الحربية، إذ وقّعت اتفاقيات مع دول مختلفة، في مقدّمتها: وأنغولا (2011)، وموريتانيا وبوركينافاسو (مايو 2013)، والسنغال (2004)، كما منحت السلطات البرازيلية للسلطات الناميبية معدّات حربية لحماية السواحل وتعزيز القطاع الأمني. أما النمط الأخير من التعاون الدفاعي فهو التمارين العسكرية،

---

(59) Mattos, De Matos and Kenkel, Ibid., p. 270.

(60) المصدر نفسه، ص 267 ـ 268.

(61) Seabra, «Brazil As a Security Actor in Africa: Reckoning and Challenges Ahead,» p. 86.

(62) المصدر نفسه، ص 89 و91.

وزيارات النوايا الحسنة، أو مهمات الملاحظة. فقد سُجّلت في عدة حالات زيارات للقيادات العسكرية أو الطاقم الحربي البرازيلي لسواحل غرب أفريقيا، نذكر منها على سبيل المثال: زيارة السفينة الحربية باروسو (Baroso) لكل من أنغولا، وغينيا الاستوائية، وغانا، وناميبيا، ونيجيريا، وساوتاومي وبرانسيب عام 2010، في حين، قضت سفينة دورية المحيطات (Ocean Patrol Vessel) شهر آب/ أغسطس 2012 في الملاحة بين كل من بينين والرأس الأخضر ونيجيريا وساوتاومي وبرانسيب. أمّا سفينة آبا (Apa) فقد زارت موريتانيا والسنغال وغانا وأنغولا وناميبيا خلال آذار/مارس ونيسان/ أبريل 2013. يشترك طاقم السفينة في كل مرة مع القوات المحليّة في تمارين مشتركة، إلى جانب تقديم دورات في الصيانة، واستعراضات عسكرية لمحاربة القرصنة[63].

إلى جانب المهمات السابقة الذكر، شاركت البرازيل كعضو ملاحظ في مهمات وتمارين تدريبية، مثل تمرين أوبانجامي اكسربرس بين 27 شباط/فبراير وأول آذار/مارس 2012، الذي ترعاه محطّة الشراكة الأفريقية تحت القيادة الأمريكية. وبين 19 و28 شباط/فبراير 2013 أيضاً، شارك ملاحظون برازيليون في مناورات في المنطقة نفسها، كما شاركوا في عمليات لمحاربة القرصنة على طول السواحل الصومالية خلال عامي 2012 و2013[64].

خلاصة

من خلال ما سبق، يمكن القول إنّ السياسات التعاونية للحكومة البرازيلية مع القارة الأفريقية، تتمحور حول أربعة محاور أساسية:

1 ـ السعي لكسب التأييد الدولي وتوسيع المكانة والنفوذ في الساحة الدولية، وبخاصة في منطقة جنوب الأطلسي، عبر دبلوماسية التنويع والتحالفات الدولية جنوب ـ جنوب، سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدّد الأطراف.

2 ـ مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، التي يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن القومي وعلى المكانة الإقليمية للبلاد، مثل: تجارة المخدرات والقرصنة النفطية على طول خليج غينيا، والحركات المسلّحة المتطرّفة، وسعي منظّمة الحلف الأطلسي والقيادات العسكرية الأمريكية لتوسيع صلاحيات التدخّل في منطقة جنوب الأطلسي.

3 ـ دعم شرعية النظام السياسي وكسب تأييد البرازيليين ذوي الأصول الأفريقية، فتعزيز العلاقات البينية مع القارة الأفريقية قد يكون له الوقع الإيجابي على الاستقطاب العرقي في البلاد.

4 ـ تأمين الموارد الطبيعية والأسواق للمواد المصنّعة البرازيلية، وفتح المجال أمام الشركات البرازيلية الدولية، الأمر الذي قد يمنح البلاد قدرات وسلطات تفاوضية أوسع في السوق الدولية.

لقد نجحت القيادة البرازيلية إلى حدّ ما في تحقيق الأهداف السابقة الذكر، وبخاصة في عهد لولا دا سيلفا. مع ذلك، ما زالت العلاقات التعاونية البينية تعاني العديد من العقبات والعراقيل، سواء

(63) المصدر نفسه، ص 92.

(64) المصدر نفسه، ص 93.

على المستوى البنيوي أو على المستوى الوظيفي. ومن أهم هذه العراقيل: هشاشة مسار المأسسة، الأمر الذي يفرز لنا سياسة تعاونية غير مستمرة وغير مستقرة. فتطوّر البرامج التعاونية خاضع بالأساس للاعتبارات شخصية والصراع الفصائلي داخل الطبقة السياسية الحاكمة. إضافة إلى ذلك، يشكّل تردّد النخبة السياسة البرازيلية بين الهوية الأمريكية لسياستها الخارجية أو الهوية الجنوبية رهاناً عميقاً. ولقد اختلفت مواقف القيادات البرازيلية عبر الزمان، ما بين التأييد المطلق والتردّد والتأييد المتحفّظ. تحاول البرازيل الحفاظ على علاقات مستقرة مع العالم الغربي، لكن في المقابل، لا ترغب في فقدان البعد الجنوبي لسياستها الخارجية، ليس لكونها من عالم الجنوب، بل لكونها قوة إقليمية تؤدي دوراً محورياً، سواء في أمريكا الجنوبية أو عالم الجنوب □

شفافية بالإكراه: التحدي الرقمي وجدل المراقبة والتسريب (ويكيليكس نموذجاً)

شريف عبد الرحمن(*)

مدرس في قسم الحوسبة الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

ذهب كثير من التحليلات التي تناولت الطفرة في مجال تقانات المعلومات والاتصالات (ICT)(1) إلى أن أثرها سوف يتمثل أساساً بتزايد قدرات الأنظمة على مراقبة الأفراد (بحكم أنها تيسِّر إجراءات التتبع والفرز والفحص والترصد... إلخ)(2)، غير أن الواقع أظهر أن هذه التطورات قد أدت عملياً ـ وفي ذات الوقت ـ إلى تعاظم قدرات الأفراد على مراقبة الحكومات(3)، وذلك عبر آليات شتى؛ نلقي في هذه الدراسة الضوء على واحدة منها ألا وهي آلية «التسريب الرقمي».

والتسريب ـ كما هو معلوم ـ هو نشر خبر أو أخبار مجهولة المصدر، عادة ما تكون الجهة صاحبة الشأن غير راغبة في الكشف عنها(4). ورغم أن التسريب ـ كظاهرة ـ معروف منذ زمن بعيد، إلا أن ثورة المعلومات والاتصالات (التي سنشير إليها لاحقاً باسم الثورة الرقمية) قد أكسبته زخماً كبيراً، وأتاحت ظهور أشكال جديدة منه، حتى أصبحت «التسريبات الرقمية» اليوم إحدى أهم

(*) البريد الإلكتروني: sseif@feps.edu.eg.

(1) Information and Communication Technology.

سوف تستخدم هذه الدراسة تعبيرات الثورة الرقمية، ثورة المعلومات والاتصالات، الانفجار الرقمي، بالتبادل، على افتراض أنها تعكس مضموناً متقارباً.

(2) Heather Brooke, «Inside the Digital Revolution,» *Journal of International Affairs*, vol. 70, no. 1 (2016), p. 2; Robert O'Harrow, Jr., *No Place to Hide* (New York: Free Press, 2005), and Amitai Etzioni, *Privacy in a Cyber-Age: Policy and Practice* (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 520.

(3) Christian Fuchs [et al.], eds., *Internet and Surveillance: The Challenges of Web 2.0 and Social Media* (London: Routledge, 2011), p. 13.

(4) Salvatore J. Stolfo [et al.], eds., *Insider Attack and Cyber Security: Beyond the Hacker* (New York: Springer, 2008), p. 54.

الأدوات التي تستخدمها الحركات السياسية والاجتماعية المعارضة لزيادة فاعلية الضغوط التي تمارسها على الأنظمة الموجودة في الحكم.

إن السلطات الأمريكية (وربما غيرها أيضاً) قادرة على تتبّع نشاط الأفراد والتجسّس عليهم حتى لو كانت هواتفهم مقفلة. وذلك بفعل برمجيات [...] تتيح التجسّس على المُستخدم من دون أن يدري.

ويختلف تقييم ظاهرة التسريب بحسب زاوية النظر، وطبيعة الناظر إليها، فمن وجهة نظر غير رسمية تتعامل قطاعات واسعة مع التسريب كممارسة مقبولة، أو على الأقل كظاهرة تتفوق إيجابياتها على سلبياتها، فكثير من الأفراد العاديين يرون أن من حقهم أن يقفوا على كل ما يتصل بالشأن العام من معلومات. كما يرى عدد من الناشطين السياسيين أن التسريبات ضرورية للكشف عن «النفاق السياسي» أو التناقض بين أقوال الساسة وأفعالهم، وهناك أيضاً الاعتبارات الأخلاقية التي تتعلق بالكشف عمّا يراه المؤيدون للتسريب أفعالاً ضد المبادئ الأخلاقية التي يعتنقونها(5). وأخيراً هناك الاعتبارات العلمية؛ فمن وجهة نظر بعض الدارسين قد يكون للوثائق والمعلومات المسربة أهمية علمية تساعد على تطوير مفهوم الشفافية(6).

أما على الجانب الرسمي فمن المفهوم ألا تحظى التسريبات بأي مشروعية أو قبول، فمن العسير على أي نظام أن يقبل بتدخل الأفراد أو المنظمات في شؤونه المعلوماتية. كما أنه من الطبيعي أن تنظر الأنظمة إلى هذا الفعل (التسريب) على أنه انتهاك لسيادتها، حيث يتعارض مباشرة مع ما تصفه بأمنها القومي، وبخاصة أن معظم الدول تحتفظ بحدود مرنة لما تعتبره أمناً قومياً، وذلك حتى تشمل بداخلها أياً من الأفعال والممارسات التي تتعارض مع استقرارها ومصالحها(7).

المشكلة البحثية: أياً كان التقييم النهائي، فإن «التسريب» يشير إلى تبلور ظاهرة جديدة، تتجاوز ما استقرت الأنظمة على السماح به كممارسة مقبولة للعمل السياسي(8)، حيث ظهرت قواعد تنظيمية جديدة؛ يحدد الفرد ـ وليس السلطة ـ بناء عليها شكل مشاركته في الحياة السياسية ونمطها، والإطار الذي تتم فيه. كما ارتفع سقف الطموح المرتبط بممارسة العمل السياسي من مجرد المشاركة في المعلومات، إلى السعي لفرض شكل معين من الشفافية؛ يجعل المعلومات

---

(5) Peter Ludlow, «Wikileaks and Hacktivist Culture,» *The Nation* (October 2010), <https://www.thenation.com/article/wikileaks-and-hacktivist-culture/>.

(6) لمراجعة نماذج من هذه المواقف، انظر: عزمي بشارة، «الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقيقة،» في: هدى حوا، محرر، **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 50 ـ 52.

(7) انظر: Athina Karatzogianni, *Firebrand Waves of Digital Activism, 1994–2014: The Rise and Spread of Hacktivism and Cyber Conflict* (New York: Palgrave Macmillan, 2014), p. 67.

(8) Derrick L. Cogburn, «Enabling Effective Multi-stakeholder Participation in Global Internet Governance through Accessible Cyber-Infrastructure,» in: Andrew Chadwick and Philip N. Howard, eds., *Routledge Handbook of Internet Politics* (Oxon: Routledge, 2009).

مصدراً حراً، ويحاول الوصول إلى نمط الحكومات المفتوحة. هذه الظاهرة وفقاً لملامحها السابقة تشكل تحدياً مهماً يواجه دولة الأمن القومي التقليدية، ويمثل مدخلاً للرقابة العكسية، أو على الأقل عنصراً ضاغطاً لفرض نوع من الشفافية بالإكراه ترى هذه الدراسة أنه يستحق البحث والاستقصاء.

وفي إطار محاولة فهم جدلية المراقبة والتسريب على نحو أفضل تعرض الدراسة نموذج «ويكيليكس» كواحد من أبرز مظاهر «التحدي الرقمي» للدولة القومية، وذلك للوقوف على أبرز خصائص المواجهة بين العالمين (المادي والرقمي)، ولاختبار مدى صحة فرضية «تراجع الدور الرقابي للدولة لصالح تسريبات المجتمعات الرقمية» (التي تحاول أن تفرض ـ بالتدريج ـ نموذجها الخاص بحرية الوصول للمعلومات ونمط الحكومات المفتوحة)، وذلك في مواجهة الفرضية العكسية التي تقرر أن «الدولة ليست قادرة فقط على الصمود في وجه التحدي الرقمي، بل هي على ترويضه لمصلحتها أيضاً».

تساؤلات الدراسة: ما أبرز مظاهر التناقض بين الدولة والمجتمع الرقمي في إطار ما يعرف بالثورة الرقمية؟ ما هي حجج وجهة النظر المؤيدة للتسريب في مواجهة حجج وجهة النظر الرافضة له؟ ما منطلقات «التسريب الرقمي» وأهدافه؟ ما طبيعة واتجاهات الجدل حول ويكيليكس؟ هل نجحت «شبكات التسريب» في فرض نوع من «الشفافية بالإكراه»؟ ما هي أبرز الاستراتيجيات التي تستخدمها الأنظمة السياسية لإحباط تأثير «شبكات التسريب»؟

منهج الدراسة: توظف هذه الدراسة منهج «دراسة الحالة» الذي ينهض على البحث المتعمق في حالة بعينها (أو أكثر) لفهم المكونات والديناميات الأساسية المتضمنة في تفاعلاتها الداخلية، وذلك على افتراض إمكانية التعميم لاحقاً على الحالات المشابهة[9].

هذا وتتعدد النماذج (الحالات) التي يمكن إلقاء الضوء عليها لاستجلاء طبيعة الظاهرة محل الدراسة (ظاهرة التسريبات الرقمية)، غير أن الدراسة اختارت أن تضيء على «ويكيليكس» (Wikileaks)، بوصفها الأكثر مؤسسية وتأثيراً من غيرها. فعلى الرغم من ارتباط ويكيليكس بشخص مؤسسها جوليان أسانج (Julain Assange)، إلا أنها قد أصبحت مع الوقت ظاهرة شبه مستقلة، والدليل أنه على الرغم من الإقامة (شبه الجبرية) التي فرضت على الأخير منذ عام 2012، إلا أن الكيان الذي أسسه ما زال يعمل بنشاط في مجال التسريب، وما زال الكثيرون من المؤمنين بقضيته ـ عبر العالم ـ يمدون ويكيليكس بالتسريبات المهمة والمؤثرة.

وعلى الرغم من الطابع الإمبيريقي لنتائج منهج دراسة الحالة[10]، إلا أنه سوف يستخدم في هذه الدراسة لأغراض نظرية أيضاً، على أمل المساعدة في تقديم فهم أفضل لثنائية المراقبة والتسريب، فالدراسة لا تسعى فقط للتعريف بحالة ويكيليكس، ولكنها تسعى أيضاً لأن تفهم كيف يمكن أن تؤثر التسريبات الرقمية في طبيعة الدور الرقابي الذي تقوم به الدولة الحديثة، ومستقبل ظاهرة التسريب من حيث كونها أداة للرقابة العكسية.

---

(9) Kathleen M. Eisenhardt, «Building Theories from Case Study Research,» *The Academy of Management Review*, vol. 14, no. 4 (October 1989), pp. 532-550.

(10) Roger K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods* (Thousand Oaks, CA: Sage, 1994).

الإطار النظري: تلتقي اهتمامات هذه الدراسة باهتمامات حقل الاتصال السياسي، الذي يتناول طرق وأنماط التواصل بين أبنية السلطة والمجتمع، وأشكال الإعلام الجديد، وذلك على اعتبار أن الاتصال يشكل بعداً أساسياً من أبعاد الحياة السياسية. وبالتبعية فإن تقانات المعلومات والاتصالات تمثل مدخلاً شديد الأهمية ليس في تحديد مخرجات العمليات السياسية فقط ولكن في رسم ملامحها وتحديد خصائصها أيضاً[11].

من ناحية أخرى، وفي سبيل فهم ظاهرة التسريب الرقمي على نحو عام، وظاهرة ويكيليكس على نحو خاص، ستفيد هذه الدراسة من مقولات نظرية «اللاحركات الاجتماعية» (Social Non-movements)[12]، التي تؤكد أهمية «حرية تداول المعلومات». وتميل إلى اعتبار أي نوع من الرقابة على المعلومات أمراً سيئاً بالضرورة، وقبل كل ذلك تراهن على قدرة المعلومات على تغيير المجتمعات نحو الأفضل.

وخلافاً للحركات الاجتماعية التي تمارس العمل السياسي المفتوح (مثل المشاركة في أعمال التعبئة والاحتجاج وحضور الاجتماعات وتقديم الالتماسات وممارسة الضغط... إلخ)، فإن اللاحركات الاجتماعية تنخرط في نوعيات من الممارسات المغايرة، التي يكون الهدف منها هو تجاوز الخطوط الحمر التي تقيمها الأنظمة حول عدد من الأنشطة[13].

تتناول هذه الدراسة حالة «ويكيليكس» بوصفها نموذجاً للاحركات الاجتماعية بالمعنى السابق، وذلك من حيث هي كيان عملي المنحى، نشأ من رحم الواقع الرقمي، وتشكل وعي أعضائه من حقيقة انتمائهم لهذا العالم، تدفعهم عوامل غير أيديولوجية، وينطوي نشاطهم على حالة من التعبئة المستمرة سعياً لـ «تحرير المعلومات» عبر العالم من خلال جهد جماعي مستمر، رغم أنهم لا يملكون إلا أقل القليل في ما يتعلق بخبرة القيادة أو حتى الالتزام الأيديولوجي.

أولاً: جدلية المراقبة والتسريب

ثمة أسئلة كثيرة تثيرها جدلية العلاقة بين فضاء وستفاليا والفضاء الرقمي[14]، أو بين الدولة القومية التي تمتلك السيادة الكاملة على ما تحتكره من معلومات، وتملك مساحة واسعة للرقابة على المؤسسات الإعلامية التي تعمل في إطار ولايتها القانونية، وبين الفواعل الرقمية التي لا تحدها

---

(11) Frank Esser and Barbara Pfetsch, eds., *Comparing Political Communication: Theories, Cases, and Challenges* (New York: Cambridge University Press, 2004), p. 190.

(12) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East?* (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2010), p. 6.

(13) المصدر نفسه.

(14) يشار إليه في سياقات موازية باسم الفضاء السيبراني والفضاء الرقمي ومجتمع المعلومات والمجتمع الافتراضي، على الرغم من وجود فروقات دقيقة فيما بين كل من هذه المصطلحات. لمراجعتها، انظر: دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي، سلسلة ترجمان (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015). إلى هذا فإن البعض يدمج ما بين فضاء ويستفاليا والفضاء الافتراضي، ويزعم أن الفضاء الافتراضي سوف يكتسب خلال العقود القادمة عدداً من خصائص فضاء ويستفاليا التقليدي، انظر: Chris =

حدود الدولة القومية، ولا تخضع بالتالي لما تخضع له المؤسسات التقليدية من رقابة، وتتبنى أفكاراً تتعلق بحرية تداول المعلومات، وإلغاء كل أنواع الرقابة عليها[15].

فمنذ أن اتخذت الدولة القومية (Nation State) شكلها الحديث والوصف الأبرز الذي يلحق بها هو وصف «السيادة»، حتى أصبح لقب «الدولة ذات السيادة» (Sovereign State) هو اللقب الملازم لذلك الفاعل السياسي الأساسي في العلاقات الدولية، الذي أضحى إحدى حقائق الاجتماع الإنساني. وكان من الطبيعي أن تضع «الدولة ذات السيادة» محاذير متعددة على ما تعتبره أمنها القومي ـ ومن ذلك بطبيعة الحال أمنها المعلوماتي ـ وأن تسعى إلى تعظيم حصيلتها المعلوماتية في ما يخص الأنشطة المختلفة التي يقوم بها مواطنوها، ما جعل من فكرة «الرقابة» أحد المظاهر السيادية للدولة الحديثة[16].

ولكن جاءت الثورة الرقمية لتغير الكثير من التصورات المستقرة في هذا الصدد، وكان جوهر الطرح الجديد، «أن الترابط المتزايد بين الأجهزة الرقمية والنمو المتراكم للاتصالات سيغير طبيعة الجهاز العصبي للتنظيم الاجتماعي بأكمله، وسيحول نمط الثقافة، ويؤثر في التوازن الاقتصادي، ويعدل موازين القوى، (وفي المجمل) سيزيد المخاطر التي تتعرض لها سيادة الدولة»[17]. وبالفعل أدى الانبثاق المفاجئ لمجتمع المعلومات إلى بروز مستجدات هائلة التأثير؛ وضعت «الدولة ذات السيادة» بمواجهة تحد غير مسبوق.

وقد انقسمت الآراء في شأن هذا التحدي الرقمي بين من يرى أن الدولة قادرة على أن تتجاوزه، بل وأن تستفيد منه لمصلحتها (بزيادة قدرتها على المراقبة)، ومن يراهن أن هذا التحدي سيدفع باتجاه المزيد من الشفافية حتى لو كانت شفافية بالإكراه. في ما يلي نلقى الضوء على نماذج من حجج كلا الفريقين.

1 ـ القانون الحديدي للمراقبة

تتلخص وجهة النظر هذه في أن الأنظمة لن تتأثر قدرتها على المراقبة بالسلب، وإنما على العكس ستتمكن من توظيف كل معطيات «الثورة الرقمية» لزيادة قدراتها في هذا المجال. ففي ضوء ضخامة الموارد المتاحة للحكومات، فإن من المنطقي أن تستفيد من التقانات الرقمية بدرجة أكبر من استفادة أي فاعل آخر، سواء كان من الفاعلين الرقميين أو غيرهم. كما أن الخصائص

= C. Demchak and Peter J. Dombrowski, «Rise of a Cybered Westphalian Age: The Coming Decades,» *Strategic Studies Quarterly*, vol. 5, no. 1 (2014), pp. 31–62.

(15) Jan-Frederik Kremer and Benedikt Müller, eds., *Cyberspace and International Relations: Theory, Prospects and Challenges* (New York: Springer, 2014), p. v.

(16) Ronald J. Deibert, «Circuits of Power: Security in The Internet Environment,» in: James N. Rosenau, ed., *Information Technologies and Global Politics: The Changing Scope of Power and Governance* (New York: State University of New York, 2012), p. 119.

(17) Simon Nora and Alain Minc, *The Computerization of Society*, introduction by Daniel Bell (Cambridge, MA: MIT Press, 1981).

اللصيقة بما يطلق عليه مجتمع المعلومات أو المجتمع الرقمي، تجعل الأفراد أكثر قابلية للاختراق في إطار أي مواجهة معلوماتية تجمعهم بالدولة[18].

فالإنترنت (على سبيل المثال) قد صُمم على نحو ييسِّر إمكانات المراقبة والتتبع؛ فمن طريق أنظمة الحكومة الإلكترونية مثلاً، التي اقتُرحت أصلاً لترشيد عمل الإدارات الحكومية، تحوّل ما كان يفترض أن يمثل وسيلة لتيسير إجراءات التعامل اليومي مع جهاز الدولة، لكي يشير إلى قدرة الأنظمة المتزايدة على مراقبة أفعال المواطنين، وتجريدهم من خصوصيتهم، ومعرفة كل ما تريد معرفته عنهم من نشاطات أو اهتمامات أو أفعال يقومون بها في حياتهم الخاصة. كما أصبح بالإمكان تتبع الأفراد عبر بصماتهم «الرقمية»، التي أصبحت موجودة في كل مكان تقريباً[19].

عدت التسريبات سلاحاً فاعلاً يمكن أن يستخدمه من لا قوة له في مواجهة القوة الأمريكية الفائقة، وخصوصاً مع الاهتزاز الذي لحق بصورة الولايات المتحدة عالمياً، ولم تستطع ترميمه لاحقاً، حيث أصبح ثمة مستند مصور يظهر التناقض بين شعاراتها السياسية وأفعالها على الأرض.

من ناحية أخرى تحولت منصات التواصل الاجتماعي مع الوقت إلى منصات للمراقبة، توفر لأجهزة الدولة تجميعاً معلوماتياً كانت تحتاج من قبل إلى جهد جهيد من أجل استقصائه. أما محركات البحث فمن المعلوم أنها تقدم سجلاً وافياً عن مسار وحركة كل فرد بما يتيح مراكمة معلومات عن الأفراد وتبادلها بين الجهات السيادية بما يشكل منظومة تتبع وتعقب وفرز وفحص ورصد ممنهج، حتى صار كل فرد كأنه كتاب مفتوح ليس فقط للحكومات كما كان الحال دوماً في الماضي وإنما للشركات الكبرى في الوقت نفسه[20].

وقد أكّد إدوارد سنودن (Edward Snowden)، الذي عمل لفترة كخبير في وكالة الأمن القومي الأمريكية، أن السلطات الأمريكية (وربما غيرها أيضاً) قادرة على تتبّع نشاط الأفراد والتجسّس عليهم حتى لو كانت هواتفهم مقفلة. وذلك بفعل برمجيات - يتم تثبيتها دون علم المستخدم - توهمه أن جهازه قد توقّف عن العمل، لكنها في حقيقة الأمر تقوم بنقله لوضعية الطاقة المُنخفضة، التي تُبقي على شرائح الاتصال فعّالة، ومن ثم تتيح التجسّس على المُستخدم من دون أن يدري[21].

---

(18) Manuel Castells, ed., *The Network Society: A Cross-Cultural Perspective* (Cambridge, MA: Edward Elgar, 2004), p.5.

(19) Sean P. Larkin, «The Age of Transparency: International Relations without Secrets,» *Foreign Policy*, vol. 95, no. 3 (May-June 2016), <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2016-04-18/age-transparency>.

(20) زيغمونت باومان وديفيد ليون، **المراقبة السائلة**، تقديم هبة رؤوف؛ ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 12.

(21) Andy Greenberg, «How the NSA Could Bug Your Powered-Off IPhone, and How to Stop Them?,» <https://www.wired.com/2014/06/nsa-bug-iphone/>.

ورغم ما يمثله هذا العالم الرقمي من تحدٍّ، فإن المفارقة التي يعكسها ـ والتي تسهل على الحكومات مهمات المراقبة والتتبع ـ أن الأفراد أنفسهم قد وقعوا في غرام هذا العالم الذي لا يحترم خصوصياتهم. وذلك في مقابل ما يتيحه من كفاءة وراحة وسرعة. ليس فقط بفعل إغواء التقانة التي اكتسبت عوامل جذب كبيرة، ولكن لأن ميول الناس وقناعاتهم تغيرت أيضاً بدرجة كبيرة، فالأفراد الآن يمارسون نوعاً من الإقبال الجماعي على التقانات التي تنتهك خصوصياتهم، وفقاً لمنطق أنه (إذا كان الجميع يفعلون ذلك فلماذا أمتنع أنا)[22].

تتحدى ويكيليكس بتسريباتها المؤسسات الرسمية، بنشر ما من شأنه أن يجعلها تحت المراقبة الشعبية، وذلك بزعم أن التسريبات تدعم الشفافية، التي تخلق بدورها مجتمعاً أفضل للجميع، على خلاف السرية التي تجعل منه كذلك، ولكن للبعض فقط.

انطلاقاً من هذه الحيثيات يستخلص أصحاب هذا الرأي أن «الثورة الرقمية» قد جرى «تأميمها» أو بالأحرى «ترويضها»، فقد أصبح اختراق خصوصيات المواطنين عملاً يسيراً يمكن للحكومات ومن يدور في فلكها من مؤسسات وشركات خاصة أن تقوم به إزاء الأفراد دون علمهم. وما يساعد الأنظمة حالياً على تحقيق غرضها هذا، أن قضايا الإرهاب الدولي والمحلي قد جعلت الرأي العام أكثر تعاطفاً وقبولاً للإجراءات الرقابية التي تضر بالخصوصية، وذلك في إطار مقولات حماية الأمن والاستقرار، إذ تستغل الحكومات خوف الناس العاديين من الإرهاب والعنف لتعميم إجراءات تستهدف المزيد من خصوصية الناس، وذلك في ظل قبول أو تغاضي معظم من يخضعون لهذه الإجراءات[23].

2 ـ من حال المراقَب إلى حال المراقِب

تذهب وجهة النظر العكسية إلى أن الصورة ليست بهذه الأحادية، فالأنظمة كما تراقِب فهي تراقَب، وكما تجيد استغلال التقانات الحديثة فإن هذه التقانات تُستخدم ضدها، إذ أسهم الانفجار الرقمي والتقدم الكبير في تقانات الاتصالات (بتطبيقاتها المتنوعة مثل الأقمار الصناعية، والطائرات من دون طيار، والحواسيب المتطورة الصغيرة الحجم، والهواتف الذكية، والكاميرات بالغة الصغر، والمعلومات المفتوحة المصدر) في تغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها الأفراد والحركات (اللاحركات) الاجتماعية الجديدة مع السلطة السياسية، وكذا في الطريقة التي يقيمون من خلالها أفعالها[24].

على سبيل المثال تلتقط الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض الكثير مما ترغب الحكومات في إخفائه. والكثير من هذه الأقمار هو من النوع التجاري، أي يمكن شراء ما تلتقطه من صور

---

(22) هال أبلسون، هاري لويس وكين ليدين، **الطوفان الرقمي: كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا**، ترجمة أشرف عامر؛ مراجعة فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 42.

(23) J. K. Petersen, *Handbook of Surveillance Technologies*, 3rd ed. (Boca Raton, FL: CRC Press, 2012), p. 7.

(24) Larkin, «The Age of Transparency: International Relations without Secrets».

بمقابل مادي، ومن ثم يمكن للصحافيين والباحثين الحصول على هذه المواد التي لم تكن متاحة لهم من قبل. يضاف إلى هذا أن برمجيات تحليل المعلومات والصور توفر ملخصات جاهزة، بحيث لم تسفر حالة الوفرة المعلوماتية عن نوع من الجهل أو الارتباك كما كان يراهن البعض، فالمعلومات يتم توفيرها على نحو رقمي وكذا تحليل المعلومات يتم على نحو رقمي أيضاً[25].

نتج مما سبق أنه أمكن الكشف عن الكثير من حالات انتهاكات ما بعد الحروب على نحو أفضل (أظهرت الأقمار الصناعية الأماكن المحتملة لتنفيذ عمليات القتل الجماعي والمقابر الجماعية)[26]، ليصبح بمقدور المدونين والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني أن يراقبوا أنشطة الحكومات في هذا الصدد. وبوجه عام فقد تركت هذه التطورات الرقمية الحكومات أمام تحديات من نوع جديد؛ نلقي الضوء في ما يلي على واحد منها ألا وهو تحدي التسريب.

ثانياً: التسريب بين الأمس واليوم

كان التسريب في الماضي القريب نشاطاً تقوم عليه بالأساس «المؤسسات الإعلامية التقليدية»، وتشتهر في هذا الصدد عناوين مثل «أوراق البنتاغون»؛ وهو التسريب الذي نشرته صحيفة **النيويورك تايمز** عام 1971، وتسريب «ووترغيت» الذي نشرت تفاصيله صحيفة **الواشنطن بوست** عام 1972. وهناك أيضاً التسريب الشهير الذي نشرته الصحف البريطانية (**صانداي تايمز، صانداي ميرور**) عام 1986 عن خفايا المشروع النووي الإسرائيلي (الذي ارتبط أكثر باسم الفني الإسرائيلي موردخاي فانونو). في الوقت الراهن أصبح ثمة فاعل جديد يمارس التسريب ألا وهو «المجتمع الرقمي»، الذي يضغط لزيادة الشفافية الحكومية والوصول بها إلى ما يسميه الحكومة المفتوحة[27].

وعلى الرغم من أن تاريخ المنطقة العربية مع التسريبات تاريخ ممتد[28]، إلا أننا يمكن أن نبدأ من نقطة قريبة نسبياً ـ الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ـ لنرصد من خلالها بداية الاهتمام الشعبي بهذه الظاهرة. فخلال هذه المرحلة انتشرت التسريبات التي تدين السلوك العسكري وازدواجية الخطاب السياسي الأمريكيين. وكانت صور التعذيب بسجن أبو غْريب هي أشهر تلك التسريبات على الإطلاق (نشرتها عدة صحف أبرزها **النيويوركر**)[29]، حين ظهر موظفون تابعون للجيش الأمريكي وهم يرتكبون انتهاكات إنسانية وأخلاقية بحق المسجونين العراقيين. وقد حاولت إدارة الرئيس

---

(25) المصدر نفسه.

(26) International Commission on Missing Persons, «ICMP Finds Improved Methods for Locating Mass Graves,» <https://www.icmp.int/press-releases/icmp-finds-improved-methods-for-locating-mass-graves/>

(27) انظر: بشارة، «الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقيقة،» ص 54.

(28) يعتبر البعض أن التسريبات التي شغلت الوطن العربي أكثر من غيرها كانت التي قام بها البلاشفة بخصوص ممارسات العهد القيصري، وخصوصاً اتفاقيات الدول الاستعمارية لتقسيم الدول التي كانت خاضعة لسلطانها، وأبرزها اتفاقات سايكس بيكو.

(29) Seymour M. Hersh, «Torture at Abu Ghraib,» *New Yorker* (10 May 2004), <http://www.newyorker.com/magazine/2004/05/10/torture-at-abu-ghraib>.

الأمريكي جورج بوش الابن وقتها أن تقلل من تأثير هذه التسريبات، من خلال وصفها بأنها مجرد أعمال فردية لا تمثل سياسة الولايات المتحدة. ولكن جاء التسريب المعروف بـ «القتل الجانبي» (أو Collateral Murder الذي نشرته ويكيليكس)، الذي احتوى مشاهد قتل نفذتها طائرة أباتشي أمريكية ضد مجموعة من المدنيين العراقيين ليكشف زيف هذا الادعاء ويؤكد أن ثمة خللاً أخلاقياً في أداء الجنود الأمريكيين، وتناقضاً بين المضمر والمعلن في خطاب الساسة الأمريكيين[30].

منح هذا الحادث (وتوابع كثيرة له) شرعية لظاهرة التسريبات الرقمية التي ظهر أنها تكشف ما لا تكشفه الأنظمة طواعية. فمن خلال هذا التسريب اتضح أن أفعال بعض الحكومات ـ بما فيها تلك الديمقراطية ـ ليست بالرشادة الكافية. من ناحية أخرى أظهر هذا التسريب القوة الناعمة التي يتمتع بها المجتمع الرقمي وقدرته على مشاكسة الأنظمة السياسية في واحد من أكثر جوانب أمنها حساسية؛ ألا وهو أمنها المعلوماتي. لاحقاً غدت التسريبات سلاحاً فاعلاً يمكن أن يستخدمه من لا قوة له في مواجهة القوة الأمريكية الفائقة، وخصوصاً مع الاهتزاز الذي لحق بصورة الولايات المتحدة عالمياً، ولم تستطع ترميمه لاحقاً، حيث أصبح ثمة مستند مصور يظهر التناقض بين شعاراتها السياسية وأفعالها على الأرض.

والغريب أن الخصم الذي تحدى القوة العظمى الوحيدة في هذا النزال لم يكن فاعلاً دولياً معروفاً، وإنما مجرد مؤسسة افتراضية، نشأت قبل عدة سنوات ولم يلقِ لها أحد بالاً، ولكنها أصبحت بعد هذا التسريب ملء السمع والبصر، وحديث وسائل الإعلام التقليدية والدوائر السياسية عبر العالم؛ لم يكن هذا الكيان سوى ويكيليكس، التي نلقي الضوء على ظروف نشأتها، وأهدافها في الفقرات التالية.

ثالثاً: نشأة ويكيليكس وأهدافها

ظهرت ويكيليكس إلى النور كمنظمة غير ربحية، تستهدف توفير منافذ آمنة لتلقي «التسريبات» من جانب مبلغين يُطلَق عليهم المخبرين (Whistleblowers)، ثم إتاحة هذه التسريبات عبر وسائل إعلام تقليدية أو مزادات إلكترونية للجمهور. ووفقاً لموقع ويكيليكس فإن **هدفها الأساسي** هو «تقديم الأخبار والمعلومات المهمة للجمهور... مع نشر مصادرها الأصلية حتى يتسنى التأكد من مصداقيتها»، أما الهدف **الثاني** فهو «ضمان عدم ملاحقة المبلغين عن المعلومات»[31].

وتتحدى ويكيليكس بتسريباتها المؤسسات الرسمية، بنشر ما من شأنه أن يجعلها تحت المراقبة الشعبية، وذلك بزعم أن التسريبات تدعم الشفافية، التي تخلق بدورها مجتمعاً أفضل للجميع، على خلاف السرية التي تجعل منه كذلك، ولكن للبعض فقط. ووفقاً لمؤسسي ويكيليكس فإن «التسريب المبدئي» (Principal Leaking) يمكن أن يغير مسار التاريخ، ويقود إلى مستقبل أفضل. وذلك على أساس أن إخضاع المؤسسات الرسمية للرقابة سيجبرها على النظر في الآثار

(30) Collateral Murder, <https://collateralmurder.wikileaks.org/>.

(31) Massimo Calabresi, «WikiLeaks' War on Secrecy: Truth's Consequences,» *Time Magazine* (2 December 2010), Retrieved 3 December 2011, <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,2034488,00.html>.

الأخلاقية لأعمالها[32]. وترى ويكيليكس أن التسريب هو الوسيلة الأنجح للتعامل مع الأنظمة التسلطية والمؤسسات الاستبدادية، التي عادة ما تنجح في مراوغة ضغوط الدبلوماسية الدولية وقوانين حرية المعلومات[33].

ويؤكد فريق ويكيليكس أن المبادئ الأوسع التي يستندون إليها تتمثل بالدفاع عن حرية التعبير والنشر وصولاً إلى حرية تداول المعلومات وحث الحكومات على تبني النمط المفتوح (Open Governments). ويدعي الفريق أن ويكيليكس تستخلص هذه المبادئ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص المادة 19 التي تنص على أن حرية الرأي والتعبير حق لكل إنسان؛ ويشمل هذا حرية اعتناق الآراء دون تدخل من الغير، وحرية التماس المعلومات والأفكار، ونقلها من خلال أي وسائط بغض النظر عن الحدود[34].

تنهض فلسفة ويكيليكس في جزء أساسي منها على اعتبار التسريب فعلاً مضاداً للاستبداد، الذي يصبغ [...] أفعال الدولة الحديثة ومؤسساتها. فالدول ومؤسساتها كثيراً ما تخرج عن نطاق التفويض الممنوح لها بموجب العقد الاجتماعي.

1 ـ البداية

انطلق موقع ويكيليكس إلى النور في تشرين الأول/أكتوبر 2006، ونشر أول وثيقة له في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. وقد احتوت قاعدة بيانات الموقع على أكثر من 1.2 مليون وثيقة في غضون عام من إطلاقه. ويوصف «جوليان أسانج» ناشط المعلومات (استرالي الجنسية) بأنه مؤسس ويكيليكس ورئيس تحريرها ومديرها.

2 ـ الانفرادات

لم تحقق ويكيليكس شهرتها الحقيقية إلا في عام 2010، عندما بدأت بنشر سلسلة من المعلومات التي سربها لها برادلي (تشلسي) مانينغ[35]، والتي اشتملت على:

أ ـ حادث القتل الجانبي[36]: كان التسريب الذي جذب الأضواء إلى ويكيليكس هو التسريب المعروف بـ «القتل الجانبي» (Collateral Murder)، الذي أظهر تفاصيل جريمة قتل مدنيين

(32) <https://www.wikileaks.org/wiki/WikiLeaks:About>.

(33) المصدر نفسه.

(34) المصدر نفسه.

(35) محلل استخباري أمريكي، قام بتسريب عدد هائل من الوثائق السرية لويكيليكس، أدين في العام 2013، وحكم عليه بالحبس لـ 35 عاماً، قبل أن يتم تخفيف الحكم عليه (ومن ثم الإفراج عنه) في إطار عفو رئاسي أصدره أوباما بحقه قبل نهاية فترته الرئاسية الثانية. انظر: Charlie Savage, «Obama Commutes Bulk of Chelsea Manning's Sentence,» *The New York Times*, 17/1/2017, <https://www.nytimes.com/2017/01/17/us/politics/obama-commutes-bulk-of-chelsea-mannings-sentence.html>.

(36) «Collateral Murder,» <https://collateralmurder.wikileaks.org/>.

عراقيين على يد القوات الأمريكية، ففي نيسان/أبريل 2010 نشرت ويكيليكس لقطات غارة جوية شنتها قوات أمريكية في بغداد في 12 تموز/يوليو 2007، تسببت في مقتل صحافيين عراقيين بواسطة مروحية أمريكية[37].

ب ـ سجلات حرب أفغانستان[38]: في تموز/يوليو من العام نفسه (2010)، نشر الموقع «يوميات حرب أفغانستان»، وهو تجميع لأكثر من 76900 وثيقة حول الحرب في أفغانستان. وذلك بالتنسيق مع صحف **الغارديان**، و**دير شبيغل**، و**النيويورك تايمز**.

ج ـ سجلات حرب العراق[39]: في تشرين الأول/أكتوبر 2010، كشفت ويكيليكس النقاب عن مجموعة من نحو 400000 وثيقة أطلق عليها اسم «سجلات حرب العراق»، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية الكبرى أيضاً. وكشفت هذه الوثائق كيف أن البنتاغون قد كذب بشأن تصريحه الخاص بعدم الاحتفاظ بسجلات دقيقة عن عدد القتلى العراقيين من جراء الحرب، حيث كشفت الوثائق عن 109023 حالة قتل موثقة نفذتها القوات الأمريكية؛ كما كشفت الوثائق كيف أن السلطات الأمريكية قد فشلت في التحقيق في الكثير من الانتهاكات من جانب الشرطة والجيش العراقيين، وأنها قامت بتسليم محتجزين عراقيين للاستجواب على يد السلطات العراقية رغم تيقنها من أنهم سيتعرضون للتعذيب من جراء ذلك.

د ـ ملفات الخارجية الأمريكية[40]، بالتعاون مرة أخرى مع صحف **الغارديان**، **دير شبيغل**، **إل بايس**، و**لوموند**، و**التايمز**، نشرت ويكيليكس (في تشرين الثاني/نوفمبر 2010) الوثائق المعروفة باسم «Cable Gate» التي تضمنت نصوص مراسلات السفارات الأمريكية حول العالم مع وزارة الخارجية الأمريكية. وقد أظهرت هذه الوثائق كيف طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من دبلوماسييها التجسس على نظرائهم في الأمم المتحدة؛ وكيف أن القوات الأمريكية كانت تشارك في القتال السري في اليمن؛ وكيف تدخلت إدارة أوباما لحماية مسؤولين في إدارة بوش من التحقيقات الجنائية في إسبانيا بشأن تورطهم المحتمل في تعذيب معتقلين.

هـ ـ ملفات غوانتانامو[41]: في نيسان/أبريل 2011، بدأت ويكيليكس نشر 779 ملفاً سرياً تتعلق بالسجناء المحتجزين في معتقل غوانتانامو. تضم تفاصيل الاستجوابات والاعترافات والمذكرات التي تم جمعها بخصوص المعتقلين من جانب موظفي البنتاغون، وما رافق ذلك من تجاوزات.

---

(37) Elisabeth Bumiller, «Video Shows U.S. Killing of Reuters Employees,» *The New York Times*, 5/4/2010, <http://www.nytimes.com/2010/04/06/world/middleeast/06baghdad.html>.

(38) «Afghan War Diary,» <https://wikileaks.org/afg/>.

(39) «Iraq War Logs,» <https://wikileaks.org/irq/>.

(40) «WikiLeaks Secret US Embassy Cables,» <https://wikileaks.org/plusd/?qproject[]=cg&q=#result>.

(41) «WikiLeaks Reveals Secret Files on All Guantánamo Prisoners,» <https://wikileaks.org/gitmo/>.

3 ـ كيف تعمل ويكيليكس؟

تستقبل ويكيليكس المعلومات من مصادرها المجهولة. وتوفر لهذا الغرض «صندوق إدخال» مزود بأحدث تقانات تشفير المعلومات. كما تقبل المواد المسرَّبة شخصياً ومن طريق البريد. ولا تقوم ويكيليكس بفرض رقابة على ما تقوم بنشره من معلومات، ولكنها من وقت لآخر قد تزيل أو تؤخر نشر بعض التفاصيل التي يمكن من خلالها تحديد هوية بعض الأشخاص من الوثائق الأصلية التي تقوم بنشرها.

وتقوم ويكيليكس بتقييم المواد الإخبارية واختبار صحتها. ويمر ما يصل إليها من وثائق عبر عملية فحص معقدة، حيث تستخدم تقنيات الصحافة الاستقصائية التقليدية فضلاً عن الأساليب التقنية الحديثة. وقد يتطلب الأمر أيضاً إجراء نوع من التحقق الخارجي عن صحة الوثيقة. على سبيل المثال، قبل تسريب مشاهد عملية «القتل الجانبي»؛ أرسلت ويكيليكس فريقاً من الصحافيين إلى العراق لمقابلة عدد من الناجين من هجوم المروحية الأمريكية. وقد حصل الفريق على نسخ من سجلات المستشفيات وشهادات الوفاة وإفادات شهود العيان وغيرها من الأدلة التي تدعم حقيقة القصة. هذه العمليات لا تعني أن كل ما ينشره الموقع صحيح، ولكنها ـ على الأقل ـ تشير إلى أن لديه طريقة ممنهجة للتوثق من صحة الوثائق قبل نشرها. وبعد التيقن من صحة الخبر تنشر ويكيليكس كلاً من القصة الإخبارية ووثائقها الأصلية، وذلك من أجل تمكين القراء من نقد الخبر في ضوء مصدره الأصلي بأنفسهم.

4 ـ ويكيليكس والتعاون مع الإعلام التقليدي

على الرغم من أن ويكيليكس قررت في البداية أن تقتفي أثر المواقع مفتوحة المصدر وأن تتيح لقرائها تحرير موادها المنشورة، إلا أنها تراجعت لاحقاً عن هذا النمط التحريري، حيث لم يكن لديها أو لدى متطوعيها القدرة أو الخبرة للقيام بذلك، ومن ثم قررت اللجوء إلى مؤسسات الإعلام التقليدية للقيام بهذا الدور[42]. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2010، بدأت ويكيليكس التعاون مع صحف مثل **النيويورك تايمز**، و**الغارديان**، و**دير شبيغل**، لتحرير وتصنيف ما يصل إليها من تسريبات[43]. وقد برر فريق ويكيليكس ذلك بالقول: «لأننا لسنا مدفوعين بتحقيق الربح، فإننا نتعاون مع مؤسسات النشر والإعلام في جميع أنحاء العالم، وذلك بدلاً من اتباع النموذج التقليدي للتنافس مع وسائل الإعلام الأخرى».

---

(42) Benedetta Brevini and Graham Murdock, «Following the Money: WikiLeaks and the Political Economy of Disclosure,» in: Benedetta Brevini, Arne Hintz and Patrick McCurdy, eds., *Beyond WikiLeaks: Implications for the Future of Communications, Journalism and Society* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 50.

(43) Jayshree Bajoria, «How WikiLeaks Affects Journalism,» Interview by C. W. Anderson, Council on Foreign Relation (23 December 2010), <https://www.cfr.org/interview/how-wikileaks-affects-journalism>.

هذا الاتفاق كان له آثاره السلبية على طبيعة الدور الذي عرّفت ويكيليكس نفسها من خلاله كمصدر مفتوح (Open Source)، ولكنه كان الثمن الذي تعين على منظمي الويكيليكس القبول به لضمان الانتشار الذي كانوا يفتقدون القدرة على تحقيقه بأدواتهم الافتراضية. ولكن أياً يكن الأمر، فقد فرض الإعلام الرقمي وجوده وإن لم يستطع فرض معاييره على نحوٍ كامل، وهو ما تحقق من خلال قبول المؤسسات الصحفية الكبرى التعاون مع ويكيليكس، والنزول على بعض مطالبها، الأمر الذي لم يكن متصوراً قبل الدخول إلى عصر المجتمع الرقمي(44).

5 ـ أهداف التسريب

تتمحور أهداف ويكيليكس في محاولة تخطي السلطة السياسية كمصدر وحيد/أساسي للمعلومات المتعلقة بالشأن العام، أو على الأقل مزاحمتها في ما تحتكره منها. كما تهدف إلى محاولة إثبات أن السيادة ما زالت في يد الشعوب التي تملك إدانة سلوك صاحب السلطة وفضح وسائله التي يستخدمها للبقاء في الحكم. وبصورة أكثر عمومية يمكن القول إن ظاهرة ويكيليكس تمثل محاولة «لتخطي الفجوة» بين ضخامة قدرات الأنظمة وضآلة قدرات الأفراد(45).

كما تنهض فلسفة ويكيليكس في جزء أساسي منها على اعتبار التسريب فعلاً مضاداً للاستبداد، الذي يصبغ ـ وفقاً لهم ـ أفعال الدولة الحديثة ومؤسساتها. فالدول ومؤسساتها كثيراً ما تخرج عن نطاق التفويض الممنوح لها بموجب العقد الاجتماعي، وهو ما يبرر ـ انطلاقاً من وجهة النظر هذه ـ فسْح المجال أمام الناشطين السياسيين والاجتماعيين لممارسة نوعية خاصة من الصحافة غير النخبوية، التي تستهدف التحرك لأبعد من مجرد المراقبة، وصولاً إلى عالم المعلومات مفتوحة المصدر، والتي ليس في إمكان أي طرف إخضاعها(46).

رابعاً: استراتيجيات للمواجهة

في مواجهة التحدي الرقمي الذي تثيره ويكيليكس وغيرها من منصات «المشاركة في المعلومات»، قد تضطر المؤسسات السياسية إلى أن تزيد مستوى شفافيتها كي لا يتجاوزها الواقع. فبمنطق «بيَدي لا بيَد عمرو»، قد تقدم المؤسسات الرسمية على إعادة الاعتبار إلى «الحقائق»، وربما تعطي وزناً أكبر لإيصالها إلى من تعنيهم، حتى لو تم ذلك في إطار من البروباغندا السياسية، ولكنها ستكون بروباغندا مبنية على وقائع أكثر. ففي الأخير قد ترغم الحكومات، وإن على نحو متدرج، على القبول بالمزيد من الشفافية، أي بالإفصاح عن المزيد مما كانت تعتبره حكراً عليها(47).

---

(44) «WikiLeaks' Spokesman: We Have «Changed the Landscape of the Media»,» Radio Free Europe, Radio Liberty (15 March 2011), <https://www.rferl.org/a/wikileaks_interview_transparency_spokesman_hrafnsson/2338896.html>.

(45) Calabresi, «WikiLeaks' War on Secrecy: Truth's Consequences».

(46) Raffi Khatchadourian, «No Secrets: Julian Assange's Mission for Total Transparency,» *The New Yorker* (7 June 2010), <https://www.newyorker.com/magazine/2010/06/07/no-secrets>.

(47) بشارة، «الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقيقة،» ص 70.

من ناحية أخرى يمكن أن تؤدي التسريبات إلى تطورات تشريعية مهمة في مجال الشفافية، فالضغوط تحدث انفراجات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعديل قوانين تنظيم نشر الوثائق السرية بعدما يزول خطر نشرها (تقليل المدة التي يعترف خلالها بسرية المعلومات) أو ـ كما حدث في الولايات المتحدة ـ من خلال إعطاء الإعلام حق نشر أي معلومة تصل إليه؛ حتى لو تسربت بطريقة غير قانونية[48].

ولكن على الجانب الآخر، يمكن أن تختار الأنظمة والمؤسسات الرسمية خيار المواجهة، ويمكن في هذا الصدد رصد عدد من الاستراتيجيات النوعية التي قد تلجأ (أو لجأت بالفعل) إليها الأنظمة لمواجهة التحدي الرقمي، فبخلاف الأساليب التقليدية من الملاحقة القانونية والحصار المالي لمواقع التسريب والقائمين عليها، يمكن في سياقات مختلفة للأنظمة أن تواجه خطر التسريبات بنجاح قد يصل إلى حد تفريغ المعلومات المسربة من قيمتها، وذلك عبر استراتيجيات متنوعة نذكر منها:

1 ـ تشتيت الانتباه

إن استخدام التقانات الرقمية، لدفع القضايا السياسية على مستوى الواقع الافتراضي، سيظل بديلاً جذاباً في ظل انغلاق إمكانات دفع هذه القضايا على مستوى الواقع المادي.

إذا كانت القوة والقوة المضادة، والهيمنة والهيمنة المضادة، والمراقبة والمراقبة المضادة إمكانات كامنة في الثورة الرقمية، فإن هذه الإمكانات موزعة على نحوٍ غير متماثل. فالواقع ينطوي على جدليات غير متماثلة تعطي الأفضلية للطرف الأقوى. فعلى الرغم من أن شبكات التسريب تنجح في الوصول إلى ما لا ترغب الحكومات في إطلاع أحد عليه، وتتيح للأفراد نشر ما لديهم من معلومات بسهولة، إلا أن صناعة «جذب الانتباه» ما زالت صناعة تتفوق فيها المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى. فهناك اقتصادات لجذب الانتباه لم ينجح فاعلو المجتمع الرقمي في مزاحمة الكيانات الأكبر في السيطرة عليها. من هنا، إذا كانت المراقبة قد أضحت فعلاً مزدوجاً تمارسه الأنظمة كما يمارسه المجتمع الرقمي، إلا إنها ـ أي المراقبة ـ لا تمارس على قدم المساواة بين الجميع[49]. فالأنظمة لديها القدرة على جذب انتباه الجماهير إليها بدرجة أكبر، ومن ثم فإن لديها القدرة على تشتيت الانتباه عما تنشره مواقع التسريب؛ أياً ما كانت درجة خطورة ما يتضمنه من معلومات.

2 ـ إعادة تشكيل الوعي

يشهد الواقع على عدد من الحالات التي تمت فيها مواجهة تحدي التسريبات من خلال إعادة توصيف وتسمية الأحداث والمعلومات بغير أسمائها، وتفكيك العلاقات التقليدية بين الأسباب

(48) المصدر نفسه، ص 74.

(49) John Fiske, *Media Matters: Everyday Culture and Political Change* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996), p. 246.

والنتائج، وتصدير خطابات لا تمثل المعلومات وحدة بنائها الأساسية، وإنما الثقة في القيادة السياسية وعبادة الكاريزما (على اعتبار أن المهم هو موقع ومكانة المتكلم، وليس تطابق ما يقوله مع الواقع)، أو من خلال تحييد المنطق لمصلحة مخاطبة المشاعر، واستحضار الخوف من المخاطر، وضخ المزيد من المعلومات التي يختلط فيها الصدق بالكذب. هذه الآليات تتمكن دوماً من إعادة تكوين الوعي لدى المتلقين، على نحو لا يجعل من المعلومات «الصحيحة» وحدة بنائه. الأمر الذي ينجح غالباً في تفريغ المعلومات المسرّبة من قدر كبير من أهميتها، ويصنع «حقائق» جديدة قد تتفوق في قوتها على قوة المعلومات المسرَّبة. بل قد ينجح في تحويل الحقيقة والخيال إلى وجهات نظر متساوية القيمة[50].

3 ـ التجاهل

تلجأ بعض الأنظمة إلى مواجهة المعلومات المسربة من خلال استراتيجية التجاهل، للإيحاء بأن ما يتم تسريبه لا يستحق عناء الرد عليه، ظهر ذلك ـ على سبيل المثال ـ عقب رد الفعل المتواضع على تسريبات ويكيليكس الخاصة بقيام وكالة الاستخبارات الأمريكية بالتجسس على الحواسيب الخاصة. ففي إطار ما يمكن وصفه بسباق التسلح المعلوماتي بين ويكيليكس والحكومة الأمريكية، قامت الأولى بنشر سلسلة «فولت 7» (Vault 7) حول الأساليب التي تستخدمها وكالة الاستخبارات الأمريكية في التجسس المعلوماتي، وهي مجموعة من الملفات السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من عام 2013 إلى عام 2016 تصف البرامج الضارة التي لم يكشف النقاب عنها من قبل، والتي تستخدمها الوكالات الأمنية الأمريكية للتجسّس على نشاط الأفراد وتحديد موقعهم الجغرافي. وتتفاخر ويكيليكس بأن ما نشرته في إطار مشروع «فولت 7» يفوق في حجمه كل ما قام إدوارد سنودن بتسريبه من وثائق. ورغم ذلك فإن رد الفعل على هذه التسريبات كان متواضعاً بدرجة ملحوظة. أحد العوامل التي ساهمت في ذلك ـ ربما ـ هو حالة التجاهل واللامبالاة التي قابلت بها وكالة الاستخبارات الأمريكية هذه التسريبات، وكأنها تقول «نعم نحن نتجسس وماذا في ذلك!».

4 ـ الطعن في الكفاءة

من استراتيجيات المواجهة أيضاً التشديد على النقص الذاتي الكامن في كل ما ينتمي إلى العالم الافتراضي، والتأكيد أن هذا النقص لا يمكن تجاوزه إلا من خلال التعويل على المادي. ويستدعى في هذا الصدد المثال الخاص باضطرار القائمين على موقع ويكيليكس التعاون مع الصحف والمؤسسات الإعلامية التقليدية كبرهان على صدق هذه الادعاء، ففي النهاية احتاج الافتراضي إلى المادي، مع ما ترتب (وما زال يترتب) على ذلك من آثار؛ منها إمكان إخضاع التسريبات الرقمية لما تخضع له الأخبار من فلترة وحجب ومواءمة. ومنها أيضاً إمكان التأثير في التسريبات الرقمية

---

(50) بشارة، المصدر نفسه، ص 53.

بالقوانين والتشريعات التي تخضع لها وسائل الاتصال والإعلام التقليدية التي اضطرت ويكيليكس إلى التعاون معها في النهاية[51].

5 ـ الإدانة الأخلاقية

من استراتيجيات المواجهة اعتبار ويكيليكس شكلاً من أشكال «القرصنة الإلكترونية» (Hacktivism)، واتهامها بأنها مصدر مشبوه لا يمكن التعامل معه بثقة، ويساق للتدليل على ذلك اتهامات لويكيليكس بأنها في الوقت الذي تتبنى فيه الشفافية والدعوة للبيانات المفتوحة؛ فإنها تستخدم أساليب سرية في الوصول إلى المعلومات. ويرى أصحاب هذا النقد أنه ليس من المنطقي ألّا يفصح فاعلو العالم الرقمي عن أساليبهم في الحصول على المعلومات، وهم الذين يدعون أنهم لا يتجشمون ما يتجشمون إلا من أجل الشفافية، فنُبل الغاية (إن كانت نبيلة) لا يتيح لهم أن يستخدموا من الوسائل ما يدور الشك حول أخلاقيته[52]!

6 ـ الاتهام بالشخصنة

يركز هذا النقد على الطابع الفردي ومن ثم السلطوي الذي تدار به ويكيليكس وفضاءات التسريب الرقمي بوجه عام، فالبعض يؤكد أن تبلور مشروع ويكيليكس حول شخص ويليام أسانج هو وقوع في فخ النخبوية والفردية والسلطوية، ونكوص عن الطابع الشبكي الذي تذوب فيه الشخصية وسط آخرين، والذي كان مناط فكرة المجتمع الافتراضي منذ نشأته الأولى[53]، وهو ما يجعل من الفكرة مجرد استنساخ للواقع بخصائصه وعيوبه نفسها.

خاتمة

يمكن دوماً لمن يريد التشكيك في «فاعلية» ظاهرة التسريب الرقمي الادعاء بأنها تنهض على افتراض غير دقيق، مفاده أن الرأي العام (المستهدف الأساسي من هذه التسريبات) سيؤثر في صانعي السياسات ومتخذي القرارات، متى تغير معدل رضاه عنهم بفعل ما يتاح له من معلومات مسرَّبة. ومكمن عدم الدقة في هذا الافتراض ـ وفقاً لوجهة النظر الناقدة ـ أن هذا التأثير المزعوم لم يتحقق على نحو جدي إلا في حالات قليلة. فمجرد إتاحة المعلومات المحجوبة للجماهير لا يكاد يصنع فارقاً بذاته. وذلك لأسباب كثيرة، منها على سبيل المثال أن ما ينقص الشعوب لممارسة التأثير والضغط على حكوماتها ليس المعلومات في الأغلب ولكن الوعي والإمكانات المادية. ويتفرع من هذا النقد شكوك إضافية حول مدى قدرة التسريبات ومن ثم قدرة اللاحركات الاجتماعية، التي تدافع

---

(51) Bill Keller, «Dealing with Assange and the WikiLeaks Secrets,» *The New York Times*, 26/1/2011, <http://www.nytimes.com/2011/01/30/magazine/30Wikileaks-t.html?pagewanted=all>.

(52) Stefania Milan, «WikiLeaks, Anonymous, and the Exercise of Individuality: Protesting in the Cloud,» in: Brevini, Hintz and McCurdy, eds., *Beyond WikiLeaks: Implications for the Future of Communications, Journalism and Society*, p. 193.

(53) Keller, Ibid.

عن منطق التسريب، على أن تقض عروش الاستبداد، أو أن تغير المعادلات السياسية القائمة في الأنظمة الموصوفة بالديمقراطية.

بطبيعة الحال لا يمكن الاستهانة بهذا النقد، أو التقليل من أهمية ما يثيره من شكوك، فأي دراسة للمراقبة والمراقبة المضادة ينبغي بالفعل أن تتم في إطار من الوعي ليس فقط بالتناقضات المختلفة بين هياكل السلطة والمجتمع الرقمي، وإنما أيضاً بالتناقضات الموجودة بين المجتمع الرقمي والمجتمع المادي. فالكثير من عوامل نجاح العالم الرقمي تفقد تأثيرها بسبب ضعف تجاوب المجتمع المادي معها، واستجابته بدرجة أكبر لخطابات وسرديات السلطة، وما يلحق بها من مؤسسات إعلامية وثقافية.

ومع ذلك يمكن التأكيد أن استخدام التقانات الرقمية، لدفع القضايا السياسية على مستوى الواقع الافتراضي، سيظل بديلاً جذاباً في ظل انغلاق إمكانات دفع هذه القضايا على مستوى الواقع المادي، مع ملاحظة أن هدف الافتراضي لم يعد مجرد محاولة اللحاق بالواقعي، ولكن ـ كما في أحيان كثيرة ـ إعادة تفسير الواقع على نحو أكثر اقتراباً من الناس، أو تقديم سجل تاريخي بديل، مكون من الحقائق الخام، في مواجهة سجل الحقائق المهجَّنة التي يصنعها الإعلام الرسمي؛ فالفاعلون الرقميون ـ ومن بينهم المسربون ـ ينتجون على نحو متزايد حقائق سياسية، قد تأسف المؤسسات الرسمية على عدم تقدير أهميتها[54]، وبخاصة وهي تحظى بتعاطف متزايد من قبل قطاعات جماهيرية واسعة.

وتحمل العقود وربما السنوات القادمة، بما تنطوي عليه من تحسينات متوقعة في مستوى التقانة القائمة ومن تنامٍ في دور «اللاحركات الاجتماعية» على غرار ويكيليكس، آفاقاً جديدة للتسريبات السياسية، مدفوعة ربما بقوى السوق، أو بقوى العمل الاجتماعي والسياسي المعارض. ومن ثم يمكن تخيُّل أنها ستصبح أحد المكونات الفاعلة والمؤثرة في الطريقة التي تجرى بها التحولات في هياكل السلطة، على الأقل من زاوية فرض الشفافية. فالتطورات المصاحبة للثورة في مجال تقانات المعلومات والاتصالات سوف تضيف إلى قدرات الأفراد على المراقبة، ما قد يجعل من الرقابة مفهوماً مزدوجاً بحكم الأمر الواقع[55] □

(54) Philip N. Howard, *The Digital Origins of Dictatorship and Democracy Information Technology and Political Islam* (New York: Oxford University Press, 2010), p. 145.

(55) Haggerty Kevin, «Tear down the Walls: On Demolishing the Panopticon,» in: David Lyon, ed., *Theorizing Surveillance: The Panopticon and Beyond* (Portland, OR: Willan Publishing, 2006), pp. 23–45.

الأسس الإبستيمولوجيّة لفلسفة ابن الهيثم الرياضيّة

جلال الدريدي(*)

باحث في تاريخ الفلسفة والعلوم العربية والإسلامية ـ تونس.

مقدمة

ربما لا يكون تناول القول الهيثمي والأرض التي يتجذّر فيها فكرُه سهلاً وبديهيّاً، ولا سّيما أنّ إعادة فتح سيرة صاحب **المناظر** من جديد في زماننا هذا قد يصطدم في بدايته بجملة من الإشكاليات لعلّ من أهمّها: ما الأسس الفلسفيّة لبحوث ابن الهيثم العلميّة؟ وأنّى لنا أن نعتبر الرياضيّات أفقاً ملائماً لاستشكال موقف فلسفي؟

إنّ التّوجّه بالمسألة جهة النّظر الفلسفي هو ما نعتقد أنّه سيجعلنا نقترب من القول الهيثمي في مداه الأصلي وتخومه الإشكاليّة، لذلك ارتأينا أن نولي وجهنا شطر هذا الضّرب من النّظر كشرط لتحديد منزلة المواضيع الرياضيّة من المتن الهيثمي وطريقة تلقيه للرياضيّات اليونانيّة والعربيّة السائدة في عصره.

أولاً: في ماهية الكائن الرياضي ووجوده

لعلّ من أهمّ المشكلات الّتي يثيرها القول الهيثمي هي مشكلة التّعرّف إلى خواص الـ «كائنات الرّياضيّة» وماهياتها. فلئن جرى الاهتمام بهذه القضيّة منذ إقليدس، فإنّ ابن الهيثم في إجابته عن سؤال ما معنى أن نفكّر في خواص الـ «كائنات الرّياضيّة» وماهياتها؟ يُميّز بين نوعين من النّظر، فإذا كان الفيلسوف ـ من وجهة نظره ـ يطمع في إثبات وجود إنيّات الموجودات، فإنّ العالِم يُمكن أن يكون كلامه مركّباً من الفلسفة والعلم.

بيد أنّه، إذا كنّا نعرف اهتمام ابن الهيثم بإقليدس الّذي أفرده بمؤلّفات كاملة، شرحاً لأصوله ومعانيه ومصادراته، فإنّ ذلك لا يعني قبولاً غير مشروط لأطروحاته، بل لعلّ الشّكوك التّي أثارها

(*) البريد الإلكتروني: jalelphilo@gmail.com.

ابن الهيثم منذ مدخل مؤلَّفه الموسوم بكتاب **في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه** كفيلة للتّدليل على ذلك. ففي تعليقه على حدّ إقليدس للنّقطة بأنّها «شيء لا جزء له»[1]. نجده يناقش هذا الحدّ منطقيّاً من حيث هو حدّ من الحدود المنطقيّة، وفلسفيّاً من حيث ماهية النّقطة ووجودها، حيث اعترض على إقليدس لكونه عرّف النّقطة من دون أن يبرهن على وجودها[2]. كما اعترض على «الفصل» المنطقي، وهو «لا جزء له»، ووصفه بأنّه غير كافٍ، «لأنّ ما لا يتجزأ هو أشياء كثيرة. وإنّما المتجزّئ من جميع الموجودات هو المقادير فقط، وما سوى المقادير فليس يتجزّأ كالوحدة والهيولى الأولى وكالعقل الفعّال وكالعدم»[3] لا يتجزّأ مع أنّه يسمّى شيئاً، فليس تنفصل به النّقطة عمّا سواه. فإذا كان عيب إقليدس في رأي ابن الهيثم أنّه لم يُبيّن أنّ النّقطة موجودة، فكيف عالج صاحب **المناظر** هذا الأمر؟ وهل أضاف إلى حدود إقليدس شيئاً جديداً؟

إنّ ابن الهيثم وصّف أنطولوجيا جديدة للكائن الرّياضيّ تقوم على التّركيب بين المقدار والإنيّة عبر فعلَي التّجريد والتّخيّل. وهذا الاشتراك بين المقدار والإنيّة يمكّن هذه الأخيرة من الاتّصال بالأولى، ويُضفي عليها صفة المصداقيّة وكثافة دلاليّة خاصّة.

في جوابه عن هذا الإشكال يبيّن ابن الهيثم أنّ الكلام في مشكلة وجود الكائنات الرّياضيّة، وإثبات إنيّتها ليس بحثاً هندسيّاً، ولا يجب على المهندس إثبات وجود النقطة، «ولا إثبات وجود شيء من المقادير الّتي يستعملها، لأنّ إثبات وجود إنيّات الموجودات إنّما هو على الفيلسوف لا على المهندس»[4]. ولكن، إن كان واجباً على المهندس تبيينه بما هو مهندس، فقد يجوز له أن يُبيّن إنيّة النّقطة «بما هو متكلّم كلاماً فلسفيّاً بل كلاماً مركّباً من الفلسفة والهندسة»[5]. وبهذا المعنى، فإنّ ابن الهيثم يُميّز بوضوح بين الجانب التقني، أي الجانب الرّياضي المحض، والجانب الفلسفي، ولكنّه يُجيز التّركيب بين القول الفلسفي والقول الهندسي. مغزى هذه الإشارة أنّه إذا لم تكن ثمّة هندسة محض فلسفيّة، فإنّه ليس ثمّة مع ذلك هندسة خالية من الفلسفة، وهذا عصب نقد ابن الهيثم للقول الإقليدي.

وفي إثر عرضه لأصول إقليدس ومعانيها، يتناول ابن الهيثم الخطوط المستقيمة والمستديرة والبسيطة، معتبراً أنّ كلّ نقطتين من النّقط الّتي على الخطّ المستقيم فالجزء من الخطّ الّذي بين تلك النقطتين هو أقصر الأبعاد التي بين تلك النّقطتين، وهذا القول هو حدّ للخطّ المستقيم، وهو موجود في التّخيّل. لأنّه «إذا تخيّل المتخيّل الخطّ ولم يستصحب في تخيّله شيئاً من السّطح ولا عرضاً من الأعراض التّي تعرض في سطوح الأجسام الطّبيعيّة كالألوان وكالخشونة والملاسة والصِقل، وما

(1) الحسن بن الهيثم، **في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه** (فرانكفورت: منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، 1995)، مج 11، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ص 5 ـ 6.

(3) المصدر نفسه، ص 6.

(4) المصدر نفسه، ص 6.

(5) المصدر نفسه، ص 7.

يجري مجرى ذلك ممّا يُدرك بالحسّ في نهايات الأجسام سمّي ذلك الخطّ خطّاً تعليميّاً، فالخطّ التّعليمي إذن هو مقدار ذو بعد واحد وهو موجود في التّخيّل»[6]. ولأمر كهذا، يتمثّل ابن الهيثم هذا النّموذج بخيط مشدود بقوّة من طرفيه لكن هذا النّموذج لا يصلح إلا لمُساعدة «التّخيّل» على تصوّر المُستقيم، من دون أن يستطيع البتّة إثبات وُجوده. ومن أجل ذلك، ساغ التّساؤل حول كيفيّة إثبات خواص الكائنات الرياضيّة وإقامة الدليل على وجودها.

للإجابة عن هذا السؤال يستهلّ ابن الهيثم هذا الأمر بتحديد ماذا يريد بالحدّ، وفي ذلك يقول: «إنّا نريد بالحدّ القول الدّال على المعنى، لا ما يُشير إليه المتفلسفة من تقرير لفظ الحدّ وترتيبه»[7]. وهذا معناه أنّ الرّجل لا يُريد بالحدّ الّذي يُشترط فيه أن يدلّ على الماهية بالجنس والفصل على طريقة المتفلسفة والمناطقة، بل إنّ الحدّ في نظره قول محض يدلّ على المعنى الذي يُنتزع من المقادير الرّياضيّة. وعليه، فإنّ إقامة الدّليل على وجود الكائنات الرّياضيّة لا نتوصّل إليه عبر تحليل القضايا في صورتها المنطقيّة المتّصلة أو المنفصلة، بل على الضد من ذلك، يظلّ كشف خواصها وهيئاتها وكيفيّة حدوثها اقتضاء تداوليّاً، وليس دليلاً صوريّاً نتوصّل إليه بصرف النّظر عن الحالة التي يوجد عليها في الواقع. فكلّ القضايا التي تُسند محمولات إلى موضوعات تنبني على اقتضاء منطقي. بيد أنّ اقتضاء الجنس والفصل لا يمكن أن يثبت الوجود الفعلي للكائنات الرياضيّة، لأنّه يقف عند خواص لا تدخل في تقويم ماهياتها، وإنّما تتبدّى كمحمولات للماهية. كما لا يصحّ حمل محمول أو نفيه عن موضوع، صحيحاً كان أو خاطئاً، إلّا إذا تحقّقنا من الاقتضاء الوجودي، الذي يفضي إلى القول: إنّ القضيّة بعد ذلك صادقة أو كاذبة. ويبدو من كلّ هذا، أنّه أراد أن يعيد النّظر في مفترضات فلسفيّة شغلت الذّهن الفلسفي مبنية على القول بأنّ الحدّ يتمّ بالجنس والفصل، وهو ما يجعلنا نفهم أنّ كلامه عن الحدّ هو أدخل في باب الفعل العقلي منه في باب الحمل الواصف لمحمولات الماهيّة الذاتيّة. ومعنى هذا أنّ ابن الهيثم غلّب الاعتبارات الدّلاليّة على الاعتبارات المنطقيّة في تصوّره لما يكونه الحدّ.

ومن أجل الاقتراب من المقصد الذي نروم تلمّس بعض أبعاده الدّلاليّة، أي كيفيّة تحديد خواص الكائنات الرّياضيّة وهيئاتها وكيفيّة حدوثها، مثل حقيقة الدّائرة أو غيرها من الأشكال بمعناها الرّياضيّ الدّقيق، يُمكن القول، إنّ كلّ هذا راجع في تقدير صاحب **المناظر** إلى الإبداع العقليّ أو ما عبّر عنه بـ «الصورة التي تحصل في التّخيّل»[8]، بعد أن انتُزعت وجُرّدت من «المقادير المحسوسة»[9]، وصارت مقادير خياليّة. فطريق البحث عن خواص المعاني، غير ممكن إلّا إذا حصلت في التخيّل وصارت معقولةً. فالنّقطة مثلاً «موجودة في العقل والتّخيّل ولا يجوز أن توجد

---

(6) الحسن بن الهيثم، **كتاب شرح مصادرات كتاب إقليدس**، شرح وتحقيق أحمد عزب أحمد؛ مراجعة أحمد فؤاد باشا (القاهرة: الكتب والوثائق القومية، 2005)، ص 91.

(7) ابن الهيثم، **في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 291.

(8) المصدر نفسه، ص 21.

(9) «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» في: رشدي راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ترجمة محمد يوسف الحجيري، 5 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011)، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات**، ص 313.

بغير العقل والتّخيّل، لأنّها ليست من ذوات المواد، فليس يجوز أن توجد بالحسّ. وإذا كانت لا يجوز أن توجد إلّا بالتّخيّل والتّمييز وقد وُجدت بالتّخيّل والتّمييز، فقد تبيّن أنّ إنيّة النّقطة موجودة»[10]. وبهذا التّقدير، فإنّ «الموجود على التّحقيق هو الموجود بالتّخيّل والتّمييز، أمّا الموجود بالحسّ فليس بموجود على التّحقيق»[11]. وكذلك يكون وجود جميع المقادير التّعليميّة إذا حصلت لهذه المقادير صورة في التّخيّل معقولة مفهومة عند التّمييز أمكن للقوّة المُميّزة تخيّلها وتجريدها من المادة «من غير حاجة إلى التّوسّل والتّدرّج في كلّ وقت»[12]. ولكن، ما هي أسباب اعتراض ابن الهيثم على شهادة الحواس؟

1 ـ أسباب اعتراض ابن الهيثم على شهادة الحواس

اعتراض ابن الهيثم على شهادة الحواس، يعود إلى سببين: أحدهما أنّ الحواس كثيرة الأغلاط، ولا يحسّ الإنسان بغلط حسّه، ولذا فلا يوثق بوجود حقيقة المحسوس، «والموجود الّذي لا يُوثق بوجود حقيقته ليست له حقيقة موجودة، وإذا لم تكن حقيقته موجودة، فليس هو بموجود على الحقيقة»[13]. والعلّة الأخرى أنّ الأشياء المحسوسة كائنات فاسدة، فهي أبداً مستحيلة وليست ثابتة على صفة واحدة، ولا آناً واحداً، فليست لها حقيقة ثابتة، «وإذا لم تكن لها حقيقة ثابتة فليس توجد على الحقيقة»[14]. فمثلاً حينما نرى في الأجسام الطّبيعيّة مسافات كثيرة مستديرة، فإنّ ذلك لا يعني أنّها مستديرة على الحقيقة، ويقدّر أصحاب المساحات هذه المسافات المستديرة ويمسحونها على أنّها دوائر، ولكنّها «ليست دوائر على الحقيقة»[15]، فيصحّ القول إنّه ليس يوجد في عالم الكون والفساد، التي تُدرك بالحواس، دوائر متساوية، ولا وجود لدائرة صحيحة الاستدارة من بين هذه الدّوائر. فالدّائرة لها مفهومٌ من حيث الوصف، ولكن معنى هذا الوصف غير موجود «ولا يصحّ وجوده لأنّه ليس يُوجد في الحسّ شكل على هذه الصّفة، أعني على غاية الاستدارة (...)، إنّ هذا القول إنّما هو مثل وصفنا لعنقاء مغرب، فالصّفة مفهومة والعنقاء غير موجودة»[16]. ويعني ابن الهيثم بهذه الإشارة، أنّه ليس في الأجسام الطّبيعيّة سطح مستدير على غاية الاستدارة، حتّى ولو افترضنا أنّه موجود، فلا طريق لنا لأن نعلم بوجوده على الحقيقة للعلّتين اللّتين أشرنا إليهما آنفاً وهما: أنّ الأجسام الطّبيعيّة متغيّرة لا تثبت

إنّ صاحب المناظر لم يكتفِ بمعرفة واسعة بالإرث الإقليدي، بل تجاوزه إلى تكوين معرفة تميّزت بطابعَي النّقد والإبداع.

(10) ابن الهيثم، **كتاب في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 8.

(11) المصدر نفسه، ص 20.

(12) ابن الهيثم، **كتاب شرح مصادرات كتاب إقليدس**، ص 95.

(13) ابن الهيثم، **كتاب في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 20 ـ 21.

(14) المصدر نفسه، ص 21.

(15) المصدر نفسه، ص 246.

(16) المصدر نفسه، ص 20.

على حال ولا في آن، وأنّ الحواس لا تُدرك هيئات الأجسام الطّبيعيّة على غاية التّحقيق، فمثلاً «حاسة البصر ليست تدرك المبصر الّذي في غاية الصغر، فإنّ الجزء من ألف جزء من عين البعوض لا يدركه البصر، وكذلك حاسة اللّمس لا تدرك الجزء من ألف جزء من رجل النّملة»[17].

وهكذا يمكن القول، إنّ ما يُشكّل ماهيّة الكائن الرّياضيّ ـ من وجهة نظر صاحب المناظر ـ وما يضمن له المعنى ويؤمّنه هو «إخراجه إلى الوجود العقلي»[18]، لأنّ الصّورة التّي تحصل في التّخيّل والتّمييز هي الصورة الحقيقيّة. وبناء عليه، يمكن أن نترجم عبارة «إنّا نريد بالحدّ القول الدّال على المعنى» بعبارة إنّا نريد بالحدّ القول الدّال على صورة الشّيء العقليّة المتخيّلة، أي أنّ المعنى الرّياضيّ من حيث ماهيته ووجوده إنّما هو في التّخيّل فقط، فالموجود الحقيقي هو الموجود المُتخيَّل.

وفي هذا المناخ العقلي، يلوح لنا أنّنا إزاء قول مركّب من النّظريّة الأرسطيّة في التّجريد (*mathemata*) ونظريّة المثل الأفلاطونيّة (الوجود الذّهني الأصلي للكائنات الرّياضيّة). وهذا معناه بعبارة أخرى، أنّنا إزاء صورة مجرّدة استقرّت في التّخيّل. فما نستنتجه، إن جاز مقام الاستنتاج هنا، أنّ ابن الهيثم وصّف أنطولوجيا جديدة للكائن الرّياضيِّ تقوم على التّركيب بين المقدار والإنيّة عبر فعلي التّجريد والتّخيّل. وهذا الاشتراك بين المقدار والإنيّة يُمكّن هذه الأخيرة من الاتّصال بالأولى، ويُضفي عليها صفة المصداقيّة وكثافة دلاليّة خاصّة.

ومع كلّ هذا، علينا أن نخطو مع صاحب **المناظر** خطوات أخرى تقودنا إلى مقالته الموسومة بمقالة **في المعلومات**، ولكي نتبيّن الأهميّة الّتي أولاها لهذا الغرض، يمكن أن نستحضر أيضاً ما اصطلح عليه عالمنا الفيلسوف في مقالته آنفة الذكر بـ «المعلوم». فماذا يعني ابن الهيثم بالمعلوم؟

2 ـ في ماهية المعلوم

إنّ المعلوم، بحسب ابن الهيثم: «هو اعتقاد معنى لا يصحّ فيه التّغيّر»[19]، من حيث هو صورته التّي منها تتقوّم خاصّته أو خواصه، لأنّ من طبيعته أنّه لا يدخل تحت الكون والفساد، ولا يتغيّر بضرب من ضروب التّغيّرات، «فليس يكون الشّيء معلوماً إلّا إذا كان ثابتاً على حال واحدة هي مائيّته الّتي تخصّه»[20]. على هذا النّحو مثلاً، يستحضر ابن الهيثم المعلوم الّذي يخصّ مائيّة الخطّ، فيقول: «فأمّا المعلوم الّذي يختصّ بمائية الخطّ، فهو أنّ الخطّ طول لا عرض له، لأنّ هذا المعنى هو في جميع الخطوط ولا يتغيّر. فأمّا طول الخطّ وشكله، فإنّه يتغيّر في الخطوط، لأنّ الخطوط

(17) المصدر نفسه، ص 20.

(18) المصدر نفسه، ص 180.

(19) «مقالة للحسن بن الهيثم في المعلومات،» في: راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النفطية، فلسفة الرياضيات**، ص 467.

(20) «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 312.

منها مُستقيم ومنها مُستدير ومنها مُنحن على اختلاف أنواع الانحناء، فالمعلوم الّذي يختصّ بمائيّة الخطّ هو أنّ الخطّ طول لا عرض له»[21].

وأمّا كيف تفهم القوّة المميّزة صورة استقامة الخطوط فذلك «لأنّ صورة الاستقامة يدركها جميع النّاس من الأجسام المحسوسة، وذلك أنّ كثيراً من الأجسام المحسوسة توجد أشكالها مستقيمة، وتعمل على شكل الاستقامة كالمساطر، والسهام والعمد، وكثير من الأبنية، وكالخيوط، والشعر إذا مدّت مدّاً شديداً، وأمثال ذلك كثيرة، وكلّ واحد من هذه الأجسام يدركها الحسّ، ويدرك أنّها مستقيمة، ويفهم التّمييز صورة الاستقامة منها. وإذا أدرك الإنسان الأجسام المستقيمة الشّكل، ويدرك أنّها مستقيمة. ويفهم التّمييز صورة الاستقامة منها، وإذا أدرك الإنسان الأجسام المستقيمة الشكل المختلفة الصورة، وأدرك الاستقامة من كلّ واحد مع اختلاف إحاطتها، واختلاف جواهرها، واختلاف ألوانها، واختلاف أعراضها، حصلت صورة الاستقامة متخيّلة في نفسه مفهومه عنده»[22]. وهذا الأمر ينسحب ـ بحسب ابن الهيثم ـ على جميع المعاني التّعليميّة كماهية الزّاوية وماهية الدّائرة وماهية محيط الدّائرة وماهية العدد وماهية الوحدة الّتي هي عنصر المقادير التّعليميّة وأوّلها، والأوضاع الهندسيّة وما يلازمها من علاقات تشكيليّة بين الخطوط والسّطوح والأجسام. وعليه، فإنّ جميع المعاني العلميّة[23] المعلومة سواء كان علمنا لها بالقوّة أو بالفعل، هي مواضيع تنحصر في دائرة المفاهيم اللّامُتغيّرة الّتي يمنحها الكائن العاقل مصداقيّة هي بدورها لا مُتغيّرة،

---

(21) «مقالة للحسن بن الهيثم في المعلومات،» ص 473.

(22) ابن الهيثم، **كتاب شرح مصادرات كتاب إقليدس**، ص 147 ـ 148.

(23) ما يُلاحظ، هاهنا، أنّ صاحب **المناظر** يصف بعض الأشكال بأنّها علميّة، وأُخرى بأنّها عمليّة، فما الفرق بينهما؟ يجيبنا ابن الهيثم بالقول: «فالعلمي منها هو المطلوب علم حقيقة خاصّة هي لذلك الجزء لازمة له من أجل ذاته وصورته. والعملي هو المطلوب عمله وإخراجه إلى الوجود بالعمل». انظر: «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 305. فمثلاً يصف الشكل الثاني عشر من المقالة الأولى من **كتاب في حلّ شكوك كتاب إقليدس** بأنّه عمليٌّ لأنّه «يُستعمل في الصّناعات العمليّة». انظر: ابن الهيثم، **كتاب في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 98. فالعملي إذاً هو ما يُمكن صنعه وتطبيقه والانتفاع به أو ما تعرض الحاجة إليه «كهندسة أعمال من الأبنية وما يجري مجراها من الصناعات العمليّة، وكالمرايا الكريّة وأمثالها من الآلات الحيليّة». انظر: «نص كتاب ابن الهيثم: في بركار الدوائر العظام،» في: رشدي راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ترجمة بدوي المبسوط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011)، ج 5: **الحسن بن الهيثم: علم الهيئة، الهندسة الكروية وحساب المثلثات**، ص 636. ويُؤكّد ابن الهيثم موقفه هذا في موضع آخر، فيقول: «فأمّا تحليل القسم العملي فإنّه من جنس الحيل. وذلك أنّ المطلوب هو عمل شيء من الأشياء ومع ذلك فهو من الأعمال اللّطيفة، وجميع الأعمال اللّطيفة هي من جنس الحيل. فأوّل ما ينبغي أن يعمله المحلّل في تحليل الأجزاء العمليّة، من بعد أن يفرض المطلوب على غاية التّمام والكمال، هو أن ينظر في خواصّه اللّازمة له إذا كان موجوداً على الصّفة المطلوبة في العمل، وينظر ما يلزم من تلك الخواص وما يلزم من لوازمها، إلى أن ينتهي إلى شيء معطى على مثل ما بينّا في تحليل القسم العلمي». انظر: «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 310. ولعلّ ابن الهيثم أراد من كلّ هذا أن يُميّز بين صاحب التّعاليم، أي الرّياضيّ على الإطلاق، وبين المهندس والصّانع، لأنّه ليس «من عادة الصنّاع أن يُبرهنوا على صحّة أعمالهم وإنّما يعتبرون المساواة بالتّقدير». انظر: ابن الهيثم، **كتاب في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 94.

ويكون الكائن العاقل في الأمر مدركاً ذلك. لأنّ المعلوم على التّحقيق بعبارة ابن الهيثم «هو كلّ معنى لا يصحّ فيه التّغيّر، أعتقدَ ذلك المعنى معتقد أو لم يعتقده معتقد»[24].

إذا كان البحث الهندسي عند إقليدس قد اقتصر على تناول خصائص الأشكال، فإنّ ابن الهيثم سيهتمّ بالعلاقات بين الأشكال نفسها في وضعها وامتدادها، وفي مقدارها ونسبتها وهيئاتها ضمن الفضاء الهندسيّ.

بناء على الاعتبارات السابقة، يبدو أنّ ابن الهيثم أراد من هذه الاعتبارات توكيد ثبات المعلومات الرّياضيّة واستقلال كينونتها عن الزّمان والمكان وعن الكائن الّذي يمحنها مصداقيّة. ومعنى هذا بعبارات أخرى، أنّ للكائنات الرّياضيّة عند ابن الهيثم وجوداً مزدوجاً، عقليّاً وأنطولوجيّاً. وهذان الوجودان كلاهما بالقوّة وبالفعل معاً. فالمقادير لها وجود أنطولوجي، وهو وجود بالقوّة إذا لم يصح اعتقاد المعتقد للمعنى الّذي لا يتغيّر في المعلوم. والوجود العقلي للمقادير هو وجود بالفعل إذا صحّ اعتقاد المعتقد للمعنى الذي لا يتغيّر في المعلوم. ومن أجل ذلك، فإنّ المعلوم على التّحقيق هو المعلوم العقلي. ونحن نعتقد أنّ إحدى الغايات البعيدة من دفاع ابن الهيثم عن هذا الموقف المزدوج هو الحؤول دون أن يكون العقل شرطاً في وجود الأشياء، لأنّ الموجود موجود سواء عُقل أم لم يُعقل[25].

وفي إثر هذا التّصنيف المشخّص بأمثلة عديدة، يبقى بعد ذلك سؤال أساسي هو: علامَ استند ابن الهيثم لمعاينة حقيقة المعلوم ووجوده؟ وما هي الاقتدارات التّي وجب امتلاكها لكي نفهم أنّ مفهوماً ما في الهندسة هو ما هو عليه؟

3 ـ طريق إدراك المعلوم

لعلّ الوجه العصيّ لهذا الإشكال مترتّب على تقدير طبيعة المعاني التّعليميّة ترتّباً لا تلغيه الأوائل المُدركة بفطرة العقل، بل تزيده حدّة، فأقصى ما يستطيع العقل أن يعلّمنا إيّاه هو تنظيم ما نعرف من دون أن يقدّرنا على إدراك كينونة ما لا نعرف، وربّما لشيء كهذا جعل ابن الهيثم للتّخيّل[26] وتحديداً للقوّة المصوّرة ـ ملكة تصوّر الخواص ـ مهمّة الكشف عمّا يُقوّم ماهية الكائن

---

(24) «مقالة للحسن بن الهيثم في المعلومات،» ص 468.

(25) جاء في خاتمة قول لابن الهيثم **في تربيع الدائرة** ما نصّه: «والمعاني المعقولة ليس تحتاج حقائقها إلى إيجاد الإنسان لها وإخراجها إلى الفعل، بل إذا قام البرهان على إمكان المعنى فقد صحّ ذلك المعنى، أخرجه الإنسان إلى الفعل أم لم يخرجه». انظر: «قول للحسن بن الهيثم في تربيع الدائرة،» في: رشدي راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ترجمة محمد يوسف الحجيري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011)، ج 2: **الحسن بن الهيثم**، ص 162.

(26) يعرّف ابن الهيثم التّخيّل قائلاً: «فأمّا التّخيّل فهو بقيّة الحسّ، وذلك أنّ تصوّر الإنسان ما أحسّ مثله من غير حضور ذلك المحسوس، كالّذي شاهد مصراً من الأمصار، فإذا فارقه كان متصوّراً له، وهذه القوّة من قوى النّفس النّاطقة، يُقال لها القوّة المصوّرة، وبها تستعمل النّفس النّاطقة بدن الإنسان في حالة نومه، فتصوّر له =

الرّياضيّ، وهذا التّخيّل هو بالنّسبة إليه فعل تفكّر نستنتج بفضله وبالاستناد إلى الآثار الّتي تتركها الأشياء (الأجسام المحسوسة) أشكالاً ذهنيّة غير متغيّرة «كالّذي شاهد مصراً من الأمصار، فإذا فارقه كان متصوّراً له، وهذه القوّة من قوى النّفس النّاطقة، يُقال لها القوّة المصوّرة»[27]. فالكائنات الرّياضيّة إذاً، هي معانٍ مُتصوّرة أو مُتخيّلةٌ، أي أنّها مُلتقطة من الحواس، ثمّ فُصلت وجُرّدت من كلّ شائبة من شوائب الحسّ لنحصل بذلك على «صورة في التّخيّل معقولة مفهومة»[28]. وعن هذه القضيّة أفاد ابن الهيثم قائلاً: «إنّ جميع المتخيّلات إنّما هي مُلتقطة من الحواس، ومُنتزعة من الأجسام المحسوسة، ثمّ انتزعت الصورة من الجسم المحسوس، وحصلت في التّخيّل استغنى المُتخيِّل بعد ذلك عن الجسم المحسوس»[29].

وبالعودة إلى القول الهيثمي في الأوائل المُدركة بفطرة العقل أو ما يُسمّى العلوم المُتعارفة أو العلوم الأُول مثل أنّ «الكلّ أعظم من الجزء» أو أنّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، نجده يقرّ بأنّ هذه المعارف وإن بدت وكأنّها معارف فطريّة وعقليّة، فهي ليست في الحقيقة كذلك، وإنّما أصل ذلك مأخوذ من الحسّ، ويُدرك بالقياس، ليستقرّ بعد ذلك في النّفس. ومثل هذه القضايا إنّما تُصبح بديهيّة متعارفة بسبب «كثرة استعمال النّاس لها، لا لأنّها علوم أُوَل تعرف بفطرة العقل»[30].

إنّ الهندسيّ مدعوّ في البدء، لدى تصوّره لحقيقة المطلوب أن يبدأ أوّلاً بالمعلومات الّتي لا يتمّ استخراج المسائل التّعليميّة إلّا بها قبل البراهين، ولا سيّما أنّ المعلومات تبقى هي الضّامن لوجود خواص الكائنات الرّياضيّة في ثباتها وصدقيّتها.

وممّا يدلّ عنده على أنّ هذه المعارف ليست ممّا يُدرك بفطرة العقل من دون تمييز أنّ كثيراً من النّاس إذا سمعوا أمراً من هذه الأمور لم يفهموه إلّا بعد أن يُفصّل لهم ويُشرح، ثمّ بعد ذلك يحكم السّامع منهم أنّه صادق، ومثال ذلك أنّ «سكان الأطراف وأصاغر العوام، ومن لا يعرف الكتابة والقراءة، ولا يعرف الحساب، ولا يتمعس بالبيوع والأشرية لا يعرف

= الأشياء بحسب ما عليه مزاج ذلك البدن من الاعتدال المخصوص به، والخروج عن ذاك الاعتدال إلى أحد طرفيه، أريد أنّ القوّة المصوّرة إذا صادفت مزاج البدن على حال الاعتدال المخصوص به أمكنها أن تصوّر له الأشياء الماضية والآتية على ما هي عليه فيثبتها، ولأنّ الاعتدال في الأمزجة يكون على رتب متفاضلة، فكلّما كان الاعتدال أفضل كان فعل القوّة المصوّرة أبْيَن وأصحّ وأوضح». انظر: الحسن بن الهيثم، «كتاب ثمرة الحكمة،» تحقيق عمّار الطالبي، **مجلة مجمع اللغة العربية** (دمشق)، السنة 73، العدد 2 (نيسان/أبريل 1998)، ص 284 ـ 285. وفي هذا التّعريف ينسب ابن الهيثم إلى التّخيّل وظيفة أساسيّة ألا وهي استعادة صور المحسوسات. وهذا معناه أنّ ابن الهيثم يدمج التّخيّل والتّصور في قوة واحدة، وينسب إليهما وظيفة إعادة استحضار صورة الموجودات في النّفس ملخصة، والحكم على كلّ واحد منها بما هو كذلك.

(27) المصدر نفسه، ص 284.

(28) ابن الهيثم، **شرح مصادرات كتاب إقليدس**، ص 93.

(29) ابن الهيثم، **كتاب في حل شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 39.

(30) المصدر نفسه، ص 28.

الكلّ ولا الجزء ولا معناهما إلّا بعد أن يشرح له، والمعنى الذي لا يدركه كلّ أحد بالبديهة ليس هو أوّلاً في العقل، ولا معلوماً بفطرة العقل، فليس هو من العلوم الأوائل، فالكلّ أعظم من الجزء ليس هو من العلوم الأول، ولم يحصل في التّمييز إلّا بالقياس على الوجه الّذي ذكرناه»[31].

ومن الأمثلة البارزة على طبيعة هذا المسار أنّ ما يراه البعض معارف فطريّة وأوليّة، مثل علمنا بأنّ ضارب اثنين في اثنين يساوي أربعة، وقرّر أنّ هذا العلم ليس علماً ضروريّاً يُعرف بفطرة العقل، وإنّما يُعتقد أنّه كذلك لكثرة استعماله. ويستدلّ على ذلك بأنّ «كثيراً من النّاس وهم عوام النّاس لا يعرفون نتائج الأعداد المضروب بعضها في بعض وكثيراً منهم لا يحسنون أن يضربوا عدداً في عدد، وكلّهم مع ذلك، أو جمهورهم يعلمون أنّ اثنين في اثنين أربعة»[32]. وهذا ينطبق أيضاً على ما يظنّه النّاس بديهة وهو الأشياء المُساوية لشيء واحد فهي متساوية، فإنّ هذه القضيّة وأمثالها «لو عُرضت على عوام النّاس، ومن لم يعرض لشيء من العلوم لم يعترف بها، ولم يعتقد صحّتها، وربّما لم يفهم معانيها»[33]. لذلك ينهي ابن الهيثم حديثه في هذا المبحث، بقوله: «ثمّ لمّا استقرّ هذا المعنى عند واحد من العقلاء المُميّزين، وتكرّر ذلك فيما بينهم صارت هذه القضيّة من القضايا المُتعارفة الّتي لا شكّ فيها»[34]. ونجد الأمر كذلك أيضاً في الخطوط، والسّطوح، والدّوائر، والأشكال الأخرى كالمربّع المعيّن، والمربّع القائم الزوايا، والمثلّث القائم الزاوية. فحكم العقل هنا إنمّا هو مبنيٌّ على الحسّ ابتداءً والتّخيّل انتهاءً. ولأنّ الإنسان مطبوع على أن يتخيّل كلّ ما أدركه بحسّه من بعد إحساسه به، صارت الأشياء لديه وكأنّها معلومة بفطرة العقل.

ومع ذلك، لا يذهبنّ بنا الظنّ أنّ ابن الهيثم ينكر دور الفطرة كليّاً، لأنّه ولئن دحض فكرة وجود معانٍ أوليّة فطريّة معلومة بفطرة العقل، فإنّه أثبت في المقابل أنّ للإنسان جملة الاستعدادات الأوليّة كالقدرة على المُقايسة فـ «النفس الإنسانيّة مطبوعة على القياس»[35]، وقد لاحظ ذلك عند الطفل فترة نشوئه، فهو «يميّز، ويقيس الشّيء بالشّيء دائماً بغير تكلّف»[36]، فالطفل يختار الأحسن على القبيح من الصور من طريق قياس إحداهما بالأخرى، كما يرى أنّ الحدس السريع والتّمييز أمر رئيس في هذه العمليّة. ولكن لا ينبغي أن يُفهم الاستعداد هنا على أنّه استعداد من جنس القوة العقليّة فحسب، بل هو أيضاً من جنس القوى الحسيّة. وهذا ما يجعل علاقة العقل بالحسّ لديه علاقة تشارط وتضايف، أي أنّ الإنسان بفضل الإدراك الحسّي والاستعداد العقلي يتوصّل إلى اكتساب المعارف.

---

(31) المصدر نفسه، ص 37.

(32) المصدر نفسه، ص 29.

(33) المصدر نفسه، ص 30.

(34) المصدر نفسه، ص 30.

(35) الحسن بن الهيثم، **كتاب المناظر: المقالات الثلاثة الأولى في الإبصار على الاستقامة**، تحقيق وتقديم عبد الحميد صبرة، السلسلة التراثية؛ 4 (الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983)، ص 228.

(36) المصدر نفسه، ص 228.

عموماً، يُمكن القول، إنّ الحدود الّتي صادر بها صاحب **المناظر** على العلوم الأُوَل وعلى المقادير التّعليميّة أو الأشكال المتخيّلة كما يصطلح على تسميتها لفظه، إنّما مخرجها هو مخرج الاستقراء والاعتبار، فهي من جنس ما يُمكن إدراكه بالحسّ ثمّ بالتّخيّل والتّجريد والتّمييز، لا من جنس القضايا الصادقة غير المتعذّرة الّتي نقبلها ببديهة العقل من دون مماراة ولا مدافعة أو مشاحنة. بهذا المعنى، فإنّ إدراك العلوم الأول عنده ليس يكون بمجرّد الإحساس أو ببديهة العقل، بل يكون بضرب من ضروب القياس والتّمييز إذا كانت مقدّمات المقاييس الكلّيّة مستقرّة في النّفس وحاضرة للذّكر، فالمثال المحسوس للمثلّث مثلاً «تُفهم منه صورة المثلّث، وتتشكّل من المثال في التّخيّل جميع المعاني الّتي تتعلّق بالمثلّث، ثمّ إذا حصلت صورة المثلّث في التّخيّل سقط الاحتياج إلى المثال»(37). بل إنّ الخيال بعد ذلك يتحرّر، فيتخيّل أصغر ما يمكن من الأشياء، وأكبر ما يمكن منها، «إلى أي حدّ شاء»(38). ولعلّ هذا ما يبرّر استعمال ابن الهيثم مصطلح «العلوم المتخيّلة»(39) بدل العلوم الرّياضيّة. بهذا المعنى، فإنّ ما ذهب إليه ابن الهيثم في هذا الصّدد يضعنا في صميم فلسفته في المكان، ذلك أنّ المقادير التّعليميّة لا تحتاج إلى مكان، وليس يحتاج إلى المكان إلّا الأجسام الطبيعيّة. وهذا ممكن في التّخيّل، لأنّ المُتخيِّل يستطيع أن يتخيّل وراء العالم خلاء سعته بحسب اختياره(40). وهذا في الواقع مؤشّر للتحرّر من المكان الفيزيائيّ المُدرَك بالحسّ المباشر والمتناهي.

إنّ صناعة التّحليل تحتاج إلى تقدّم العلم بأصول التّعاليم والارتياض بها، ليكون المحلّل ذاكراً الأصول عند التّحليل، ويحتاج مع ذلك إلى «حدس صناعي».

وفعلاً، فلقد ناقش صاحب **المناظر** قضيّتَي النّهاية واللانهاية، حيث وجّه اعتراضاً إلى إقليدس في قوله «ونهايتا الخط نقطتان». وعن هذا الأمر أفاد موضّحاً: «والّذي يُفهم من هذه القضيّة أنّها كليّة مطّردة في كلّ خطّ، ويُفهم منها أنّ كلّ خطّ فهو متناه»(41)، ويرى ابن الهيثم أنّه ليس كلّ خطّ متناهيّاً، إذ يُمكن أن تعترضه خطوط مستقيمة ومنحنية ليس لها نهايات. فخطّ الدّائرة مثلاً ليس متناهيّاً نهاية وجوديّة «وإذا كان ليس كلّ خطّ متناهيّاً فليس لكلّ خطّ نهايتان، فليس كلّ خطّ نهايتاه نقطتان»(42). بيد أنّه لم يذهب بهذا الاعتراض إلى مداه مكتفياً في ذلك بشرح الأسباب التي دعت إقليدس للقول بالتناهي، حيث برّر ذلك بأنّ صاحب **الأصول** إنّما تكلّم على الخطوط الموجودة في التّخيّل، والخطوط المستقيمة أو المنحنية الموجودة في التّخيّل هي متناهية: لأنّ الخطوط اللامتناهية لا تتشكّل في التّخيل جملتها، لأنّ «الجملة إنّما تكون للمحصور بالنّهايات، فما لا نهاية له

---

(37) ابن الهيثم، **كتاب في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه**، ص 39.

(38) المصدر نفسه، ص 39.

(39) المصدر نفسه، ص 45.

(40) المصدر نفسه، ص 45.

(41) المصدر نفسه، ص 9.

(42) المصدر نفسه، ص 9.

لا جملة له، وما ليس له جملة فليس تتخيّل جملته»[43]. وكذلك القول في محيط الدائرة «فهو متناهٍ بالقوة، وليس هو متناهياً بالفعل، وكلام إقليدس إنّما هو في الأشياء المتناهية بالفعل»[44]. ويُفهم من ابن الهيثم، هاهنا، أنّ المقادير الرّياضيّة، لا يمكن أن تُتخيّل إلّا متناهية لأنّ «ما ليس بمتناه فلا طريق إلى تخيّله»[45]. ومن أجل كلّ هذا، يمكن القول إنّ صاحب **المناظر** لم يكتفِ بمعرفة واسعة بالإرث الإقليدي، بل تجاوزه إلى تكوين معرفة تميّزت بطابعَي النّقد والإبداع، «فلقد أتى ابن الهيثم بأول نقد فلسفي لمفهوم اللّانهاية ونبذ استعمال هذا المفهوم في الرّياضة لأنّه لا يمكن حلّها حلاً سليماً إلّا في نطاق الهندسات اللّاإقليدية. فوضع شرطاً لاستعمال الكائنات الرّياضيّة هو أن تكون متناهية ـ وبالتّالي يمكن تصوّرها وتصوّر تغيّراتها في المخيّلة»[46].

نتبين والحال هذه، أنّ تحاليل ابن الهيثم في هذا المجال تبقى ـ مفهوميّاً ـ على غاية من الأهميّة لا بالنّظر إلى ما ستؤول إليه من مراجعة لمفهوم المكان وهندسته، وإنّما أيضاً لما فتحته من إمكانات لتعقّل تغيّر الكمّ عامّة وبلورة مفهوم جديد للهندسة انطلاقاً من إدخال الحركة مخالفاً بذلك التّصوّر الإقليدي. فإذا كان البحث الهندسي عند إقليدس قد اقتصر على تناول خصائص الأشكال، فإنّ ابن الهيثم سيهتمّ بالعلاقات بين الأشكال نفسها في وضعها وامتدادها، وفي مقدارها ونسبتها وهيئاتها ضمن الفضاء الهندسيّ. إنّ ابن الهيثم على سبيل المثال، يلجأ على هذا النّحو إلى مفهوم المعلوم الوضع و«يحدّد هذا المفهوم بعلاقة بالنّسبة إلى شيء، سواء أكان ذلك بالنّسبة إلى شيء ثابت أو متحرّك. وباختصار، يُدخل ابن الهيثم بشكل واضح الحركة ليتكلّم عن الوضع، وأمّا إقليدس فلم يكن قادراً على التّسليم بهذا الأمر»[47].

وممّا يُشير إلى ذلك المطمح أنّ ابن الهيثم لم يكتفِ بشرح أصول إقليدس بل ذهب في اتّجاه تعديل مصادراته[48] واكتشاف خواص جديدة تتعلّق بتصوّر أشكال تُحدثها حركة أو حركات متّصلة[49]، على غرار ما يُطالعنا مثلاً المعلوم الّذي يختصّ بوضع الخطّ من نقطة متحرّكة أو

---

(43) المصدر نفسه، ص 10.

(44) المصدر نفسه، ص 10.

(45) ابن الهيثم، **شرح مصادرات كتاب إقليدس**، ص 128.

(46) **نظريّة المتوازيات في الهندسة الإسلاميّة**، نصوص جمعها وحقّقها خليل جاويش (تونس: منشورات المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات؛ بيت الحكمة، 1988)، ص 16.

(47) راشد، **الرّياضيّات التحليليّة بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات**، ص 205.

(48) عمّار الطالبي، «ابن الهيثم وكتابه في حلّ شكوك كتاب إقليدس في الأصول وشرح معانيه،» **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، السنة 6، العدد 24 (كانون الثاني/يناير 1999)، ج 1، ص 43. وتجدر الملاحظة هنا أنّ غاستون باشلار مثلاً اعتبر أنّ حلّ مشكل المصادرة الخامسة لم يبدأ في البروز إلّا حينما بدأ الشكّ في وجود التّوازي نفسه حسب نظرتي ريمان ولوباتشفسكي. للتوسّع، انظر: Gaston Bachelard, *Le Nouvel esprit scientifique* (Paris: Presses universitaires de France, 1973), chap. 2, pp. 23-44.

(49) ما يدلّ على الجدّة والأصالة في مشروع ابن الهيثم الهندسيّ هو كثرة الانتقادات التي جُوبه بها هذا المشروع. ومن أهمّ تلك الانتقادات، هو نقد عمر الخيّام له لكون هذا الأخير قد استخدم الحركة لدى محاولته إقامة الدّليل على المصادرة الخامسة. لنستمع إلى الخيّام في شهادته هذه: «وهذا الكلام لا نسبة له إلى الهندسة أصلاً =

نقط متحرّكة. يقول ابن الهيثم: «وأمّا المعلوم الّذي يختصّ بوضع الخطّ من نقطة متحرّكة أو نقط متحرّكة، فهو الأبعاد الّتي بين كلّ نقطة تُفرض على الخطّ وبين النّقطة المتحرّكة أو النّقط المتحرّكة، إذا كانت الأبعاد الّتي بين النّقط معلومة وكان الخطّ متحرّكاً بحركة مُساوية لحركة النّقطة المتحرّكة أو النّقط المتحرّكة وفي الجهة التي تتحرّك إليها النّقطة أو النّقط. فالخطّ المعلوم الوضع بالقياس إلى نقطة متحرّكة أو نقط متحرّكة، هو الخطّ الذي أبعاد النّقط التي عليه من النّقطة المتحرّكة أو النّقط المتحرّكة أبعاد لا تتغيّر، وهو مع ذلك متحرّك بحركة مساوية لحركة النّقطة المتحرّكة أو النّقط المتحرّكة وفي جهة حركتها، كان الخطّ مستقيماً أو غير مستقيم»(50).

بناء على ما سبق، نفهم أنّ ما يشكّل قوام خواص الأشكال التي تحدثها حركة أو حركات متّصلة هو قبل أي شيء ضرب من حركة فعليّة وهو يحوي معناها. وبهذا الاعتبار، ندرك كيف أنّ التّخيّل يضعنا في اتّصال مباشر بماهية الكائن الرياضي ويسمح لنا بأن نكتشف فيه طبيعته المفهومة والمعقولة. ولكن، إذا كانت هي ذي حقيقة المعلوم وحقيقة علاقته بالتّخيّل والتّمييز فما تكون علاقته بفنّ «التّحليل والتّركيب»، وهل أنّ هذا الفنّ علم أم منهج؟ وكيف يتسنّى لنا البّرهنة والابتكار في أمور التّعاليم؟ وأيّ منزلة للحدس في هذه الصناعة؟

ثانياً: في صناعة البرهنة والاستكشاف

بداية، يجب أن نستحضر أنّ ابن الهيثم قرّر وبوضوح في عنوان مقالته «في التّحليل والتّركيب» أنّ وجه الحاجة إلى المِران بصناعة التّحليل نابع من الحاجة إلى تعلّم كيفيّة «استخراج المجهولات من العلوم التّعليميّة، وكيفيّة تصيّد المقدّمات الّتي هي مواد البّراهين الدّالة على صحّة ما نستخرج من مجهولاتها»(51). فأين تكمن الحاجة إلى التّحليل والتّركيب؟

1 ـ طريق التحليل والتركيب

إنّ طريق تطلّب هذا الفنّ ـ بحسب ابن الهيثم ـ «هو أن نفرض المطلوب على غاية التّمام والكمال، ثمّ ننظر في خواص موضوعه اللازمة لذلك الموضوع ولجنسه، وفي ما يلزم من لوازمه، ثمّ في ما يلزم تلك اللوازم إلى أن ننتهي إلى شيء معطى في ذلك المطلوب وغير مُمتنع فيه، فهذه

= من وجوه. منها أنّه: كيف يتحرّك الخطُّ على الخطّين مع احتفاظ القيام، وأيُّ بُرهان على أنّ هذا ممكن؟ ومنها أنّه أيّة نسبة بين الهندسة والحركة؟». انظر: عمر الخيام، **في شرح ما أشكل من مُصادرات كتاب أقليديس**، تحقيق وتقديم عبد الحميد صبرة (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1961)، ص 6. ولكن، يبدو أنّ الانتقادات التّي يتعرّض لها ابن الهيثم هي انتقادات من خلفيّة أرسطيّة فاصلة بين العلوم، لأنّ هذا الأمر (أي أمر التّجديد وإدخال الحركة في الهندسة) ينسحب كذلك على المعاني المبصرة التي تتكّثر عند ابن الهيثم في حين تختزل عند إقليدس في المعاني الهندسيّة الصرفة، فقد أدخل ابن الهيثم الطّبيعيّات في الرّياضيّات أو ركّب بينهما، وهذا من بين معاني العقلانيّة التّركيبيّة الهيثميّة.

(50) «مقالة للحسن بن الهيثم في المعلومات،» ص 477.

(51) «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 303.

هي كيفيّة التّحليل بالجملة، وإذا انتهى هذا النّظر إلى المعنى إلى الشيء المعطى قطع النّظر في ذلك المطلوب»[52].

نستجلي من هذا التّحديد، أنّ الهندسيّ مدعوّ في البدء، لدى تصوّره لحقيقة المطلوب أن يبدأ أوّلاً بالمعلومات الّتي لا يتمّ استخراج المسائل التّعليميّة إلّا بها قبل البراهين، ولا سّيما أنّ المعلومات تبقى هي الضّامن لوجود خواص الكائنات الرّياضيّة في ثباتها وصدقيّتها، وفي إثر هذا التّهيّؤ يأتي التّمكّن من تصيُّد البّراهين الّتي بها يتوصّل المُحلّل «إلى التّرتيب المؤدّي إلى المطلوب من نتائجها»[53]. وأوضح ما يتجلّى موقف ابن الهيثم من هذه القضيّة[54]، قوله: «فأمّا قوانين هذه الصناعة وأصولها الّتي بها يتمّ وجود الخواص وتصيّد المقدّمات، وهي من أصول التّعاليم الّتي قدّمنا القول بأنّ صناعة التّحليل لا تتمّ إلّا بتقيّد العلم بها، فهي المعاني التي تسمّى المعلومات»[55]. وإذا سلّمنا مع ابن الهيثم بأنّ البرهان هو «القياس الدّال بالضرورة على صحّة نتيجته»[56]، فإنّ هذا القياس لا بدّ أن يكون، بدوره، مركّباً «من مقدّمات يعترف الفهم بصدقها وصحتّها، ولا يعترضه شيء من الشّبهات فيها، ومن نظام وترتيب لهذه المقدّمات، يضطرّ سامعه إلى تيقّن لوازمها واعتقاد صحّة ما ينتجه ترتيبها»[57]. وهذا يعني أنّ صناعة التّحليل هي فنّ برهانيٌّ بامتياز. ولكن ما هي خطوات البرهنة في صناعة التحليل والتركيب؟

إنّ الحدس عند ابن الهيثم ليس مجرّد عمليّة عفويّة ولا لحظيّة، أي أنّه ليس لمحة من لمحات الحسّ الباطن الّتي ينبلج له فيها الحقّ انبلاجاً، بل هو فنّ من فنون الابتكار والخلق، يقتضي دربة ومِراناً كما يقتضي حذقاً ومهارة.

2 ـ خطوات البرهنة في صناعة التحليل والتركيب

ينتقل ابن الهيثم بعد كلّ هذا إلى تفسير خطوات التّركيب، فيقول: «أمّا كيفيّة التّركيب فهو أن نعرض الشّيء المعطى الذي انتهى إليه التّحليل، وعنده وقف النّاظر، ثم تُضاف إليه الخاصّة الّتي وُجدت قبل تلك الخاصّة، ويسلك في التّرتيب عكس التّرتيب الّذي سلك في التّحليل، فإنّه إذا التمست

(52) المصدر نفسه، ص 304.

(53) المصدر نفسه، ص 303.

(54) رغم وجود محاولات سابقة على ابن الهيثم، اتّخذت من موضوع التّحليل والتّركيب مادّة للدّراسة، وبخاصّة محاولة ابن سِنان، فإنّ أهدافه بقيت من دون أهداف صاحب **المناظر**، فابن سنان وفق شهادة رشدي راشد يعالج ميداناً، أمّا ابن الهيثم فأراد «أن يُؤسّس فنّاً علميّاً بقواعده ولغته». انظر: راشد، **الرّياضيّات التحليليّة بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات**، ص 200.

(55) «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 312.

(56) المصدر نفسه، ص 304.

(57) المصدر نفسه، ص 303.

هذه الطّريق انتهى التّرتيب إلى المعنى المطلوب، لأنّه كان أوّل موضوع في التّحليل. فعكس التّرتيب يصير لأوّله ولآخره، وإذا انتهى التّرتيب المعكوس إلى المطلوب الأوّل المفروض، صار هذا التّرتيب قياساً برهانياً، وصار المطلوب الأوّل المفروض نتيجة له، ويصير المطلوب موجوداً، ومع ذلك فصحّته متبيّنة»[58]. ولكن ماذا لو جاءت نتيجة التّحليل مناقضة لنتيجة التّركيب وحالت دون اكتشاف المحلّل للمعلومات[59] الرّياضيّة؟

إنّ الحدس من وجهة نظر صاحب المناظر ليس مجرّد ممارسة تلقائيّة من داخل الذّات، بل هو ممارسة لاحقة، أي فعل بعدي يتطلّب إبتداءً، حضور معرفة عميقة بالنّاتج المعرفيّ، ثم حدس ما يتجاهله العلم أو بالأحرى ما ينفلت من مقاييسه التّحليليّة أو التّركيبيّة.

في جوابه عن هذا الإشكال يبيّن ابن الهيثم أنّ صناعة التّحليل تحتاج إلى تقدّم العلم بأصول التّعاليم والارتياض بها، ليكون المحلّل ذاكراً الأصول عند التّحليل، ويحتاج مع ذلك إلى «حدس صناعي»[60]، وكلّ صناعة فليس يتمّ لصانعها إلّا بحدس على الطّريق الّذي يؤدّي إلى المطلوب، والحدس كما يوضّح ذلك ابن الهيثم «إنّما يُحتاج إليه في صناعة التّحليل إذا لم يجد المحلّل في موضوع المسألة خواص معطاة، ومتى رُكّبت أنتجت المطلوب. فعند هذه الحالة يحتاج المُحلّل إلى الحدس، والّذي يحتاج إلى الحدس عليه هو زيادة يزيدها في الموضوع ليحدث في زيادتها خواص للموضوع مع الزّيادة يؤدّي إلى الخواص المعطاة الّتى متى ركّبت أنتجت المطلوب»[61]. وأمّا القانون في هذا الحدس، لدى صاحب **المناظر**، فـ «هو أن يتطلّب زيادة متى أُضيفت إلى الموضوع الأوّل حدث من مجموعهما خاصّة أو خواص لم تكن موجودة قبل تلك الزيادة. فإنّ المُحلّل إذا تحرّى هذه الطّريقة إلى خاصّة مُعطاة، فإنّ المعنى المبحوث عنه صحيح وله حقيقة، وإن انتهت هذه الطّريقة إلى خاصّة باطلة، فإنّ المعنى المبحوث عنه باطل ولا حقيقة له»[62].

لعلّ اللافت الدّال، هاهنا، هو إقحام ابن الهيثم للحدس في صناعة التّحليل، ومغزى هذا الإقحام، أنّ فنّ التّحليل يبقى فقيراً ما لم يغتن بالحدس، فالمحلّل يبقى بحاجة إلى ما اصطُلح عليه صاحب **المناظر** بـ «الحدس الصناعي» وذلك من أجل إضافة خواص للمعطيات والبناءات إذا تعذّر الوصول

---

(58) المصدر نفسه، ص 304.

(59) يقول جاويش: «يكتسي استعمال لفظ «المعلومات» هنا معنى واسعاً إلى درجة أنّه يكاد يكون تجاوزاً لفظيّاً. فهو يعني ـ حسب محتوى الكتاب ـ حلّ المسائل الرّياضيّة كما يعني البرهنة على القوانين». انظر: خليل جاويش، «التّحليل والتّركيب في الرياضيّات الإسلاميّة: كتاب ابن الهيثم،» في: **تاريخ العلوم عند العرب**، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين (تونس: المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات؛ بيت الحكمة، 1990)، ص 12.

(60) «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 304.

(61) المصدر نفسه، ص 304.

(62) المصدر نفسه، ص 310.

إلى المعنى المبحوث عنه بمعاول التّحليل والتّركيب. ولأمر كهذا، يتبدّى التّحليل ـ بالنّسبة إلى ابن الهيثم ـ تحت سمتين اثنتين غير قابلتين للفصل: **الأولى** هي طريقة للبّرهنة، وهي بهذا المعنى طريقة رياضيّة؛ و**الثّانية** طريقة للابتكار مُغتنية بالحدس.

وبهذا التّقدير، بإمكاننا القول، إنّ فعل الحدس هو شهادة على قدرة الرياضيّ على البرهنة والاستكشاف. بيد أنّ هذا الحدس الّذي لا بدّ منه من أجل إضافة زيادات إلى خواص الموضوعات، لا ينبغي أن يكون كيفما اتّفق. فإذا كان الحدس يُحمَل في دلالاته السّائدة على معنى المعرفة المباشرة، فليس ذلك معناه ـ من وجهة نظر ابن الهيثم ـ أنّ «المباشر» هو أيسر الأمور إدراكاً، «بل يقتضي ممارسة قبليّة للتّحليل»[63]، وهذا ما يجعل التّحليل لا يتعيّن كمجرّد نشاط آلي، بل «يرسم تدخّلاً لعامل ذاتي مطلق وهو ما يفسّر عدم إرجاع التّحليل إلى طريقة اكتشاف آلـي»[64]. وبما هو كذلك، فإنّ الحدس عند ابن الهيثم ليس مجرّد عمليّة عفويّة ولا لحظيّة، أي أنّه ليس لمحة من لمحات الحسّ الباطن الّتي ينبلج له فيها الحقّ انبلاجاً، بل هو فنّ من فنون الابتكار والخلق، يقتضي دربة ومِراناً كما يقتضي حذقاً ومهارة لأنّ «الصناعيّ ما يُستفاد من أرباب الصناعات»[65]، وهو بهذا المعنى يقتضي دربة ومراناً. واكتساب صنعة الحدس إنّما يكون بالتعهّد و«المباشرة»، والمراد بالمباشرة: الممارسة أو المزاولة[66]، الأمر الذّي يجعلها تفترض استعداداً عقليّاً سابقاً.

وإذا كان الأمر كذلك، وإذا سلّمنا بأنّه لا يمكن الحديث مع ابن الهيثم عن حدس مباشر، فهذا يدلّ من جديد على أنّ المعرفة بقواعد صناعة التّحليل والتّركيب وأصولها تبقى الشّرط الضّروري الّذي لا بدّ أن يسبق كلّ حدس. وعليه، فإنّ صناعة الاكتشاف ليست عملاً آلياً يخضع لضرورة عمياء، وإنّما يمكّن من بلوغ المعلومات بقدر ما فيه من تدبّر للحيل. وليس أوضح من هذا البيان ما أفاد به جورج بوليغان (G. Bouligand) في كتابه **الطابع الحدسي للرّياضيّات** الّذي نصّ على ما أقرّه ابن الهيثم في لحظة سابقة، بالقول: «فعالم الهندسة، إذ يصبح أكثر ألفة بالموجودات الّتي يدرسها، ينتهي به الأمر إلى أن يكوّن لنفسه عنها فكرة تعادل في وضوحها فكرته عن الأشياء الحقيقيّة الّتي يحفل بها العالم الخارجي. وعلى هذا النّوع يتكوّن في بعض مناطق العالم الرّياضي ميل إلى إدراك علاقات، عظيمة الدّقّة في أغلب الأحيان، وذلك عندما يكون كشف هذه المناطق قد بلغ حدّاً معيّناً من التّقدّم»[67].

---

(63) جاويش، المصدر نفسه، ص 19.

(64) المصدر نفسه، ص 19. وإلى مثل هذا المعنى يجرى ما قاله راشد: «وفنّ الابتكار (لدى ابن الهيثم) ليس آليّاً، كما أنّه ليس خبط عشواء، إنّما يقود إلى المعلومات بفضل الحدس الصناعي». انظر: راشد، **الرّياضيّات التحليليّة بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات**، ص 202.

(65) **المعجم الوسيط**، ط 4 (القاهرة: مكتبة الشروق الدوليّة، 2004)، ص 525 ـ 526.

(66) للتوسّع انظر: أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليّات**، ط 2 (بيروت: مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع، 1998)، ص 544.

(67) ذكر في: بول موي، **المنطق وفلسفة العلم**، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنّشر، [د. ت.])، ص 137 ـ 138.

ليس فعل الحدس بهذا التّقدير، مجرّد فعل بسيط يمكّن الرّياضي من اكتساب القدرة على إدراك الحقائق إدراكاً كليّاً مباشراً، ولا يُمكن أن يكون مسلكاً عرضيّاً أو نشازاً أو خرقاً للعادة في ثنايا أنشطة الفكر أو فعلاً مضادّاً لطبيعة حركته أو إلهاماً أو هبة أو رؤيا، وإنّما هو ضرب من الوعي العقليّ المتلبّس بجوهر البرهان، والنّافذ إلى مواطن الصعوبة فيه. لذلك إذ يصل ابن الهيثم بين الممارسة الرّياضيّة وبين القدرة على التّخيّل، فذلك لأنّ الحدس إنّما يحتاج إلى اختمار المعرفة بالأصول كشرط للابتكار والإبداع في الرّياضيّات لأنّه يجب على المحلّل معرفة أصول الرّياضيّات، ويجب أن تكون هذه المعرفة مدعومة بقدرة على تمحّل الحيل وحدس صناعي. وهذا يعني بعبارة أخرى، أنّ الحدس من وجهة نظر صاحب **المناظر** ليس مجرّد ممارسة تلقائيّة من داخل الذّات، بل هو ممارسة لاحقة، أي فعل بعدي يتطلّب إبتداءً، حضور معرفة عميقة بالنّاتج المعرفيّ، ثم حدس ما يتجاهله العلم أو بالأحرى ما ينفلت من مقاييسه التّحليليّة أو التّركيبيّة، أو ما يعجز إلى النّفاذ إليه بأدواته الإدراكيّة والقياسيّة وما تعجز عنه ملكات التّفكير العادي. وهنا، إذ يؤكّد ابن الهيثم على أهميّة الحدس في عمليّة التّحليل، فإنّه يؤكّد في ذات الوقت تكامله معها، وضرورتهما معاً من أجل بلوغ المطلوب. ومن ثمّ وجب الفصل بين الإمكان المنطقيّ والإمكان الحدسيّ. فشرط الإمكان المنطقيّ أن يكون المُعطى في المطلوب غير مُمتنع فيه، وشرط الإمكان الحدسي هو عدم وجود في الموضوع خواص معطاة. ففي الحالة **الأولى** ينحبس الفكر داخل أقيسته، وفي الحالة **الثانيّة** ينفتح الفكر على الحدوس حتّى يتسنّى له المرور من خلالها من البّرهنة إلى الاستكشاف والابتكار.

إنّ فنّ الابتكار يندرج مُسبقاً في تعلّميّة العلم من جهة أدوات إنجازه وطرائق تنظيمه وضروب استخدامه، وهو [...] ضرب من العلاقة التّلازميّة بين العلم والتّعلّم لوثاقة الصّلة بين تنظيم التّعلّم بتنظيم العلم والمعرفة.

هكذا إذاً تظهر السّمة المميّزة للحدس وهي السّماح للرّياضي بالانفلات من حتميّة العلل الآلية. ومن ثمّ فإنّ الحدس سيشكّل سببيّة من جنس جديد لأنّها ستدمج العامل الذّاتي باعتباره العامل الّذي ينهض على استخدام مخصوص للبرهنة. وحينئذ يُمكن القول، إنّ «الرّؤية الإجماليّة، (الّتي تشكّل الحدس)، ضروريّة لمن يبدع، وهي ضروريّة كذلك لمن يريد فعلاً أن يفهم فعلاً المبدع»[68].

كلّ هذا قد يسمح، في المقام الأوّل بالقول، إنّ فنّ التّحليل والتّركيب في نظر ابن الهيثم، نهج في التّفكير يتأسّس على طريق البّرهان، أو بشكل أدقّ، «فنّاً مُزدوجاً في البّرهان والاكتشاف»[69]. ولأمر كهذا، فإنّ الممارسة العلميّة تنتهي إلى تنصيب إشكال خطير، هو افتقار المعرفة الرّياضيّة للقدرة على الخلق والابتكار والإبداع، أي القدرة على إضافة زيادات إلى المعطيّات وكذلك على إجراء

---

(68) Henri Poincaré, *La Valeur de la science*, préface de Jules Vuillemin (Paris: Flammarion, 1970), p. 16.

(69) راشد، **الرّياضيّات التحليليّة بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة**، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات**، ص 201.

بناءات مساعدة كثيراً ما يقع الرّجوع إليها عند إجراء التّحليل. وهذا الافتقار لن يُعالَجَ إلّا باستحضار فنّ التّحليل والتّركيب بوصفه فنّاً للابتكار، وممارسة نهجه الخاصّ المُميّز بفضل الحدس الصناعي. وهذا ما يؤكّد تكامل كلّ من البرهنة والحدس، وضرورة حضورهما معاً، لأنّه انطلاقاً من التّحليل يمكننا أن نذهب إلى الحدس وخلاف ذلك ليس صحيحاً.

إذاً، واحدة من فضائل **التّحليل والتّركيب** هي الاقتدار على الابتكار، بيد أنّ هذا الاقتدار حينما يكون مجرّداً من التّعلّم بأصول التّعاليم لا يقود إلى شيء. وهذا يعني ضرورةً، أنّ فنّ الابتكار يندرج مُسبقاً في تعلّميّة العلم من جهة أدوات إنجازه وطرائق تنظيمه وضروب استخدامه، وهو ـ إن جاز لنا القول ـ ضرب من العلاقة التّلازميّة بين العلم والتّعلّم لوثاقة الصّلة بين تنظيم التّعلّم بتنظيم العلم والمعرفة.

وطبيعيّ أن يترّتب على هذا الفهم نتائج مُختلفة، وبخاصّة من ناحية حدود المعرفة الإنسانيّة ومصادرها، ونعني بذلك أنّه لا المعرفة بالأصول وحدها يمكن أن تُفيدنا في إدراك أحكام كليّة وضروريّة، ولا التّحليل وحده كافٍ لبلوغ اليقين. بهذا المعنى، فإنّ البّرهان والحدس لا يلغي أحدهما الآخر، بل هما بالأحرى يتلاحقان، لأنّ المعرفة بالأصول، والقدرة على تمحّل الحيل، وفعل الحدس، هي وسائل لا بدّ أن تتوافر لدى المحلّل حتّى يتسنّى له اكتشاف المجهولات الرّياضيّة.

نتبيّن والحال هذه، أنّ فنّ التّحليل هو في صميمه فنّ برهاني، ولا يمكن أن يكون كذلك إلّا بقدر ما يكون مهيّأ لقيادتنا «إلى استخراج المجهولات من العلوم التّعليميّة وكيفيّة تصيّد المقدّمات الّتي هي مواد البّراهين الدّالة على صحّة ما يُستخرج من مجهولاتها»[70]. وهذا الأمر عبّرت عنه لغة بوانكاري حديثاً بالقول: «يبيّن لنا هذا أنّ المنطق لا يكفي وأنّ علم البرهان ليس هو كلّ علم، وأنّ على الحدس أن يحافظ على دوره بما هو مكمّل، وبالأحرى بما هو ثقل مضاد للمنطق وترياق لسمّه (...) من دون حدس لا يتسنّى للعقول الشّابة التدرّب على العقل الرّياضي، ولا يتسنّى كذلك محبته، ولا يرون فيه سوى ثرثرة لا جدوى منها»[71].

إنّ فعل البرهنة بهذا التّقدير هو شهادة على افتقار صناعة التّحليل للحدس لأنّ صناعة التّحليل تبقى تقنيّة محدودة بحدود العقل وأقيسته، فأقصى ما يستطيع التّحليل أن يعلّمنا إيّاه هو تنظيم ما نعرف دون أن يذهب بنا إلى اكتشاف ما لا نعرف، «فهو لا يستطيع، إذن، أن يستعمل من الأدوات، غير المبضع والميكروسكوب»[72]، فهو كما يُقال اليوم آلة «لعرض العلم» وليس «فنّاً للاكتشاف العلمي» أو ما اصطلح عليه ليبنيتز بـ«Ars Inveniendi»[73]، وبالتّالي، ليس الحدس أدنى من العقل، وإنّما هو «أعلى» منه، أو يشكّل، إن صحّ القول، معرفة فائقة للعقل (Supra-intellectuelle)

---

(70) «مقالة للحسن بن الهيثم: في التّحليل والتّركيب،» ص 303.

(71) Poincaré, *La Valeur de la science*, p. 14.

(72) المصدر نفسه، ص 16.

(73) رشدي راشد، **دراسات في تاريخ العلوم العربية وفلسفتها**، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 12 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 403.

تسمو على كلّ ضرب من ضروب المعرفة الاستدلاليّة المحضة. إنّه وحده الّذي يتوفّر على ما أسماه بوانكاري ذات مرّة «ضرباً من القوّة الإبداعيّة» (une sorte de vertu créatrice)[74] لذلك حرص صاحب **العلم والفرضيّة** على ضرورة حضور الحدس في العلم الرّياضيّ، معتبراً أنّ المنطق الصرف لا يؤدّي إلّا إلى قضايا هي من قبيل تحصيل الحاصل (Tautologies)، وبالتّالي كان لا بدّ من توافر عنصر آخر غير العنصر المنطقي لإنشاء الهندسة والجبر، وهو الحدس[75]. ومن أجل كلّ هذا وُجد اليوم من يعلن بأنّ مذهب ابن الهيثم في فلسفة الرّياضيّات هو المذهب الحدْسي (Intuitionnisme) لأنّه «يعتمد في تعريفاته وشروحه ليس فقط على الحسّ، بل أيضاً على الحدْس بالمعنى الّذي نجده عند الفيلسوف الألماني كانط (Kant) في القرن الثامن عشر»[76].

خاتمة

هذا هو المشهد الإجمالي الّذي كان يتطلّب من بعض الوجوه، إذا جاز القول، تفحّصاً منطقيّاً وتوضيحاً فلسفيّاً للأمور. فأهميّة هذا الحدث واضحة، إذ صارت عبارتا التّحليل والتّركيب تشيران إلى مجال يمكن لعالم الرّياضيّات الإكباب عليه بوصفه هندسيّاً وفيلسوفاً ومنطقيّاً. فما يدور عليه الأمر في هذا المجال كلّه، هو في الحقيقة، أمر الفلسفة والأنطولوجيا والميتافيزيقا وليس أمر النّظر العلميّ المحض. بيد أنّ اختيار ابن الهيثم للكتابة في صناعة التّحليل والتّركيب وفي المعلومات لم يكن اختياراً اعتباطيّاً، فلقد كان بحاجة إلى مثل هذا التّصوّر الجديد من أجل بلورة وبناء نظريّته في المكان. فما سعى إليه صاحب **المناظر** من خلال تنزيل إشكاليّة التّحليل والتّركيب والمعلومات ضمن الحيّز الهندسيّ ولئن كان المقصود منه ملامسة أسس للرّياضيّات توفّر للرّياضيّ قواعد وأصول ترشده إلى كيفيّة البحث عن الأبنية المساعدة على تطبيق هذه الصناعة، فإنّه أراد به أيضاً البحث عن إخراج جديد لمفهوم المكان، والردّ على الشّبهات المرتبطة بتحديد ماهيته وتوكيد شروط وجوده المستقّل، وبخاصّة أنّ رسالة ابن الهيثم في المكان تأتي ضمن قائمة الأعمال المُبدعة... وهذا يعني أنّ ابن الهيثم في هذه المرحلة قد تجاوز مرحلة التّحصيل وتصوّر مسألة المكان بالطّريقة الّتي تقتضيها المعرفة العلميّة.

وفعلاً، لقد أدرك ابن الهيثم أنّه لا يُمكن أن نرسم ملامح جديدة للمكان من دون فيزياء جديدة مُختلفة عن فيزياء أرسطو، ومن دون رياضيّات جديدة مختلفة عن رياضيّات إقليدس. وهذه الرّياضيّات الجديدة تحتاج إلى فلسفة أخرى غير الفلسفة الّتي كرّسها التّقليد المشّائي وغير فلسفة صاحب **الأصول** الهندسيّة. فأيّ صورة للمكان في ضوء هذا الفهم الجديد للهندسة؟ وما موقع الفيلسوف منها؟ □

---

(74) Henri Poincaré, *Science et hypothèse* (Paris: Flammarion, 1968), p. 32.

(75) Poincaré, *La Valeur de la science*, pp. 20-29.

(76) جاويش، **نظريّة المتوازيات في الهندسة الإسلاميّة**، ص 16.

محنة القدس المحتلة: ماذا بعد الاحتجاج؟

محمد الأخصاصي(*)

دبلوماسي، وأستاذ جامعي ورئيس مؤسسة التنمية الجهوية ـ المغرب.

مقدمة

يضع قرار الرئيس الأمريكي دونالد طرمب («الاعتراف» بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها) الأقطار العربية عموماً، والفلسطينيين بالضفة والقطاع خصوصاً، أمام مساءلات مصيرية حادة حول طبيعة ومستلزمات الموقف العربي ـ الفلسطيني، السياسي والكفاحي، الذي يتناسب مع خطورة هذا القرار الأمريكي المشؤوم وتداعياته.

ولئن أجمعت ردود الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية على إدانة القرار الذي يُلغم خيار «التسوية السلمية» للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويقوِّض آفاق السلام في منطقة الشرق الأوسط؛ فإن الحمولة السياسية، والخلفية الأيديولوجية للقرار، وكذا أبعاده الجيوسياسية، وتداعياته المدمرة على صيغة «حل الدولتين»، كما أقرتها الشرعية الدولية، تضع العرب والفلسطينيين أمام متغيِّر خطير في مسار «التسوية السلمية» للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو المسار الذي اختطف من عمر النضال الفلسطيني، والمؤازرة العربية لقضيته، أزيد من عقدين من الزمن (1993 ـ 2017).

وإذا كان التنديد العربي الرسمي، والاحتجاج الشعبي، اللذين أعقبا إعلان القرار الأمريكي، ضروريين، ومهمين للتعبير عن قوة الصدمة التي أحدثها القرار، فإنهما غير كافيين، ولا يرتقيان إلى مستوى التحدي الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي يروم إجهاض عملية تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستبدالها بعملية «سلام» زائف لا يفي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

(*) البريد الإلكتروني: mohamed.lakhssassi43@gmail.com.

غني عن الإشارة أن هذه المدينة العربية الفلسطينية التي تضم الأماكن المقدسة للأديان التوحيدية الثلاثة، الإسلامية والمسيحية واليهودية، قد ظلت في قلب الأطماع التوسعية الاحتلالية الإسرائيلية منذ «نكبة» 1948.

ـ 1 ـ

ويبدو أن القرار الأمريكي الرامي إلى «**شرعنة**» **الأجندة الإسرائيلية** باحتلال القدس الشرقية في حزيران/يونيو 1967، ثم بإعلان «ضمها» سنة 1980، إنما يمثل بنداً في خطة أمريكية، قيد الإعداد، أُطلق عليها «صفقة القرن»، ولا يعرف الرأي العام، لحد الآن، شيئاً عن تفاصيلها.

بيد أن تصرفات وأقوال الرئيس الأمريكي، منذ اعتلائه سدة الحكم على الخصوص، تشير إلى تبنِّيه بالكامل الأجندة الاستراتيجية في ما يتعلق بعدة قضايا دولية وإقليمية، وفي صدارتها قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وإذا كان قرار الرئيس طرمب، في ما يخص **تغيير الوضع القانوني للقدس الشرقية**، يمثل منعطفاً خطيراً في سياسة الولايات المتحدة إزاء العرب والفلسطينيين، فإن هذا التحول لا يشكل سوى فصل واحد في نسق الاستراتيجية الأمريكية، الشرق الأوسطية، كما تشير إلى ذلك جملة من المعطيات والمؤشرات...

وترمي هذه الاستراتيجية الأمريكية، التي بدأت معالمها تتوضح، إلى إرساء **واقع جيو ـ سياسي** في منطقة الشرق الأوسط، يقوم على مرتكزات أربعة:

أولها: مركزة الكيان الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، كقوة إقليمية عظمى، تمارس نفوذاً جيو ـ سياسياً، وهيمنة عسكرية على بلدان العالم العربي ـ الإسلامي؛

ثانيها: ترسيخ مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية لكل الأجندات الإسرائيلية، السياسية، والجيوسياسية والترابية، من دون أي اعتبار لمقتضيات القانون الدولي، ولا مراعاة لقرارات الشرعية الأممية؛

ثالثها: العمل على استتباع دول عربية، وتطويع إرادتها للانخراط في هذه الاستراتيجية الإقليمية، مستغلة في ذلك **هشاشة الأمن الإقليمي** التي تطبع منطقة الشرق الأوسط، في ظل الصراعات الجيو ـ سياسية الناشبة بين دولها الوازنة؛

رابعها: تشجيع وتعزيز سياسة «التطبيع» مع إسرائيل، كون هذه السياسة رافعة معنوية قوية وآلية عملية حاسمة، على طريق تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية ومراميها.

إن هذا التطور المشؤوم في الموقف الأمريكي يزج بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة جديدة، بالغة الدقة، في ظل متغيرين طارئين:

أولهما: أن دور «الوساطة» الذي تمارسه الولايات المتحدة منذ سنة 1993، في مسلسل «التسوية السلمية» للصراع، قد أمسى إشكالياً، سياسياً ومنطقياً، في ظل «اعترافها» بإسرائيلية القدس الشرقية، ما دام هذا الدور قد فقد مرتكزاته السياسية والموضوعية، القائمة على موقف

الحياد وعنصر النزاهة من جانب، كما فقد هذا الدور مشروعيته، لكون الموقف الأمريكي الجديد من مسألة القدس الشرقية، يُعَدُّ انتهاكاً سافراً صارخاً للشرعية الدولية، كما عبرت عنها قرارات مجلس الأمن الدولي، وفي مقدمها القراران رقم 476 و478، الصادران سنة 1980، والقرار رقم 2334 الصادر في كانون الأول/ديسمبر من سنة 2016.

وفي هذا المضمار، يتعين التذكير بأن وضع القدس الشرقية قد ظل موضوع قرارات خاصة، ومتواترة لمجلس الأمن الدولي منذ عام 1980. فقد نص قرار هذا المجلس الرقم (478/1980) على: «عدم الاعتراف بـ [القانون الأساسي] والأنشطة الأخرى الإسرائيلية التي ترمي بفعل هذا القانون إلى تغيير طابع ووضع القدس، ويطالب (المجلس):

أ ـ كل الدول الأعضاء بقبول هذا القرار؛

ب ـ الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة».

كما أكد القرار الرقم (2334) الصادر في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016: «أن مجلس الأمن لا يعترف بأي تغيير في حدود 4 حزيران/يونيو 1967، بما في ذلك القدس، ما عدا التعديلات المتفق عليها من قبل أطراف الصراع، عبر طريق المفاوضات» (الفقرة الثالثة من القرار).

ثانيهما: أن قرار الرئيس الأمريكي في شأن القدس الشرقية، فضلاً عن انتهاكه السافر للشرعية الدولية، يُصيب في مقتل «حل الدولتين» الذي أجمع عليه المجتمع الدولي، كإطار للحل السياسي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن ثم فإن القرار يُغلق أفق «التسوية السياسية» التي امتدت المفاوضات بشأنها زهاء عقدين من الزمن (1993 ـ 2014).

ـ 2 ـ

تستلزم مواجهة الظرف الجديد، الذي أضحى يهدد مسار حركة التحرير الفلسطينية بأخطار محدقة، في طليعتها ضياع ما تبقى من أرض فلسطين (زهاء ربع مساحتها الجغرافية) منذ «النكبة» التاريخية لسنة 1948، ومواجهة هذا الوضع، ضرورة قيام العرب والفلسطينيين معاً، بتقييم شامل، ومراجعة موضوعية جريئة لتدبيرهم لـ «القضية الفلسطينية» منذ أزيد من سبعة عقود خلت (1948 ـ 2017) بصفة عامة، ومنذ عقدين ونصف العقد (1993 ـ 2017) بصفة خاصة، في اتجاه استخلاص الدرس من تجارب الماضي القريب، واستحضار العبرة من التهافتات والأخطاء التي طبعتها...، وذلك من أجل **إعادة رسم خارطة طريق** رصينة، ملائمة وفعالة في مواجهة واحتواء مخاطر المرحلة الدقيقة الراهنة.

إن زخم الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية ضد قرار طرمب ليخفي في الحقيقة مشاعر الإحباط والمرارة لدى الشباب الفلسطيني في ظل معطيين صادمين، ماثلين: لا التضحيات البشرية المتواصلة في الميدان، ولا دورات التفاوض السياسي في الملتقيات، أوقفا الاستيطان الإسرائيلي الذي يبتلع الأرض الفلسطينية كل يوم. إن الحقيقة الصادمة في الواقع الفلسطيني أن الاستيطان في أراضي الدولة الفلسطينية المنشودة في إطار «حل الدولتين»، قد بلغ نحو ستمئة ألف مستوطن

جديد في الضفة والقدس، ضمنهم 280 ألف مستوطن مسلح، وأن زهاء 400 قرية فلسطينية في الضفة قد تم تجريفها، وأن الآلاف من الوطنيين الفلسطينيين قد زج بهم في غياهب السجون.

أفلا يفرض هذا الوضع المأسوي **إعادة تقييم شامل** لاستراتيجية وخطة التحرير الفلسطيني؟

أفلا يوقظ روح التضامن في المستوى المطلوب لدى قيادات ونخب الأطراف العربية والإسلامية المعنية بحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني؟

أفلا يستدعي **طي صفحة الخلافات** السياسية والجيوسياسية الظرفية التي تبدد وحدة الصف العربي ـ الإسلامي، وتغلق في وجهه الأفق الاستراتيجي للتعاون الإقليمي الذي وحده يوفر شروط الأمن الجماعي، ومقومات التنمية التضامنية، ويقوي اللحمة المجتمعية على الصعيد القطري والقومي والإسلامي؟

وتعود مسؤولية هذه المقاربة الجادة، مقاربة التقييم والمراجعة النقدية لمناهج وآليات تدبير الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالدرجة الأولى، إلى «منظمة التحرير الفلسطينية»، بالنسبة إلى الطرف الفلسطيني، بعد إعادة هيكلتها، وإعلاء شأن دورها في معركة التحرير، وإلى دور «جامعة الدول العربية»، بالنسبة إلى الطرف العربي، بعد إعادة الروح إلى ميثاقها، والتقيد بالمعقولية في مواقفها، واستعادة الصدقية لقراراتها.

بيد أن الطابع الاستعجالي لمواجهة الظرف السياسي الجديد من أجل امتصاص صدمته، واحتواء تداعياته يستدعي ـ في نظرنا ـ الإقدام على اتخاذ تدابير وإجراءات جريئة من شأنها إعادة ميزان القوى بين الكيان الإسرائيلي والمجموعة العربية، إلى التوازن الضروري، في أبعاده السياسية والعسكرية والجيوسياسية.

ومن باب تحصيل حاصل، فإن مناط هذا التحول الاستراتيجي في شروط الصراع العربي ـ الإسرائيلي يعود بكيفية متوازنة ومتزامنة إلى الأطراف الثلاثة المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية، وهي الطرف الفلسطيني، والطرف العربي، والطرف الإقليمي الشرق الأوسطي.

ـ 3 ـ

في ما يخص الطرف الفلسطيني، فإن إنهاء حالة الانقسام التي تبدد صفوفه، منذ مستهل التسعينيات من القرن الماضي عموماً، ومنذ عام 2007 خصوصاً، واستعادة وحدة الرؤية و«الثورة» في مواجهة وحدة قوى الاحتلال، إسرائيل ومدعميها، قد أصبح ـ في ظل المتغير الجديد ـ **شرطاً وجودياً** لقضية تحرير فلسطين.

ولا مرية، فإن تجارب «الوحدة الفلسطينية» التي تواترت منذ سنة 2005، تحت عنوان «المصالحات»، وآلت في معظمها إلى الفشل، لم تعد اليوم تمثل مرجعية ذات مصداقية في مجال الوحدة الفلسطينية المنشودة. ذلك أنها «مصالحات» أنجبتها إكراهات ظرفية، وفرضتها اعتبارات تكتيكية تتحكم فيها ازدواجية استراتيجية يجسدها التأرجح بين الهاجس التحريري والهاجس السلطوي..

إن ما هو مطلوب اليوم هو إعادة بناء الوحدة السياسية والرؤية الاستراتيجية والبرنامج الكفاحي في الإطار الجامع، الرائد: «منظمة التحرير الفلسطينية»، بوصفها «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني» في الضفة والقطاع والشتات، وذلك في سياق إعادة هيكلتها، وتفعيل مؤسساتها وإعلاء شأن دورها...

ـ 4 ـ

في ما يتعلق بالطرف العربي، فإن إعادة الاعتبار لقضية **التضامن العربي**، بوصفها مسألة مفصلية لأمن واستقرار الأقطار العربية كافة، من الخليج إلى المحيط، وشرطاً حيوياً لتنمية ونهضة شعوبها هي اليوم أسبقية قصوى تفرض نفسها.

لقد آن الأوان لاستخلاص العبرة مما ألَّم بأقطار عربية شتى، منذ عاصفة ما سُمي «الربيع العربي» من فتن مجتمعية، وصراعات طائفية، ومشاحنات إقليمية، أدت ـ ولا تزال ـ كلفتها الباهظة، البشرية والعمرانية والاقتصادية، الأقطار العربية في ليبيا وسورية واليمن. بل إن انفراط عقد التضامن العربي كان أحد العوامل الكامنة خلف الانتشار الجغرافي للظاهرة الإرهابية بمختلف مسمياتها «القاعدية» و«الداعشية» و«الإسلاموية». ومعلوم أن القرار الأرعن الذي وقعه الرئيس الأمريكي، ما كان ليصدر في هذا الظرف بالذات لولا وقوع الوضع العربي في حالة من التدهور والتشرذم لم يسبق لهما مثيل.

ولعل ما ينبغي أن يستحضره العرب اليوم أن محنة الوطن العربي ـ بأغلبية كياناته القطرية ـ على مدى السنوات الست الماضية (2011 ـ 2017) ليست سوى حصيلة دراماتيكية لسلسلة من التهافتات السياسية، ليس أقلها التغافل عن العجز التنموي والديمقراطي الذي زاد استشراءً وبالتالي نخراً للتماسك الاجتماعي، و**توظيف الدين في السياسة**، وهو ما نجم عنه انبعاث الصراع المذهبي، وانتعاش العصبية الطائفية، وتفاقم الظاهرة الإرهابية ـ وهي آفات مدمرة، لم تلبث أن أصابت في مقتل أنظمة الأمن الوطني، ومهدت السبيل إلى المراهنة على القوى الخارجية في حماية الأمن القطري والقومي.

وقد زجت هذه التهافتات بالوطن العربي في مسلسل من الارتكاسات والانقسامات والمشاحنات غير المسبوقة، وذلك في ظل «جامعة عربية» أمست متغافلة عن التقيد التام بروح ونص «ميثاقها»، متجاهلة الالتزام بمقررات تفعيل التضامن بين دولها الأعضاء، وفي مقدمها «اتفاقية الدفاع العربي المشترك».

وفي ظل الحالة المزمنة للوطن العربي، سياسياً ومؤسسياً وجيوسياسياً، تُطرح اليوم، بحدة متناهية، المسألة الجوهرية في إشكالية معالجة الأزمة الآخذة بخناق الوطن العربي، على امتداد مساحته، وعراقة حضارته، وثراء أقاليمه، وتطلعات شعوبه ـ إنها مسألة المشروع العربي الغائب.

ما لا ريب فيه، أن بناء **مشروع عربي**، يرسي أسساً للتضامن الفعلي بين أقطار الوطن العربي، تتسم بالواقعية والجدية والمصداقية، وتفتح آفاقاً جديدة لتموقعه الجيو ـ سياسي في

منطقة جغرافية بالغة الحساسية، شديدة التجاذب الاستقطابي، قد أضحى يشكل المفتاح والمنطلق في اتجاه وقف دينامية الأزمة المستشرية، وطيّ صفحة التشرذم، وذلك:

• بإعادة الاعتبار لإطار ودور جامعة الدول العربية عبر العمل الحثيث على استعادتها لزمام الفعل والمبادرة في مجال تدبير وتعزيز قضايا التضامن العربي، في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والجيوسياسية...؛

• بالتوافق العربي على **منظور مشترك، وخطة واقعية**، تحت مظلة «جامعة الدول العربية»، من أجل إرساء نظام أمني إقليمي، في إطار «ميثاق» شرق أوسطي، يقوم على التفاهم والتعاون وحسن الجوار بين دول الإقليم، وفق ما تطمح إليه شعوبه من أمن واستقرار وازدهار...

وفي هذا المضمار، فإن مقدمة ومفتاح هذا التحول المنشود لفائدة السلام والأمن والاستقرار في وطننا العربي، ليكمنان في دعم جهود السلام والأمن والاستقرار في سورية، على قاعدة احترام سيادتها ووحدة ترابها وسلامة شعبها، وفق مقررات الشرعية الدولية، كما أقرها القرار الدولي الرقم 2254 (18 كانون الأول/ديسمبر 2015)، ووضع حد لمآسي الحرب الناشبة في اليمن الجريح في أسرع وقت، وتعبئة جهود الإغاثة الأممية والدولية والعربية للملايين من أهلها، أطفالاً ورجالاً ونساءً، والانخراط الجامع، الشامل لدول الجامعة العربية، في دعم جهود استعادة أمن وسلامة ليبيا المكلومة، ودعم جهود وتضحيات شعبها في محاربة الإرهاب المتربص بها، وإرساء سلطة الدولة ومؤسساتها على أراضيها كافة.

ـ 5 ـ

في ما يخص الطرف الإقليمي، الشرق الأوسطي، أخيراً، فإن نهوض مشاريع إقليمية واضحة المعالم، في مرحلة تاريخية تتسم بتحولات اجتماعية واقتصادية داخلية، عميقة، وبتطلعات جيوسياسية خارجية غير مسبوقة، كما هو الشأن بالنسبة إلى إيران وتركيا، وذلك في غياب تفاهمات جهوية، عربية ـ إسلامية، قد بات يُغذي صراعات إقليمية ذات طابع استراتيجي تروم «اقتسام» النفوذ الجيو ـ سياسي، وتشاطر الاستفادة من موفور المعابر البحرية الإقليمية، حيث تعبر نحو 40 بالمئة من ناقلات النفط وسفن التجارة الدولية...

وفي غياب آلية سياسية، وإطار مؤسسي جهويين/إقليميين لاحتواء هذه الصراعات التي تزداد حدة وعنفواناً كل يوم، فإن الطرفين العربي والإقليمي مدعوّان إلى فتح حوار إقليمي مباشر حول الصراعات الإقليمية القائمة، السياسية والأيديولوجية والجيوسياسية، بلوغاً إلى بلورة توافق إقليمي حول إطار مؤسسي، من شأنه امتصاص تضارب المصالح ونزع فتيل الصراعات التي لا تستفيد منها سوى القوى الخارجية المتربصة، وفي مقدمها وكيلتها في المنطقة: إسرائيل.

وغني عن البيان أن الأساس الموضوعي، بشقيه السياسي والمؤسسي، للتعايش والتفاهم والتعاون بين الطرفين، قائم، متين بل يزداد أهمية وحيوية.

في ما يخص **الشق السياسي** للأساس الموضوعي للتفاهم والتعاون، العربي ـ الإسلامي، فإنه يتجلى في المشترك من التحديات القائمة في الإقليم: تحدي الإرهاب «الداعشي»، وإن أطيح

بمشروعه الطاغوتي في العراق وسورية، فإن فلوله الهائمة، وجيوبه المنتشرة، وعقيدته المدمرة، لا تزال حية نشيطة متربصة؛ وتحدي العدوانية الإسرائيلية الإقليمية المتفاحشة، على خلفية عقيدة وأجندة «التمدد الصهيوني» الجغرافي من «النهر إلى البحر»؛ وتحدي التنمية الشاملة التضامنية التي تتطلب مناخاً من الأمن والاستقرار لدول الإقليم، داخلياً وخارجياً. إنها تحديات عظام تسائل، بنفس الحدة والدرجة، المنظومة الإقليمية، الإسلامية والعربية على السواء.

أما **الشق المؤسسي** لذلك الأساس الموضوعي للتفاهم والتعاون الإقليميين، فإنه يتجسد في دور «**منظمة التعاون الإسلامي**» التي تضم في حظيرتها دول الإقليم الإسلامية والعربية. ومن أجل إنعاش الذاكرة التاريخية المشتركة، فإن قضية القدس المحتلة، كانت السبب الحاسم المباشر لإنشاء هذا الائتلاف العربي ـ الإسلامي الذي يمثل اليوم زهاء المليار ونصف المليار من ساكنة العالم: فقد انعقد المؤتمر الإسلامي الأول بمبادرة تاريخية: مغربية ـ سعودية، عقب إقدام عصابة من المتطرفين الإسرائيليين على إحراق المسجد الأقصى، في آب/أغسطس 1969. حينها بادر الملك الراحل الحسن الثاني، إلى دعوة قادة العالم العربي ـ الإسلامي إلى مؤتمر جامع بمدينة الرباط المغربية من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية المطلوبة للدفاع عن القدس المحتلة، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية التي تحتضنها من حقد المتطرفين اليهود من جهة، وتعزيز التعاون والتآزر الإسلامي لدعم صمود المقدسيين في وجه مخططات الاستيطان والتهويد، من جهة أخرى.

ومن ثم، فإن تكريس هذه الروح العربية ـ الإسلامية المقاومة في إطار منظمة «المؤتمر الإسلامي»، التي أصبحت في ما بعد «منظمة التعاون الإسلامي، ليَحمّل دول العالم العربي ـ الإسلامي مسؤولية جسيمة، أمام الله والتاريخ والشعوب، في حماية القدس، ودعم صمود المقدسيين.

بيد أن الوفاء بمعطيات هذه المسؤولية العربية ـ الإسلامية الجسيمة، تفرض اليوم تغليب التناقض الأساسي القائم بين منظومة الدول العربية ـ الإسلامية ومعسكر الاحتلال والعنصرية إسرائيل ومن يدعم عدوانها؛ تغليب هذا التناقض الأساس على التناقضات الثانوية التي باتت تنخر وحدة الصف، ووحدة الموقف إزاء التحديات المشتركة القائمة.

ـ 6 ـ

لقد مضى زمن كانت فيه لغة الشعار، ورَنين الخطاب يكفيان لإطفاء غضب الشعوب، واحتواء تطلعاتها المشروعة في إرساء تضامن وتكريس تآزر جمعي، حقيقي وفعال لمواجهة تهويد القدس والضفة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة...

لكن الحصيلة الهزيلة لعقود من الوعود والترقبات، عمّقت الوعي، وجذرت المواقف إزاء إشكالية التحرير ومستلزماته السياسية والتنظيمية والكفاحية. وفي هذا السياق أصبح المعيار والمناط هو الفعل النضالي، والدعم العملي، والمؤازرة الميدانية...

وفي ظل **المأزق السياسي الراهن** الذي تواجهه أطراف المعادلة السياسية والجيوسياسية التي تحكم مستقبل منطقة الشرق الأوسط ـ الطرف العربي، والطرف الإسلامي ـ الإقليمي، والطرف الفلسطيني، وذلك في شروط ظرفية إقليمية عصيبة؛ فإن الحد الأدنى المشترك لفعل نضالي، سياسي وميداني، ينبغي أن ينصب على ثلاثة توجهات حيوية في مبناها، دالة في مغزاها:

أولها: تفعيل الالتزامات المقررة في أكثر من إطار تنظيمي، عربي وإقليمي، في ما يتعلق بدعم صمود المقدسيين مادياً ومعنوياً، على المستويات كافة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها.

وتمثل تجربة «**لجنة القدس**»، المنبثقة من منظمة «المؤتمر الإسلامي»/«التعاون الإسلامي»، برئاسة ملك المغرب محمد السادس، نموذجاً يحتذى في فعل الدعم الشامل لفلسطينيي القدس. وهو النموذج الذي أشاد به الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في خطابه أمام قمة منظمة «التعاون الإسلامي» المنعقدة مؤخراً في إسطنبول.

كما تمثل هذه التجربة الجارية مثالاً ذا مغزى لتجاوز المفارقة التي ألمحنا إليها أعلاه بين لغة الشعار وواقع الفعل في مجال دعم ومؤازرة صمود المقدسيين. فقد تحمل المغرب وحده ـ على مدى السنوات الماضية من عمر هذه المؤسسة الإسلامية العتيدة ـ القسط الأعظم من ميزانية «بيت مال القدس» لتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المنجزة، الرافعة لصمود المقدسيين في وجه مشاريع الحصار والتهويد والتفقير والتهجير التي تواصل إسرائيل اقترافها.

ويشكل اليوم تكثيف دعم انتفاضة القدس، التي فجّرها توقيع الرئيس الأمريكي قرار «الاعتراف» بإسرائيلية القدس، جزءاً لا يتجزأ من أولية القضية الفلسطينية في سلم الأولويات العربية والإسلامية.

ثانيها: التعجيل بالعمل على استعادة «منظمة التحرير الفلسطينية» دورها الطليعي، النضالي، في قيادة **الكفاح الفلسطيني** من أجل التحرير سياسياً وميدانياً، وإنهاء مرحلة «الخصومات» الفلسطينية و«التموقعات» الفصائلية؛

ثالثها: العمل الحثيث من أجل عقد **قمة عربية ـ إسلامية**، استثنائية، في إطار «منظمة التعاون الإسلامي»، تتوج جهوداً حثيثة، صادقة لإرساء تفاهم وتوافق بين قادة الدول العربية والإسلامية حول متطلبات المرحلة الراهنة، وفي صدارتها أولوية قضية فلسطين والقدس الشريف لما يتهددهما من أخطار محدقة، وأسبقية استعادة الأمن والاستقرار الإقليمي، عبر نزع فتيل الصراعات الإقليمية السياسية والمذهبية والجيوسياسية المدمرة وإرساء علاقات تفاهم وتعاون إقليميين، جديرين بخلق مناخ جديد من الاستقرار والأمن في المنطقة.

خاتمة

إن إقدام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد طرمب على نسف أسس «حل الدولتين»، عبر قراره اللامسؤول بالاعتراف بـ «يهودية» القدس الشرقية، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ما كان ليحصل لولا الوضع المزمن الذي يتخبط فيه الوطن العربي، من تدمير للذات، وانقسام في الصف، بل واحتراب في الميدان.

وتقتضي مواجهة هذا التطور المؤسف في السياسة الأمريكية إزاء القضية المركزية للعالم العربي ـ الإسلامي، قضية فلسطين وعاصمتها القدس، استعادة روح التضامن الجمعي، واستثمار

ما هو متاح من قواسم مشتركة للتصدي بحزم وشجاعة لما يتهدد الأراضي المحتلة من مخاطر التهويد والعنصرية في ظل الاحتلال الغاشم.

إن هذه المخاطر المحدقة ستظل قائمة، بل ستزداد تفاقماً، في ظل الإدارتين اليمينيتين المتطرفتين الراهنتين، الإسرائيلية والأمريكية، طالما استمر وتكرس الاختلال الفادح، الراهن في موازين القوى السياسية، فضلاً عن العسكرية، بين إسرائيل المدعمة أمريكياً، والمجموعة العربية ـ الإسلامية السادرة في حالة الانقسام والتشرذم.

إزاء هذا المعطى الموضوعي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن مسؤولية زعامات الأطراف الثلاثة في المعسكر الفلسطيني ـ العربي ـ الإسلامي اليوم جسيمة أمام شعوبها وأمام التاريخ في ما يتعلق باستحضار وتفعيل التزام التضامن والتكافل إزاء التحديات والسياسات والأجندات التي تهدد القضايا المصيرية للأمة العربية ـ الإسلامية، وفي مقدمها قضية فلسطين والقدس الشريف. إنه الالتزام الصريح الذي تم توقيعه، باسم الشعوب العربية والإسلامية، في ميثاقي «جامعة الدول العربية» من طرف 22 دولة عربية، و«منظمة التعاون الإسلامي» من طرف 57 دولة عربية وإسلامية □

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس: الدلالات القانونية والسياسية

عصام يونس[*]

مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة ـ فلسطين،
وعضو اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية.

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخميس 2017/12/21، جلسة طارئة بناء على طلب تقدمت به كل من اليمن بوصفها رئيساً للمجموعة العربية؛ وتركيا بوصفها رئيساً لمنظمة التعاون الإسلامي. وجاءت الدعوة لعقد الجلسة الطارئة عقب استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) الذي أفشل مشروع القرار 1060 حول القدس، والذي تقدمت به مصر أمام مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين 18 كانون الأول/ديسمبر 2017[1]؛ حيث تبنت الجمعية العامة القرار A/ES-10/L.22 بأغلبية 128 دولة ومعارضة 5 دول وامتناع 35 دولة عن التصويت[2].

أولاً: مضمون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

1 ـ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة؛

2 ـ التشديد على المكانة الخاصة لمدينة القدس الشريف، وضرورة حماية وصون الأبعاد الروحية والدينية والثقافية الفريدة للمدينة؛

3 ـ إن وضع مدينة القدس مسألة تتعلق بالوضع النهائي يتعين حلها من طريق المفاوضات والتي تنسجم مع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة؛

(*) البريد الإلكتروني: issam@mezan.org.

(1) للاطلاع على ما جاء في القرار الذي تقدّمت به مصر واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو لإجهاضه، انظر: «Middle East: Security Council Fails to Adopt Resolution on Jerusalem,» UN News (18 December 2017), <https://news.un.org/en/story/2017/12/639772-middle-east-security-council-fails-adopt-resolution-jerusalem>.

(2) للاطلاع على القرار ، انظر: <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/ES-10/L.22>.

4 ـ إن أي قرارات وإجراءات ترمي إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف، أو وضعها، أو تكوينها الديمغرافي، ليس لها أي أثر قانوني، وباطلة ولاغية، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

5 ـ على الرغم من أن القرار لم يشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة التي قررت نقل سفارتها في الكيان الصهيوني إلى القدس، فإن القرار طالب جميع الدول بالامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن الرقم 478 لسنة 1980؛

6 ـ طالب القرار جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وألّا تعترف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات؛

7 ـ كرر القرار الدعوة إلى عكس الاتجاهات السلبية على الأرض، التي تهدد الحل القائم على وجود دولتين، وإلى تكثيف وتسريع الجهود والدعم الدوليين والإقليميين بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من دون إبطاء، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال لأراضي عام 1967.

8 ـ تقرر تأجيل الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً والإذن لرئيس الجمعية العامة في آخر دورة لها باستئناف جلستها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

ثانياً: القرار ودلالاته القانونية والسياسية

إن قرار الجمعية العامة بما تضمنه من نصوص من جهة والتطورات التي رافقت عملية صناعته والتقدم به إلى الجمعية العامة ومشهد التصويت عليه، من جهة أخرى، يعتبر قراراً مهماً وفريداً، ربما لم تحظ بمثله قرارات كثيرة للجمعية العامة، بالنظر إلى دلالاته السياسية والقانونية وما شكّله قرار الولايات المتحدة الأمريكية من سابقة خطيرة قانونياً وسياسياً وتوقيتاً.

وينطوي القرار على دلالات مثيرة تستحق وقفة تأملية، سواء لجهة ما ورد فيه من نصوص، أم لجهة الآلية التي انعقدت بموجبها جلسة الجمعية العامة، التي نادراً ما التأمت وفقاً لها منذ نشأتها وعلى مدى تاريخها؛ أم لجهة الاختلال الخطير الذي رافق سلوك الإدارة الأمريكية في إدارة موقفها من التصويت على مشروع القرار في علاقتها بدول العالم ومؤسساته الدولية[3].

ويمكن التركيز على مجموعة نقاط في محاولة لاستقراء دلالات القرار القانونية والسياسية على النحو الآتي:

1 ـ أعاد القرار في نصه، ومن خلال الإحالة على قرارات سابقة للجمعية العامة ولمجلس الأمن ولميثاق الأمم المتحدة نفسها، التشديد على ثلاث قضايا أساسية هي:

---

(3) <https://undocs.org/en/A/ES-10/L.22>.

أ ـ إعادة تظهير، وتأكيد المركز القانوني لمدينة القدس بوصفها مدينة محتلة، وبأنها جزء من الأراضي المحتلة، وذلك لتأكيد القرار ما ورد في قرارات سابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي السابقة، ولا سيَّما القرارات: 476 لعام 1980؛ والقرار 478 لعام 1980؛ والقرار 2334 لعام 2016.

ب ـ أعاد تأكيد القرارات السابقة للمكانة القانونية لمدينة القدس كجزء من الأراضي المحتلة عام 1967، وبالتالي فإن القرار يؤكد انطباق قواعد القانون الدولي ولا سيَّما اتفاقية جنيف الرابعة في شأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 وأنظمة لاهاي لعام 1907، على مدينة القدس. وبهذا فإن القرار ينزع أي مشروعية قانونية أو سياسية أو أخلاقية عن كل القرارات والإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولة الاحتلال على مدى نصف قرن، هو عمر احتلالها حتى تاريخ القرار. كما يؤكد القرار أن الإجراءات، الهادفة إلى تغيير طابع المدينة أو تركيبتها الديمغرافية، غير قانونية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة والمشار إليها في القرار.

ج ـ يؤكد أن قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها في «إسرائيل» إلى مدينة القدس المحتلة غير قانوني ـ على الرغم من أن القرار لم يُسَمِّ الولايات المتحدة ـ ومخالف لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية. كما يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن 478 لعام 1980، الذي صدر في إثر قرار إسرائيل إعلان القدس عاصمة لها. إن هذه النقطة ذات أهمية خاصة وتحمل في مبناها تحريضاً ناعماً على رفض أي ضغوط أو إكراه تقوم به إسرائيل أو طرف ثالث على الدول للقيام بذلك من جهة، وتأكيداً لوجوب الوفاء بالواجبات واحترام القواعد القانونية والأخلاقية التي ارتضتها الدول لنفسها طوعاً بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة وأطرافاً سامية متعاقدة على اتفاقيات جنيف.

د ـ صوّتت 128 دولة لمصلحة القرار وعارضته 9 دول وامتنعت 35 دولة، ولم تحضر الجلسة 21 دولة، وهو يمثل نحو 94 بالمئة من الدول التي حضرت الاجتماع ويحق لها التصويت والبالغة 173 دولة، ولتبني القرار لم يكن مطلوباً أكثر من ثلثي الأعضاء الحاضرين أي حوالى 114 دولة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. إن مشهد التصويت ذو دلالة مهمة، على الرغم من أن القرار لم يحظَ بالإجماع، وهو ما كان سيعطي للقرار قيمة سياسية كبيرة حيث لم يصوِّت لمصلحة القرار، امتناعاً أو معارضة، نحو 33 بالمئة من الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة، وربما عكسَ غياب بعض الدول تخوفاً من اتخاذ إجراءات عقابية بحقها من جهة وعدم رضاها عن القرار الأمريكي من جهة ثانية.

هـ ـ ويشير التصويت على القرار إلى أن الأمم المتحدة ـ ومن خلفها دول العالم ـ ربما تكون أعادت الاعتبار لقيمها ولو بقرار من جمعيتها العامة، وهي نفسها التي ساهمت في مناسبات متعددة في تقويضها وفي الازدواجية الخطيرة التي مارستها والامتناع عن احترام قرارات سابقة لها وإعمالها في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية؛، كما وانتصرت لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وللعلاقات المستقرة بين جماعة الأمم المتحضرة. وأظهرت نتيجة التصويت رفضاً دولياً لقرار الولايات المتحدة الأمريكية، وتسبب فعلياً في عزلة موقفها ومعها دولة الاحتلال، وأظهرهما بمظهر الناشز والمخالف للإرادة الدولية، ولا سيَّما أن كثيراً من حلفاء الولايات المتحدة التقليديين قد صوتوا لمصلحة القرار أو امتنعوا عن التصويت بخلاف رغبتها ورفضاً لموقفها.

و ـ ما لا شك فيه أن القرار كان استثنائياً، بالنظر إلى حجم الضغوط وحملات الترهيب غير المسبوقة التي شنتها الإدارة الأمريكية، حيث صوتت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمصلحة القرار على الرغم من محاولات الإكراه والتهديد غير المسبوق في العلاقات بين الدول الذي مارسته الولايات المتحدة على الدول الأعضاء ذات السيادة. وهنا تجدر الإشارة إلى تهديد طرمب دول العالم بوقف المساعدات المالية عنها (إنهم يأخذون مئات الملايين من الدولارات وربما المليارات ثم يصوتون ضدنا. حسناً، سنراقب هذا التصويت، دعوهم يصوِّتون ضدنا، سنوفر كثيراً ولا نعبأ بذلك)[4]. وهو ما كررته أيضاً نيكي هايلي، مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (دائماً ما يطلب منا في الأمم المتحدة فعل وتقديم المزيد، لذلك فعندما نتخذ قراراً بناء على إرادة الشعب الأمريكي بشأن مكان سفارتنا، فإننا لا نتوقع أن يستهدفنا هؤلاء الذين نساعدهم. ويوم الخميس سيكون هناك تصويت ينتقد خيارنا، وسوف تدوِّن الولايات المتحدة الأسماء)[5].

ثالثاً: القرار وعناصر القوة والفرص

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلستها الاستثنائية الطارئة مساء الخميس 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 تحت عنوان «متحدون من أجل السلام» وفق قرارها الرقم (377) المؤرخ في 3 تشرين الثاني/نوفمبر لسنة 1950. وهذا حدث مهم في حد ذاته، ولا سيَّما أن الجمعية العامة لم تنعقد سوى عشر مرات منذ نشأتها حتى اليوم بموجب هذا القرار. وينص قرار «متحدون من أجل السلام» على أنه إذا فشل مجلس الأمن، لعدم توافر الإجماع بين أعضائه، في القيام بدوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين في أي حالة تبدو تهديداً أو انتهاكاً للسلام أو عملاً عدائياً من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين، فإن الجمعية العامة يجب أن تنظر في الأمر فوراً بهدف وضع التوصيات الملائمة للأعضاء للقيام بأعمال جماعية، بما يشمل استخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً في حال انتهاك السلام أو العمل المعادي بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أو استعادته[6].

إن عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة بموجب قرار «متحدون من أجل السلام» يعني، بحد ذاته، أن قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى مدينة القدس بتاريخ 2017/12/6، ومن ثم استخدامها حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الذي أفشل مشروع القرار «1060» الذي تقدمت به مصر أمام مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين 18 كانون الأول/ديسمبر، وتعطيل الإجماع بين الأعضاء

---

(4) «ترامب يهدد بوقف المساعدات عن الدول التي تصوت في الجمعية العامة ضد قراره بشأن القدس،» <http://www.france24.com/ar/20171220-ترامب-تهديد-وقف-المساعدات-تصويت-الجمعية-العامة-القدس>

(5) <https://twitter.com/nikkihaley/status/943241599953309696?ref_src=twsrc%5Etfw&ref_url=https%3A%2F%2Farabic.sputniknews.com%2Fworld%2F201712201028598645-%25D9%2588%25D8%25A7%25D8%25B4%25D9%2586%25D8%25B7%25D9%2586-%25D8%25AA%25D9%2587%25D8%25AF%25D8%25AF-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B5%25D9%2588%25D8%25AA%25D9%258A%25D9%2586-%25D8%25A8%25D8%25B4%25D8%25A3%25D9%2586-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2582%25D8%25AF%25D8%25B3%2F>.

(6) Uniting for Peace, Resolution adopted by the General Assembly, 377(V), <http://www.un-documents.net>.

الدائمين في الأمم المتحدة للتصويت على مشروع القرار، يمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين وفقاً لرأي الدول الأعضاء. وعليه فإن قرارات الجمعية العامة وفقاً لـ «متحدون من أجل السلام» تحتل قيمة قانونية وسياسية وأخلاقية كبيرة، وهي توفر فرصة مهمة للعمل المشترك بين الدول الأعضاء. وجدير بالذكر أن توصيات الجمعية العامة في ما يخص المسائل العامة، التي تشمل التوصيات الخاصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، تتطلب التصويت بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت، في الوقت الذي تؤخذ فيه باقي القرارات بأغلبية الحاضرين[7].

هناك نقطتان قانونيتان مهمتان حول جلسة الجمعية العامة: **الأولى**، أن الجلسة العاشرة بموجب قرار «متحدون من أجل السلام» قد عُقدت في عام 1997 الخاصة بفلسطين، يمكن من الناحية الفنية أن تعود للالتئام في أي وقت، أي بشكل سابق ولاحق على القرار الخاص بالقدس وهو ما حدث مراراً[8]؛ و**الثانية**، أن ما كان سبباً في انعقاد الجمعية العامة وفقاً لقرار «متحدون من أجل السلام»، أي فشل مجلس الأمن في توفير الإجماع بين أعضائه، لم يعد السبب الوحيد لعقد الجمعية العامة، بل يمكن للجمعية العامة الانعقاد بالتوازي مع مجلس الأمن عند النظر في قضايا تخص الأمن والسلم الدوليين، وهو ما جاء بوضوح في نص قرار محكمة العدل الدولية في قضية الجدار في عام 2004[9]. هنا تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية أكدت في قرارها أنها «ترى أن هناك توجهاً متعاظماً مع مرور الوقت للنظر من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن وبالتوازي في ما يتعلق بصيانة الأمن والسلم الدوليين... إن المحكمة تعتبر الممارسة المقبولة من الجمعية العامة، كما جرى تطويره، ينسجم والمادة 12 الفقرة 1 من الميثاق»[10].

وكان اللافت للنظر في التصويت على القرار هو تصويت دول أوروبا لمصلحته، ولا سيَّما اللاعبين الكبار، كالمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا. وجدير ذكره أن مشروع القرار المصري عندما تم تقديمه إلى مجلس الأمن للتصويت عليه فإن الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأوروبية، جميعاً قد صوتت للقرار باستثناء الولايات المتحدة، وقد تزعمت فرنسا رفض القرار الأمريكي بنقل السفارة، مؤكدة أن موافقة الدول الأربع عشرة على القرار ليس أقل من التأكيد على الالتزام الجماعي للمجلس بالقانون الدولي[11]. هذا أمر يحمل في طياته دلالات مهمة، ويتطلب إعادة الاعتبار للعلاقة المختلة مع أوروبا وتصحيح الخطيئة السابقة التي ارتكبها الفلسطينيون، عندما وضعوا كل اوراق العملية التفاوضية في يد الولايات المتحدة. ويكتسب الأمر أهمية خاصة في وجود اختلافات وتناقضات جدية بين أوروبا والولايات المتحدة في كثير من علاقاتها البينية، وفي ما يتعلق بالقضية

(7) <http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-iv/index.html>.

(8) «Tenth Emergency Special Session,» <http://www.un.org/en/ga/sessions/emergency10th.shtml>.

(9) <http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1677.pdf>.

(10) <http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-iv/index.html>.

(11) «The UN Aftermath of President Trump's Announcement on Jerusalem,» <http://www.inss.org.il/publication/un-aftermath-president-trumps-announcement-jerusalem/>.

يضم مجلس الأمن الحالي في عضويته، من دول الاتحاد الأوروبي، كلاً من السويد وهولندا وبولندا كدول غير دائمة العضوية بالإضافة إلى فرنسا والمملكة المتحدة كدول دائمة العضوية.

الفلسطينية؛ لذا يجب أن تتاح لأوروبا فرصة جدية لدور مهم في قادم الأيام[12]. وما لا شك فيه أن إقصاء أوروبا عن تأدية دورها السياسي، والتعامل معها كدافع أموال فقط لا يخدم الفلسطينيين ولا قضيتهم. كما يحول دون توافر عملية تفاوضية متوازنة، وهو الدور الذي أرادته إسرائيل لأوروبا وحصرته في دفع الأموال لا أكثر. وهنا لا بد من التذكير بالعلاقة القوية التي ربطت الشهيد ياسر عرفات بأوروبا ومثالها علاقته بالرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك، والمستشار النمسوي برونو كرايسكي ورئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو وآخرين في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها الرئيس عرفات كمنظمة إرهابية.

1 ـ المركز القانوني للقدس

بالرغم من أن القرار قد ظهَّرَ المركز القانوني للقدس من جهة وعزل الموقف الأمريكي من جهة ثانية، إلا أن هذا وحده لا يكفي ولن يغيِّر الواقع، ما لم يشكل دافعاً حقيقياً للفلسطينيين للعمل الجدي في البحث والتماس كل السبل الكفيلة بإنهاء الاحتلال. وفي الوقت نفسه العمل على حماية سكان القدس المدنيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي وممتلكاتهم. وهو ما يستوجب، من بين أشياء أخرى، العمل على عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، لدفع المجتمع الدولي للبحث في سبل حماية المدينة المقدسة سكاناً وممتلكات وأماكن مقدسة وهوية. يذكر أن مؤتمر الأطراف السامية قد سبق أن عُقد في مدينة جنيف مرتين: **الأولى** بتاريخ 1999/7/15؛ و**الثانية** بتاريخ 2001/12/5، للبحث في سبل تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية[13]. وتكمن أهمية اتفاقية جنيف الرابعة، ليس فقط في كونها تؤكد المركز القانوني للأراضي الفلسطينية كأراضٍ محتلة، بل وفي توفير الحماية للسكان المدنيين

(12) لمزيد من الاطلاع حول الخلافات البينية، انظر: <https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fwww.google.com%2Famp%2Fs%2Fwww.alaraby.co.uk%2Famp%2F%2Feconomy%2F2018%2F1%2F24%2Fالخلافات-تشتعل-بين-معسكري-العولمة-والحماية-التجارية-بدافوس&h=ATNbIIB16LEDqrnQr1y4_vckGUBRjuILUSlISUG0atAfijJ451CyZpN-78h5ua42qp2abEEY8xBsjGm5HQ_aGqbUFxY6HsRIuWL78ooUeweDSaQkGpTc3dIYYkHjo0fXRoMXPrTizJTuMbHzJxLc8w>.

انظر أيضاً: <https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F594242-ترامب-السائح-السكران-في-أوروبا-يعمق-الخلافات-عبر-الأطلسي&h=ATNbIIB16LEDqrnQr1y4_vckGUBRjuILUSlISUG0atAfijJ451CyZpN-78h5ua42qp2abEEY8xBsjGm5HQ_aGqbUFxY6HsRIuWL78ooUeweDSaQkGpTc3dIYYkHjo0fXRoMXPrTizJTuMbHzJxLc8w>.

انظر أيضاً: <https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fwww.google.com%2Famp%2Fs%2Famp.france24.com%2Far%2F20170317-ترامب-ميركل-لقاء-خلافات-ألمانيا-المتحدة-الولايات&h=ATNbIIB16LEDqrnQr1y4_vckGUBRjuILUSlISUG0atAfijJ451CyZpN-78h5ua42qp2abEEY8xBsjGm5HQ_aGqbUFxY6HsRIuWL78ooUeweDSaQkGpTc3dIYYkHjo0fXRoMXPrTizJTuMbHzJxLc8w>.

انظر أيضاً: <https://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fwww.washingtoninstitute.org%2Far%2Fpolicy-analysis%2Fview%2Fsorting-out-u.s.-and-european-differences-over-iran&h=ATNbIIB16LEDqrnQr1y4_vckGUBRjuILUSlISUG0atAfijJ451CyZpN-78h5ua42qp2abEEY8xBsjGm5HQ_aGqbUFxY6HsRIuWL78ooUeweDSaQkGpTc3dIYYkHjo0fXRoMXPrTizJTuMbHzJxLc8w>.

(13) قرار الجمعية العامة رقم A/Res/ES-10/6، 24 شباط/فبراير 1999.

الذين يرزحون تحت الاحتلال، في ظل المحاولات الإسرائيلية المحمومة للإخلال بهذا المركز. كما أنه يشكل فرصة إضافية للضغط على الدول لتفي بواجباتها القانونية والأخلاقية والبحث في سبل تطبيق الاتفاقية قانونياً على الأراضي المحتلة.

ومن منطلق أن العدالة لا تتحقق بالضربة القاضية بل بمجموع النقاط، وبناء على جهود ونجاحات سابقة حققها الفلسطينيون في صراعهم مع المحتل، فإن قرار الجمعية العامة يحتاج إلى مزيد من التحصين وذلك لضمان عدم تراجع الدول عنه فرادى أو مجتمعة. لذا من المفيد التقدم بطلب جديد ومن خلال الجمعية العام للأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأي استشاري جديد منها حول قرار الإدارة الأمريكية، بما يشكل قوة قانونية وأخلاقية أخرى ومهمة حتى لو لم يأخذ طابع الإلزام القانوني.

إن طلب الرأي الاستشاري هو خطوة آمنة إلى حد بعيد، ولا سيَّما أن المحكمة قدمت في عام 2004 رأيها الاستشاري حول جدار الفصل العنصري، الذي تقيمه دولة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، واعتبرته غير قانوني. وقد شكل هذا الرأي وثيقة مهمة جداً أعادت تأكيد المركز القانوني للأراضي الفلسطينية عام 1967 بأنها أراضٍ محتلة، وأكد عدم قانونية الإجراءات الإسرائيلية في ما يتعلق بالاستيطان وإقامة جدار الفصل. إن اللجوء إلى المحكمة من جديد هو خطوة مهمة في سياق تأكيد المركز القانوني للمدينة المقدسة، واعتبار أن ما اتُّخذ من إجراءات منذ عام 1967 حتى تاريخه، بما فيها القرار الأمريكي الأخير، مخالف للقانون الدولي ولا قيمة قانونية له وكأنه لم يكن.

2 ـ المحكمة الجنائية الدولية

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، وبعد العدوان الإسرائيلي الواسع النطاق، أودعت السلطة الفلسطينية إعلاناً بقبول ممارسة المحكمة الجنائية الدولية ولايتها القضائية في شأن الأفعال التي ارتُكبت في الأراضي الفلسطينية، منذ الأول من تموز/يوليو 2000. وهذا الإعلان يكفل ضمنياً مطالبة المدعي العام للمحكمة النظر في الجرائم المرتكبة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة. وبعد ثلاث سنوات قرر مدعي عام المحكمة، في حينه لويس أوكامبو، أن المحكمة لا يمكنها النظر في الطلب وبدء التحقيق، لعدم وضوح المركز القانوني لدولة فلسطين، فلا الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا مجلس الأمن اعترفا بها كدولة، وهو ما اعتبرته شرطاً يحول دون مباشرة النظر في القضية[14].

وبحصول فلسطين على صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة (الدولة المراقب) في عام 2012، لم يعد هناك من عائق أمام المحكمة لمباشرة التحقيق. ولكن بعد مضي ثلاث سنوات على شروع مكتب الادعاء العام في إجراءات الفحص التمهيدي، بناء على طلب دولة فلسطين، وبعد تلقي مكتبه كمّاً هائلاً من المعلومات، من مصادرها المختلفة، حول الجرائم الإسرائيلية فإن المدعية

---

(14) للاطلاع، انظر: «بعد الحرب على غزة.. الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية لا زال في بداياته،» 21 آذار/مارس 2009، <https://www.swissinfo.ch/ara/بعد_الحرب_على_غزة___الطريق_إلى_المحكمة_الجنائية_الدولية_لا_زال_في_بداياته/7290128>.

العامة لم تتقدم خطوة نحو الشروع في التحقيق الفعلي في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا السياق فإن قرار نقل السفارة، وما تقوم به إسرائيل هي مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة ولنظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وليس أدل على ذلك من الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في ثلاث حروب شنتها على قطاع غزة في أقل من ست سنوات. وهذه الجرائم وصفها تقرير ريتشارد غولدستون الذي ترأس لجنة أممية أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتقصّي الحقائق حول فترة العدوان على غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، بأنها ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما وصف تقرير لجنة تقصّي الحقائق، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في عام 2014، والمشكَّلة أيضاً من قبل مجلس حقوق الإنسان، بأن ما ارتكبته قوات الاحتلال يرتقي إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية[15].

ولا يمكن أن نغفل جرائم الاحتلال المتواصلة منذ عام 1967، ولا سيَّما جريمة الاستيطان المتواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإقامة الجدار الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري، غير قانوني، واستمرار الحصار على قطاع غزة والتدابير والإجراءات المنظمة والمتواصلة لتهويد مدينة القدس، وتهجير السكان قسراً والاستيلاء على الأرض بالاستيطان، ومصادرة الأراضي في قلب المدينة المقدسة وتغيير معالمها العربية الإسلامية والمسيحية، وكل هذه الممارسات تشكل انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وترقى إلى مستوى جرائم الحرب بل والجرائم ضد الإنسانية.

كما أن هذه الممارسات تُحْدث تغييرات خطيرة في الجغرافيا والديمغرافيا، في ظل احتلال هو الأطول في العصر الحديث.

وعليه، نعتقد أن الوقت قد حان لتحيل دولة فلسطين ملف الجرائم الإسرائيلية، بما فيها تلك التي ارتُكبت ولا تزال في مدينة القدس، للمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها طرفاً في اتفاقية روما وعضواً في المحكمة الجنائية، ليباشر الادعاء العام التحقيق والقيام بخطوات عمليه في هذا الشأن.

وقد أثبتت التجربة أن غياب المساءلة والمحاسبة شجَّع إسرائيل ـ ولم يزل ـ على المضي قدماً وتصعيد انتهاكاتها المنظمة لقواعد القانون الدولي. وسيبقى الضحايا المدنيون أبعد ما يكونون من الوصول إلى الحد الأدنى من العدالة المغيبة في هذا المكان من العالم. من المؤكد أن المحكمة ليست بذاتها، بل هي فرصة لتعظيم الاشتباك السياسي والقانوني. ومرة أخرى نؤكد أن العدالة لا تتحقق

---

(15) القاضي ريتشارد غولدستون، ترأس لجنة التحقيق التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2009، للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في العام 2008 ـ 2009 وحول تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة (لجنة غولدستون)، انظر: <http: //www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf>.

وحول تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، انظر: A/HRC/29/CRP.4

بالضربة القاضية بل بمجموع النقاط، وعلى الضحية أن يحسن استخدام أدوات فعله السياسي والقانوني بما يحقق العدالة والنصفة ويوفر الحماية، ربما، بما قد يشكله هذا الفعل من ردع لدولة الاحتلال لعدم تكرار مشهد الجريمة.

3 ـ تحصين قرار الجمعية العامة

إن سفور الولايات المتحدة الذي تجلى في الضغوط الكبيرة التي مارستها الإدارة الأمريكية على الدول الأعضاء، وهو ما رضخت له بعض الدول، سواء بالامتناع عن التصويت أو بعدم حضور الجلسة، يشير إلى أن الإدارة الأمريكية سوف تواصل ضغوطها، وربما إجراءاتها العقابية بحق تلك الدول، لأن القرار لن يكون الأخير في مواجهة الإدارة الحالية؛ لذا لا بد من تحصين قرار الجمعية العامة وذلك بتحصين مواقف الدول نفسها في ما يتعلق برفض نقل السفارات إلى القدس واعتبارها مدينة محتلة وجزءاً من الأراضي المحتلة، كما وافقت عليه في قرار الجمعية العامة، وذلك من خلال المؤسسات الإقليمية التي تنتمي إليها، وهي التي تتميز في أغلبها بقوة أكبر من الإلزام القانوني والسياسي لقراراتها ومن بين تلك المؤسسات، جامعة الدول العربية لتحصين مواقف الدول العربية نفسها ولتظهير الموقف الموحد للدول العربية في قضية القدس والرافض لقرار الإدارة الأمريكية الذي يقطع الطريق ربما على أي محاولات للتراجع عن الموقف الموحد.

كما يجب العمل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية والشعبية لتأكيد الموقف الأوروبي، الذي لم يزل يرى في القدس مدينة محتلة وإسرائيل قوة احتلال. وكذلك الأمر بالنسبة إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وتصحيح الاختلال في العلاقة مع الدول الأفريقية لتحقيق أوسع غطاء من الدول لرفض قرار الإدارة الأمريكية. والأمر نفسه ينخرط على منظمة دول أمريكا اللاتينية وذلك بتبنيها قرارات تؤكد جوهر ما ورد في قرار الجمعية العامة نفسها.

كما أن البرلمانات الوطنية تشكل ساحة مهمة جداً، لتحصين مواقف الدول الفردية، من خلال العمل المنظم لحثها على تبني قرارات تؤكد مواقف بلدانها، كما جرى التعبير عنها في الجمعية العامة، لما للبرلمانات من قيمة قانونية وتشريعية وشعبية كبيرة سوف تسهم حتماً في تعزيز مواقف تلك الدول وتصعِّب أي محاولة للحكومات للتراجع عن تلك المواقف.

رابعاً: العامل الذاتي الفلسطيني عامل حسم

لا شك في أن النظام السياسي الفلسطيني يعاني أزمة عميقة، وأحد أوجه تلك الأزمة هو عدم مغادرته مربع ردود الأفعال، وهو نادراً ما أخذ زمام المبادرة. وما تتعرض له القضية الوطنية وما بدا أنه ثابت ومسلَّم فيه من قواعد سياسية وأخلاقية حكمت الصراع العربي ـ الإسرائيلي يتعرض بدوره لاختلال كبير، وهو ما يتطلب تجاوز رد الفعل إلى الفعل نفسه. إن عدم القيام بذلك سوف يزيد النظام السياسي انكشافاً وهشاشة، تزيده ضعفاً وتسلبه ممكنات أي فعل حقيقي، وتجعله عرضة للتداعيات السلبية لأي تطور في الإقليم أو في أي مكان في العالم. إن القيام بالفعل المبادر يُعظم من الاشتباك السياسي والدبلوماسي والقانوني مع الاحتلال، ولن يكون ذلك ممكناً إلا

باستخدام كل الهوامش والممكنات المتوافرة ـ وهي كثيرة ـ وخلق أخرى جديدة، ولا سيَّما بعد أن حصلت فلسطين في عام 2012 على صفة الدولة غير العضو، وليس الانتظار لقرار آخر تتخذه الولايات المتحدة وغيرها، وهو متوقع وممكن، كإنهاء عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وضم المستوطنات في الأراضي الفلسطينية إلى دولة الاحتلال؛ بل إن الأسوأ قادم في ظل الإدارة الأمريكية الحالية التي أصبحت مَلكية أكثر من الملك، حيث ستدفع الفلسطينيين إلى الزاوية وتحدد أولوياتهم وفقاً لما تريد إذا لم يأخذوا هم أنفسهم زمام المبادرة.

إن تراجع بند فلسطين بعد أن كان بنداً متقدماً في كل الاجتماعات الدولية ويحظى باهتمام الفاعلين الدوليين، هو أحد مؤشرات غياب الفعل الذاتي الفلسطيني المنظم. فقلّما كان الفلسطينيون يحتاجون إلى عمل جدي لتوفير الأغلبية لقرار يصدر من مؤسسات الأمم المتحدة. وقد صدرت قرارات دولية بالآلاف وضاقت صدور الكثيرين من تلك القرارات لكثرتها، بينما لم توضع موضع التنفيذ في ظل تواصل مشهد الاعتداءات من استيطان وقتل وحصار وتهويد للمدينة القدس. منذ أن ضرب الإقليم ما سمي الربيع العربي، تراجعت أولويات العالم، موضوعياً، لمصلحة قضايا إقليمية أخرى كسورية واليمن ولأخرى دولية كأوكرانيا والقرم وربما حدود المكسيك. وغني عن القول بأنه منذ أن تولت الإدارة الجديدة للولايات المتحدة مقاليد الحكم وهي تسعى لخلق قواعد جديدة للعبة، وقلب قواعد الشرعية والقانون الدولي رأساً على عقب. إن اليوم الذي يمر على الفلسطينيين من دون الحصول على قرار من الجمعية العامة أو المؤسسات الدولية سوف يُسهم في مواصلة دفع بند فلسطين ليتذيَّل أجندة المجتمع واهتماماته، حيث سيكون تكلفته كبيرة جداً على قضيتهم الوطنية، في ظل المحاولات المستميتة لحسم الصراع والقضايا الكبرى فيه.

ومن المؤكد أنه لن يكون هناك فعل أو مبادرة أو اشتباك سياسي وقانوني حقيقي وفاعل، في ظل حال التشظي والانقسام الفلسطيني الداخلي القائمة، وهو ما يجب أن تُطوى صفحته مرةً وإلى الأبد، ووقف هذا العبث الخطير الذي قسم ظهور الفلسطينيين وأضرّ إلى حدٍ خطير بقضيتهم الوطنية. إن إنهاء الانقسام يجب أن يؤسَّسَ على التوافق السياسي وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني والحقوق الأصيلة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

إن قرار الجمعية العامة مهم جداً، على الرغم من أنه لم يتخذ إجراءات جدية لحماية السكان المدنيين وممتلكاتهم، ووقف مسلسل الانتهاكات المتواصل بحقهم وتهويد مدينة القدس. وهو في حقيقته لم يتضمن إلا تأكيد المؤكد، لأنه أعاد ترتيب أجندة المجتمع الدولي ولو مؤقتاً، حيث فرضت فلسطين والقدس نفسها على أجندة العالم مرة أخرى وأعادت موضعة نفسها في المكان الذي تستحق. إن القرار في نهاية الأمر هو كاشف وليس منشئ للحقوق الفلسطينية؛ لذا وجب عقلنته بما تضمنه وأكَّده، وبما يمكن البناء عليه لأخذ زمام المبادرة ووقف العمل على قاعدة رد الفعل، الذي كلَّف الفلسطينيين كثيراً ولم يجنوا منه إلا انكشافاً وتراجعاً وحصاداً مُراً وآثماً □

نائل جرجس

المسيحيون في المشرق العربي: نحو دولة المواطنة

(بيروت: دار المشرق، 2016). 380 ص.

عبد الحسين شعبان(*)

أكاديمي ومفكّر عربي.

«آسف لم يكن لديّ الوقت لكتابة ملاحظات مكثّفة، فكتبتُ هذه المخطوطة». كان ذلك ما أجاب به فريدريك أنجلز رفيقه كارل ماركس، الذي طلب منه كتابة ملاحظات حول مخطوطة كان قد أرسلها له، فانتظر عدّة أشهر، ولكنه فوجئ حينما وصلته حزمة أوراق هي أقرب إلى «مخطوطة» مع رسالة من سطر واحد، لكنّها كثيرة الدّلالات وعميقة المعاني، ويتلخّص مضمونها باعتذار عن التّأخير، وكان السّببُ كما برّر هو «ضيق الوقت». هذا ما واجهته حين طُلب مني تقريظ كتاب «نائل جرجس» القيّم، لأنّ التركيز يحتاج إلى تكثيف وتأمّل وتأنٍّ، أي يحتاج إلى «وقت» كافٍ، وهو ما افتقدته.

أستهلُّ كلامي من العنوان: «**المسيحيّون في المشرق العربي: نحو دولة المواطنة**»، وهو يتضمّن فكرة الوجود المسيحي وفي الوقت نفسه الدعوة الحثيثة إلى إقامة دولة المواطنة، ولكن لماذا المسيحيّون؟ ألأنّ استهدافهم في المشرق العربي بات قضية وجود؟ أم لأنّ وجودهم بحدّ ذاته أصبح قضية تتعلّق باستهداف الدولة الوطنية ذاتها مثلما يتعلّق الأمر بمستقبلها؟

فإلغاء الوجود المسيحي يعني هدم ركن أساس من أركان الدولة العصرية التي يُفترض بها أن تقوم على المواطنة، مثلما يعني حذف جزء مهم وأصيل من تاريخ مجتمعاتنا، ناهيك ببتره من حاضرنا، فـ «المسيحيّون ملح الأرض» كما قال السيد المسيح، وهم متجذّرون فيها وليسوا «أغراباً» أو «وافدين»، وهم أهل البلاد قبل مجيء الإسلام وبعده، بل شركاء فيها، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿**ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ**﴾ (سورة مريم، الآية 34).

(*) في الأصل مداخلة ألقيت في تقريظ كتاب نائل جرجس التي نظّمها المعهد الملكي للدراسات الدينية ومنتدى الفكر العربي، في النادي الأرثوذكسي ـ عمّان، برعاية ومشاركة الأمير الحسن بن طلال بتاريخ 28 شباط/فبراير 2016. البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

أتـوقّـف عـند ذلـك لأنـنـي لا أريــد أن يستغرقنا التاريخ، وليس القصدُ في ذلك إهماله أو نسيانه أو الافتئات عليه، حتى وإنْ كان التاريخ «مراوغاً» على حدّ تعبير **هيغل**، وإنما أفضّل مناقشة واقع الحال، علماً بأن التاريخ لا يكتبه المؤرّخون وحدهم، بل يكتبه الأدباء والفنانون حسب غوركي، لأنهم يشتركون في هواية الغوص في التفاصيل، لكنّها غواية البحث عن الحقيقة دون أدنى شك.

ـ 1 ـ

أنطلقُ في قراءتي لكتاب جرجس من بعض الاستنتاجات التي خلُصَ إليها وحاول أن يدرجَها في خاتمة كتابه، التي تتناول عدداً من المفاهيم والأطروحات ذات الصّلة بالعنوان الفرعي الذي وضعه، والمقصود بذلك «دولة المواطنة»، وأهمّها: **العلمانية** التي يرى أنها «الحلّ الأمثل لتحرير المشرق العربي» واقْتَرَحَ نموذجاً شبيهاً **بالحالة التركية**.

و**الديمقراطية** و**دولة القانون**، إذْ كان غيابهما سبباً في تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي تنامي «التطرّف الإسلامي والإرهاب والعنف، الذي يحصد أرواح المسيحيين وغيرهم من المواطنين...»؛ وهي استنتاجات وردت في ثنايا الكتاب، وشكّلت خيطاً ناظماً لفصوله، وهو ما يحتاج إلى إضاءات ترتبط بخصوصية كل حالة وتجربة.

وهو يرى أن **الديمقراطية** «الضمانة المثلى لإرساء السّلام والعدالة...» إذْ إن «**دمقرطة**» الشرق الأوسط هي الأساس لتحقيق احترام حقوق «الأقلّيات» وضمان اندماجها في مجتمعاتها. كما يدعو إلى اعتماد «**الديمقراطية التوافقيّة**» لأنّها «تمثيل فئات الشّعب كافّة وحتى تقاسم السّلطة بينها»، ويستبعد فكرة النظم البرلمانية ونظام الحكم الرئاسي لأنّهما لا يلبيّان ما يطمح إليه.

ووفقاً لكثير من التجارب يمكن اختيار «الديمقراطية التوافقية» لمرحلة انتقالية محدودة، أي لتجاوز مراحل الانتقال والتحوّل الديمقراطي، التي غالباً ما تكون عسيرة، كما أنّها قد تؤدّي إلى المحاصصة والتقاسم الوظيفي، الديني أو المذهبي أو الإثني أو غير ذلك، في حين أنّ حقوق الإنسان وحدها تؤدّي إلى نوع من «التضامن» في تلبية حقوق المجموعات الثقافية المشروعة، وهي التي يمكن أن تؤمّن الضمانات الضرورية، وخصوصاً في المجتمعات المتعدّدة الثقافات، لأنه حتى الديمقراطية التي هي في التعريف «المبسّط» حكم «الأغلبية» قد تقود إلى تهميش أو إقصاء مجاميع ثقافية، دينية أو سلالية أو لغوية أو غيرها.

أمّا في خصوص الحالة التركية «صلُحت أم لم تصلح؟» فإنّه لا يمكن تعميمها وإنْ كانت الإفادة من التجارب جميعها ضرورية ولكن من دون استنساخ أو تقليد، نظراً إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتطوّر التاريخي لكل بلد.

ويطرح المؤلّف موضوع **الفدرالية** وإنْ كان بتردّد، فهو معها لأنّها يمكن أن تحدّ من انتهاك حقوق المسيحيّين والحفاظ على هويّتهم وتعزيز حقّهم في تقرير مصيرهم، لكنّ الطّابع الدّيني يمكن أن يتحوّل إلى نوع من التقسيم أو إلى نظام طوائف (لبنان مثالاً) ويستبعد الانفصال أو الاستقلال، وقد وجدتُ ذلك ملتبساً.

وبعد أن يسلّط الضوء على عدد من **العناوين** الخاصة بحقوق الإنسان وتطبيقات الفكر الإسلامي المعاصر على غير المسلمين،

والمساواة في دساتير دول المشرق العربي، يستعرض بعض الخلاصات المهمّة، منها: عدم تطوّر العقلية العربية المشرقية وانخفاض مستوى الوعي الحقوقي، وعدم تمثّل مفاهيم الحداثة وطغيان الهويّة الدينية على مبادئ المواطنة وعدم إقرار مبادئ المساواة، وهي خلاصات أجدُني متّفقاً معها.

ويـركّز المـؤلّف على عدد من **الحلول** التي نشترك معه في خطوطها العريضة، منها الإقـرار بالتعدّدية وصـوغ قوانين وتشريعات أحوال شخصية خالية من التّمييز، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية وسـنّ قانون زواج مدني (المقصود قانون موحّد)، وإنْ كانت الفكرة غير واضحة، لأنّه ربطها مع إمكان المحافظة على قوانين الأحـوال الشّخصية لكلّ طائفة، ناهيك بمراجعة المناهج التعليمية والتّربوية وتحريم الحضّ على الكراهية والعنف، وهي مسألة جديرة بالاهتمام. ويمكن أن نضيف الـدّور المهمّ والـبارز الـذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني كـ «قوّة اقتراح» و«مشاركة»، وليس «قـوّة احتـجـاج» و«اعـتـراض» وحسب، إضـافـة إلـى ضـرورة «إصـلاح الـفـكـر الديـنـي» وتنقيته من كل ما علق به من شوائب لا علاقة لهـا بـالـديـن، كما ينبغي التمييز بين الدين والنصّ الإلهي والتفسير والتأويل الفقهي، فهذه الأخيرة من صنع البشر وهم خطّاؤون.

ـ 2 ـ

أرى أنّ الباحث في جهده المضني قد نجح في مقاربة عدد من الأطروحات والمفاهيم ذات العلاقة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، مستخدماً ـ على نحو متقن ودقيق ـ مصادر ومراجع مهمّة ومعتمدة، في إطار منهجيّة وضعها لنفسه بأسلوب سلس ولغة متماسكة، ما يفتح الشهيّة لنقاش حقوقي ومعرفي وثقافي، في ما يتعلّق ببعض المفاهيم التي طرحها مثل «الأقـلـيّـة» و«الأكـثـريـة»، وهـي مصطلحات بحاجة إلى رؤية موحّدة إزاءها نظراً إلى ما تحمله من إغراض وقصدية حتى وإن استخدمتها «الأمم المتحدة» في «إعلان حقوق الأقليّات» الصادر عام 1992 و«إعلان حقوق الشعوب الأصلية» الصادر عام 2007. هنا يمكن أن نُدرج عدداً من التناظرات في ما يتعلّق بالهويّة، بقدر ما يرتبط بالعنوان الذي نناقشه، فهناك هويّة ثابتة وأخرى متحوّلة، وهناك هويّة ساكنة وثانية متحرّكة.

لقد توّلدت عندي **قناعة** منذ نحو ثلاثة عقود من الزمان عن عدم استخدام مصطلح «الأقليّة» و«الأغلبيّة» إلّا «مجازاً»، ولا سيّما بخصوص المجموعات الثقافية، ولا أقـول «الأقلّيات»، لأنّها تستبطن ضمنيّاً عدم المساواة والهيمنة من جهة، والاستتباع والرّضوخ من جهة أخرى. وأفترض أنّها مصطلحات تصلح لتوصيف القوى والتجمّعات السّياسية والحزبية والكتل البرلمانية لا «المجتمعات المتعدّدة الثقافات»، لأنّ المسألة لا تتعلّق بالعدد والحجم، إنّما لها علاقة بالحقوق المتساوية التي ينبغي أن تتمتّع بها المجموعات الثقافية صغيرها وكبيرها، بغضّ النظر عن عددها.

هذا الأمر الذي توقّفتُ عنده باجتهاد حاولت أن أحاجج فيه بأكثر من محفل وبحث وكتاب، ويمكن الإشارة هنا إلى كتابين: الأوّل بعنوان **فقه التسامح في الفكر العربي ـ الإسلامي: المواطنة والدولة**، والثاني: **أغصان الكرمة: المسيحيّون العرب**، لما لتلك المصطلحات من دلالات وانعكاسات على مجمل النّظام السّياسي ومبادئ المواطنة

التي تقوم على الحرّية والمساواة والعدالة والشّراكة والمشاركة.

أضف إلى أن ثمّة **هويّة** عامّة أو شاملة وهويّة فرعية أو خاصة. والهويّة سواء أكانت «أقلّويّة» أو «أغلبويّة»، فهي قد تكون مضطهَدة أو مضطهِدة! مثلما يمكن أن تكون الهويّة مفتوحة أو مغلقة، وتتوزّع الهويّات الفرعية أحياناً بين الإثنيات والأديان والسلالات واللّغات والأيديولوجيات.

ـ 3 ـ

سأحاول أن أضعَ **سيناريوهات** هي أقرب إلى الأوهام التي عاشت معنا في خصوص حلّ مسألة الهويّات، دينية كانت أو إثنية أو غيرها، إذْ لا أجد هناك حلولاً مطلقة أو نهائية أو سرمدية لهذه المسألة، لأنّها تشبه الكائن الحي في تطوّرها وتفاعلها، إذْ إنّها كالحقوق الإنسانية تتخالق على نحو لامحدود. وفي هذا المجال يطيب لي أن أشتبك ودّياً مع المنظومة المعرفية والحقوقية التي يتبنّاها المؤلّف اتّفاقاً وتمايزاً.

السّيناريو الأوّل أو **الوهم الأوّل:** إنّ الدول الصّناعية والمتقدّمة والدّيمقراطية والعلمانية والليبرالية حلّت مسألة الهويّة، بإقرار مبادئ المواطنة، لكنّ مثل هذا الحل كان مبتوراً وظرفياً وغير متكامل، لأنّ حاجات الإنسان في تطوّر دائم، الأمر الذي يتطلّب تعميقاً وتطويراً تلبية لحاجات جديدة تعبّر عن الهويّة في حقب زمنية لاحقة.

السّيناريو الثّاني أو **الوهم الثّاني:** إنّ تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة التامّة في الدول الديمقراطية العلمانية المتقدّمة ذات التوجّه الليبرالي، يدفع صراع الهويّات إلى الخلف، لكنّ ذلك، مثلما تُبيّن التّجربة، لم ينهِ الصراع أو الجدل أو التفكير في خيارات وبدائل لانبعاث الهوّيات الفرعيّة.

وهناك **نماذج كثيرة** مثل الصّراع بين الوالانيين والفلامانيين في بلجيكا على الرّغم من أنها دولة ديمقراطية وفدرالية وعلمانية والمواطنة المتساوية فيها محترمة، وكذلك رغبة كاتالونيا وإقليم الباسك في الانفصال عن إسبانيا ومقاطعة الكيبك عن كندا، واسكتلندا عن بريطانيا، وحساسيّات ومشاكل جنوب فرنسا وجنوب إيطاليا وغيرها، إذْ توجد نحو 20 مسألة تتعلّق بحقوق المجموعات الثقافية تنتظر حلولاً ومعالجات مُرضية في الغرب.

الفارق الأساسي بين مجتمعاتنا والمجتمعات الديمقراطية هو أنها تمتثل حكم القانون في حلّ خلافاتها، وهو ما سعى المؤلّف لإبرازه ونتّفق معه، أي أنهم يلجأون إلى السلم والاحتكام إلى الدستور وإلى التفاهم والتسويات الرّضائية، في حين أنّ النزاع لدينا ينتقل إلى الوسائل العسكرية والعنفية، وأحياناً يتمّ الاستقواء بأطراف خارجية تزيد اللوحة تعقيداً.

السّيناريو الثّالث أو **الوهم الثّالث:** اعتقادنا أنّ الدول الاشتراكية السّابقة حلّت مسألة الهويّة، حتى ظنّ البعض أنّ ألمانيا الديمقراطية أصبحت «أمّة منفصلة» عن الأمّة الألمانية، وهو ما تبنّاه دستورها في عام 1977 بحكم نظامها الاجتماعي، لكنّ هذا الوهم سرعان ما أثبت «قصر النظر»، وأدّى لدى فريق من الذين كانوا ينظرون إلى التجربة الاشتراكية بوصفها «قوّة مثل» و«نموذجاً رائداً»، إلى القنوط واليأس والإحباط، وخصوصاً بعدما اندلعت الموجة الدينية والطائفية، بكلّ بدائيّتها في كثير من الدول

الاشتراكية السابقة، وقادت هذه إلى انقسامات وحروب طاحنة؛ فيوغسلافيا انشطرت إلى ستة أقسام والاتحاد السوفياتي إلى خمسة عشر قسماً، وانفصلت جمهورية تشيكوسلوفاكيا مخملياً إلى جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك، ولا تزال الحروب والصّراعات قائمة والحلول بعيدة المنال، كان آخرها بين روسيا وأوكرانيا، وخصوصاً في شأن شبه جزيرة القرم.

السّيناريو الرّابع أو **الوهم الرّابع:** إنّ صراع الهويّات ينحصر في العالم الثالث، لكنّ ذلك ليس صحيحاً بالكامل، فقد استطاعت بلدان «عالمثالثية» أن تجد طريقها الخاص إلى الديمقراطية وتجد حلولاً لقوميات وأديان ولغات متعدّدة، مثل الهند وماليزيا، اللّتين لهما هويّات موحّدة، مع الهويّات المتعدّدة الدينية والطائفية والإثنية والسلالية واللّغوية، المختلفة والمتعايشة والمتصالحة في الآن، من دون أن يختفي الصّراع أو الجدل المحتدم بينها، وهناك تجارب أخرى على هذا الصعيد، والمسألة مرهونة بنوع نظام الحكم من جهة، ومن جهة أخرى بالخيارات المجتمعيّة ودرجة التوافق الوطني والثّقافي، ووسائل التعبير عن الشعور بالتميّز والخصوصيّة.

السّيناريو الخامس أو **الوهم الخامس:** ترفُّعنا عن الخوض في المسألة الدينية وذيولها الطائفية، بزعم «علمانيّتنا» وإيماننا بالهويّة الوطنية الجامعة، العابرة للطوائف والإثنيات، بوصفها الحلّ الأمثل، لكنّ ذلك لم يكنْ إلّا هروباً إلى الأمام وعدم مواجهة للمشكلة التي تعيش بيننا، حتى إذا ما استفحلت أصبحت الحلول المطروحة لمعالجتها شحيحةً ومحدودةً، وخصوصاً أنها استُثمرت من قوى خارجية إقليمية ودوليّة.

ويبقى النموذج «الداعشي» مثالاً صارخاً في استهداف المسيحيّين، ولا سيّما بفرض «التأسلم» عليهم أو مطالبتهم بدفع الجزية أو الرحيل، وإلّا فإنّ القبور المفتوحة تنتظرهم. وذلك جزء من مخطّط بعيد المدى يسعى منذ عقود لتفريغ المنطقة من أهلها الأصليّين ليتحكّم أصوليّوها، ابتداءً من فلسطين مروراً بلبنان والعراق وسورية ومصر وغيرها. فداعش ودولة الخلافة «الخالصة» هي الوجه الآخر لدولة «إسرائيل» **اليهودية «النقية»**.

ـ 4 ـ

والآن، لماذا يُستهدف المسيحيّون وهل حقّاً هم «أقليّة»؟

تقف عدّة أسباب خلف استهداف المسيحيّين وتتزامن مع نشوء تيار «أصوليّ» متطرّف ومتعصّب، سواء اتّخذ اسم تنظيمات «القاعدة» أو «داعش» أو «جبهة النصرة» (جبهة فتح الشام) أو أي مسمّى آخر، وواكبه احتلال العراق وما تركه من ردود أفعال على شعوب المنطقة.

السّبب الأوّل: دفع المسيحيّين إلى الهجرة لترسيخ الاعتقاد السّائد ـ وخصوصاً لدى المجتمعات الغربية ـ بأنّ المسلمين لا يريدون العيش مع المسيحيّين في دول المشرق، وجوهر المشكلة هو تعصّبهم وتطرّفهم حتى مع سكان البلاد الأصليّين. هذا ما تروّج له الصهيونيّة العالمية، وقد لقي صداه في الغرب إلى درجة أنّ هناك «رُهاباً» من الإسلام وهو ما يُطلق عليه «الإسلاموفوبيا».

السّبب الثّاني: تمزيق النّسيج الاجتماعي لمجتمعات وشعوب أصيلة ومتجذّرة في تعايشها وشراكتها، الأمر الذي سيؤدّي إلى

مضاعفة أسباب الهجرة. وهنا تبرز مسألة معالجة «الاندماج والإدماج» التي تحدّث عنها جرجس، والتي ربطها بفكرة المواطنة.

السّبب الثّالث: إظهار عدم التّعايش «الإسلامسيحي» في الشرق، وهو ما يعني عدم رغبة المسلمين في التعايش مع الغرب المسيحي، حيث يوجد ما يزيد على 15 مليون مسلم يعيشون في أوروبا وأمريكا وكندا وغيرها، وهو ما يثير مشكلات تتعلّق بالهويّات وتفاعلها.

السّبب الرّابع: تشويه صورة العرب والمسلمين في شأن الأديان الأخرى، والدليل محاولة «استئصال» المسيحيين، وهو ما تتعكّز عليه «إسرائيل» مستفيدة في دعايتها السوداء من الأعمال الإجرامية لداعش والجماعات الإرهابية، لأنّها تدّعي أنّ صراعها مع العرب والمسلمين هو صراع دينيّ تناحريّ إقصائيّ لا يمكن حلّه. وبما أنّ المسلمين يزيد عددهم على مليار ونصف المليار إنسان، فهذا يعني أنّهم يريدون «استئصال» اليهود من الوجود.

وتستهدف «إسرائيل» من وراء ذلك استدرار العطف من جهة وكسب الغرب والعالم إلى جانبها من جهة أخرى، بوصفها «ضحية».

وهكذا يختفي بطريقة مبرمجة ومدسوسة الجانب العنصري الصهيوني المتعصّب في الصراع مع العرب ليصبّ في مصلحة «إسرائيل»، التي تغتصب الأرض وتطرد سكانها الأصليين وتمارس العدوان منذ قيامها وحتى يومنا.

السّبب الخامس: ضيق هامش الاعتراف بالتنوّع والتعدّدية وادّعاء الأفضليات والزعم باحتكار الحقيقة، وبالطبع شحّ مساحة الديمقراطية في الوطن العربي وتدنّي مستوى الحرّيات العامّة والشخصية، ما شجّع على خلق بيئة خصبة لنمو العنف والإرهاب والاستبداد، حيث تجد التنظيمات الإرهابية ضالّتها في استهداف الآخر، ولا سيّما المسيحيين وأتباع الأديان الأخرى.

السّبب السّادس: استنزاف طاقات علميّة وفكريّة وفنيّة وأدبيّة يمتلكها المسيحيون، فضلاً عن كفاءات اقتصادية واجتماعية هائلة تشكّل الموزاييك المجتمعيّ والتنوّع الطائفي. وفي ذلك خسارة كبرى لشعوب المنطقة وطاقاتها البشرية وإضعاف لدولها الوطنية.

السّبب السّابع: إضعاف التضامن المسيحي الدولي مع شركائهم المسلمين في الشرق، وتحديداً في ما يخصّ القضية الفلسطينيّة، علماً أن مسيحيّي الشرق، وخصوصاً الذين يعيشون في الفاتيكان قد دافعوا عن عروبة فلسطين بقوّة وجدارة، وقد رفض الفاتيكان حينها قرار التّقسيم الرقم 181 الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، وهو ما ورد على لسان رئيس أساقفة نيويورك سبلمان (Spelman) انطلاقاً من فكرة أنّ أرض فلسطين كلّها مقدّسة بالنّسبة إلى المسيحيّة، وذلك بعد إعلان بريطانيا انتدابها على فلسطين وإحالة القضية على الأمم المتحدة. وهنا أستحضر الموقف الريادي للمطران كبوجي.

ـ 5 ـ

خلاصة القول: كان المسيحيّون وسيبقون جزءاً من النّسيج الاجتماعي والسّياسي والتاريخي لبلدان المنطقة وشعوبها، ولعلّ واحداً من سرّ جمال التكوينات الثقافية العربية، ولا سيّما للمشرق العربي، هو التنوّع والتعدّدية التي عرفها. لكنّ

المنطقة، ولأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، شهدت هجرة مسيحيّة في العقود الأخيرة الماضية، وإذا كان المسيحيّون قبل نحو قرن من الزمان يؤلفون نحو 20 بالمئة من سكان المنطقة، فإنّهم اليوم أقل من 5 بالمئة وقد تتراجع نسبتهم كلّما ارتفعت موجة العنف والإرهاب التي تدفعهم إلى الهجرة، وخصوصاً مع تزايد درجة معاناتهم وشعورهم بالاستلاب.

وقد حاولت «إسرائيل» منذ احتلالها فلسطين التركيز على تهجير المسيحيّين، وفصلهم عن المسلمين، بهدف تفريغ الوطن منهم بزعم أنّ الصراع ديني وهو بين المسلمين واليهود، وليس صراعاً كيانيّاً حقوقيّاً يتعلّق بشعب احتُلّت أراضيه، وبين مغتصب ومستعمر استيطاني إجلائي.

وحين أقول إنّ المسيحيين ليسوا «أقليّة» فلأنّ أغلبيتهم عرب، وهؤلاء بالطبع «أغلبية» في بلدانهم، كما أنّ الأكثرية السّاحقة منهم ترى أن الرابط العروبيّ، وخصوصاً اللّغة العربية، هو الذي يجمعهم بأوطانهم وبشركائهم، ناهيك بدورهم التنويري والحداثوي ومساهمتهم في نضال أمّتهم وشعوبها من أجل انبعاثها الحضاري.

«المسيحّيون في المشرق العربي» موضوع راهني ومستقبلي، لأنّ معالجة قضايا التنوّع والتعدّدية وحقوق المجاميع الثقافية ترتبط بصميم المواطنة ودولة القانون والحقّ. وهو ما حاول نائل جرجس عرضه بتقديم رؤى وتصوّرات وطرح حلول وإجابات، وإن تغلّب فيها السياسي أحياناً على الحقوقي، وهو ما يثير أسئلة متشابكة ومعقّدة، بقدر تعقيدات الواقع العربي، بحاجة إلى حوار معرفي وموضوعي، بحيث تنسجم المقدّمات النظرية الحقوقية مع الاستنتاجات العملية ولا يترك للأحكام المسبقة أن تأخذ طريقها في إطار البحث العلمي. ويتطلّب الأمر تكوين رأي عام مجتمعي يؤمن بالمشترك الإنساني ويقرّ بمبادئ المساواة والعدالة والشراكة في فضاء من الحرّية، كيما تصبح مبادئ المواطنة ملزمة على صعيد الدولة والمجتمع □

عادل منّاع

نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، 1948 ـ 1956

(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016). 480 ص.

منى سكرية(*)

صحافية لبنانية.

مقدمة

يكشف هذا الكتاب الطبيعة الإجرامية لمؤسسي كيان العدو الإسرائيلي عام 1948، كما يطرح جملة من الإشكاليات العميقة التمدد العنكبوتي في أزماتنا المتراكمة، والممتدة في نسائج بيئاتنا المجتمعية والفكرية وحمولاتها الثقافية من تعبير وسلوك وأداء. هذه الإشكاليات المتماوجة كطبقات الزلازل تحت الأرض، ما تني تنبعث طلسماً يتجلى بأبشع تطبيقاته... ثم تعود وتكمُن بعد هزات ارتدادية سوداء؛ وهكذا دواليك.

* * *

يقول محمود درويش في إحدى قصائده إن الغاضبين يخافون الذكريات. ومعه نقول: كيف إذا كان لهؤلاء الغاضبين سجل في الإجرام، مُؤرشف باليوميات والتواريخ وسفك الدماء، وبشهقات أرواح الضحايا من أبناء الشعب الفلسطيني على أيدي العصابات الصهيونية؟ ثم، وكيف إذا كانت في ذاكرة هؤلاء الضحايا «تغريبات» تُروى، وحكايات غيضها من فيض لا ينقطع، ولم يُقم له نصب ـ محرقة يجهر بتكذيب الأسطورة، لإسكات مروياتها المُختَرَعة عن «طهارة السلاح»، وعن أكذوبته عن فلسطين البلا شعب.

ما حاوله المؤرخ الفلسطيني عادل منّاع هو استنطاق ذاكرة من شهدوا أعمال التطهير العرقي قبل نكبة عام 1948 وخلالها، في حيفا والجليل، ومنها 15 مذبحة خلال أسبوع واحد بعد إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام (ص 118)، وشملت قرى: عيلبون، عرب المواسي، كفر عنان، فراضية، مجد الكروم، البعنة، دير الأسد، نحف، ترشيحا، الصفصاف، الجش، سعسع، حولة، وصلحة... إلخ.

وكما في المجازر على أيدي العصابات الصهيونية لإسكات وتشريد الشعب الفلسطيني، فإن هذه العصابات لا تزال بأشكال متعددة تخشى أنين الضحية بصوت

(*) البريد الإلكتروني: monasukarieh7@hotmail.com.

مرتفع، وهو ما لمسه منّاع عند نشره مقالة في **هآرتس** عام 1984 عن سيرته الذاتية في التهجير الذي وقع له ولعائلته بقوة مجزرة ارتكبتها عصابات الصهاينة في ذلك العام، إذ «لم تتأخر ردات الفعل الهجومية من القرّاء اليهود العاديين والمختصين على أصنافهم، فأسكتوا اهتمامي البحثي بالموضوع» (ص 3)، .. لكنه ما لبث أن استأنف ـ أي منّاع ـ فكان هذا الإصدار بين أيدينا، وهو ما يجعلنا نستذكر معه معاناة المفكر الراحل إدوارد سعيد مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية من جرّاء نشره صورته طفلاً مع والديه في بيته في مدينة القدس باعتبارها إثباتاً لحقه ودحضاً لادعاءاتهم بملكية أرض فلسطين.

ثمة تجديدات في طيّات الكتاب على ما يذكر منّاع، في النظرية والمنهج ومصادر المعرفة ومراجعها، فيقترح قراءة نقدية لتجربة فلسطينيي الداخل «الذين صاروا مواطنين في إسرائيل وعانوا مدة طويلة جرّاء تهميش مُضاعف على جانبَي خط الصراع»، فـ «أسباب وحيثيات البقاء في فلسطين بعد احتلال 1948 ظلت مدة طويلة منطقة ضبابية قلّما سلّط المؤرخون الأضواء عليها» (ص 17). من هنا تبدأ حكايته في سرد حكايات من بقوا، مع وقائع رافقت نكبتهم، وتَشَبُّث بعضهم المذهل بأرضه وبيته، وبقاء آخرين بامتطائهم العمالة وخدمة الصهاينة وسيلة للبقاء، فكان لبعضها وقع المفصل التاريخي بالمعنى السلبي على الشعب الفلسطيني، وهو ما يبيّنه منّاع بالتفاصيل، ويستبقه ببعض الأسئلة «لأن الكتاب يسلّط الأضواء على مَن لم يُطردوا، أو هُجِّروا ثم عادوا إلى بيوتهم وبلداتهم» (ص 18). من هذه الأسئلة: هل نجح هؤلاء بسبب الجغرافيا وطوبوغرافيا منطقتهم الجبلية؟ وهل كان للتركيبة الطائفية (دروز ومسيحيون ومسلمون) دور مهم؟ وهل أثّر توقيت الاحتلال في بقاء البعض في الجليل؟ وماذا عن القيادات المحلية ونوعية القرارات التي اتُّخذت في لحظات الحرب الحرجة؟ وهل صحيح ما يقال عن مقاومة سياسة الطرد، وخصوصاً من جانب الشيوعيين، مع أن الاستسلام والاستعداد للتعاون مع الجانب الإسرائيلي أديّا الدور الأهم؟ (ص 19).. عن هذه الأسئلة يكشف جوانب مثيرة عن تلك المرحلة من عام النكبة وما تلاها بالوقائع والأسماء.

من فصول الكتاب

سبعة فصول، وخاتمة، ومقدمة، وكلمة شكر «إلى أكثر من مئة شخص قابلتهم في حيفا والناصرة والعديد من قرى الجليل، أدلوا بشهاداتهم، التي لا يمكن المبالغة في أهميتها لإثراء الرواية التي ترسمها الوثائق والمراجع والمصادر المخطوطة والمنشورة» (ص 1)، و«غالبية هؤلاء الذين قابلتهم هم في أغلبيتهم ضحايا التطهير العرقي التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الجليل أيام الحرب» (ص 43)، وعن حكايات 69 ألف نسمة شكلوا تعداد النواة الأولى لمجتمع الباقين في حيفا والجليل في تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وشاركوا في الانتخابات البرلمانية الأولى مطلع عام 1949 «فحصّنوا بذلك مواطنتهم وبقاءهم تحت حكم إسرائيل، لكنهم في الوقت نفسه أسبغوا الشرعية على «ديموقراطية» الدولة اليهودية» (ص 25)..

في الفصل **الأول** بعنوان «النكبة ومعانيها المتعددة سنة 1948»، يشير إلى

أن قسطنطين زريق «صكّ» المصطلح في كتابه **معنى النكبة** (ص 49). ويتضمن الفصل عناوين فرعية تعالج «بدايات النكبة»، و«النكبة كما رآها سكان الجليل وجربوها»... إلخ. في حين يعرض في الفصل **الثاني** بعنوان «إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام» (بقيادة بن غوريون) للمجازر وقتل السكان والتهجير ومصير سكان الشريط الحدودي «وبعد هذه العملية وسّعت إسرائيل أراضيها إلى الحدود مع لبنان» (ص 128)، مشيراً إلى أسباب بقاء عدد كبير من سكان الجليل ومنها، نقلاً عن الوثائق الإسرائيلية: مقاومة ضباط جيش الإنقاذ رحيل السكان العرب عن بلداتهم، والبيئة الطوبوغرافية لجبال الجليل، ووجود «قوى صديقة» وُعِد سكانها مسبقاً بمعاملة جيدة وعدم المسّ بها (ويقصد القرى الدرزية) (ص 135). ويعرض في الفصل **الثالث** بعنوان «الشيوعيون العرب ما بين النكبة والاستقلال» لمواقف مثيرة في سياسات هؤلاء المتأرجحة بسبب تبعيتهم للاتحاد السوفياتي الداعم يومها بالسلاح والسياسة لقيام إسرائيل. وفي محاور هذا الفصل حاول مناع «الكشف عن تداعيات هذا الدعم» (ص 186)، الذي «يفضّل رفاق الحزب وأصدقاؤه السكوت على أحداث تلك الفترة» (ص 186) بسبب قتالهم مع عصابات الهاغانا ودعمهم قرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية وإحيائهم يوم استقلال إسرائيل... إلخ (من ص 145 إلى ص 189).. كما يتناول الفصل **الرابع** «استمرار التهجير بعد صمت المدافع» وفيه يبيّن «نجاح عدد مماثل من الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وقراهم والاستقرار فيها»، وقد «حققوا عودتهم بقواهم الذاتية مع كل المخاطر والسياسات الإسرائيلية لمحاربة تلك الظاهرة» (ص 238). ويروي في الفصل **الخامس** بعنوان «حكايات أشخاص وحكايات قرى» لتجارب ثلاث قرى حقق أهاليها عودتهم وهي قرى: عيلبون، عيلوط، وكفر قرع (ص247)، ومنها تجربة عودة المحامي خليل توما عبود المميزة (ص 274). ويناقش في الفصل **السادس** «صراع البقاء بين السياسة وجهاز القضاء» (ص 297)، مثل قضايا التجنيد الإجباري وتغلُّب الفلسطينيين عليه (ص 337). ثم يحكي عن «الانتخابات البرلمانية والسلوك السياسي» في الفصل **السابع**، وفيه يظهر نجاح الشيوعيين في انتخابات عام 1949 بستة مقاعد، وخسارتهم لثلاثة منها في انتخابات عام 1959 بسبب عدائهم لجمال عبد الناصر (ص 385).

* * *

تتكثف المعلومات ووقائع نكبة عام 1948، من تهجير وقتل وتطهير بالمجازر، وعملاء، ومطاردة بين أهالي منطقة الجليل باختراعهم كل أنواع البقاء للبقاء في بيوتهم وأرضهم، وبين عصابات تستهوي القتل عمداً ووسيلة للاحتلال. غنية المرويات في صفحات الكتاب، على ألسنة الذاكرة المتوقدة، فلم تخلط بين مقاوم ومتعاون، فأصابت الأسماء من قاتلوا مع الصهاينة أو هادنوا برفع العلم الأبيض في تلك المرحلة (من دروز وبدو ومسلمين ومسيحيين وشيوعيين)... فألحّت ذاكرة منّاع وموضوعيته عليه، فطالب الحزب الشيوعي الفلسطيني أن يكشف المزيد من أوراقه حول دوره في تلك النكبة لجهة تعاونه مع العصابات الصهيونية تحقيقاً لأوامر القيادة السوفياتية (الفصل الثالث)، وإن لم ينكر منّاع دور الحزب الشيوعي اللاحق في المساعدة على بقاء السكان.

وإذ يسأل منّاع: من هم هؤلاء الباقون؟ وما هو سر نجاتهم من الاقتلاع؟ فإنه يشير إلى سياسة إسرائيل المتنوعة تجاه أبناء الطوائف الثلاث وهم: المسلمون والمسيحيون والدروز، ويضيف أن «الدروز لم يعانوا قط جراء أعمال القتل والاقتلاع والتشريد، إذ إن اختيار القيادة الإسرائيلية عقد اتفاقية تعاون مع بعض قادة هذه الطائفة عشية قيام الدولة أدى إلى هذه النتيجة»، «كما شاركت فرقة درزية فيما بعد في إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام (بالتفاصيل عنها في الفصل الثاني) وهكذا عمّدت هذه المشاركة الدرزية في حرب 1948 ما أصبح يُعرف بعهد الدم في الأدبيات الصهيونية» (ص 152)، مع إشارة منّاع إلى وجود الطائفة الدرزية في فلسطين كأقلية صغيرة أتت إلى شمال البلاد أيام حكم فخر الدين المعني الثاني أوائل القرن السابع عشر، فيقول «مرت العلاقات بين الأغلبية المسلمة وأبناء الطائفة المعروفية (بني معروف) أحياناً بتوتر وصراعات يتذكرها الدروز ببعض الألم، كذلك شهدت العلاقات بالمسيحيين في الجليل توتراً ومشاحنات، وخصوصاً فترة النزاعات الطائفية في جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، لكن العلاقات بين أبناء الطوائف الثلاث في فلسطين لم تتدهور إلى صراعات دموية تقترب مما حدث في سورية ولبنان خلال ذاك القرن، ومع ذلك يبدو أن الترسبات التاريخية كان لها أثر في تهميش الدروز في الحركة الوطنية وقلة مشاركتهم فيها أيام الانتداب البريطاني» (ص 149). أما تجارب المسيحيين فاحتلت مكاناً وسطاً ما بين الدروز والمسلمين، بينما شكّل المسلمون الهدف الأول لعملية الاقتلاع.

خلاصة

تطرح كثافة المعلومات الواردة وغناها كمّاً من الأسئلة والإشكاليات الممتدة عنكبوتياً في مجتمعاتنا ونسائج علائقنا، حول مفهوم الصراع، وحول قضايا تحتاج إلى مراجعة ونقد للذات، وتحرُّر من الأنانيات الفردية والعصبيات القاتلة، وإلى «إصبع توما» في الجَرح والتعديل على ماجريات سياقات الأداء الوطني الفلسطيني والرسمي العربي والإسلامي إزاء هذه النكبة القائمة ـ الكامنة، وتنزيه الأدوار الحقيقية عن «البطولات الوهمية» بغية إيقاف هذا المسار الانحداري، وكذلك في معنى الإصلاح الديني والتطوير الحضاري.

ومن هذه الأسئلة:

ـ مناقشة التبعية العمياء للأحزاب الوطنية في الإقامة وارتباطها مع «سيدها» الخارجي، وهو ما حصل مع الشيوعيين العرب في فلسطين (الفصل الثالث).. وتالياً ما تطرحه أزمات هذه الأحزاب إلى يومنا من خطابها غير المتوافق مع سلوكياتها، والتباعد ما بين مضمون برامجها ومحاولات تطبيق تلك البرامج ولنا في تجارب هذه الأحزاب ما يدين فشلها أكثر مما يقارب التصفيق لها (اليسار العربي وكذلك الأحزاب القومية والدينية الإسلامية في العقود الأخيرة).

ـ العلاقة الغامضة والملتبسة بين طوائف ومذاهب وأقليات النسيج الاجتماعي العربي ـ الإسلامي ـ المسيحي، سواء لجهة ما نبشه منّاع، أو في ما لا يزال، وما يعتوره من أقنعة وتبطين، واستبطان التشكيك المتبادل، والمقترن بأغلب المراحل بعقد تحالفات خارجية ترعى الحروب الدموية الداخلية.

ـ مسألة الوعي الوطني والمفهوم الإدراكي تجاه: خطر العدو، الهوية، المصلحة، الوطن، المواطنة، تغليب «السلامة» بمعناها البدائي ـ النفعي، وأيضاً في معنى المقاومة بكل أشكالها.

ـ الاستثمار في المرويات ـ الشهادات بما يتجاوز سرد المأساة، لأهمية التاريخ الشفوي في توثيق الحق والحقوق وحفز الذاكرة والهوية لدى الأجيال المتعاقبة (نشير في هذا المجال إلى مقولة ماهر الشريف عن أهمية دور التاريخ الشفوي في كتابه **فلسطين في الكتابة التاريخية العربية** (عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، وكذلك إلى ما تنشره فيحاء عبد الهادي المشرفة على مؤسسة الرواة للدراسات والأبحاث ـ رام الله من توثيق لسلسلة من الشهادات الحية لمن عاشوا وعاينوا نكبة فلسطين، وقد صدر لها قبل أشهر كتابان **الأول** بعنوان **ذاكرة حيّة ـ شهادات حول تهجير الفلسطينيين عام 1948**، و**الثاني** بعنوان **مرآة الذاكرة ـ صوَر ومقتنيات لمهجّرين فلسطينيين عام 1948**.

ـ أن تستدعي هذه الشهادات الحيّة اقتحام عالم المحاكم الدولية والمحاكمات لمرتكبي جرائم تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه... وبمفعول رجعي وآني كي لا تُضجرنا بيانات الاستنكار □

حسين قاسم دياب

أزمة 2007 المالية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية (لبنان أنموذجاً)

(بيروت: دار نلسن، 2017). 429 ص.

عدنان أحمد بدر

محامٍ بالاستئناف ـ لبنان.

ـ 1 ـ

قرأت في هذا الكتاب خاصيتين، تختصران وتوضحان مكنون الأزمات المالية العالمية ووعي الكاتب في تناول وربط الأزمات بطريقة سلسلة، من حيث إن النتيجة والسبب صفتان ملازمتان لكل أزمة.

ففي الخاصية **الأولى**، يقول الكاتب إنه ليس هناك من نقطة صفرية تشكِّل بدءاً لأزمة أو تعثراً لنظام اقتصادي ما. فكان له التوضيح التراكمي للأزمات المالية والأفكار الاقتصادية من سنة 1896 حتى سنة 2007.

وفي الخاصية **الثانية**، كان للزميل دياب حسن الربط بين تاريخ الأزمات والنظم الاقتصادية بأهدافها المُضمرة وبين الفكر الاقتصادي تزامناً مع تلك الأزمات والمدارس أو النظريات الاقتصادية الخارجة من رحم تلك الأفكار وذات الفاعلية في تلك النظم. إذ لا يمكن اعتبار أزمة 2007 المالية العالمية كسابقاتها من الأزمات المالية، أو حدثاً عارضاً يمر به النظام الرأسمالي ليعود ويستعيد عافيته ويستمر. إنما وبحسب الكاتب، يمكن لهذه الأزمة أن تشكِّل نقطة مفصلية في تغيير النظام المالي العالمي، أو أقله نقطة البداية التي تؤسس لمرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، بوصفها الحلقة الثالثة الأوسع والأكثر ضرراً على دول العالم كافة وعلى نظمها الاقتصادية.

ووفق عرضه للرأسمالية، والتي مرت على التوالي بمراحل الرأسمالية التجارية فالرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية المالية، فإنها تمر اليوم بمرحلة جديدة من مراحل تطورها بعد الثورة المعلوماتية التي جاءت لخدمة مشروعات هذه المرحلة. فما حدث في تشرين الأول/أكتوبر 1929، وتشرين الأول/أكتوبر 1987، في سوق الأسهم ظلّ محصوراً في سوق المال ولم يتعدّاه إلى المجالات الاقتصادية. أما الذي حصل سنة 2007 وتظهّر

في تشرين الأول/أكتوبر 2008، كان مختلفاً تماماً، فلم تبدأ الأزمة في سوق الأسهم، بل بدأت بإعلان إفلاس أكبر المصارف وأكبر شركات التأمين.

وإذا كانت أزمة 2007 المالية تشكّل الحلقة الأخيرة من سلسلة الأزمات السابقة عليها، فلا بد من ربطها بما سبقها من أزمات من ناحية **أولى**، واعتبارها نقطة تحول في النظم المالية والاقتصادية العالمية من ناحية **ثانية**. وهذا ما تم الإضاءة عليه في القسم الأول، بالحديث عن النظام الرأسمالي وأزماته.

فتناول الباب **الأول** من هذا القسم: مراحل تطور النظام الرأسمالي وأزماته، حتى أزمة 2007 المالية. ويؤشر هذا الباب إلى المراحل التاريخية لأزمات الرأسمالية وحلقات ترابطها.

أما الباب **الثاني** من القسم الأول، فاختص بتشخيص وأسباب ونتائج أزمة 2007 المالية العالمية، إن لجهة منشئها أو لناحية العالمين المتقدم والنامي.

ويشير الكاتب إلى الأزمات المالية بأنها عبارة عن محطات تمر بها الاقتصادات في مسارها التاريخي، فهي تؤشر إلى هشاشة وسوء أداء النظام المالي. وإذا كانت الليبرالية بحلتها الجديدة، مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، فالأزمات المالية في النظام الرأسمالي سابقة على أزمات النيوليبرالية. لذا توجد أزمات رأسمالية وأخرى نيوليبرالية. وبالتالي توجد أزمة مالية يمكن تداركها، وفقاعة مالية عصيّة على الإصلاح والتخطي. إلا أنه في كلتا الحالتين يمكن الاشتراك في عدة أنواع من الأزمات، منها: أزمات العملة، الأزمات المصرفية، عدم استعادة الثقة في الأسواق، مخاوف المستثمرين، وأهمها أزمة الأسواق المالية، التي عُرّفت حديثاً بالفقاعة المالية، وتتحدد بارتفاع سعر الأصول لتتجاوز قيمتها العادلة على نحوٍ غير مبرر وبهدف الربح، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت، عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، تبدأ حالات الذعر في الأسواق وتنهار أسعار الأصول ذاتها وتمتد إلى الأصول الأخرى في باقي القطاعات. فالفقاعة المالية لسنة 2007 تختلف عن أزمتي 1929 و1987، اللتين سببهما انخفاض مؤشر السوق المالية لأكثر من 20 في المئة.

ـ 2 ـ

وفي أسباب ونتائج أزمة 2007 المالية العالمية: بداية يمكن تشخيص أزمة 2007 المالية، بنتيجة التحول والفوضى في الإنتاج، والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك. فبعد أن كانت الأزمات تنتج من نمط الإنتاج وفروعه، أصبحت تنتج من ثقافة الهوس المالي والربح السريع، غير المستند إلى أي نمط إنتاجي، والمتفلت من الرقابة والضوابط، والذي أنتج حالة الفقاعة المالية تحت مُسمّى الأزمة المالية العالمية. فأزمة 2007 المالية هي نتيجة تراكمات وسيرورة، وتحوّل من الاستثمار المباشر إلى الاستثمار غير المباشر. ولنتائجها انعكاسات على دول العالم كافة. وفي الأسباب تم تسليط الضوء على البعض منها:

1 ـ إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط أسواق المال: يعود ذلك إلى عهد الرئيس ريغان، بإلغائه القوانين التي تضع ضوابط تحد من حرية الأسواق، ومن ثم قانون تحديث الخدمات المالية لسنة 1997 في عهد الرئيس كلينتون، وهذا القانون يشجع التنافس والكفاءة، وعلى غرار ذلك رفعت المؤسسات

المالية كل الضوابط التي تنظم عملها وأصدرت أدوات مبتكرة سُميت المشتقات.

2 ـ أزمة الرهن العقاري: بعد ازدهار سوق العقارات بين عامي 2001 و2006، مُنحت القروض العقارية المرتفعة المخاطر من قبل البنوك وشركات الإقراض لأصحاب سجلّ ائتماني ضعيف أو غير موجود. وبتغير أسعار الفائدة انخفضت أسعار الأصول، وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك.

3 ـ توريق القروض الرهنية: عرفت أسواق المال مبتكرات مالية جديدة، عُرفت بالمشتقات المالية، ومن أبرز هذه الابتكارات، عمليات التوريق، حيث يتم بيع الدين إلى شركات متخصصة، لتتداوله في السوق الثانوية بعد تحويل هذه القروض إلى أوراق قابلة للتداول، وتُصدر هذه الشركات سندات اسمية بقيمة هذه الديون وتطرحها (بعلاوة أو خصم إصدار) وتحصل مقابلها على سيولة. وبتكرار هذه العملية تنتقل الملكية إلى عديدين داخل البلد وخارجه لأصل واحد ويصبح لعدد من الأفراد والمؤسسات حقوق على العقار نفسه، وتصبح قيمة الأوراق المالية المصدرة أكبر كثيراً من قيمة العقار نفسه، فيزيد العرض وينخفض السعر. لذا تضاعفت عمليات التوريق هذه بنسبة 300 بالمئة خلال عشر سنوات، فوصلت سنة 2007 إلى 10,000 مليار دولار ومثّلت 40 بالمئة من سوق السندات.

4 ـ الاقتصاد الرمزي، الذي زاد 40 مرة على الاقتصاد الحقيقي، فتحولت النقود من وظائفها التقليدية إلى سلعة في الأسواق، حيث يدور في الأسواق العالمية ما يزيد على 100 تريليون دولار ضمن ما يزيد على 800 صندوق استثمار. ويتم التعامل يومياً في ما يقرب 1500 مليار دولار، أي أكثر من 2,5 مرة الناتج القومي العربي.

5 ـ بطاقات الائتمان وتنوعها وتوسع انتشارها، من دون وضع سقوف لها، والاستمرار في الإنفاق بما يفوق الإنتاج، فسهولة التسليف ووفرته ساهما في خلق جو استثماري مفرط وغير واقعي. واستمر هذا لعقد من الزمن لتظهر نتائجه مع أزمة 2007 المالية العالمية.

هناك أسباب فكرية ونظرية تعود إلى مناهضة نظريات اقتصاديات الطلب من قبل أصحاب النظرية النقدية ونظريات اقتصادات العرض. وهكذا نجد أن أحد أهم أسباب أزمة 2007 يعود إلى الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة مع هيمنة الأسواق مقابل غياب تام للرقابة والضبط.

ومن الأسباب، فك ارتباط الدولار بالذهب، والانتقال من سعر الصرف المُثبت إلى سعر الصرف المُعوّم. وهذا ما أطاح أهم الركائز التي قام عليها صندوق النقد الدولي، ما دفع أيضاً إلى التقصير الرقابي والتنظيمي وانعدام الشفافية. أضف إلى ذلك السياسة النقدية والتسليفية الانفلاشية التي اتبعها الفدرالي المركزي الأمريكي.

ـ 3 ـ

بعد هذا العرض يطرح الكاتب سؤالاً ومن ثم يجيب: هل أن أزمة 2007 هي أزمة مالية ناتجة من سوء إدارة أم أنها أزمة نظام اقتصادي متعثّر؟ في المعالجة، ومع العودة إلى تاريخ الأزمات المالية وتواترها، تبين للكاتب أن هذه الأزمة هي أزمة نظام رأسمالي متعثّر لا تصح فيه مقولة «الأيدي الخفية»،

وكذلك أزمة فقاعة مالية خرجت عن تأطير الإدارة؛ فوصلت الرأسمالية بمراحل تطورها وتفلُّتها من القيود إلى: التدهور ما إن غابت الأطر الرأسمالية، والاختناق ما إن زاد التأطير. وفي النتائج قال: إن انعكاسات الأزمة لم تأتِ أُكُلها بعد. وكون الأزمة مالية بامتياز يمكن تناول نتائجها للجهة المالية كما للجهة الاقتصادية على مستوى كل الدول:

1 ـ على مستوى الاقتصاد العالمي، تباطؤ وكساد اقتصادي، نقص ائتمان، تقليص نفقات، انخفاض حجم الاستهلاك، إفلاس مؤسسات مالية عملاقة، انخفاض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية، تسونامي في أسواق المال.

2 ـ وعلى مستوى الاقتصاد الأمريكي، ركود اقتصادي أدى إلى انخفاض الاستهلاك، خفض الدرجة الائتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية، ظهور بدائل حقيقية للدولار، تقهقر السيطرة الأحادية، ملامح سقوط أو انحراف مسار النموذج الرأسمالي بتدخل الدولة عليه لإنقاذه.

3 ـ أما على مستوى اقتصادات الدول النامية، فهناك تباطؤ اقتصادي سابق على حدوث الأزمة، تراجع حجم الاستثمارات، تراجع أهم مصادر التمويل وهي التحويلات من الخارج. إلا أن هناك نتائج إيجابية في هذه الدول، نجدها في: إمكان ازدهار بعض القطاعات الراكدة بوصفها ملاذاً آمناً، تَحوُّل بعض دول العالم الثالث إلى مناطق استقطاب وبخاصة التي توفّر ضمانات مالية وفرص استثمارية لرؤوس الأموال الهاربة، العودة إلى الاستثمارات التقليدية وزيادة الاهتمام بالاستثمارات المباشرة على حساب الاستثمار بالأوراق المالية (استثمار غير مباشر).

4 ـ أما الدول المتقدمة، فتواجه مرحلة انكماش عام بعد أن أصبحت مصادر الاقتراض من البنك الدولي بحالة نضوب. وبالنسبة إلى البلدان العربية التي تعاني تشويهاً هيكلياً ناجماً عن تزايد تسرّب أو نزوح رأس المال إلى الخارج، وهذا لا يقتصر على البلدان المصدرة للنفط.

يتضح من كل ما سبق أن أزمة 2007 هي أزمة مالية اقتصادية لم يُشهد لها مثيل. والأموال في سوق المال والأسهم ليست أموالاً حقيقية، وسعر السهم لم يكن أبداً مالاً نقدياً، إنما مجرد قيم افتراضية. والانهيار الاقتصادي محمّل بجرثومة فنائه منذ البداية. وما خسارة بنك «ليمان» إلا «النقطة التي أفاضت الكوب». فتراكم الأخطاء أصبح جزءاً من حلقات التداعي في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الأنظمة الرأسمالية، وهذا ما يخلق جواً للتفكير في نظام اقتصادي ومالي جديدين، بعد أن جاءت النيوليبرالية خافية ما هو جوهري ومبلورة حقبة ثالثة للعولمة، لكن بأسياد غير تقليديين، وإن بقوا مشاركين.

فأزمة 2007 المالية تدق جرس التغيير للنظام السائد، مع أنها ما زالت في بدايتها لكنها كشفت أبعاداً غير معهودة عبر ثورة الاتصال والتكنولوجيا التي خلقت اقتصاداً وهمياً نشأ عنه هندسة معقدة من المشتقات المالية لتسريع وتيرة حجم الربح. فالغلو في الاستثمار المالي لم يعد من الممكن الاستمرار به إلى الأبد، مقابل نموّ قاعدة إنتاجية ضعيفة، لذا يمكن أن نُعيد أصل أزمة 2007 التي استوفت بعضاً من نتائجها اليوم، إلى تحرير الفضاء المالي من خلال حركتين أساسيتين:

الأولى، عام 1971 وتحرير سعر الصرف، تبعها مع نهاية التسعينيات تحويل قروض

الرهن العقاري إلى أسهم قابلة للتداول في أسواق البورصات والسوق الثانوية.

و**الثانية**، عام 2004، عند دخول هيئات خاصة للمتاجرة في أسهم السوق العقارية لما شكّلته من مجالٍ لكسب الأرباح الطائلة لكونها عرضة للمخاطر. والمشكلة تكمن في إدراج هذه الأسهم في ميزانياتهم، وسرعان ما امتزجت هذه الأسهم بمشتقات وبأسهم أخرى وتعقّد تخليصها من بعضها. وعندما فقدت الرهون قيمتها سنة 2006 بسبب ارتفاع نسبة سعر الفائدة، أصبحت الرهون والأسهم سامة وأصابت بدورها المشتقات المتصلة؛ تلك هي العمليات الموبؤة، التي شكّلت أهم أسباب حجم الأزمة وضخامتها وانتشارها لعدم تطهير مقتنيات البنوك والشركات.

لذا يمكن القول بأن أزمة 2007 المالية ليست على الإطلاق أزمة عابرة، لا بل إنها أزمة بنيوية بكل ما للكلمة من معنى. وأصابت النظام الرأسمالي من أحد أهم مؤسسيه (آدم سميث)، إلى منظّرها (فريدمان)، فإلى أسياد النيوليبرالية اليوم (الشركات والصناديق الخاصة الهاربة من القوننة).

ـ 4 ـ

وللبنان خاصية تختلف عن معظم الدول في التعاطي وفي تلقف ارتدادات تلك الأزمة، وهذا ما أشار إليه الكاتب في القسم الثاني الذي يحتوي على بابين. فيعالج الباب **الأول** انعكاسات أزمة 2007 مالياً واقتصادياً على لبنان؛ ويتولى الباب **الثاني** أمر الانعكاسات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة عليه.

انطلاقاً من أن لبنان ومنذ استقلاله، هو بلد خدماتي تحكمه الحرية الفردية بأوسع مجالاتها، والاقتصاد الحر مُعطى طبيعي لنظامه الاقتصادي، والدولة مجرّد تعبير عن التعددية الطائفية. فالتشوهات والاختلالات على الصعيد الاجتماعي في لبنان ظاهرة واضحة منذ الاستقلال، لأن النظام الحرّ اقتصادياً والطائفي سياسياً، يعجز عن إطلاق عملية تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية، إنما يمكن أن يولّد نموّاً اقتصادياً مشوَّهاً ومشوِّهاً للبنية الاجتماعية.

جاءت أزمة 2007 المالية، والحكومة اللبنانية بمواجهة تحديات اجتماعية كبرى، وبخاصة لجهة الأمية الوظيفية وتوسع البطالة داخلياً، وما زاد نسب البطالة الهجرة المعاكسة (ولا سيَّما من دول الخليج)، وقد فاقم المشكلة الاجتماعية ضعف التحويلات بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الناتج من الأزمة المالية.

فقسّم الكاتب المتأثرين بالأزمة في لبنان إلى قسمين: الدولة والمواطنين؛ فكان لتراجع التحويلات المترافق مع انخفاض النموّ الاقتصادي انعكاسات سلبية على المواطنين، لكن الدولة لم تتأثر أبداً بماليتها العامة وبقي ميزان المدفوعات إيجابياً رغم توسع الأزمة، لأن هذا الانكماش ترافق مع محافظ مالية هاربة إلى لبنان، مركز الثقة والأمان. لكن هذا يستدعي التفكير بالانعكاسات غير المباشرة في حال استمرار تباطؤ النموّ الاقتصادي العالمي وتوسع البطالة وانتشار الأمية الوظيفية، وانعكاساها على المواطن اللبناني من ناحية أولى، وتفاقم خدمة الدين إذا ما استمر التخفيف من نسبة الفوائد عالمياً وما لم تؤخذ عائدات المحافظ المالية إلى طريقها الاستثماري، وانعكاساها على مالية الدولة اللبنانية من ناحية ثانية.

وهكذا نجد لبنان مع تبلور أزمة 2007 المالية العالمية، يتمتع بقطاع مصرفي أقوى من الأزمة، وصناعة مصرفية بمرتبة الأولوية عالمياً، وقطاع عقاري استطاع أن يحقق التوازن بين العرض والطلب، خلافاً لما جرى في معظم بلدان العالم. وقطاع اقتصادي عاجز عن مواجهة أي أزمة بسبب مشاكل هذا القطاع البنيوية والسابقة على تداعيات أزمة 2007 المالية؛ وواقع اجتماعي فاقد أسس تنميته عبر السياسات المُتبعة، وأكملته تشظيات الأزمة وانعكاساتها على نسب البطالة والأمية الوظيفية والضائقة المعيشية.

لذا يمكن القول، إن التشظيات التي أصابت معظم بلدان العالم من جراء أزمة 2007 المالية العالمية، لم تُصب لبنان إلا بالشيء الممكن تداركه، واستطاع لبنان التفلّت من انعكاسات الأزمة أكثر من تأثره بتداعياتها. ولا يمكن القول بأنه لا يستطيع الخروج من انعكاساتها، لا بل يمكنه الإفادة من تأثّر باقي الدول إذا أحسن التدبير المالي وتوأمته مع باقي القطاعات الإنتاجية.

ـ 5 ـ

وينتهي الكاتب إلى أن مشكلة العالم تكمن في أمرين: الفقر و«الدوت كوم»؛ إذ أسفرت الأولى عن تنامي الفروق بين الدول وداخل كل دولة، وأدخلت الثانية العالم في أتون الأزمة المالية العالمية (الفقاعة المالية). وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، تؤكد النظرة السريعة وقوع أمريكا في مشكلات كبيرة تخرجها من أُحادية الحكم، إلا أن القراءة المتأنية من حيث السيطرة التكنولوجية واقتصاد المعرفة ونوعية التعلم ومراكز البحث العلمي، نجدها ما زالت تحتل مرتبة الصدارة عالمياً. ويضيف الكاتب أن تراكم الأخطاء أصبح جزءاً حقيقياً من حلقات التداعي في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الأنظمة الرأسمالية، وجوهر الأزمات حتى الفقاعة المالية تتمثّل بعدم التوازن بين العرض والطلب، وعجز الفرد عن دفع أقساط وفوائد ديونه، وعجز المجتمع عن شراء ما أنتج، وصناعة مصرفية متفلّتة لتصبح البنوك ليست أكبر من أن تنهار بل أكبر من أن تنقذ، وإعلان فشل الدولة في عدم تدخلها بل أصبح عليها ذلك لزاماً. وإن دلت أزمة 2007 على شيء فإنها تدل على فشل النموذج الرأسمالي المتَّبَع وأقصد النيوليبرالية المفرطة والمتفلتة من أي ضابط.

وبالنسبة إلى لبنان: فالقوانين المصرفية المتشددة في ما خص الرقابة المالية والملاءة والالتزام والتيقظ لإدارة المخاطر، والسياسات المالية غير السليمة في ما خص نسب الفوائد المرتفعة وسندات الخزينة السابقة بأكثر من عقد من الزمن على الأزمة، وضعف لبنان الاقتصادي، والأوضاع الاجتماعية التي تعاني في الأصل مشاكل بنيوية، شكّلت جميعاً النقطة المحورية لتخطي لبنان أزمة 2007 المالية العالمية بأقل نسبة ضرر وتأثر من الدول المتأثرة كافة. فالخروج بالصفة الأولية من انعكاسات أزمة 2007 ليس لأسباب اقتصادية أو عسكرية كما مصدر الأزمة، إنما هو خلل بنيوي في قوائمه الاقتصادية والاجتماعية والمالية. فالنظام الاقتصادي اللبناني أكذوبة، والواقع الاجتماعي هش ومشوّه للبيئة الاقتصادية ـ الاجتماعية، والصناعة المصرفية وصمودها بمواجهة الأزمة ناتج من خطئها أكثر من حكمة الحاكمية. ولبنان لم يدخل

لعبة الكازينو لأنه لم يخبرها ولم يرقَ حجمه لمستوياتها بعد.

خرج الكاتب بتوضيح لقراءة الأزمة، بعد الإشارة إلى الكتابات التي ركّزت على جانب واحد وأغفلت الجوانب الأخرى، وهو ما ضيّع المفهوم الرئيسي لأسباب ونتائج الأزمة. إلا أن دراسته خرجت بنتيجة مترابطة، من أسباب تاريخية واقتصادية ومالية وحتى عسكرية، وائتمانية ومؤسسية وتوسعية استعمارية، إضافة إلى لحظ الأسباب الفكرية والنظرية والفقه الاقتصادي، من نظريات الطلب إلى نظريات العرض، إلى السياسات القائمة، فإلى المؤسسات الخاصة والتفلُّت المالي عبر الصناديق الخاصة المنتشرة في العالم. هذا الربط الجامع بين نظامين (ولكلٍ أفكاره المفتاحية)، بين نظام لأكبر وأقوى دولة «أثبت عقمه» ونظام آخر لأصغر وأضعف دولة «أثبت مناعته»، لا يمكن العبور بينهما إلا من خلال علاقة النشاط الاقتصادي بدوائر السوق □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولاً: كتب عربية

(1)

مارينا أحمد الشيّاب. **مفهوم العروبة عند عبد العزيز الدوري**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 192 ص.

تباينت الاتجاهات، من ماركسية علمانية، إلى دينية، وأخرى قومية، في الإجابة عن التساؤلات حول مفهوم العروبة والمحدد الرئيس لهذا المفهوم. لذا آثرت مؤلفة هذا الكتاب أن تنطلق بالقراءة حول مفهوم العروبة من منظور المؤرخ عبد العزيز الدوري، أحد رواد حركة التأريخ العربي ـ الإسلامي في العصر الحديث والمعاصر، متناولة مؤلفاته وبحوثه المتعلقة بموضوع العروبة، التي تخدم البعد القومي للفكرة العربية، والتي كان ارتباطها وتلازمها مع الإسلام من وجهة نظره، الأساس في ظهور مفهوم الأمة العربية، ذلك المفهوم الذي تتبع الدوري الظروف التاريخية بكل جوانبها لظهوره، بغية الوصول إلى دلالاته وماهية التطورات المفضية إلى تشكله قبل الإسلام وبعده.

وانطلاقاً من المنهج التاريخي الاستقصائي، تقدم المؤلفة في خمسة فصول وخاتمة رؤية الدوري لمفهوم العروبة تاريخياً، علّه يسهم في تأسيس مرجعية فكرية لدى الشباب العربي لفهم مرحلتهم التاريخية الحالية.

يتناول **الفصل الأول** تطور الفكر القومي في العراق من عام 1913 إلى عام 1963، ليقدم صورة أولية عن البيئة التي عاش فيها المؤرخ عبد العزيز الدوري بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركزاً على المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس عام 1913 ومساهمة العراقيين البارزة فيه، التي توجوها في مساهمتهم في الثورة العربية الكبرى عام 1916، والطروحات الوحدوية التي رفعوا شعارها أبان الثورة العراقية عام 1920، وما نتج منها من تطور فكري ومؤسسي لدعم الفكر القومي لدى العراقيين.

ويتناول **الفصل الثاني** نشأة الدوري والمحطات الرئيسية في حياته التي صاغت بمجملها فكره ورسمت الأيديولوجيا الفكرية التي انطلق منها في كتاباته التاريخية، بينما يتطرق **الفصل الثالث** إلى منهج المؤرخ عبد العزيز الدوري وفهمه لمصطلح التاريخ بعامة، والتاريخ العربي بخاصة، وصولاً إلى وضعه سلّماً لتحقيب هذا التاريخ.

أما **الفصل الرابع**، فيعرض لخصوصية التاريخ العربي التي درسها الدوري عبر تطورات تاريخية امتدت لعقود قبل مجيء الإسلام الذي رسخ هذه الخصوصية وأعطاها بعداً وديمومة من خلال بلورة مفهوم العروبة وترسيخها كهوية تصدر عن الأمة التي استمرت إلى يومنا هذا في الفكر والواقع.

ويناقش **الفصل الخامس** مفهوم الأمة عند الدوري كأحد أهم مظاهر الترابط بين العروبة والإسلام، متناولاً أهم مقومات وجودها ألا وهي الثقافة العربية.

وتخلص المؤلفة إلى أن الوجود العربي سابق على الإسلام، وهو قائم على أساس رابطة اللغة التي شكلت أساس الهوية لذلك الوجود، قبل أن يأتي الإسلام ليرسخ هذه الهوية ويرتبط عضوياً بالعروبة، ليؤدي هذا الترابط إلى ظهور مفهوم الأمة العربية في التاريخ على أسس ثقافية عبر تطور اجتماعي ـ فكري طويل الأمد، وذلك بفعل التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي تقاطعت مع الجانب السياسي، وحولت أيضاً بمرور الزمن مفهوم العروبة من مفهوم ثقافي إلى مفهوم سياسي، عبر عنه الدوري بظهور القومية العربية في العصر الحديث الذي يعد الإسلام بمفهومه الحضاري، وتراثه العربي ـ الإسلامي، أحد المفاصل الحيوية فيها.

(2)

أحمد خالد الزعتري. **العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، 2002 ـ 2016**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017. 112 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ للجوانب المختلفة للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية، والمراحل والتطورات التي مرت بها خلال الحقبة 2002 ـ 2016، وكيفية التعامل من الطرفين في مراحل المد والجزر التي واجهت هذه العلاقات في مختلف الاتجاهات.

يضم الكتاب أربعة فصول؛ يقدم **الأول** منها نبذة تاريخية عن العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين منذ عام 1949 حتى عام 2002، متناولاً سياسات الرئاسة التركية واهتماماتها الخارجية التي أثرت في العلاقات بين الطرفين، وحرص الجانب التركي الرسمي على عدم قطعها كلياً. ويتوقف عند مواقف تركيا المؤيدة للعرب بعد حرب حزيران/يونيو 1967، وصولاً إلى تغير هذه المواقف لمصلحة إسرائيل بعد حرب الخليج الثانية بسبب المصالح التجارية لتركيا، إضافة إلى التعاون المائي والمشاريع الكبرى التي أُبرمت بين الجانبين.

ويعرض **الفصل الثاني** للمصالح المشتركة بين تركيا و«إسرائيل» في ظل الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية، بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات سنة 2002؛ متناولاً أبرز المحطات التي مرت بها العلاقات على الصعيد الأمني والعسكري والاستخباري، واستمرار هذه العلاقات، على الرغم من التوترات السياسية، حيث نددت تركيا بشدة، على سبيل المثال، باغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين في آذار/مارس 2004، كما عارضت الحرب التي شنتها «إسرائيل» على

لبنان في تموز/يوليو 2006. ويتوقف عند حجم التبادل التجاري الذي يسير بوتيرة عالية (تخطى الـ 5.5 مليار دولار عام 2015).

أما **الفصل الثالث** فيتوقف عند نقاط الخلاف بين البلدين، وتأثيرها في توتر العلاقات بينهما، متناولاً أبرز المواقف التي أدت إلى تدهور هذه العلاقات في بعض الأحيان؛ ومنها حادثة إهانة السفير التركي في تل أبيب، والاعتداء على السفينة التركية مرمرة عام 2010، وسقوط عشرة شهداء من ناشطي السلام الأتراك على متنها، مع ما رافق ذلك من مواقف تركية غاضبة طالبت إسرائيل بالاعتذار والتعويض، في وقت تسعى أنقرة إلى دور مؤثر في القضية الفلسطينية. كما يعرض هذا الفصل للمواقف التركية القلقة من تدخل «إسرائيل» في بعض الملفات الإقليمية مثل الحرب في سورية، وعلاقاتها بأكراد العراق، والتقارب الإسرائيلي ـ القبرصي، والتنافس على سوق الغاز الطبيعي، إضافة إلى ضغوط اللوبي اليهودي على الحكومة التركية من خلال إثارة مسألة تهجير الأرمن.

ويتابع **الفصل الرابع** والأخير عرض التطورات التي شهدتها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية عامي 2015 و2016، في ظل سعي أنقرة لمد الجسور مع المشرق العربي والإسلامي، من دون أن يعيق ذلك استمرار التعاون التجاري والاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي.

ويخلص المؤلف إلى أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية شهدت تقدماً بعد قطيعة دبلوماسية استمرت أكثر من ستة أعوام، مشيراً إلى أن أنقرة تدرك أن سعيها لتحقيق دورٍ مهم وفاعل لها في المنطقة يُحتم عليها تحسين علاقتها بـ«إسرائيل»، كما أن «إسرائيل» تدرك بدورها أن مصلحتها تفرض عليها تحسين هذه العلاقات، وذلك بما يحافظ على نوع من التوازن في العلاقات بين الطرفين مع بقاء التباين والاختلاف في ملفات مهمة وعلى رأسها مطالبة تركيا برفع الحصار عن غزة والتمسك بالعلاقة مع حركة حماس.

(3)

محمد سعيد. **أنبياء البدو: الحراك الثقافي والسياسي في المجتمع العربي قبل الإسلام**. بيروت: دار الساقي، 2018. 278 ص.

يبحث مؤلف هذا الكتاب في شأن النبوة ومعانيها عند العرب قبل الإسلام، مؤكداً أهمية إعادة قراءة تاريخ العصر الجاهلي والتحقيق فيه لما تضمنه من تطور للفكر السياسي والعقائدي للعرب في الجزيرة في ذاك العصر، وذلك انصافاً لهم، بدلاً من ممارسة الإجحاف بحقهم من خلال صور نمطية تظهر أنهم لا يتقنون سوى الحرب والأكل وقرض الشعر.

من هنا يعرض المؤلف لمشكلات التاريخ «الجاهلي»، ويقدم أبحاثاً عن شخصيات عاشت في مرحلة ما قبل الإسلام، محاولاً الكشف عن الحراك السياسي والثقافي الذي حدث في التاريخ «الجاهلي»، بما يفيد بعدم وجود قطيعة مع التاريخ ما قبل الإسلام.

يشير المؤلف إلى أن تجارب سياسية عربية متعددة في العصر الجاهلي تجاوزت البنى القبلية ـ مثل إمارات المناذرة والغساسنة ـ ولم تبنَ بناء على وحدة الدم بل بناء على وحدات ترابية ـ بالمعنى الجغرافي. كما أن المعتقدات التي سادت ما بين العرب لم تكن واحدة، بل كان هناك وثنيون ونصارى ومسيحيون ويهود، مع ما يعني ذلك من تنوع في المعتقدات العربية، من بينها مفهوم التوحيد والدنيا والآخرة وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي

عرفها العرب. ويرى المؤلف أن هذه المفاهيم كانت متبادلة ومتواصلة بين بلاد العرب، ويعود ذلك إلى الحراك السياسي والثقافي العربي في العصر الجاهلي الذي أسهم فيه ثلاثة شخصيات اختارها المؤلف، هم: خالد بن سنان العبسي، وقس بن ساعدة الإيادي، ورئاب بن البراء الشني.

يتحدث المؤلف عن الشخصية الأولى، خالد بن سنان العبسي، وهو من قبيلة عبس ومن بني مخزوم، فيشير إلى أن أخباره تتقاطع مع السيرة المحمدية. وخلاصة المؤلف حوله ـ وهو لم يرتبط بالمسيحية ولا باليهودية ـ «أن الشهرة التي اكتسبها في دائرة الأدب التاريخي بمختلف اتجاهاته كانت بتأثير كلام النبي عنه بأنه «نبي ضيعه أهله».

أما الشخصية الثانية التي يتحدث عنها المؤلف فهي قس بن ساعدة الإيادي، الذي ينتمي إلى قبيلة إياد، ويعدُّه رمزاً ودليلاً على بلاغة العرب القدامى. وقد سمعه الرسول وهو يخطب في سوق عكاظ. وكان ملتزماً بالشأن الاجتماعي، وتجاوز حدود العمل السياسي، ليشمل الحراك الفكري والفني والثقافي بعامة. واعتنق قس الدين المسيحي ولقب بقس نجران.

وبالنسبة إلى الشخصية الثالثة، التي يقدمها المؤلف، فهي رئاب بن براء الشني الذي لم تتقاطع شخصيته ما بين السيرة النبوية والتاريخ الجاهلي، وكان على الدين المسيحي ووصف بأنه نبي قومه ـ بني شن ـ الذين شاركوا في وفد قدم من البحرين ليبايع الرسول في المدينة.

ويخلص المؤلف إلى أن المجتمعات في العصر الجاهلي قطعت مراحل في الثقافة والعقيدة والسياسة، وأسهمت في تنامي العلاقات التجارية والثقافية في منطقة الجزيرة العربية بأكملها.

(4)

نصري الصايغ. **لبنان في مئة عام: انتصار الطائفية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2018. 390 ص.

يعيد هذا الكتاب تشريح الوضع اللبناني الذي تتآكله الطائفية بإشراف زعماء الطوائف القاهرة التي تعيث بالبلد فساداً ومحاصصة، مشرعة أبوابه للخارج، تارة للاحتماء بهذا الخارج أو الاستقواء به لا فرق، وطوراً لتنفيذ أجندات يمكن القول فيها كل شيء إلّا أن تكون وطنية.

من هنا يرى مؤلف الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ «أن لبنان محاط بدول ومحاور متصارعة، فشعوبه عابرة للحدود، وحدوده رخوة تعبرها القضايا السياسية، والسياسات، والطوائف والمصالح، وتتدفق عليه الأموال بأثمان سياسية مكلفة».

ويرى المؤلف أن خطيئة لبنان الأصلية «تكوينية»؛ «لم ينشأ كوطن بل كموطئ طوائف، حبل به العقل الماروني ملجأ ومرفأ. دخله السنة بعد ممانعة، أُلحق به الشيعة بعد هزيمة. اختاروا أن تكون الدولة على قياساتهم المتباينة والمختلفة. سموا ذلك تعايشاً ولم يتعايشوا، لديهم دستور جديد أهملوه عن عمد. اختاروا أن يكون لكل طائفة أو قبيلة وعشيرة حصة. وباتت الدولة في خدمة الطوائف، إلى أن احتلت الطوائف الدولة. حدث مراراً في الحرب أولاً وفي السلم راهناً».

وكما يأتي أيضاً في تعريف الكتاب «لبنان ليس للبنانيين، يشبَّه أنه لهم. لكل محور حصة ولكل طائفة فروع خارجية، والدولة كرقاص الساعة. هي هنا وهناك في كل منعطف، ولأنه كذلك عاش ما يقارب المئة عام على حافة الدم،

وانزلق مراراً. تذوَّق أهله مرارة القتل، ومذلة العيش حتى بلغ باكراً سن اليأس».

محاولات إصلاحه فشلت وتنبأ الرئيس فؤاد شهاب بانفجاره ولقد انفجر. ولبنان بعد نحو مئة عام من يتنبأ بصيرورته دولة؟ هذا الكتاب يسأل ويجيب، لعلّ أحداً يستجيب.

(5)

قتيبة وليد غانم. **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018. 160 ص.

ما هي أسباب تغلغل المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي؟ وما مدى تأثير هذا التغلغل ووصولهم إلى مناصب عليا في صناعة القرار داخل «إسرائيل»؟ ما هي نسبة وجودهم في مختلف الفئات والأسلحة؟ ومن هو الذي يحتكم إليه هؤلاء؟ هل يتّبعون حاخاماتهم، أم قرارات دولتهم؟

هذه أبرز الأسئلة التي يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عنها، متناولاً نشأة الجيش الإسرائيلي وبنيته، وصعود التيارات الدينية في إسرائيل، ومظاهر التغلغل الديني في الجيش الإسرائيلي وتأثير الأصولية الدينية في مستقبل «الديمقراطية» في «إسرائيل، والأثر الذي تلقيه سيطرة المد الديني على الجيش في مستقبل الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

يعرض المؤلف لهيكلية الجيش الإسرائيلي وسلّم الرُتب العسكرية فيه، وعملية الترقيات في صفوفه، ووحدات النخبة التابعة له، ليشير إلى حرص الجيش على عدم الكشف عن عمل هذه الوحدات وهوية الأشخاص الذين يخدمون فيها. ويبين المؤلف أبرز الشخصيات التي قادت هذه الوحدات وتخرجت فيها، وكان من بينهم قيادات في الجيش ورؤساء حكومات، ورؤساء أحزاب، منهم على سبيل المثال: بنيامين نتنياهو، وإيهود باراك، وموشيه يعلون.

ويتناول المؤلف التيارات الدينية في إسرائيل ونظرتها إلى الجيش وإلى الخدمة فيه، وولاء المرجعيات من مختلف التيارات للدولة، إضافة إلى كيفية مشاركتهم في مؤسسات هذه الدولة. ويعرض لعوامل صعود التيار الديني وتراجع قوة تيار الصهيونية العلمانية، مسلطاً الضوء على أوزان الأحزاب الدينية في دورات الكنيست المختلفة، والطرق الابتزازية التي مارسوها على الائتلافات الحكومية، ليتمكنوا من فرض القوانين التي يريدونها عبر الكنيست، وصولاً إلى احتكام الجمهور الديني إلى العنف في فرض قناعاته على الجمهور العلماني.

وإذ يتحدث المؤلف عن مظاهر التغلغل الديني في الجيش الإسرائيلي، فهو يقدم شرحاً حول خطر الأصولية اليهودية كفكر تطرفي متعصب، نابع من الخرافات والأساطير التي ينسبونها إلى التوراة، ليؤكد أن الخطر الأكبر من ظاهرة التطرف الديني يكمن في اختراقات التيارات المتعصبة للمؤسسة العسكرية بوصفها قاعدة انطلاق للتأثير في المجتمع المدني. وفي هذا السياق، يعرض لتاريخ النزاع على الخدمة العسكرية بين المتدينين والعلمانيين، مشيراً إلى تراجع حافز الخدمة لدى الشباب العلماني حيث وصلت إلى 48 بالمئة بعدما كانت 60 بالمئة، في الوقت الذي زاد فيه الحافز عند الشباب الديني القومي إلى 68 بالمئة، وتراجع لدى أبناء الكيبوتسات إلى 29 بالمئة. وقد كان أتباع التيار الديني في مطلع الثمانينيات يمثلون 2 بالمئة فقط من ضباط الوحدات القتالية، وأصبحوا الآن يمثلون بين 35 و40 بالمئة من ضباط ألوية الصفوة والوحدات القتالية، هذا فضلاً عن احتكارهم الخدمة في ما يعرف بسرايا النخبة، إذ يمثلون 60 بالمئة من القادة والمنتسبين إلى

لواء جفعاتي، على سبيل المثال. ويقدم المؤلف جداول حول نسبة الخريجين من المقاتلين المتدينين، يظهر فيها بوضوح تصاعد المد الديني داخل الجيش في مختلف المجالات.

ويتوقف المؤلف عند تأثير الأصولية الدينية في مستقبل «الديمقراطية» في «إسرائيل»، وتداعيات تزايد مشاركة الجيش في عملية صناعة القرارات السياسية، إضافة إلى تزايد مقترحات التشريعات العنصرية وغير الديمقراطية التي يتم طرحها في الكنيست، على مستقبل الصراع مع الفلسطينيين والعرب. ويخلص في هذا السياق إلى عدة توصيات، أهمها أن على صانع القرار الفلسطيني إدراك حقيقة الموقف الإسرائيلي ـ دولة وجيشاً ـ إزاء كل مناحي الصراع، لذا عليه اتخاذ القرارات الحاسمة إزاء التحركات العسكرية الإسرائيلية والتخلي عن أوهام الحلول السلمية.

ثانياً: كتب أجنبية

(1)

Dmitri Trenin

What Is Russia Up to in the Middle East?

Cambridge, UK: Polity, 2017. 144 p.

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع انتفاضات «الربيع العربي» اضطرابات وحالات تعثر في عمليات الانتقال الديمقراطي وحروب أصابت عدداً من البلدان العربية وساهمت من تفكك الدولة الوطنية فيها، إضافة إلى سباق محموم على النفوذ والموارد تقوده القوى الدولية والإقليمية تحت شعار محاربة الإرهاب. من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يركز على عودة روسيا إلى المنطقة، والبحث في دوافعها وأهدافها الاستراتيجية، بعد غياب نفوذها لأكثر من ربع قرن عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق في بداية تسعينيات القرن الماضي، وإعلان انتهاء الحرب الباردة من جانب الولايات المتحدة، التي تفردت بإدارة الشؤون الدولية منذ ذاك الوقت، في محاولة لتعزيز قيادتها لنظام دولي «أحادي القطب».

يرى المؤلف، وهو محلل بارز في الشؤون الروسية، أن روسيا ترتبط بعلاقات تاريخية طويلة مع المنطقة، سهلت عودتها إليها، وهي في وضع مناسب للمناورة ؛ غير ملتزمة بصداقة دائمة أو عداوة دائمة. وهي لأسباب داخلية ـ منها تأمين الاستقرار السياسي في البلاد وتعزيز الوضع الاقتصادي ـ سعت إلى استعادة هيبتها على الساحة الدولية، وبخاصة بعدما شعرت بخطورة توسع حلف الناتو في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ونشر الدرع الصاروخية الأمريكية في شرق أوروبا. وكانت محطة روسيا الأولى للتحرك في جورجيا عام 2008، حيث تدخلت عسكرياً وحالت دون انضمام جورجيا إلى حلف الناتو. ثم كان تدخلها العسكري الثاني في شرق أوكرانيا الذي توجته بضم جزيرة القرم في آذار/مارس 2014 رغم التنديد الغربي بالخطوة الروسية والعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضت على الكرملين.

وفي حين كانت الولايات المتحدة تواصل قيادتها لتحالف عربي ـ دولي من أكثر من 80 دولة لدعم «فصائل المعارضة السورية» ودفع الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة، بدأت روسيا بطلب من الرئيس السوري، بتوجيه ضربات جوية في الأراضي السورية في أيلول/سبتمبر 2015، معلنة تدخلها العسكري

المباشر في سورية وفي قلب الشرق الأوسط، متخطية ـ في تدخلها الثالث هذا ـ حدود الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك كقوة دولية لها القدرة على رسم الخطوط الحمر في سورية، وكسر المحظورات غير المعلنة بعد الحرب الباردة على العمليات العسكرية من دون موافقة الولايات المتحدة، ناهيك بتذكير عدد من القادة العرب بالهيبة الروسية، وإعادة النظر بجدول أعمالهم. وتفاوض روسيا حالياً ـ التي عززت من وجودها العسكري على الساحل السوري على نحوٍ لم يسبق له مثيل ـ وسط مجموعة من التناقضات بين فصائل المعارضة والنظام، وبين السعودية وإيران، وبين إسرائيل وإيران، وبين تركيا والكرد.

مع ذلك يرى المؤلف أن الولايات المتحدة كانت الشريك الأول لروسيا في كسر داعش في أجزاء من شمال سورية ووسطتها، وأن موسكو كانت تسعى إلى تحقيق شكل من أشكال الشراكة مع الولايات المتحدة بشروط مقبولة لها، وهذا ما كان ولا يزال هدفها الرئيسي لتدخلها في سورية. وهو يرى أن الدور الروسي الراهن في المنطقة له تداعياته الإقليمية والعالمية، لكن، لا يمكن لروسيا أن تحل محل الولايات المتحدة كقوة خارجية «رائدة» في المنطقة، بل يمكن لتصرفاتها أن تسرِّع من التغييرات التي ستعيد تشكيل النظام الدولي في العقدين المقبلين. ويتحدث المؤلف عن حاجة القادة الروس إلى التوصل إلى نموذج فعال للتنمية الاقتصادية، وإحياء إمكانيات البلد التكنولوجية والعلمية؛ والعمل على معالجة المشاكل الديمغرافية التي تلوح في الأفق؛ وبطبيعة الحال الحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد، والتعامل مع احتمال انتقال السلطة، الأمر الذي يحتاج إلى رؤية مستقبلية وأهداف واضحة، وليس فقط إلى الفخر والاعتزاز بالأمجاد.

(2)

Paul Stares

Preventive Engagement: How America Can Avoid War, Stay Strong, and Keep the Peace

New York: Columbia University Press, 2017. 344 p. (A Council on Foreign Relations Book)

يرى مؤلف هذا الكتاب أن الولايات المتحدة تواجه عالماً مضطرباً على نحو متزايد، وأن خطر نشوب صراعات عنيفة وغيرها من التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي يمثل معضلة صعبة للولايات المتحدة، التي عليها إما أن تظل ملتزمة بالقيام بدورها الضامن الرئيسي للسلم والأمن العالميين مع ما يعني ذلك من مزالق محتملة، أقلها التدخلات العسكرية المكلفة، الأمر الذي يقلل من قدرتها والتزامها بالقيام بهذا الدور الحيوي، وإما أن تنكفئ من العالم من أجل الحفاظ على قوتها وعدم استنزاف قدراتها، مع المجازفة باحتمال تزايد التهديدات التي تظهر في المستقبل.

لذا يقترح المؤلف استراتيجية للتدخل الأمريكي الوقائي أو الاستباقي من أجل متابعة ثلاثة مسارات متكاملة: تعزيز السياسات المعروفة للحد من خطر نشوب صراعات عنيفة على المدى الطويل؛ وتوقع وتجنب تلك الأزمات التي من المحتمل أن تؤدي إلى التزامات عسكرية مكلفة على المدى المتوسط؛ وإدارة الصراعات الجارية على المدى القصير قبل أن تتصاعد وتضغط على الولايات المتحدة للتدخل. ومن الضروري في كل من هذه الجهود، إقامة «شراكات وقائية» مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال. ويتطلب ذلك من الولايات المتحدة وضع مخططات شاملة

وتفصيلية من أجل تقليل المخاطر المحتملة في المستقبل، ومنع الصراعات، مع الحرص على تعزيز المصالح الأمريكية من دون استنزاف لمواردها البشرية والمالية، ومن دون فك ارتباطها مع العالم، وبخاصة مع صعود روسيا والصين، جنباً إلى جنب، مقابل تراجع أمريكا والنظام الدولي الليبرالي.

(3)

Harlan Ullman
Anatomy of Failure: Why America Loses Every War It Starts
Annapolis: Naval Institute Press, 2017. 272 p.

لماذا خسرت الولايات المتحدة كل حروبها منذ الحرب العالمية الثانية وهي تملك أقوى جيش في العالم؟ ولماذا فشلت في كل مرة تستخدم القوة بلا سبب عادل؟

يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عن هذين التساؤلين، متناولاً تسلسل الأحداث منذ أزمة خليج الخنازير في كوبا 1961 حتى نهاية عهد أوباما.

وفي هذا السياق، يرى المؤلف ـ بخلاف الكثيرين ـ أن أزمة الصواريخ الكوبية لم تكن انتصاراً كبيراً للولايات المتحدة، وأن الرئيس جون كينيدي كان المسؤول عن إشعال الأزمة وعن فشل غزو خليج الخنازير، بعد أن أجبر الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشيف على التخلي عن خفض الأسلحة ونصب صواريخ قصيرة المدى في كوبا للتعويض من التفوق النووي الأمريكي.

ثم انزلق الرئيس ليندن جونسون إلى مستنقع فيتنام الذي بدأه كينيدي، ليحتاج الرئيس ريتشارد نيكسون إلى خمس سنوات لإنهاء هذه الحرب، قبل أن تقضي فضيحة ووترغيت على رئاسته.

وفشل الرئيس جيمي كارتر في تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران عام 1980. وفي حين وصف البعض الرئيس رونالد ريغان بـ «المتشدد»، الذي دفع الاتحاد السوفياتي إلى الانهيار، رأى البعض الآخر أن انهيار السوفيات كان من الداخل. وقد أرسل ريغان قوات من المارينز إلى بيروت، حيث قُتل 241 جندياً في عملية تفجير ضخمة استهدفت مقرهم ودفعتهم إلى الانسحاب من لبنان.

ولم يُنتَخب الرئيس جورج بوش الأب لولاية ثانية رغم اعتباره من أكثر الرؤساء الأمريكيين أهلية، بينما خاض الرئيس بيل كلينتون حرباً في كوسوفو استمرت نحو ثلاثة أشهر لإنهاء نزاع كان يمكن من خلال التهديد باستخدام القوة إنهاؤه بساعات.

وبعد هجمات «11 أيلول/سبتمبر»، اعتقد الرئيس جورج بوش الابن أن العالم سيكون أكثر أماناً إذا شن الحرب على أفغانستان عام 2001 وإذا غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003. وبعد نحو ستة عشر عاماً على التدخل في أفغانستان ما زال النجاح بعيد المنال، بينما غاص العراق في بحر من العنف والفوضى. وعقب الربيع العربي، أدى التدخل الأمريكي في ليبيا وسورية تحديداً إلى مزيد من الاقتتال والفوضى.

ويخلص المؤلف إلى أن هناك ثلاثة أسباب مترابطة وراء فشل الحروب الأمريكية في تحقيق أهدافها، أولها أن معظم الرؤساء الذين تم انتخابهم ليسوا مهيئين ومتمرّسين بما فيه الكفاية لممارسة مهماتهم، وثانيها، أن غياب التمرس أدى في جانب منه إلى تقديرات استراتيجية خاطئة، وثالثها، أن هؤلاء الرؤساء غاب عنهم معرفة الظروف المناسبة التي يُراد فيها استخدام القوة.

(4)

Nader Entessar and Kaveh L. Afrasiabi
Iran Nuclear Accord and the Remaking of the Middle East
Lanham, Maryland (USA): Rowman and Littlefield Publishers, 2018. 298 p.

يستند هذا الكتاب إلى عملية التفاوض بين إيران والقوى الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين وإنكلترا وفرنسا زائد ألمانيا) (5 + 1) حول برنامجها النووي، ليتناول الاتفاق النووي النهائي الذي تم التوصل إليه في فيينا في تموز/يوليو 2015، والمناقشات التي تلت ذلك حوله، وتداعياته الدولية والإقليمية وبخاصة في الشرق الأوسط.

وقد تضمن الاتفاق عدة بنود، أبرزها: تقييد البرنامج النووي الإيراني على المدى الطويل، مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة 3.76 بالمئة، تحويل مفاعل فوردو، المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم، إلى مركز لأبحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية، توقف إيران عن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، زيارة كل المواقع الإيرانية المشتبه بها. وفي المقابل تحصل إيران على رفع تدريجي للعقوبات الدولية المفروضة عليها، ومعاودة تصدير النفط بكامل طاقتها الإنتاجية، والتعاون بين الدول الكبرى وإيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا. ووافق مجلس الأمن الدولي على هذا الاتفاق، أملاً في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لكن الاتفاق لم يحقق الأهداف المطلوبة بعدما رُبط بشبكة العلاقات الإيرانية الإقليمية والدولية المعقدة التي تعصف بها رياح التنافس على تقاسم النفوذ والصراعات الدامية في المنطقة، ولا سيما التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا العائدة إلى المنطقة، وبين إيران والسعودية، في سورية والعراق، وصولاً إلى اليمن، وفشل الجهود الرامية إلى تسوية القضية الفلسطينية وسعي إدارة طرمب إلى تجميد الاتفاق النووي وتعديله في سياق الضغوط الأمريكية لحماية أمن إسرائيل وتغيير النظام في إيران.

(5)

John W. Dower
The Violent American Century: War and Terror Since World War II
Chicago, IL: Haymarket Books, 2017. 184 p.

يعرض مؤلف هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ للتحولات التي تقودها الولايات المتحدة في سلوك الحرب ووضع الاستراتيجيات التي أعقبت عام 1945، بدءاً من الأعمال العدائية المحلية والحروب بالوكالة والإرهاب النووي للحرب الباردة، وينتهي إلى مناقشة الصراعات غير المتماثلة في يومنا هذا.

ويتناول كيف أن هذه القوة الغاشمة تركز على الإرهاب غير الحكومي، ومكافحة التمرد، والعمليات السرية، وإنشاء شبكات واسعة من القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج. وعلى النقيض من الحرب العالمية الثانية التي خلفت ملايين القتلى ودماراً كارثياً في العالم، كانت نسبة الوفيات والدمار في حقبة ما بعد الحرب صغيرة نسبياً، إلا أنه بتدبير آخر، أصبح الأمر مروعاً، ولا يظهر أي مؤشر على التراجع.

ويرى المؤلف أن القرن الأمريكي سيتذكره المؤرخون في المستقبل بسبب العنف الهائل وعدم الاستقرار العالمي الذي ساعد على توليده. ويوضح أنه بين عام 1946 ونهاية القرن العشرين، غزت الولايات المتحدة أكثر من اثني عشر بلداً، واستخدمت قواتها المسلحة الخاصة

في مئات الصراعات العسكرية. ونفذت وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) ما لا يقل عن 81 عملية سرية أسفرت عن سقوط أكثر من «مليون» قتيل، وإطاحة ما لا يقل عن 24 حكومة في أمريكا اللاتينية.

علاوة على ذلك، رعت الولايات المتحدة حملات إرهاب حكومية ضد المعارضة الشيوعية واليسارية، كما في «عملية كوندور» في أمريكا الجنوبية وبرنامج «فينيكس» في فيتنام، وهو ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 20 ألف شخص.

إلى جانب التدخلات الخارجية، أصبحت الولايات المتحدة أكبر تاجر للأسلحة في العالم، وأنشأت مخزوناً نووياً لأكثر من 22 ألف رأس حربي في ذروة الحرب الباردة، ما أدى إلى سباق التسلح مع الاتحاد السوفياتي السابق، وهذا جعل العالم أقل أماناً كثيراً.

ويعيد الكتاب التذكير بالجانب العنيف للقرن الأمريكي الذي حدثت فيه عمليات قتل جماعية مروعة على نحوٍ متكرّر، إذ تتحدث التقارير عن مقتل ملايين المدنيين في كوريا والهند الصينية على يد الجيش الأمريكي عبر اللجوء إلى القصف النظامي وهجمات النابالم، وعبر إسقاط ملايين الغالونات من المبيدات الذي كان يستخدمها الجيش الأمريكي أثناء حرب فيتنام كجزء من برنامج الحرب السامة بين عامي 1961 و1971. كما يذكر المؤلف بموقف الرئيس السابق أوباما الذي أكد تعذُّر نزع الأسلحة النووية في الولايات المتحدة. ويخلص إلى أن الولايات المتحد لا تزال تواصل تسهيل حدوث سباقات جديدة للأسلحة مع الروس والصينيين، وتنشر قوة نيران هائلة في حروب مثل أفغانستان والعراق، وأن ما طرحته الولايات المتحدة من النماذج الديمقراطية والدعوة إلى حقوق الإنسان لم يجلب إلّا الألم والقتل والدمار والهلاك لشعوب الدول التي دخلت إليها. ويثبت التاريخ أن العنف الأمريكي هز العالم خلال العقود الماضية، ولا يلوح في الأفق ما يشير إلى وقف أو انحسار هذا العنف حتى الآن.

ثالثاً: تقارير مراكز بحثية

(1)

International Crisis Group [ICG],
«Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria,»
Middle East and North Africa Report, no. 182 (7 February 2018).

يرى هذا التقرير، الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية، أن الوقائع على الأرض في سورية ترسم ملامح المستقبل السياسي للبلاد كما ترسم أيضاً الملامح الجغرافية لصدام يلوح في الأفق بين إسرائيل وحزب الله والقوى الأخرى المتحالفة مع إيران. وكخطوة ضرورية لتجنب حرب أخرى في سورية على روسيا، التي تبدو أكثر اهتماماً بصوغ توازن بين التحالفات المتنافسة المتحاربة، أن تتوسط في تفاهمات تحول دون مزيد من تدهور الأوضاع العسكرية في البلاد.

ويوضح التقرير أن الحرب السورية دخلت مرحلة جديدة مع اكتساب الرئيس السوري بشار الأسد اليد العليا فيها، وتعزيز مواقع حلفاء الأسد في جنوب غرب سورية بالقرب من الجولان، ولا سيما إيران وحزب الله، بمباركة روسيا، الأمر الذي تعبر إسرائيل عن رفضها له لدى روسيا التي تبدو بدورها أنها منحت إسرائيل المجال للعمل ضد المصالح العسكرية المرتبطة بإيران في سورية. وهكذا باتت موسكو وحدها في موقع يمكنها من التوسط لتعزيز اتفاق خفض

التصعيد في جنوب سورية. لكن ذلك لا يحول دون انزلاق الجميع إلى حرب شاملة في سورية يخسر فيها الجميع، وبخاصة الشعب السوري، نتيجة أي خطأ في الحسابات. لذا يشدد التقرير على أن روسيا تبقى اللاعب الوحيد القادر على التوسط للتوصل إلى تفاهمات تمنع حدوث تصعيد إيراني ـ إسرائيلي واسع النطاق في سورية على أن يؤدي ذلك إلى تحقيق استقرار تدريجي في سورية يكون المسار الوحيد المستدام، نحو التوصل إلى تسوية نهائية.

(2)

«Turkey and Iran Push and Pull Over Syria,»
Stratfor (12 February 2018).

يؤكد هذا التقرير أن العملية العسكرية التركية في عفرين في شمال سورية التي أطلقت عليها أنقرة شعار «غصن الزيتون» ضد الوحدات الكردية المصنفة «إرهابية» من جانب تركيا، وبخاصة قوات «حماية الشعب الكردي»، إضافة إلى نشر قوات تركية في إدلب ـ لمنع القوى الموالية للحكومة السورية التي بدأت تتقدم في ريف إدلب من تحقيق مزيد من المكاسب ـ من شأنه أن يعزز من مشاركة تركيا في الصراع السوري. وهذه الخطوة التركية، وهي الأكبر في سورية، ستدفع إيران إلى الانتقام، وتكثيف الحرب بالوكالة في مناطق أخرى في سورية والعراق. ولكن بالنظر إلى اعتبارات استراتيجية أوسع، ستتبع إيران نهجاً براغماتياً ومجزَّأً تجاه علاقتها مع تركيا، بحيث تستمر في التعاون والتنافس مع أنقرة في عدد من المجالات، من دون الوصول إلى حال العداء التام.

ويوضح التقرير أن التنافس التاريخي بين القوتين الإقليميتين تركيا وإيران سيستمر في بلاد الشام مع تدخل أنقرة في شمال سورية، مستفيدة من حرص روسيا في الوقت الحاضر على تجميد الصراع بين فصائل المعارضة والحكومة السورية. مع ذلك، من المرجح أن يتم استيعاب التنافس بين البلدين نظراً إلى العلاقات الاقتصادية التي تربطهما، حيث يبلغ حجم التجارة بينهما أكثر من 8 مليارات دولار، كما تستورد تركيا نحو 20 بالمئة من إمداداتها من النفط الخام والمكثفات من إيران، ونحو 16 بالمئة من حاجاتها من الغاز الطبيعي. كما أن الجانبين يعارضان تحركات الكرد الانفصالية، وينظران بارتياب إلى الدعم الأمريكي للوحدات الكردية في شمال سورية. ويمكن لإيران أن تحسن علاقاتها مع تركيا بالطريقة نفسها التي تمكنت فيها روسيا وتركيا من تحسين علاقاتهما حتى مع وجودهما على جانبي النزاع السوري، يعبر عن ذلك مواقفهما المتناقضة إزاء النظام في سورية □

صدر حديثاً

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي
الكتاب السنوي 2017

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي



864 صفحة

الثمن: 20 دولاراً أو ما يعادلها

يصدر مركز دراسات الوحدة العربية، كعادته منذ عام 2003، بالاتفاق مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ـ سيبري، النسخة العربية من الكتاب السنوي **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الذي يعده المعهد، والذي يُصدر المركز طبعته العربية هذا العام بدعم من المعهد السويدي بالإسكندرية. ويمثل كتاب هذا العام الإصدار الثامن والأربعين، الذي ساهم فيه نحو 55 مؤلفاً من 21 بلداً مختلفاً، وهو يقدم عرضاً موسعاً ومفصّلاً للأحداث والتطورات واتجاهات النزاعات والسلام والأمن في العالم عام 2016.

تكمن أهمية هذا الكتاب السنوي، في ما يحتويه من معلومات ورصد للوقائع والتحولات والاتجاهات والصراعات، العسكرية والأمنية والاستراتيجية، ومن عرض لتطور عمليات الإنفاق على التسلّح، وتجارة السلاح أو الحد من التسلح، وتطور التقانات العسكرية والأمنية والمخاطر التي تواجه العالم على هذا الصعيد، فضلاً عن مخاطر التغيرات البيئية وما تحدثه من تزايد في الكوارث الطبيعية... فيقدم الكتاب بذلك مادة مرجعية تهم كل العاملين والمهتمين بالشؤون العسكرية والأمنية وشؤون الصراعات، من باحثين وخبراء ودبلوماسيين وقادة وصناع قرار وصحافيين وغيرهم.

يحمل نشر هذا الكتاب باللغة العربية أهمية استثنائية هذا العام، نظراً إلى ما شهدته المنطقة العربية عام 2016 من أحداث وظواهر وتطورات تطرّق الكتاب إلى قسم كبير منها، من تسلُّح مفرط، وحروب، وصراعات، واستخدام أسلحة محرمة دولياً، كيميائية وغيرها، واحتلالات وتدخلات عسكرية، وأنشطة نووية، وأعمال إرهابية، واستقطابات دولية، وعداوات إقليمية، ونزعات انفصالية، ومحاولات انقلابية، وعمليات نزوح ولجوء وهجرة غير شرعية، وتغيرات بيئية تزيد من الكوارث وتؤثر في الأمن المجتمعي والغذائي.